الصراعات الدولية

في القرن العشرين

دراسة تحليلية

محمد احسان

University Of Exeter

Institute of Arab and Islamic Studies

دار ئاراس
لطباعة والنشر
صاحب الامتياز: شوكت شيخ يزدين
رئيس التحير: بدران احمد حبيب

العنوان: الصراعات الدولية في القرن العشرين
تأليف: محمد احسان رمضان
تصميم:قاسم قادر
الغلاف: يحى فايق
الطبعة الاولى: اربيل- كوردستان 2000
رقم الايداع:
مطبعة: وزارة التربية/ اربيل

الفهرست

المقدمة 13

الفصل الاول

هل هناك منطق ثابت للصراعات في العالم؟

تقليدان نظريان: الواقعية والليبرالية 15
ما هي السياسة الدولية؟ 16
منظوران للسياسة الفوضوية 19
بناء الكتل 22
الحروب البيلوبونيزية 26
رواية قصيرة لقصة طويلة 27
اسباب ونظريات 29
حتمية وضلال المستقبل 33
الاسئلة الاخلاقية والسياسة الدولية 37
الحدود التي تقيد الاخلاق في العلاقات الدولية 39
وجهات نظر ثلاث في دور الاخلاق 41

الفصل الثاني

أصول الصراعات الكبرى في القرن العشرين

الانظمة الدولية ومستويات التسبب 49
مستويات التحليل 51
الانظمة البنيوية وعملية التكوين 54
الاهداف والادوات الثورية والمعتدلة 56
بنية وعملية تكوين نظام القرن التاسع عشر الدولي 57
ذيول حديثة 60
السياسة الداخلية والسياسة الخارجية 61
الليبرالية الجديدة 63

الفصل الثالث

ميزان القوى والحرب العالمية الاولى 69

القوة 70
الموازين كتوزيعات للقوة 74
سياسة توازن القوة 75
توازن القوى كأنظمة متعددة الاقطاب 80
الاحلاف 82
جذور الحرب العالمية الاولى 83
ثلاثة مستويات من التحليل 85
هل كانت الحرب حتمية الوقوع؟ 92
أى نوع من الحرب؟ 95
قمع الخيارات 96
دروس التاريخ ثانية 98

الفصل الرابع

فشل الأمن الجماعي والحرب العالمية الثانية

قيام وسقوط الأمن الجماعي 101
عصبة الأمم 102
الولايات المتحدة وعصبة الأمم 104
أيام عصبة الأمم 106
الفشل المنشيوري 109
الانهيار الأثيوبي 110
أصول الحرب العالمية الثانية 112
حرب هتلر 113
ستراتيجية هتلر 114
دور الفرد 119
الاسباب المتعلقة بالنظام والشؤون الداخلية 119
هل كانت الحرب حتمية الوقوع 121
حرب المحيط الهادي 122
استرضاء وطرازان من الحرب 127

الفصل الخامس

الحرب الباردة 129

الردع والاحتواء 129
ثلاثة مغريات من الحرب الباردة 131
سياسة روزفيلت 134
سياسات ستالين 135

ادوار الصراع 137
الحتمية 143
مستوى التحليل 144
الاهداف الامريكية والسوفيتية في الحرب الباردة 147
سياسة الاحتواء 148
بقية الحرب الباردة 150
نهاية الحرب الباردة 153
دور الاسلحة النووية 159
الفيزياء والسياسة 159
ميزان الارهاب او ميزان الرعب 164
مشاكل الردع النووي 166
ازمة الصواريخ الكوبية 168
قضايا اخلاقية 171

الفصل السادس

مبدأالتدخل والسيادة في الصراعات الاقليمية 175

تعريف التدخل 175
مبدأ السيادة 177
الحكم على مبدأ التدخل 178
استثناءات عن القاعدة 179
تقرير المصير 181
دوافع ووسائل ونتائج مترتبة (تبعات) 183
القانون والمنظمة الدوليان 185
قناة السويس 189
حفظ السلام والأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة 192
الصراعات في الشرق الاوسط 196
مسائل قومية 197
الصراع العربي ـ الاسرائيلي 201
حرب الخليج عام 1991 وما بعدها 206

الفصل السابع

الإتكال المتبادل والقوة 211

مبدا الإتكال المتبادل 212
مصادر الإتكال المتبادل 213
فوائد الإتكال التبادل 214
تكاليف التوافق 216
تماثل التوافق 218
قيادة الإقتصاد العالمي 221

الواقعية والتوافق المعقد 223
السياسة النفطية المتخطية للحدود القومية 224
النفط كمصدر للقوة 230
الممثلون غير المحليين 231

الفصل الثامن

هل من نظام عالمي جديد؟

نماذج بديلة للمستقبل: الدولة القومية ومستقبل الصراع الدولي 235
هل هو نظام عالمي جديد؟ 237
الفيدرالية العالمية 238
الفاعلية 238
الاقليمية 239
البينوية 240
القومية وتخطي الحدود القومية (التعدد القومي) 241
نهاية التاريخ 241
تجاوز الحدود 244
الانتشار 246
أ ثمة نظام عالمي جديد 249
مفاهيم مختلفة للنظام العالمي 249
صور القوة في المستقبل 250
سجن المفاهيم القديمة 254
تطور نظام عالمي هجين 256
التفكير بالمستقبل 258

ملحق الخرائط

ملحق رقم (1) خارطة حدود الامبراطورية اليونانية 263
ملحق رقم (2) توزيع القطعات العسكرية في أوروبا قبل 1914 264
ملحق رقم (3) توزيع القطعات والقواعد البحرية الأوروبية عام 1914 265
ملحق رقم (4) منطقة البلقان وطموحات الروس والمجريين عام 1914 266
ملحق رقم (5) خطة شفليين وفرضياتها عام 1914 267
ملحق رقم (6) مخطط توضيحي للنظريات الثلاث حول اسباب الحرب لعالمية الاولى 268
ملحق رقم (7) الاراضي التي خسرتها ألمانيا بعد معاهدة فرساي1919 268
ملحق رقم (8) خسائر العالم بالارواح خلال الحرب العالمية الاولى 270
ملحق رقم (9) تطورات الحرب العالمية الثانية 1940 -1939 271
ملحق رقم (10) الهجوم الألماني الجوي على بريطانيا عام 1940 272
ملحق رقم (11) الهجوم الياباني على بيرل هاربر الامريكي 1941 273
ملحق رقم (12) التطورات المهمة في جنوب شرق اسيا 1949-1945 274
ملحق رقم (13) مخطط توضيحي للنظريات الثلاث حول اسباب الحرب العالمية الثاني 275

ملحق رقم (14) توسع رقعة المد الشيوعي في أوروبا بعد عام 1948 276
ملحق رقم (15) العدوان الثلاثي على جمهورية مصر العربية 1956 277
ملحق رقم(16) خارطة الوطن العربي 278

الفصل الأول

هل هناك منطق ثابت للصراعات في العالم؟

تقليدان نظريان: الواقعية والليبرالية

التطورات الهائلة في التكنولوجيا والعلوم قلصت المسافات بين الدول والافراد فالسفينة ماي فلاور (Mayflower) استغرقت ثلاثة أشهر لتعبر المحيط الأطلسي وفي عام 1924 استغرق طيران شارلس ليندبرغ Charles Lindber عبرالمحيط 24 ساعة بينما طائرة الكونكورد Concord اليوم لا تحتاج سوى ثلاث ساعات لاجتيازه والصواريخ ذاتية الدفع ثلاثين ثانية. وفي العقد الماضي غدت الرحلة بالطائرة عبرالمحيط تكلف ثلث ما كانت في الخمسينات ولا يكلف نداء هاتفي من نيويورك إلى لندن سوى 2% من تكاليفه في خمسينات القرن الماضي. وتكاد اتصالات الآنترنيت تتم في اللحظة. فإذا أردنا الاستشهاد بصورة أشد كآبة وعتمة نقول إن الأسلحة النووية أضافت بعدا جديدا للحرب يسميه أحد الكتاب "الموت المزدوج" ويعني به أن الموت لا يقتصر على الأفراد وإنما يمتد في بعض الحالات إلى تهديد الأجناس البشرية ككل. ومع ذلك فثمة أمور في السياسة الدولية بقيت كما هي على مر العصور. فتسجيل (ثوسايديدس)[1] Thucydides لوثائق الحرب بين سبارطة وأثينا من جهة والبيلوبونيزيين Peloponnesia من جهة آخرى قبل 2500 سنة يكشف عن أوجه شبه غريبة بين تلك الحرب والصراع العربي – الإسرائيلي بعد عام 1947. فالعالم في نهاية القرن العشرين اصبح كوكتيلاً أو مزيجاً غريباً من الديمومة والتغيير. فبعض جوانب السياسة الدولية لم يتغير منذ زمن ثوسايديدس. إن ثمة منطق عداء معين, معضلة تتعلق بالأمن تجري مع السياسة بين الدول. فالأخلاق وتوازن القوى والخيارات السياسية بين الحرب والسلام والاسترضاء بقيت كما هي على امتداد آلاف السنين.

ثم إن ثوسايديدس لم يكن ليقلق قط بشأن الأسلحة النووية وطبقة الأوزون. إن مهمة الباحثين والمهتمين بالسياسة الدولية هي اعتماد الماضي لا الوقوع في شباكه, بفهم صور الديمومة فيه وكذلك التغيرات. فعلينا أن ندرس النظريات التقليدية ثم نحاول تطبيقها على الظروف الحالية.

إن السياسة الدولية يمكن أن تتغير لو ألغيت الدول المنفصلة, لكن الحكومة العالمية ليست قاب قوسين أو ادنى. فالناس الذين يعيشون في 186 دولة أو نحوها على سطح هذا الكوكب, يريدون استقلالهم, تقاليدهم المستقلة, لغاتهم المختلفة. والحق إن الحس القومي والمطالبة بدول منفصلة "قائمة بذاتها" لم يختفيا, بل تصاعدا. وستشهد بداية القرن الحادي والعشرين ازديادا في عدد الدول لا تناقصا. كما إن الحكومة العالمية لن تستطيع تلقائيا أن تحل مشكلة الحرب. ذلك لان أغلب الحروب الراهنة حروب أهلية. الحقيقة إن أشد حروب القرن التاسع عشر دموية لم تكن حروبا بين الدول الأوروبية المتنازعة, بل كانت الحرب الأهلية الأمريكية. نحن ماضون بالعيش في عالم الدول المنفصلة ومن المهم أن نفهم ما يعني هذا بالنسبة لما نأمله.

---

(1) ثوسايديدس (470 – 400 ق م) مؤرخ يوناني, يعتبر من أشهر المؤرخين في التاريخ. قاد الحرب ضد البيلوبونيزيين عام 424 ق م. ولكنه فشل في تحقيق اهدافه في الحرب وبعدها تم اسره ونفيه من قبل اعدائه. في منفاه الاجباري قام بكتابة تاريخ الحرب البيلو بونيزية والذي يعتبر من أهم المصادر في تاريخ العلاقات الدولية.

ما هي السياسة الدولية؟

كانت هناك ثلاثة أنماط رئيسة للسياسة في العالم على مر القرون. ففي "النظام الإمبريالي العالمي" تسيطر حكومة واحدة على أغلب بقاع العالم الذي تتصل به. وأعظم مثال على ذلك في عالم الغرب هي الإمبراطورية الرومانية. وقد حاولت أسبانيا, في القرن السادس عشر, وفرنسا في أو آخر القرن السابع عشر أن تحصل على سيادة مماثلة لكنهما فشلتا. وفي القرن التاسع عشر امتدت الإمبراطورية البريطانية إلى كل بقاع الدنيا. ولكن حتى البريطانيين اضطروا إلى اقتسام العالم مع دول قوية آخرى. أما إمبراطوريات الأزمنة الغابرة: السومريون, الفرس, الصينيون – فكانت إمبراطوريات إقليمية في واقع الحال وان كانوا يظنون انهم يحكمون العالم, لكن الذي حماهم من الاصطدام بالإمبراطوريات الآخرى هو الافتقار إلى سبل الاتصال.

نمط أساسي ثان من أنماط السياسة الدولية هو "النظام الإقطاعي" حيث تتحدد الولاءات البشرية والالتزامات السياسية بالحدود الأرضية. شاع الإقطاع في الغرب بعد انهيار الإمبراطوريات الرومانية. فصار الفرد ملزما تجاه السيد المحلي, لكنه قد يكون مدينا بواجبات لسيد بعيد أو أسقف وكذلك البابا في روما. وتتحدد الالتزامات السياسة تبعا للسادة إلى حد كبير. فإذا تزوج حاكم فأن منطقة وسكانها تتغير التزاماتهم بحكم انتقال ملكية تلك المنطقة إلى الزوج كجزء من المهر. وسكان المدينة الذين ولدوا فرنسيين يجدون أنفسهم قد تحولوا فجأة إلى فنلنديين أو حتى بريطانيين. وكانت المدن الكبيرة وعصبة المدن تتمتع أحيانا بشخصية شبه مستقلة. أما سعار الحرب الذي رافق الوضع الإقطاعي فلم يكن يشبه الحروب الإقليمية الحديثة كما نظن. فقد كانت تلك الحروب تجري داخل الأرض الواحدة ويكون منشأها تغير الولاءات وما يترتب عليه من صراعات.

الشكل الثالث من السياسة الدولية هو "النظام الفوضوي للدول" ويتكون من دول متلاحمة نسبيا وإن لم تكن على رأسها حكومة أعلى. وتشمل أمثلة هذا النظام المدن – الدول في اليونان القديم أو إيطاليا ميكافيلي القرن الخامس عشر. مثال آخر على الدولة الفوضوية هي دولة أراضي العائلة المالكة التي ينبع تلاحمها من سيطرة عائلة حاكمة. ويمكن العثور على أمثال هذه الدول في الهند أو الصين في القرن الخامس الميلادي. وقد عادت العائلات المالكة الكبيرة إلى الظهور في أوروبا حوالي عام 1500, فيما بدأت أشكال السياسة الدولية الآخرى كدويلات المدن أو تجمعات الإقطاعيات السائبة بالزوال. في عام 1648 أنهت معاهدة ويستفاليا Westphalia للسلام (حرب الثلاثين سنة)[1] التي تدعى أحيانا آخر الحروب الدينية الكبرى وأولى حروب الدول الحديثة. بالمقابل عملت المعاهدة على تكريس دولة الأرض ذات السيادة باعتبارها الشكل الطاغي من التنظيم الدولي.

وهكذا, حين نتكلم عن السياسة الدولية فأننا نقصد عادة نظام دولة الأرض هذا, وتعرف "السياسة الدولية" بأنها السياسة في غياب عاهل عام, سياسة بين كيانات لا حاكم على رأسها. فغالبا ما يطلق على السياسة الدولية صفة الفوضوية. تعني كلمة Monarchy وجود حاكم فرد، بينما تعني كلمة Anarchy عدم وجود أي حاكم. ذلك أن السياسة الدولية نظام ذاتي المساعدة – يساعد نفسه بنفسه. لقد أطلق توماس هوبز Thomas Hobbes, الفيلسوف البريطاني في القرن السابع عشر, على مثل هذه الأنظمة الفوضوية اسم "دولة الطبيعة" التي توحي للبعض بقطيع من الماشية يرعى بطمأنينة, لكن هذا لم يكن ما يقصده هوبز. تخيل مدينة تكساسية بدون شريف في أيام استيطان الغرب الأمريكي الأولى, أو لبنان بعد انهيار حكومته في السبعينات. إن دولة الطبيعة كما وصفها هوبز ليست مسالمة بل هي حرب الكل مع الكل لعدم وجود حاكم أعلى يفرض النظام. فالحياة, كما يقول هوبز, عالم يميل لان يكون شريرا ووحشيا وقصيرا.

---

(1) اقصدوا بحرب الثلاثين سنة الذي اندلع في اوروبا بين بروتستانت والكاثوليك والتي دامت ثلاثين سنة.

النتيجة أن هناك اختلافات قانونية وسياسية واجتماعية بين السياسة المحلية والدولية. فالقانون المحلي يطاع, عموما, وإلا فرضت الشرطة والمحاكم عقوبات على منتهكي القانون. في حين يقوم القانون الدولي على التنافس بين الأنظمة القانونية. وليس هناك فرض عام للقانون. فما من بوليس دولي يفرض القانون.

للقوة دور مختلف في السياسة المحلية عنه في السياسة الدولية. ففي الاولى تحتكر الحكومة حق استعمال القوة. في حين لا أحد, في السياسة الدولية, يحتكراستعمال القوة. ولما كانت السياسة الدولية مضمار خدمة الذات Self Help وبعض الدول أقوى من بعض. يظل الخطر في أن تعمد إلى استعمال القوة دائما. وحين تكون القوة أمرا غير مستبعد تكون النتيجة الشك والارتياب.

كذلك تختلف السياستان المحلية والدولية في النظرة والاحساس الداخلي بالمجتمع. ففي المجتمع المحلي حسن التنظيم يوجد إحساس واسع النطاق بالمجتمع يحفز الولاءات العامة ومقاييس العدالة والآراء بشأن السلطة الشرعية. وفي السياسة الدولية لا يشترك الناس المنقسمون إلى طوائف, في نفس الولاءات.

فالشعور بالوحدة العالمية ضعيف وغالبا ما يختلف الناس حول ما يبدو عادلا ومشروعا. وتنتج عن هذا هوة واسعة بين قيمتين سياسيتين أساسيتين: النظام والعدالة. في عالم كهذا يميل أكثر الناس إلى تغليب العدالة الوطنية على العدالة الدولية. إن القانون والأخلاق يلعبان دورا في السياسة الدولية, ولكن في غياب الإحساس بالمجتمع لا يملكان القدرة على الالتزام كما هما في السياسة المحلية.

منظوران للسيا سة الدولية:

السياسة الدولية فوضوية من حيث انه لا توجد حكومة عليا ولكن حتى في الفسلفة السياسية هناك رأيان مختلفان في حاجة دولة الطبيعة الى القسوة. فنرى ThomasHobbes الذي كتب في بريطانيا القرن السابع عشر والتي كانت تطحنها الحرب الأهلية ويؤكد عدم الأمان والقوة والكفاح من أجل البقاء. وقد لخص هذه الدولة بأنها دولة حرب. وبعد نصف قرن, حين أصبحت بريطانيا أقل معاناة, ذهب JohnLocke إلى القول بأن دولة الطبيعة, وأن افتقرت إلى عاهل عام مشترك فالناس فيها يستطيعون تطوير روابط وصلات في ما بينهم, ولذا لا تشكل الفوضوية تهديدا كبيرا. وهذان الرأيان في دولة الطبيعة مهدا فلسفيا لرأيين حاليين في السياسة الدولية, أحدهما متشائم جداً والآخر متفائل جداً: المدخلان "الواقعي" و"الليبرالي" للسياسة الدولية.

كانت "الواقعية" التقليد السائد في فكر السياسة الدولية. فالمشكلة المركزية في السياسة الدولية, بنظر المفكر الواقعي, هي الحرب واستعمال القوة. والممثلون المركزيون هم الدول. وتمثل سياسات الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسن ووزير خارجيته هنري كيسينجر وكتاباتهما تعبيرا عن الواقعية في أمريكا المعاصرة. فالمفكر الواقعي يبدأ من فرضية النظام الفوضوي للدول. لقد حاول نيكسن وكيسنجر, مثلا, تعظيم شأن قوة الولايات المتحدة والتقليل من قدرة الدول الآخرى على تهديد أمن أمريكا. ويرى الواقعي إن السياسة الدولية تبدأ وتنتهي بالدولة الفرد وتفاعلها مع الدول الآخرى.

التقليد الآخر يدعى "الليبرالية" لا بسبب من السياسة الأمريكية المحلية – الداخلية – بل لان تتبع أثرها في الفلسفة السياسة الغربية يرجع بنا إلىBaron de Montesquieu وImmanuel Kant في فرنسا وألمانيا القرن الثامن عشر وفيلسوف القرن التاسع عشر البريطانيJohn StuartMill . أما المثال الأمريكي الحديث فيمكن العثور عليه في كتابات وسياسة عالم الشؤون السياسية والرئيس WoodrowWilson. ويرى الليبراليون مجتمعا عالميا يعمل إلى جانب الدول ويرسم أجزاء من السياق للدول. فالتجارة تعبر الحدود والناس يتصلون ببعضهم البعض (كالطلاب الذين يدرسون في بلدان أجنبية) وثمة مؤسسات دولية كالأمم المتحدة. وهذه كلها تخلق سياقا يصبح معه الرأي الواقعي القائل بالفوضوية الخالصة غير كاف. ويشكو الليبراليون من أن الواقعيين يصورون الدول مثل كرات زاهية صلبة تميل الواحدة الى الآخرى بهذا الاتجاه أو ذاك في محاولة لحفظ توازن القوى, لكن هذا لا يكفي

لان الناس يتواصلون عبر الحدود وهناك مجتمع دولي International Community . ويبالغ الواقعيون في تصوير الفرق بين السياسة المحلية "الداخلية" و"الدولية". ولان صورة الفوضوية, في نظر الواقعيين, قائمة على فكرة Thomas Hobbes عن " دولة الحرب " ويركزون على الأوضاع المتطرفة بأنها تغفل نمو الإتكال الإقتصادي المتبادل وتطور المجتمع العالمي العابر للحدود القومية.

ويرد الواقعيون مستعينين بمقولة T. Hobbes: " الجو العاصف لا يعني مطرا دائميا. كذلك فان دولة الحرب لا تعني حروبا مستمرة " فكما يحمل أهل لندن المظلات في أيام نيسان (أبريل) المشمسة فان احتمال قيام حرب في نظام فوضوي يجعل الدول تحتفظ بجيوش حتى في أوقات السلم. ويشير الواقعيون إلى تنبؤات الليبراليين السابقة التي جاءت مخطئة, مثلا, رئيس جامعة ستانفور قال في عام 1910 إن الحرب غير ممكنة في المستقبل لان الأمم لا طاقة لها بها. وخرجت كتب تقول إن الحرب مسألة بالية. أن المدنية تخطت مسألة الحرب وإن الإتكال الإقتصادي المتبادل والروابط بين النقابات العمالية والطبقات المثقفة وسيولة رأس المال كل هذه جعلت الحرب مستحيلة. لقد فشلت هذه التنبؤات فشلا كارثيا, في عام 1914 عندما بدأت الحرب العالمية الأولى. وبرئت بذلك ساحة الواقعيين ولم يتوقف التاريخ ولا الجدل في عام 1914. وشهدت سنوات السبعينات عودة الدعاوى الليبرالية القائلة بأن ارتفاع معدل الإتكال الإقتصادي والاجتماعي المتبادل أخذ يغير طبيعة السياسة الدولية. وفي الثمانينات كتب البروفيسور Richard Rosecrance من جامعة كاليفورنيا, يقول إن الدول تستطيع زيادة قوتها بطريقتين أما بالفتوحات أو سلميا من خلال التجارة. واستخدام التجربة اليابانية كمثال: ففي الثلاثينا ت جربت اليابان طريقة الغزو واحتلال أراضي الغير ومنيت بكارثة الحرب العالمية الثانية. وحينها تحولت اليابان إلى دولة متاجرة لتصبح ثاني أكبر قوة إقتصادية في العالم ودولة عظمى في شرقي آسيا. وقد نجحت اليابان دون حاجة إلى قوة عسكرية كبيرة. ومن هنا يذهب Richard Rosecraance والليبراليون إلى حد القول إن تغيرا قد حصل في طبيعة السياسة الدولية.

بل إن بعض الليبراليين الجدد ينظر إلى أفق مستقبلي أبعد ويعتقد بأن النمو المثير في الإتكال البيئي المتبادل يقلل فرص رؤية الفروق بين السياسة المحلية والدولية بما يجعل البشرية ترقى إلى عالم بلا حدود. مثل ذلك إن أي واحد سيتأثر إذا كان استنزاف الأوزون في طبقات الجو يسبب سرطان الجلد, بصرف النظر عن الحدود بين البلدان. وإذا أدى تراكم ثاني أوكسيد الكاربون إلى سخونة الجو وذوبان القلانس الجليدية القطبية فان ارتفاع مناسيب البحار سيؤثر على جميع الدول الساحلية. ثم أن بعض المشاكل مثل مرض الإيدز والمخدرات تعبر الحدود بدرجة من السهولة تجعلنا نعتقد بأننا في الطريق إلى عالم مختلف. ويرى البروفيسور Richard Falk من جامعة برنستن الامريكية أن المشاكل بين الأمم والقيم ستنتج ولاءات غير إقليمية جديدة والتي بدورها ستغير نظام الدولة الذي ظل سائدا طوال الأربعمائة سنة الأخيرة. أن القوى التي تخطت حدود القومية تفكك سلام ويستفاليا والبشرية تسير نحو شكل جديد من السياسة الدولية.

في عام 1990 أجاب الواقعيون قائلين: "قولوا هذا لصدام حسين". فقد أظهر العراق أن القوة والحرب خطران ماثلان أبدا. فجاء رد الليبراليين أن السياسة في الشرق الأوسط استثناء غير جديد. ويقولون إن العالم يتجه, بمرور الزمن, نحو تجاوز نظام فوضوية الدولة المتسيدة. إن وجهات النظر المختلفة هذه حول طبيعة السياسة الدولية وكيف تتغير لن تصطلح في وقت قريب. فالواقعيون يشددون على مسألة الديمومة والاستمرار والليبراليون يؤكدون على التغير والتجديد. وكلا الفريقين يدعى لنفسه وقوفه على أرض الواقع. فالليبراليون يميلون إلى النظر إلى الواقعيين على انهم تشاؤميون منهمكون ويعمي تعلقهم بالماضي أبصارهم عن رؤية التغيير. ويطلق الواقعيون على الليبراليين, بالمقابل, صفة الحالمين الطوباويين ويتشبتون بـ(هوس العالمية) Globalone. من المصيب؟ كلا الاثنين. وكلاهما مخطئ. إن الإجابة المحددة مسألة حسنة, لكنها ستكون أقل دقة وأقل إثارة للاهتمام. إن خليط الديمومة والتغير هذا الذي يميز العالم الداخل إلى القرن الحادي والعشرين يجعل من المستحيل الوصول إلى تفسير واحد تركيبي سهل. فهناك دائما

ثوابت ونقاط شك في النظريات. ولما كانت السياسة الدولية تشمل مسائل بشرية متغيرة فلن تكون مثل الفيزياء. كما أنها تفتقر إلى نظرية قدرية – حتمية – قوية.

بناء الكل

"الممثلون والأهداف والأدوات" مبادئ ثلاثة أساسية في التنظير للسياسة الدولية, لكن كلا منها يتغير. "الممثلون" المهمون الوحيدون في السياسة الدولية, من وجهة النظر الواقعية التقليدية, هم الدول, والدول الكبرى هي المهمة هنا في الحقيقة. لكن هذا أمر متغير. فقد زاد عدد دول العالم زيادة جسيمة بعد الحرب العالمية الثانية. ففي العام 1945 كان هناك حوالي خمسين دولة في العالم, لتبلغ اكثر 180 دولة عضو في الأمم المتحدة بعد فترة قصيرة, وثمة المزيد في الطريق. وأهم من عدد الدول ظهور ممثلين آخر ين غير الدول كالشركات متعددة الجنسيات فهي كبيرة تتخطى الحدود الدولية وتسيطر أحيانا على مصادر إقتصادية اكبر مما يملكها بعض الدول. فهناك اثنتا عشرة شركة متعددة الجنسيات تزيد قيمة مبيعاتها على قيمة الناتج السنوي العام GNP لأكثر من نصف عدد دول العالم. فمبيعات شركة **مثل** SHELL **أو** IBM **أو** GENERAL MOTOR اكبر من الناتج السنوي العام أو الدخل القومي لدول مثل المجر أو الإكوادور أو زائير. بينما تفتقر هذه الشركات الضخمة إلى وسائل القوة الآخرى كالقوة العسكرية فهي ذات صلة وثيقة بالأهداف الإقتصادية لهذا البلد أو ذاك. ففي لغة الإقتصاد تصبح شركة IBM أهم لبلجيكا من بوروندي, المستعمرة البلجيكية السابقة.

إن صورة الشرق الأوسط من غير الدول المتنازعة والدول الخارجية الكبرى ستكون باهضة بكل معنى الكلمة, لكنها ستبدو ناقصة بصورة محزنة لو خلت من مختلف الممثلين من غير الدول. فالشركات العملاقة متعددة الجنسيات, مثل SHELL وشركة النفط البريطانية BP وشركة موبيل MOBIL, هي أحد هؤلاء الممثلين بالاضافة الى هذا هناك ممثلون آخر وين مثل منظمات متعددة الحكومات كالأمم المتحدة United Nations وآخرى أصغر حجما مثل منظمة الدول الأمريكية والجامعة العربية وألاوبك. وثمة منظمات حكومية مثل الصليب الأحمر Red Cross والعفو الدولية Amnesty International. كذلك يوجد عدد غير قليل من الجماعات القومية متعددة الجنسيات مثل الشعب الكوردي الذي قسم أرضه ووطنه بين تركيا والعراق وسوريا وإيران بعد عملية مزايدات بين الدول الاستعمارية في آوآخر الحرب العالمية ألاولى وقد أصبحوا ممثلين حقيقيين في أي تطور يخص منطقة شرق الاوسط أو البلدان التي تتقاسمهم وكذلك الأرمن المتناثرين على امتداد الشرق الأوسط والقفقاس. وحركات الفدائيين وحرب العصابات وكارتلات المخدرات ومنظمات المافيا تتجاوز حدود البلد الواحد وغالبا ما تمتد مواردها الى عدة دول. وتضيف الحركات الدينية الدولية, وخاصة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا, بعدا جديدا إلى مدى الممثلين غير الدول.

والسؤال هنا إن كانت المجموعات من غير الدول أشد أهمية من الدول ذاتها فكيف يمكن أن تؤثر الإئتلاف ات المركبة الجديدة على سياسة منطقة ما بطريقة تعجز النظرة التقليدية عن كشفها. صحيح أن الدول هي الممثلين الرئيسيين في السياسة الدولية الحالية, لكنها لا تملك خشبة المسرح وحدها وبدون التمعن في ادوار الممثلين, غير الدول, لا يمكن ايجاد حلول لمشاكلهم و همومهم الداخلية (المحلية) والدولية.

وماذا عن الأهداف؟ إن هدف الدول الأقوى في النظام الفوضوي هو الأمن العسكري تقليديا. فالواضح إن البلدان, في يومنا هذا, تهتم بمسألة أمنها العسكري, لكنها تهتم غالبا بنفس القدر أو أكثر بثروتها الإقتصادية والرفاه الإقتصادي لمواطنيها وأمورها الاجتماعية كتداول المخدرات ونتشار مرض الإيدز أو التغيرات البيئية. ثم إن تغير التهديدات يؤدي إلى تغير تعريف الأمن. ذلك أن الأمن العسكري ليس الهدف الوحيد الذي تسعى الدول إليه. فإذا نظرنا إلى العلاقة بين الولايات المتحدة وكندا, حيث احتمالات الحرب ضعيفة, نجد دبلوماسيا كنديا يقول انه لايخاف من قيام الولايات المتحدة بالزحف

على كندا واحتلال تورنتو Toronto ثانية, كما فعلت عام 1813, بل من أن يبرمج كومبيوتراً في مدينة تكساس على اعتبار تورتنو خارج مدى الاتصال بها – معضلة مختلفة حقا عن معضلة الدول التقليدية في نظام فوضوي. إن الأهداف الإقتصادية لم تحل محل هدف الأمن العسكري (كما اكتشفت الكويت يوم غزاها العراق في آب,أغسطس,1990)[1], لكن جدول أعمال السياسة الدولية أصبح أشد تعقيدا بسبب سعي الدول إلى تشكيلة أوسع من الأهداف.

فالادوات هي النقطة الثالثة. أدوات السياسة الدولية تتغير. فالنظرة التقليدية تعتبرالقوة العسكرية هي الأداة المهمة حقا. ففي وصف العالم قبل عام 1914, عرف المؤرخ البريطاني A.J.P. Taylor القوة العظمى على أنها تلك القادرة على السيطرة في الحرب. ومن الواضح أن الدول تستعمل القوة العسكرية في الوقت الحاضر, لكن نصف القرن الماضي شهد تغيرات في دورها. فدول كثيرة, وخاصة الكبيرة منها, تجد استعمال القوة العسكرية لتحقيق أهدافها أشد تكلفة بكثير مما كان في الماضي. فقد ارتخت الصلة بين القوة العسكرية والآنجاز الإيجابي, على رأي البروفيسور Stanley Hoffmann من جامعة هارفرد HARVARD .

ما هي الأسباب التي أدت الى هذا الاستنتاج؟ أحدها إن الإدارة القصوى للقوة العسكرية, الأسلحة النووية, هي استعراض عضلات. فبالرغم من إن عدد الأسلحة النووية تجاوز الخمسين ألفاً إلا أن أيا منها لم يستعمل منذ عام 1945. فالفارق الجسيم بين حجم الدمار الذي يمكن ان تحدثه الأسلحة النووية وأية أهداف سياسية معقولة جعل زعماء الدول ينفرون من استعمالها. وهكذا يصبح الشكل الأقصى من أشكال القوة العسكرية باهظ التكاليف بما لا يسمح باستعماله في الحرب.

حتى القوة التقليدية أصبحت باهظة التكاليف حين تستعمل للسيطرة على السكان المستيقظين سياسيا. في القرن التاسع استطاعت الدول الأوروبية السيطرة على اجزاء آخرى من العالم بحفنة جنود مسلحين بأسلحة حديثة وأدارت شؤون تلك البلدان بحاميات عسكرية متواضعة. ولكن في عصر سكان معبئين اجتماعيا يصعب حكم بلد محتل أصبح شعبه واعيا قوميا. لقد اكتشف الأمريكان هذا في فيتنام ابان السبعينات. واكتشف السوفييت هذه الحقيقة في أفغانستان في الثمانينات. لا لأن فيتنام وأفغانستان أصبحتا أقوى من الدول النووية العظمى, بل لان محاولة السيطرة على تلك الشعوب الواعية قوميا كانت باهظة التكاليف لكل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وعلى مستوى منطقة الشرق الاوسط, مثلا, أخطأت الحكومات العراقية المتعاقبة في استعمال القوة العسكرية للسيطرة على الحركة القومية الكردية التي قادها ملا مصطفى البارزاني, دفاعا عن الحقوق السياسية والثقافية للشعب الكردي, وقد دفعت بالبلد الى الهلاك وسببت حروباً مدمرة بسبب العقلية العسكرية في القيادات العراقية الحالية والسابقة.

تغير ثالث في دور القوة العسكرية يعود إلى الكوابح الداخلية. لقد نمت مع الزمن أخلاقية مناهضة للنزعة العسكرية, وخاصة في البلدان الديمقراطية. إن وجهات النظر هذه لا تمنع استعمال القوة, لكنها تجعل استعمالها فادح الثمن بالنسبة للقادة, وخاصة حين يكون الاستعمال واسع النطاق أو طويل الامد. فالقوة ليست أداة بالية, إنما بات استعمالها أكثر تكلفة وأشد صعوبة مما كان عليه في الماضي.

أخيرا هناك عدد من القضايا لا يستجيب للحلول العنيفة. خذ مثلا العلاقات الإقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان. في عام 1853 احتل الكومودور بيري ميناء يابانيا بسفنه وهدد بضرب المدينة إن لم تفتح اليابان موانئها للتجارة الأمريكية. إن هذه الطريقة غير مجدية لحل الخلافات التجارية الأمريكية – اليابانية راهنا. صحيح إن القوة ستبقى فعالة في السياسة الدولية ولكن لن تكون العامل الوحيد. فاستعمال الإتكال الإقتصادي المتبادل والاتصالات

(1) خلال بحثي ودراستي ركزت كثيرا على حرب الخليج الثانية باعتبارها النموذج الاكثر وضوحا لكثير من الخفايا في العلاقات والسياسة الدولية.

والمؤسسات الدولية والممثلين غير الدول أحيانا, يقومون بدور أكبر من دور القوة. إن القوة العسكرية ليست أداة عفا عليها الزمن, لكن التغيرات الحاصلة في ما يتعلق بتكاليفها ومدى فاعليتها تجعل السياسة الدولية, في يومنا هذا, أشد تعقيدا.

ومع ذلك فلعبة الأمن الأساسية مستمرة. فقبل حرب الخليج بخمس سنوات أظهرت دراسة أعدها " معهد أبحاث السلام الدولي في ستوكهولم" Stockholm Institute of International Peace أن هناك 36 حربا قتلت ما بين ثلاثة وخمسة ملايين إنسان. ويذهب العلماء السياسيون إلى القول إن توازن القوى يتقرر على يد دولة أولى أو مسيطرة مثل أسبانيا في القرن السادس عشر تقريبا والولايات المتحدة في أغلب سنوات القرن العشرين. ثم إن البلد الأقوى يواجه التحدي في النهاية وهذا التحدي يؤدي إلى نوع من الحريق واسع النطاق نطلق عليه التنازع على السيطرة أو الحروب العالمية. وبعد الحروب العالمية تأتي معاهدة جديدة بإطار جديد للعلاقات الدولية والوضع العالمي:

معاهدة أوتريخت 1713, مؤتمر فيينا عام 1815, الأمم المتحدة بعد عام 1945. إذا لم يحدث شيء أساسي في السياسة الدولية منذ أيام الصراع على الزعامة بين أثينا وسبارطه, فهل سيكون هناك تحد جديد يؤدي إلى حرب عالمية آخرى أم أن دورة حروب السيطرة قد توقفت؟ هل جعلت التكنولوجيا النووية الحرب مدمرة جدا؟ هل جعلها الإتكال الإقتصادي المتبادل باهظة التكاليف للغاية؟ هل ابعدها المجتمع المدني اجتماعيا وأخلاقيا من تفكيره؟ علينا أن نأمل شيئا من هذا لأن حرب السيطرة التالية ربما تكون الأخيرة. ولكن, علينا أولا أن نفهم مسألة الديمومة.

الحروب البيلوبونيزية Peloponnesian War

ثوسايديدس هو أبو الواقعية, النظرية التي يأخذ بها اكثر الناس حين يفكرون بمسألة السياسة الدولية, حتى وهم يجهلون انهم يأخذون بنظريته. فالنظريات أدوات لا يستغنى عنها في تنظيم الحقائق. فقد قال العالم الإقتصادي Maynard Keynes إن الناس العمليين الذين يظنون أنهم لا يحتاجون إلى أية نظرية قد يكونون أسرى كاتب مغمور نسوا أسمه من زمن بعيد. فكثير من رجال السياسة وكتاب المقالات الافتتاحية يستعملون نظريات واقعية وإن هم لم يسمعوا باسم ثوسايديدس .ويقول Gilphin Robert, أحد الواقعيين "إذا أردتم الحق، علينا أن نتحرى إن كان طلاب العلاقات الدولية في القرن العشرين يعرفون أي شيء عن حقيقة إن ثوسايديدس وجماعته من وطنيي القرن الخامس قبل الميلاد ما كانوا يعرفون شيئا عن سلوك الدولة". ويجيب على سؤاله قائلا: "في نهاية الأمر ما زالت السياسة الدولية توصف الآن كما وصفها ثوسايديدس. هذه مسألة قابلة للأخذ والرد ولكن كي نناقشها علينا أن نتعرف على مناقشة ثوسايديدس للمسألة. وهل ثمة تقديم للنظرية الواقعية أفضل من إيراد إحدى القصص العظيمة, لها حدودها. إن أحد الأمور التي نتعلمها من (الحرب البيلوبونيزية) هو أن نتجنب التبسيط المفرط – السذاجة – في قراءتنا للتاريخ.

رواية قصيرة لقصة طويلة:

في أوائل القرن الخامس كانت أثينا وسبارطة حليفتين تعاونتا لدحر الإمبراطورية الفارسية (480 ق.م.). كانت سبارطة دولة محافظة متعلقة بالأرض انصرفت إلى الأمور الداخلية بعد انتصارها على الفرس. فيما كانت أثينا دولة تجارية ذات ميول بحرية فاتجهت باهتمامها إلى الخارج. في

منتصف القرن كانت أثينا قد قطعت خمسين سنة من النمو, وتطورت إلى إمبراطورية وشكلت (الرابطة الديلية) وهي عبارة عن تحالف ضم الدول المحيطة ببحر ايجة بهدف تكوين حزام دفاعي يوناني بوجه الفرس. من ناحية آخرى نظمت سبارطة جيرانها في شبه الجزيرة البيلوبونيزية في حلف دفاعي. وسرعان ما وجدت الدول, التي اختارت التحالف مع أثينا ضد الفرس, نفسها تدفع ضرائب لأثينا . وبسبب من تنامي قوة أثينا ومقاومة البعض لسطوة إمبراطوريتها اندلعت حرب في عام (461 ق.م.). انتهت الحرب البيلوبونيزية الأولى وأعقبها إبرام معاهدة ضمنت السلام لمدة ثلاثين سنة وهكذا تمتع اليونانيون بفترة سلام واستقرار قبل أن تندلع الحرب الثانية أوالحرب البيلوبونيزية الكبرى. في عام (424 ق. م.) اندلعت حرب أهلية في دولة المدينة الحدودية الصغيرة (ايبيدامنوس). ومثل الحصاة التي تسبب انهيارا جليديا, أطلقت هذه الحادثة سلسلة من ردود الفعل التي أدت في النهاية إلى الحرب البيلوبونيزية. ذلك إن الصراعات الكبيرة غالبا ما تنشأ من أزمات صغيرة نسبيا في أماكن بعيدة غير لافتة للإهتمام, كما سنرى حين ننتقل للحديث عن الحرب العالمية الأولى.

تنازع الديمقراطيون والاوليغاركيون في ايبيدامنوس على كيفية حكم البلاد. واستنجد الديمقراطيون بدولة مدينة كورسايرا التي ساعدت في إنشاء ايبيدامنوس, لكنهم عادوا خائبين فاتجهوا صوب دولة مدينة آخرى هي كورنث. وقرر الكورنيثون تقديم المساعدة, الأمر الذي أغضب أهالي كورسايرا فأرسلوا أسطولا لإعادة احتلال ايبيدامنوس, التي كانت مستعمرتهم في يوم ما. في غضون ذلك هزم الكورسايريون أسطول كورنث. فغضبت الأخيرة غضبا شديدا وأعلنت الحرب على كورسايرا وخشيت كورسايرا هجوم كورنث فاستنجدت بأثينا . وأرسلت كل من كورسايرا وكورنث مندوبا إلى أثينا .

ووقع الاثينيون في حيرة بعدما استمعوا إلى الطرفين. فلم يكونوا يريدون خرق الهدنة التي مضت عليها عشر سنوات ولكن لأن تغلب الكورنثيين (الذين تربطهم بالبيلوبونيزيين صلة وثيقة) على كورسايرا ووإستيلائها على أسطولها الكبير كان سيقلب ميزان القوى بين الدول اليونانية لغير مصلحة أثينا . شعر أهل أثينا بأن من مصلحتهم أن لا يسمحوا بذلك. لذلك قرروا (الآنغماس قليلا) فشنوا حملة صغيرة لاخافة الكورنثيين, مرسلين عشر سفن مع تعليمات بأن لا تحارب إلا إذا هوجمت. لكن عملية الردع فشلت. فقد هاجمت كورنث. وحين لاحت بوادر هزيمة الكورسايريين انجرت السفن الاثينية إلى القتال اكثر من المقرر. وأغضب اشتراك أثينا الكورنثيين, الأمر الذي اقلق الاثينيين. وما أقلق أثينا, بصفة خاصة, أن تثير كورنث مشاكل في بوتيدايا, التي لها روابط تاريخية مع كورنث, وإن كانت حليفة لأثينا . وقررت سبارطة مساعدة كورنث إذا هاجمت أثينا بوتيدايا. وحين اندلعت ثورة في بوتيدايا أرسلت أثينا قوة لإخمادها.

في تلك الآونة كان نقاش شديد يدور في سبارطة. فقد أهاب الاثينيون بالسبارطيين أن يلتزموا الحياد. في حين راح الكورنثيون يحرضون سبارطة على الحرب محذرين أهلها من تعاظم قوة أثينا . وأيدت مدينة مهمة آخرى, هي ميغارا, دعوة كورنث لان الاثينيين منعوا تجارة ميغارا رغم المعاهدة. وتجاذبت سبارطة الضغوط, لكن السبارطيين صوتوا لصالح الحرب خوفا من سيطرة أثينا على اليونان كلها إن لم تحجم قوتها. فانطلقت سبارطة إلى الحرب حفظا لميزان القوى بين دولة المدن اليونانية.

رفضت أثينا إنذار سبارطة النهائي, وشنت سبارطة هجوما في عام 431 قبل الميلاد. كان شعور الاثينيين مفعما بالعظمة الإمبراطورية, طافحا بالفخر والوطنية بالنسبة لمدينتهم ونظامهم الاجتماعي وتعزز الثقة بالنصر. وشهدت المرحلة الأولى من الحرب تعادلا. فأعلنت هدنة بعد عشر سنوات من الاقتتال (421 ق.م.), لكنها كانت هدنة هشة فاندلعت الحرب من جديد. في عام (413 ق.م.) قامت أثينا بمغامرة خطيرة للغاية. إذ أرسلت سفينتين وجنودا مشاة لاحتلال صقلية, الجزيرة الكبرى جنوب إيطاليا, التي تضم عددا من المستعمرات اليونانية المتحالفة مع سبارطة, فكانت النتيجة هزيمة نكراء. وفي الوقت نفسه تسلمت سبارطة أموالا إضافية من الفرس, الذين أثلجت صدورهم رؤية هزيمة الاثينيين. بعد هزيمة صقلية انقسمت أثينا داخليا.

وفي عام (411 ق.م.) أطاح الأوليغاركيون بحكم الديمقراطيين وحاول 400 منهم حكم الاثينيين. ولم تكن هذه الأحداث نهاية المطاف, لكن أثينا لم تستعد عافيتها من بعد. فقد حققت أثينا انتصارا بحريا عام (410 ق . م.) ليعقبه انتصار بحري لإسبارطة بعد خمس سنوات. وفي عام (404 ق.م.) اضطرت أثينا إلى طلب الصلح. فاشترطت سبارطة أن تهدم أثينا الأسوار الطويلة التي تحميها من جهة البر. وانكسرت بذلك شوكة أثينا .

أسباب و نظريات:

هذه قصة مؤثرة وقوية, ما الذي سبب الحرب؟ إن ثوسايديدس واضح جدا بهذا الشأن. فبعدما يروي الأحداث المختلفة التي وقعت في ايبيدامنوس وكورسايرا وما إلى ذلك يقول إن تلك لم تكن الأسباب الحقيقية. فما جعل الحرب أمرا لا مفر منه هو تعاظم قوة أثينا وما سببه هذا من خوف لإسبارطة, هل كان أمام أثينا خيار آخر؟ في حالة وجود بعد نظر أكانت أثينا ستستطيع تجنب هذه الكارثة؟ بيركليس الزعيم الاثني في أيام الحرب الأولى, أعطى مواطنيه جوابا على هذا السؤال جديرا بالاهتمام. قال: "صحيح ومناسب لكم أن تدعموا كرامة أثينا الامبراطورية. إن إمبراطوريتكم الآن أشبه بحكم طغيان الآن: قد يكون من الخطأ تقبله, ولكن من الخطورة حقا تركه" وبعبارة آخرى فان بيركليس لم يترك لمواطنيه خيارا. ربما كان يجب أن يكونوا بوضع آخر , لكن بوجود إمبراطوريتهم ما كان بوسعهم أن يفعلوا شيئا خلاف ذلك إلا بمزيد من المخاطرة. لذلك حبذ بيركليس الحرب. لكن كانت هناك أصوات اثينية آخرى, كأصوات المبعوثين الاثينيين, تدعو إلى المناقشة في سبارطة عام 432, بشأن التطورات غير المتوقعة في الحرب. فكروا بذلك الآن قبل أن تنحازوا إلى جانب الحرب فعليا. فكلما امتدت الحرب زاد اعتماد الأمور على الصدف. لقد أثبتت الأحداث التالية إن تلك كانت نصيحة جيدة, فلماذا لم يأخذ الاثينيون بنصيحتهم؟ ربما يكون حماسهم الوطني أو غضبهم هو الذي أعمى بصيرتهم. لكن هناك احتمالاً آخر أدعى للتأمل: ربما يكون الاثينيون قد تصرفوا بعقلانية لكنهم حوصروا بمعضلة أمنية. تعزى المعضلات الأمنية إلى السمة الأساسية للسياسة الدولية – ألا وهي (التنظيم الفوضوي) أي غياب الحكومة العليا. ففي النظام الفوضوي قد يؤدي إجراء مستقل من قبل دولة لزيادة أمنها إلى اهتزاز أمن جميع الدول الآخرى. وإذا بنت دولة قوتها لتضمن عدم اعتداء دولة آخرى عليها فان الدولة الآخرى, وهي ترى الدولة المقابلة تزداد قوة, قد تبني قوة لتحمي نفسها. ينتج عن هذا أن جهود كل دولة لبناء قوتها الذاتية وتعزيز أمنها يجعل الاثنتين أبعد ما يكونان عن الأمن. وأنها نتيجة مثيرة للسخرية المريرة وإن كانت كلتا الدولتين قد تصرفتا بتعقل. ذلك إن أيا من الدولتين لم تتصرف بدافع الغضب أو الغرور, بل بدافع خوف الاثنتين من تعاظم قوة الآخرى. ثم إن بناء الوسائل الدفاعية هو استجابة عقلانية لتهديد محتمل.

تستطيع الدول أن تتعاون في ما بينها لتجنب المعضلة الأمنية هذه, أي يمكنها الاتفاق على تحاشي بناء دفاعاتها الخاصة, وكل شيء يسير على ما يرام. فإذا اتضح أن الدول يمكن ويجب أن تتعاون فلماذا لا تفعل؟ يمكننا أن نجد الجواب في اللعبة التي تدعى (معضلة السجين). فالمعضلات الأمنية نمط شبيه بمعضلة السجين. يجري سيناريو معضلة السجين على الشكل التالي: تخيل أن الشرطة تعتقل شخصين في مكان ما يحملان كميات قليلة من المخدرات تؤدي إلى عقوبة سجن لمدة سنة. لدى الشرطة أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الرجلين يتاجران بالمخدرات فعلا, لكنها لا تملك أدلة كافية للإدانة. أن من السهل الحكم على الشخصين بالسجن 25 عاما إذا ثبت اتجارهما بالمخدرات. والشرطة تعرف إن شهادة الواحد ضد الآخر تكفي للحكم على الشخص المدان بأقصى عقوبة. وتعرض الشرطة على كل منهما إطلاق سراحه إذا شهد ضد الثاني بأنه يتاجر بهذه المادة. وأبلغت الشرطة الاثنين بأنهما سيحكمان بالسجن عشر سنوات أن شهدا على أحدهما الآخر. وخرجت الشرطة باستنتاج مفاده أن كلا الشخصين سيكونان خارج العمل لمدة عشر سنوات أو يسجنان لمدة سنة واحدة ليعودا إلى مزاولة التجارة بالمخدرات.

يوضع المشتبه بهما في زنزانتين منفردتين ويقطع الاتصال بينهما. وكل من المتهمين يواجه المعضلة نفسها: يستطيع الإيقاع بالآخر والخروج من السجن أو التزام الصمت وقضاء سنة في السجن. لكن إذا شهدا ضد بعضهما البعض حكم عليهما معاً بالسجن عشر سنوات. ويفكر كل منهما:(هل تقضي مصلحتي أن أغدر بالآخر ؟ إذا لبثت ساكتا ولم أتكلم فسوف أقضي سنة في السجن, ولكن ماذا لو تكلم الرجل الآخر ؟ إذا وشيت به أيضاً أسجن عشر سنوات, لكن إذا لزمت الصمت فسوف أسجن 25 سنة في حين يطلق سراحه هو, سأكون المغفل, فإذا ساعدته بالصمت فمن يضمن لي أنه لن يغدر بي؟) تلك هي المعضلة البنيوية الأساسية للتصرف العقلاني المستقل. فأفضل حصيلة للفرد هي أن يغدر بالآخر ويفوز بإطلاق السراح. الحصيلة التالية في الأفضلية أن يلوذ الاثنان بالصمت ويقضيا سنة واحدة في السجن. أما أسوأ حصيلة فهي أن يكون الواحد مغفلا ويعتصم بالصمت بينما الآخر يغدر به. وبذلك يقضي في السجن 25 عاما. ولو فعل كل منهما ما هو الأفضل بالنسبة له لانتهيا إلى الأسوأ. إن اختيار الحصيلة الأفضل, الحرية, تعبير عن تفضيل عقلاني, لكن إذا قرر الاثنان استقلالية اختيار الحصيلة الأفضل عاد عليهما الاختيار بنتيجة سيئة. ذلك إن التعاون صعب في غياب الاتصال. فلو كان بمستطاع الرجلين تبادل الحديث لكان الاحتمال الأقوى هو أن يتفقا على الاعتصام بالصمت وقضاء سنة واحدة في السجن. ولكن حتى لو توفر الاتصال فثمة مشكلة آخرى: الثقة والمصداقية. لنستمر في استعارة مثل (معضلة السجين). يمكن لكل متهم أن يقول لنفسه: " كلانا تاجر مخدرات, لقد رأيت كيف يتصرف الآخر , من يدري انه لن يتكلم بعدما نتفق على الصمت؟ عظيم ! لقد أقنعته بالتزام الصمت. الآن أستطيع الفوز بالغنيمة دون خوف من الوقوع في الكماشة". وهكذا الحال مع السياسة الدولية. فغياب الاتصال والثقة يشجع الدول على التماس أمنها الشخصي وإن كان هذا المسعى يوصل الدول كلها إلى حالة من فقدان الأمن المتبادل. وبعبارة آخرى, نرى دولة تقول لآخرى: (لا تتسلحي وأنا لن أتسلح, وبذلك نعيش كلانا في سلام وآمان). لكن الدولة الثانية قد تتساءل إن كان ثمة ما يجعلها تثق بالدولة الآخرى.

قال إسبارطيون للاثنين,أثناء المناقشة في سبارطة, إن السبيل لحل المشكلة هو هدم الأسوار التي تحيط بأثينا . قللوا هذه الدفاعات فلا تقلقوا كثيرا من ناحيتكم وعندئذ نستطيع أن نثق ببعضنا البعض. ولكن حين عاد الاثينيون إلى مدينتهم, وبعد المناقشة في سبارطة, لم يهدموا أسوارهم, بل بالعكس قاموا بتحصينها. فقد زادوا في ارتفاعها لأنهم لم يثقوا بالأسبارطيين. ان وضع الاثينيين في عام (432 ق. م.) أشبه ما يكون بمعضلة السجين. ففي منتصف القرن اتفق الاثينيون والأسبارطيون على ان الافضل لهم توقيع هدنة. وظل الاثينيون يحجمون عن خرق الهدنة حتى بعد احداث اييبدامنوس والخلاف بين كورسايرا وكونث. واخيرا أقنع الكورسايريون أثينا بالاتفاقية التالية: أن (هناك ثلاث قوى بحرية ذات شأن هي أثينا وكورسايرا وكونث. فاذا سيطرت كورنث علينا ابتداء جعلتم اسطولنا يتحد مع اسطولها. وعندئذ ستضطرون الى محاربة الاسطولين معا. ولكن اذا أدخلتمونا في تحالف معكم دخلتم الحرب باسطولين).

أكان على أثينا أن تبقي على تعاونها مع البيلوبونيزيين وترفض عرض كورسايرا ؟ لو كانوا فعلوا فماذا كان سيحصل لو كان البيلوبونيزيين لجاؤا الى الخداع واستولوا على اسطول كورسايرا؟ لكانت المعركة البحرية دارت بمستوى اثنين مقابل واحد ضد أثينا . أكان على أثينا ان تثق باحترام البيلوبونيزيين لوعدهم؟ لقد قرر الاثينيون خرق المعاهدة, كمعادل لغدر السجين بصاحبه. يخبرنا ثوسايديدس عن السبب قائلا ان "الاعتقاد السائد هو أن الحرب مع البيلوبونيزيين واقعة لا محالة بصرف النظر عما حدث" فان صح هذا فان أثينا ما كانت لتسمح بوقوع اسطول كورسايرا بأيدي الكورنثيين.

حتمية وظلال المستقبل:

من المفارقات أن الاعتقاد بحتمية الحرب له دور كبير في وقوعها. فقد فكرت أثينا بأن الحرب قادمة ومن الافضل لها أن تتمتع بارجحية اثنين مقابل واحد بدل العكس. وكان الاعتقاد بحتمية الحرب حاسما في اتخاذ القرار. ولماذا الحتمية هذه؟ عد الى"معضلة السجين" يبدو للوهلة الاولى أن الافضل لأي من السجينين أن يخدع الآخر ويجعله كبش الفداء ولكن لما كان الاثنان يعرفان الوضع ويعرفان أيضاً انهما ان استطاعا الوثوق ببعضهما البعض فعليهما السعي للخيار الافضل الثاني وهو التعاون بالتزام الصمت. على ان التعاون صعب حين تجري اللعبة مرة واحدة. فخلال تكرار اللعب يتعلم الناس التعاون. انما حين تكون اللعبة لمرة واحدة فمن يعتمد الخديعة يستطيع الفوز بالغنيمة ومن يبني موقفه على الثقة يصبح المغفل. لقد قام عالم الشؤون السياسية (روبرت أكسلرود) ببرمجة "معضلة السجين" في الكومبيوتر بستراتيجيات مختلفة. فوجد من بعد محاولات كثيرة أن أفضل النتائج في الغالب هي التي يحصل عليها من ستراتيجية (واحدة بواحدة). (سأفعل بك ما فعلت بي) اذا خدعت من الحركة الاولى فسوف أخدع. واذا خدعت مرة آخرى أقابل بالمثل. اذا تعاونت أتعاون أنا واذا تعاونت ثانية أفعل الشيء ذاته. ويكشف اللاعبان بمرور الزمن أن الفائدة الكلية من اللعبة تزداد اذا تعلما كيف يتعاونان. لكن أكسلرود يحذر من ان طريقة (واحدة بواحدة) لا تفيد الا حين تكون أمام المرء فرصة للاستمرار باللعب فترة طويلة, حين يكون ثمة (ظل مستقبل طويل). فحين تعرف أنك بسبيل اللعب مع نفس الناس فترة طويلة يمكنك أن تتعلم التعاون.

لهذا السبب نجد الاعتقاد بحتمية الحرب قد تهرأ في السياسية الدولية. فحين تعتقد بأن الحرب لا مفر منها تكون قد أقتربت كثيرا من حركتك الاخيرة. وحين تصل الى الحركة الاخيرة (التي قد تشمل بقاءك على قيد الحياة, ان كان بأستطاعتك الاشتراك بهذه اللعبة أصلا), عندها لك الحق أن تقلق بشأن مدى امكان الوثوق بخصمك من عدمه. فاذا شككت بأن خصمك سيخدعك فالأفضل لك أن تعتمد على نفسك وتغامر بالابتعاد بدلا من التعاون. هذا ما فعله الاثينيون. فأمام الاعتقاد بأن الحرب كانت ستقع قرروا أن لا سبيل للوثوق بالكورنثيين أو الأسبارطيين. فالأفضل ضم البحرية الكورسايرية الى جانبهم بدلا من وقوفها ضدهم, حين بدا لهم أن تلك هي الخطوة الاخيرة في اللعبة وأن الحرب لا مفر منها.

هل كانت الحرب البيلوبونيزية لا مفر منها حقا؟ ثوسايديدس كان ينظر الى الطبيعة البشرية نظرة متشائمة. قال (عملي ليس مادة أدبية كتبت لترضي الناس من حولي, بل كتبت لتبقى الى الابد). ان تاريخه يقدم لنا الطبيعة البشرية وكأنها تعيش حالة (معضلة السجين) يومئذ وعلى مر العصور. لم يكن ثوسايديدس يقصد التضليل لكنه مثل جميع المؤرخين كان لابد أن يؤكد على أمور معينة ويتجاوز آخرى. لقد استنتج ان سبب الحرب كان تعاظم قوة أثينا وماسببه من خوف في سبارطة. لكن أستاذ الدراسات الاغريقية (رونالد كاغان) يرى أن قوة أثينا لم تكن قد أخذت بالتعاظم قبيل اندلاع الحرب في العام 432 ق.م. وانما كانت الوتيرة اخذة بالآنتظام يومذاك. علاوة على ذلك, كما يقول كاغان, فان سبارطه ما كانت خائفة من أثينا بقدر خوفها من الحرب. ذلك ان كلتا الدولتين كانتا تستخدمان العبيد وتخشيان من أن يتيح الذهاب الى الحرب الفرصة امام العبيد للثورة. الفارق أن العبيد في سبارطه كانوا يؤلفون 90% من السكان وكان الأسبارطيون قد واجهوا منذ عهد قريب ثورة عبيد في العام 464 ق. م. وعلى هذا يرى كاغان ان سبارطه كانت تخاف من تعاظم قوة أثينا, لكن خوفها من ثورة العبيد كان أعظم.

اذن فالاسباب المباشرة للحرب, كما يرى كاغان, كانت أهم مما جاء في نظرية ثوسايديدس حول حتمية الحرب.

مثلا أعتقدت كورنث بأن أثينا ما كانت لتحارب. وقد أخطأت في تقديراتها بسبب من نقمتها على كورسايرا. وبالغ بيركليس فأخطأ في توجيه انذار نهائي الى بوتيدايا ومعاقبة ميغارا بأيقاف التجارة معها. هذه الاخطاء السياسية جعلت سبارطه تعتقد بأن الحرب تستحق المخاطرة. ويرى كاغان أن

تنامي قوة أثينا كان وراء الحرب البيلوبونيزية الاولى, لكن "هدنة الثلاثين عاما" أخمدت اللهيب. ولكي تبدأ الحرب البيلوبونيزية الثانية "فلابد للمشكلة الايبيدامنية من أن تنزل بشرارتها على احدى الجذوات القليلة الباقية التي لم تخمد بعد. ومن ثم كان لابد من ابقائها وتأجيجها على يد الكورنثيين, الذين سرعان ما أنظم اليهم الميغاريون والبوتيدائيون والايجيون وحزب الحرب الأسبارطي. وحتى تلك اللحظة كان يمكن اخماد الجذوة لو لم يصب الاثينيون الزيت على النار في تلك اللحظة الدقيقة. وبعبارة آخرى, فالحرب لم تقع بسبب قوى مجهولة بل بفعل قرارات سيئة في ظروف صعبة.

من الصعب امتحان مصداقية ثوسايديدس, أب المؤرخين, لكن لاشيء حتمي في التاريخ. ان السلوك البشري طوعي, ولكن ضمن حدود. لقد لاحظ كارل ماركس ان الرجال يصنعون التاريخ ولكن في ظروف لا يختارونها. وقد اختار اليونايون القدامى اختيارات سيئة لأنهم كانوا رهن ظروف أحسن ثوسايديدس وصفها وتنطبق عليها "معضلة السجين" فالمعضلة الأمنية جعلت الحرب احتمالا كبيرا, لكن أن يكون احتمال نشوب حرب كبيرا جدا لا يعني ان الحرب لا مفر منها. فحرب الثلاثين سنة غير المحدودة التي دمرت أثينا لم تكن أمرا لا مفر منه. ذلك ان القرارات البشرية هي بيت القصيد. فالحوادث وطراز الشخصيات تختلف وان تحركت ضمن حدود يرسمها هيكل أكبر, كحالة اللا أمان التي تمثلها "معضلة السجين".

أية دروس معاصرة يمكننا أن نستمدها من هذا التاريخ القديم؟ علينا أن ننتبه الى المتكررات والمتغيرات. ان بعض الملامح البنيوية للسياسة الدولية تكشف بصورة مسبقة احداثا تجري باتجاه بدلا من اتجاه آخر . لذلك علينا ان نفهم المعضلات الأمنية ومعضلة السجين. هذه الحالات, من ناحية آخرى, لا تبرهن حتمية الحرب. فثمة درجات من الحرية ويمكن للقرارات الآنسانية أن تمنع وقوع المكروه أحيانا. فالتعاون يحصل في العلاقات الدولية وان كانت البنية العامة للفوضوية تميل الى عدم تشجيعه.

كذلك علينا أن ننتبه الى أوجه التناظر التاريخي السطحية فأثناء الحرب الباردة كان الناس يرددون أن الولايات المتحدة - دولة الديمقراطية البحرية والإتحاد السوفيتي - دولة العبودية البرية يمثلان أثينا وسبارطه ونهما يعيدان تمثيل صراع تاريخي كبير. لكن مثل هذا التناظر الضحل يتجاهل أن أثينا كانت هي الآخرى دولة تستخدم العبيد وتطحنها القلاقل الداخلية ولم يكن الديمقراطيون يديرون دفة الحكم فيها دائما. يضاف الى ذلك اختلاف آخر عن الحرب الباردة هوأن سبارطه هي التي كسبت.

درس آخر ان ننتبه ونحذر انتقائية المؤرخين. فلا أحد يستطيع سرد الحكاية بكل تفاصيلها, تخيل نفسك تحاول سرد كل ما حدث في الساعة الماضية. فما بالك بسرد وقائع حياتك كلها أو وقائع حرب برمتها. فقد حدثت أمور لا تحصى. وايراد التفاصيل أولا بأول يستغرق من الوقت ما يستغرقه وقوع الاحداث نفسها. لذا يأخذ المؤرخون بطريقة التجريد دائما. فحين نكتب تاريخا, وحتى ان كان تاريخ ساعة سابقة أو يوم سابق, علينا أن نبسط, علينا أن ننتقي. وواضح أن ما ننتقيه يتأثر بما نحمله في أذهاننا من قيم وميول ونظريات, ناضجة كانت أو غير ناضجة.

والمؤرخون يتأثرون بدواعي القلق والاهتمام في عصرهم. فاهتم ثوسايديدس بموضوع تعلم أهل أثينا دروس الحرب, ملقيا اللوم على بيركليس والديمقراطيين في اساءة الحساب والتقدير. ومن هنا أكد على وجوه الحالة التي اطلقنا عليها "معضلة السجين". ولكن تلك الوجوه لم تكن الحكاية كلها رغم ما هي عليه من أهمية. فالرجل - ثوسايديدس – لم يكتب كثيرا عن المرسوم الاثيني الذي علق التجارة مع ميغارا أو عن زيادة أثينا مبلغ الأتاوة (الضريبة) التي كان اعضاء رابطة ديليا ملزمين بدفعها, ولم يكن تاريخ ثوسايديدس يقوم على التضليل أو الآنحياز المقصود, بل هو مثال يبين لنا كيف أن كل عصر يميل الى إعادة كتابة التاريخ لأن الاسئلة المطروحة للبحث تتغير بمرور الزمن.

فالحاجة الى الآنتقاء لا تعني أن كل شيء نسبي أو ان التاريخ محض هراء. مثل هذا الاستنتاج لا يجوز فالمؤرخ وعالم الاجتماع الجيدان يبذلان كل ما في وسعهما لطرح اسئلة أمنية واستخلاص حقائق ايجابية بالنسبة للموضوع المبحوث, ولكن عليهما وعلى طلابهما ان ينتبهوا الى حقيقة أن ما

يختارونه هو جزء من القصة بالضرورة. اسألوا, دائما, الاسئلة التي طرحها الكاتب وتأكدوا من كونه غنياً بالحقائق بصورة ايجابية واياكم والمحاباة فالاختيار جزء مهم من التاريخ وتدوينه. ان علاج سوء فهم التاريخ هو المزيد من القراءة لا الاكتفاء بالقليل.

الاسئلة الاخلاقية والسياسة الدولية:

يرى بعض الواقعيين, في نظرتهم الى طبيعة المعضلة الأمنية, أن الاهتمامات الاخلاقية لا دور لها في الصراعات الدولية. بيد أن قيم الاخلاق لها دور في العلاقات الدولية, وان لم يكن نفس دورها في السياسة المحلية – الداخلية. لقد استعمل الآنسان الحجج الاخلاقية منذ ايام ثوسايديدس. فحين قصدت كورسايرا أثينا طلبا للمساعدة تحدثت معها بلغة الاخلاق: "قبل كل شيء, انتم لن تساعدوا معتدين بل أناسا هم ضحايا عدوان وثانيا ستكسبون امتناننا الذي لا ينتهي". استعيضوا بكلمة (البوسنة) بدل كورسايرا وكلمة (صربيا) بدل كورنث تجدوا نفس الكلمات الماضية تنطبق على الوقت الحالي.

ان الحجج الاخلاقية تحرك الناس وتحتويهم. وفي هذا المعنى تكون الاخلاق واقع قوة. على أن الحجج الاخلاقية يمكن استعمالها كدعاية لتغطية دوافع أقل سموا. وغالبا ما يتجاهل الاقوياء الاعتبارات الاخلاقية. فخلال الحرب البيلوبونيزية أبحر الاثينيون الى جزيرة ميلوس ليسحقوا الثورة فيها. وقال الناطق الاثيني لأبناء الجزيرة انهم يمكن ان يحاربوا ويموتوا أو يمكنهم الاستسلام. وحين أصبح الميلوسيون يحاربون من أجل حريتهم أجابهم الاثينيون بأن (الاقوياء يفعلون ما لديهم القوة على فعله والضعفاء يقبلون ما يجب عليهم أن يقبلوه). ان ما قاله الاثينيون يعني, في جوهره, ان الاخلاق لا تكاد تجد لها مكانا في عالم الواقع. فحين تغزو الولايات المتحدة جزيرة غرينادا ويقمع الروس ثورة في الشيشان. وكلهم يستعملون نفس المنطق الى حد ما. ولكن في عالمنا الحديث تتقلص أكثر فأكثر امكانية تقبل الدوافع بالصورة التي جعلت أثينا تغزو ميلوس, كما رواها ثوسايديدس, فهل يعني هذا أن الاخلاق غدت تحتل مكانا أبرز في العلاقات الدولية ؟ أم أن الدول صارت أشد مهارة في الدعاية ؟ هل تغيرت السياسة الدولية بدرجة كبيرة ومؤثرة بما جعل الدول تتناغم مع دواعي القلق الاخلاقية أم أن هناك تواصلاً واضحاً بين ما فعله الاثينيون قبل الفين وخمسمائة سنة وما فعله العراقيون والصرب في أوآخر القرن العشرين؟

الحجج الاخلاقية ليست هي نفسها فمنها ما هو أشد الزاما من غيره. نحن نتساءل ان كانت منطقية ورصينة. مثلا: حين ذهبت (فيليس شلافلي) الى القول بأن الاسلحة النووية أشياء حسنة لأن الله أعطاها للعالم الحر، جعلتنا نتساءل لماذا اعطاها الله أيضاً الى اتحاد ستالين السوفيتي وصين ماو؟ ان الحجج الاخلاقية ليست كلها متساوية.

ان محك الحجج الاخلاقية الاساس هو التجرد من الاهوا ء – أي النظرة التي تقوم على معاملة جميع المصالح بنفس المعايير. فمصلحتك تستحق من الاهتمام قدر ما تستحق مصلحتي. على أن هناك تقليدين مختلفين في الثقافة السياسية الأوروبية, في اطار التجرد هذا, يتناولان موضوع الحكم على الحجج الاخلاقية. احدهما جاءنا من (عمانوئيل كانت), الفيلسوف الألماني من القرن الثامن عشر، والثاني من دعاة مذهب المنفعة في القرن التاسع عشر أمثال (جيريمي بينتهام). أذا أردت أن يتمثل هذان المذهبان في ذهنك فتصور نفسك تمشي في قرية بجنوب العراق فتصادف ضابطا من المخابرات يوشك أن يعدم بالرصاص ثلاثة اشخاص شدوا الى جدار. فتسأله: "لماذا تعدم هؤلاء الفلاحين؟ هم يبدون أناسا مسالمين" فيقول الضابط "أحد الاشخاص في هذه القرية قتل أحد رفاقي الليلة الماضية. اعرف أن أحد الناس في هذه القرية مذنب, لذا سأعدم هؤلاء الثلاثة لأجعلهم عبرة" وتقول انت: "لا يمكنك

أن تفعل هذا! أنت بهذا تقتل أنسانا بريئا. ان كانت رصاصة واحدة ستطلق, فاثنان, على الاقل, من هؤلاء الثلاثة بريئان. ربما ثلاثتهم ابرياء. لا يمكنك أن تفعل هذا". فيأخذ الضابط بندقية من احد جنوده ويدفع بها اليك قائلا: "أرم أحدهم لأجلي فاطلق سراح الاثنين الآخر ين. ستنقذ حياتين اذا قتلت أحد الثلاثة. أريد أن أعلمك درسا هو انك في هذه المنطقة لا يمكنك ان تقدم رأيا على رأيك" فماذا تفعل ازاء هذا الامتحان؟

يمكنك ان تحاول حصد كل الجنود على طريقة أفلام رامبو, لكن أحد الجنود يصوب بندقية اليك بأمر من الضابط. اذن لا خيار لك سوى قتل شخص بريء لانقاذ اثنين أو القاء البندقية وغسل يدك من القضية. ان الموقف الكانتي – نسبة الى الفيلسوف كانت – القائل بعدم جواز فعل الشيء الا اذا كان صحيحا يقتضي منك أن ترفض ارتكاب العمل الشرير. فيما يرى الموقف النفعي أن لا بد من قيامك بالعمل ان كنت تستطيع به انقاذ اثنين من الثلاثة. فاذا اخترت الحل الكانتي فماذا تفعل ان كان العدد اكبر من هذا بكثير؟ افترض أن مائة شخص صفوا الى جدار الاعدام أو قل ان أمامك مدينة مكتظة بالناس. هل ترفض انقاذ مليون انسان لتخرج نظيف اليدين والضمير؟ في بعض الحالات تكون النتائج المترتبة هي المهمة. ويحكم على الحجج الاخلاقية بثلاث طرق: بواسطة الدوافع والنوايا وبواسطة الوسائل المتبعة وبواسطة النتائج المترتبة أو صافي الاثار. صحيح ان هذه الابعاد لا تتفق دائما الا ان الحجة الاخلاقية الحسنة تأخذ كل هذه العناصر بنظر الاعتبار.

الحدود التي تقيد الاخلاق في العلاقات الدولية:

للاخلاق دور في السياسة الدولية أقل من دورها في السياسة المحلية – الداخلية - لأربعة أسباب: أولها ضعف الاجماع الدولي بشأن القيم. ان هناك اختلافات ثقافية ودينية حول عدالة بعض الافعال. الثاني ان الدول ليست كالافراد. فالدول تجريد, صحيح ان قادتها أفراد الا ان الحكم على رجال الدولة يختلف عن الحكم عليهم كأفراد. مثل ذلك أنك حين تختار شريكك في غرفتك تريد, كغالبية الناس, شخصا لا يحب القتل ولا يريدك أن تقتل. لكن نفس هؤلاء الناس قد لا ينتخبون مرشحا للرئاسة يقول:"لن اتخذ قرارا يؤدي الى موت أحد مهما كانت الظروف" فالرئيس تناط به مهمة حماية مصالح المواطنين. وقد تستدعي هذه المهمة استعمال القوة في بعض الحالات. فالرؤساء الذين تصرفوا بدافع الضمير ولم يحموا شعوبهم ما كانوا أوصياء جيدين. قد تكون التضحية وبمقاييس الاخلاق الفردية, أرقى دليل على اخلاقية عمل, ولكن أيصح أن يضحي القادة بشعوبهم؟ في الحرب البيلوبونيزية قال الاثينيون لقادة جزيرة ميلوس انهم سيقتلون الجميع اذا هم – القادة – قاوموا. وقاوم قادة ميلوس وذبح أبناء شعبهم. أكان عليهم أن يرضخوا. وفي العام 1962, أكان على الرئيس كينيدي أن يغامر بحرب نووية ليجبر السوفييت على سحب الصواريخ من كوبا في حين كان للولايات المتحدة صواريخ مماثلة في تركيا؟! قد تختلف الاجابة باختلاف الناس. ان النقطة هنا ان الاشخاص حين يتصرفون كقادة دول يحكم على افعالهم بطريقة مختلفة الى حد ما.

السبب الثالث وراء صغر دور الاخلاق في السياسة الدولية هو تعقيد التسبيب. فمن الصعب الى حد كبير معرفة النتائج المترتبة على الافعال في الشؤون الداخلية, في حين يزداد الامر تعقيدا في العلاقات الدولية: ذلك هو التفاعل بين الدول. فذلك البعد الاضافي يزيد في صعوبة التنبوء الدقيق بالنتائج. ومن الأمثلة المشهورة على ذلك مداولات عام 1933 بين الطلبة في اتحاد طلبة جامعة أوكسفورد. فأمام ذكرى مقتل 20 مليون انسان في الحرب العالمية الاولى صوت الطلبة الى جانب قرار بأنهم لن يحاربوا ثانية أبدا في سبيل الملك أو الوطن. لكن شخصا آخر كان مصغيا لما يقال هو أدولف هتلر. فاستنتج ان الدول الديمقراطية هشة وانه يستطيع الضغط عليها بقدر ما يشاء لأنها ما كانت لتحاربه. وفي نهاية الامر ضغط عليها كثيرا

جدا فكانت النتيجة (الحرب العالمية الثانية). وهي نتيجة لم يكن يريدها أو يتوقعها الطلبة الذين صوتوا بعدم محاربتهم لأجل الملك والوطن. وحارب العديد منهم ومات الكثيرون في سبيل الملك والوطن.

ومن الأمثلة الأقل وزنا بكثير هو (جدل الهمبوركر) في أوائل السبعينات, يوم اشتد قلق الناس من نقص الغذاء في العالم. فقال عدد من طلبة الكليات الامريكية:(حين نذهب الى قاعة الطعام فلن نأكل لحما لأن كل ليبره من اللحم تساوي قيميتها ثماني ليبرات من القمح الذي يمكن اطعام الفقراء به). وكف العديد من الطلاب عن أكل الهمبوركر وشعروا بلذة الآنجاز, لكنهم لم يساعدوا بذلك الناس الجياع في الهند أو بنغلاديش قيد شعرة, لماذا؟ لأن القمح الذي وفر بهذه الطريقة لم يصل الى جياع بنغلاديش لأن اولئك الجياع ما كانوا يملكون ثمن شراء القمح. فلم يكن القمح الموفر سوى فائض عن حاجة السوق الامريكية الامر الذي جعل الاسعار تهبط والمزارعين يقللون الآنتاج. وكان الأولى بمن أرادوا مساعدة فلاحي بنغلاديش أن يزودهم لشراء بعض القمح الذي توفر بامتناع الطلاب عن أكل الهمبوركر. لقد فشل الطلاب من حيث أنهم قاموا بحملة ضد أكل الهمبوركر ولم ينتبهوا الى تعقيد القنوات التي تمر بها الحملة وما يترتب على عملية المرور تلك من نتائج.

وأخيرا هناك الحجة القائلة بأن مؤسسات المجتمع الدولي ضعيفة وان الهوة بين النظام والعدالة أوسع في السياسة الدولية منها في السياسة المحلية – الداخلية. ان كلا من النظام والعدالة مهم. ففي السياسة الداخلية نعتبر النظام أمرا والحقيقة ان المتظاهرين يعمدون, احيانا, الى احداث البلبلة من أجل ترويج فكرتهم أو مفهومهم عن العدالة. ولكن اذا عمت الفوضى فمن الصعب جدا تحقيق العدالة. ولكن حين يختل النظام كليا يصبح من الصعب جدا ان تجد أي أثر للعدالة. ولك في القاء القنابل واعمال الاختطاف والقتل في لبنان خلال الثمانينات خير مثل على ذلك. اما في السياسة الدولية فغياب التشريع العام والهيئة التنفيذية المركزية والاجهزة القضائية القوية يزيد في صعوبة حفظ النظام الذي يمهد لتحقيق العدالة.

وجهات نظر ثلاث في دور الاخلاق:

هناك ما لايقل عن ثلاث نظرات مختلفة الى دور الاخلاق في العلاقات الدولية:(الشكوكيون) و(اخلاقيو الدولة) و(الكوزموبوليتانيون). ويميل انصار الواقعية, في تحليلهم الوصفي للسياسة العالمية, الى أن يكونوا شكوكيين أو اخلاقيي دولة بتعاملهم مع السياسة وان لم تكن ثمة صلة بين نظرتهم الواقعية وهذا الميل, في حين يميل, الذين يحبذون التحليل الليبرالي للسياسة, الى تبني وجهات النظر المعبرة عن اخلاقية الدولة او الكوزموبوليتانية.

ويقول الشكوكيون ان المقولات الاخلاقية لا معنى لها في العلاقات الدولية بسبب من غياب المؤسسات التي توفر النظام. يضاف الى ذلك عدم وجود احساس بالمجتمع وبالتالي لا يمكن ان تكون هناك حقوق وواجبات اخلاقية. ويرى الشكوكيون ان البيان الكلاسيكي حول الاخلاق في السياسة الدولية هو الرد الاثيني على طلب أهل ميلوس الرحمة, الذي يقول:(الاقوياء يفعلون ما يملكون القوة على – أو يستطيعون – فعله والضعاف يقبلون ما يجب عليهم أن يقبلوه) فالجبروت يصنع الحق. وهذا في رأي الشكوكيين كل ما يقال. يقول الفلاسفة, غالبا, ان كلمة يتعين (التي تفيد الالتزام الاخلاقي) تتضمن كلمة يمكن (امكانية فعل شيء) فالاخلاق تستدعي الاختيار. فان كان هناك مستحيل لا نكون ملزمين بالقيام به. فاذا كانت العلاقات الدولية تحكمها, ببساطة قاعدة (أقتل أو تقتل). فالمفروض ان لا خيار هنا وهذا ما يسوغ موقف الشكوكيين. لكن السياسة الدولية لا تقف عند مسألة البقاء حسب. فاذا كانت في العلاقات الدولية خيارات فان التظاهر بعدم وجود خيار هو خيار مموه بحد ذاته. وما قصر التفكير على المصالح الوطنية – القومية – الضيقة الا مجرد تسريب للقيم بدون الاعتراف بذلك. فالدبلوماسي الفرنسي الذي قال مرة ان (ما هو أخلاقي هو كل ما هو نافع لفرنسا) لن يحاول التملص من تساؤلات صعبة عما يوجب الاهتمام بالمصالح الفرنسية فقط. ورجل الدولة الذي يقول (لاخيار عندي) غالبا ما يكون لديه خيار آخر وان يكن غير مرغوب فيه.

فاذا لم تكن العلاقات دائما (أقتل أو تقتل) فهناك مجال للخيارات. ان كلمة ANARCHY تعني بلا حكومة, لكن لا تعني بالضرورة الفوضى أو غياب النظام ما يسمح بوجود خيارات مهمة عدة: توازن القوى والقانون الدولي والمنظمات الدولية. وكل منها وسيلة لا بد منها لفهم اسباب عدم كفاية حجة الشكوكيين.

يرى توماس هوبز HOBBS أن الافراد, لكي يهربوا من (دولة الطبيعة) حيث يمكن أن يقتل الواحد الآخر , تنازلوا عن حريتهم للحوت أو الحكومة لقاء حمايتهم لأن الحياة في دولة الطبيعة شريرة وعنيفة وقصيرة. لماذا اذن لا تشكل الحكومات حوتا أعلى؟ لماذا لا توجد حكومة عالمية؟ يقول هوبز ان السبب هو أن الأمن ليس بالقدر الكبير على المستوى الدولي مثلما هو على مستوى الفرد. فالحكومة توفر قدرا من الحماية ضد وحشية الافراد الاكبر الذين يأخذون كل ما يريدون. وتوازن القوى بين الدول يؤمن قدرا من النظام. ورغم هذا تتخذ الدول موقفا عدائيا خشية حرب محتملة. ان دولة الطبيعة الدولية لا تخلق البؤس اليومي الذي يرافق دولة طبيعة الافراد. وبعبارة آخرى فان هوبز يعتقد بأن وجود دول في اطار توازن قوى يخفف من حالة الفوضوية الدولية مما يسمح بوجود شيء من النظام.

ويشير الليبراليون الى وجود قانون واعراف دولية. فمثل هذه القواعد, حتى لو كانت أولية فجة, تضع على عاتق من ينتهكها مسؤولية اثبات شرعية الآنتهاك. لنتأمل أزمة الخليج عام 1990, لقد قال صدام أنه ضم الكويت ليستعيد بذلك محافظة سرقت من العراق ابان الحكم الاستعماري ولكن غالبية ساحقة من دول العالم رأت في عمله انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة لأن القانون الدولي يحرم تخطي حدود الدول لهذا السبب. وقد أظهرت القرارات الاثنا عشر, التي اتخذها مجلس الأمن الدولي, بوضوح أن نظرة صدام الى الوضع تتعارض مع الاعراف الدولية. صحيح أن القانون والاعراف لم يمنعا صدام من غزو الكويت لكنها جعلت حشد التأييد له أمرا في غاية من الصعوبة وكان لهما دور في انشاء التحالف الذي طرده من الكويت.

ان المؤسسات الدولية, على بدائية تكوينها, توفر قدرا من النظام عن طريق تسهيل الاتصال بين الدول وتشجيعه وشيئا من المرونة في التعامل. وفي مثل هذه الحالة من الاستمرار والاتصال تقريبا لا تعود السياسة الدولية قائمة على مبدأ (أقتل أو تقتل) دائما, كما يدعي الشكوكيون. ان طاقة زعماء الدول واهتمامهم لا ينصبان طوال الوقت على الأمن والبقاء فثمة فضاءات رحبة من التفاعل الإقتصادي والاجتماعي والعسكري تستوعب التعاون (وكذلك الصراعات). ومع أن هناك اختلافات ثقافية حول معنى العدالة فالطروحات – الاخلاقية تجري في السياسة الدولية، والمباديء تعامل باجلال شديد من قبل القانون الدولي.

حتى في ظروف الحرب التي تتسم بالقسوة والتطرف يلعب القانون والاخلاق دورا أحيانا." فمذهب الحرب العادلة", الذي نشأ في أيام الكنيسة الأولى ثم أصبح مذهبا دنيويا بعد القرن السابع عشر, يحرم قتل الناس الابرياء. وينحدر مبدأ تحريم قتل الابرياء من الوصية القائلة (لا تقتل). ولكن اذا كانت هذه وصية اخلاقية أساسية فكيف يمكن تبرير أي قتل أصلا؟ يقول دعاة السلام المطلق بوجوب عدم جواز قتل انسان انسانا آخر لأي سبب كان. ومع ذلك فان تقليد الحرب العادلة يذهب الى القول انك اذا كنت بمواجهة أحد يريد أن يقتلك وترفض التصرف من باب الدفاع عن النفس فأنت بذلك تجعل الشر يسود. وهكذا يموت الأخيار لأنهم يرفضون الدفاع عن أنفسهم. فاذا كان أحد بمواجهة خطر قتل وشيك فان من سلامة الاخلاق أن يقتل دفاعا عن النفس. انما علينا أن نفرق بين الذين يمكن أن يقتلوا وأولئك الذين لا يمكن أن يقتلوا. مثل ذلك اذا هجم جندي على أحد ببندقيته فهو يمكن أن يقتل في دفاع عن النفس,ولكن لحظة يرمي الجندي بندقيته ويرفع قائلا: "اني أستسلم" فلا أحد أبدا يملك حق قتله. والحق أن هذا اعتبار مقدس في القانون الدولي وفي القانون العسكري الامريكي. فالجندي الامريكي الذي يطلق النار على جندي عدو بعد استسلامه يمكن ان يقدم للمحاكمة بتهمة ارتكاب جريمة قتل. وقد أرسل بعض الضباط الامريكان الى السجن لخرقهم هذا القانون في الحرب الفيتنامية. فرغم أن الآنتهاك يحصل في احيان كثيرة فان هناك اعرافاً وقواعد

معينة لا يبطل العمل بها في أشد الظروف الدولية استثنائية. والحقيقة ان وجود الحس الاولي بالعدالة في القانون الدولي, الذي لا يلزم به تماما, يكذب دعاوى الشكوكيين بعدم وجود خيارات في حالة الحرب.

يمكننا أن نرفض الشكوكية كليا لأن في السياسة الدولية بعض مجال للأخلاقية. والاخلاقية هنا تتعلق بالخيارات. وتتعدد اشكال الخيارات ذات المعنى تبعا لشروط البقاء. فكلما كان تهديد البقاء أقوى تقلص مجال الخيار الاخلاقي. فحين بدأت الحرب البيلوبونيزية قال الاثينيون ان (من يستحق الثناء حقا هم اولئك الناس, وان كانوا من الطبيعة الآنسانية ما يجعلهم يستمتعون بالسلطة والسلطان, يهتمون بالعدالة بأكثر مما يفعله من كان في مثل مركزهم). ان ما يؤسف له فقدان الاثينيين لهذه الحكمة في ما تلا من سني الحرب, لكن هذا يجعلنا لا ننسى أن الحالات التي لا خيار فيها نادرة وان الأمن الوطني والقومي ودرجات التهديد غالبا ما تكون مبهمة. ويحاول الشكوكيون التملص من اطروحة الخيارات الاخلاقية بادعاء النقيض. ألخص ما قلت آنفا بالحكمة القائلة ان (البشر قد لا يحيون بالكلمة وحدها, من لا يحيون بالسيف وحده).

ان كثيرا من الكتاب والقادة, الذين هم واقعيون في تحليلهم الوصفي, شكوكيون بنظرتهم الى القيم في السياسة العالمية. لكن ليس كل الواقعيين شكوكيين تماما, فبعضهم يتفق مع الطرح القائل بأن هناك بعض الالتزامات الاخلاقية, لكنهم يقولون ان النظام يأتي أولا. ان للسلام أسبقية اخلاقية, حتى لو كان سلاما غير عادل. ففوضى الحرب تجعل العدالة صعبة وخاصة في العصر النووي. فخير وسيلة لحفظ النظام هي القوة. مثل ذلك ان الولايات المتحدة اذا شغلت كثيرا بنشر الديمقراطية أو حقوق الآنسان في جميع انحاء العالم فقد تخلق الفوضى التي تعود, فعليا, بالضرر أكثر من النفع على المدى الطويل. ان لدى الواقعيين حجة رصينة, في صميم الموضوع. النظام مهم دوليا, لكنها مسألة درجات. وهناك تناوب بين العدالة والنظام. كم من النظام ضروري قبل الوصول الى نقطة القلق على العدالة؟ مثلا: بعد حملة القمع السوفيتيية بجمهوريات البلطيق عام 1990, التي قتل بعض الناس خلالها, طالب بعض الامريكيين بقطع العلاقات مع الإتحاد السوفيتي. ففي رأي أولئك الناس ان على الامريكيين أن يعبروا عن قيمهم في الديمقراطية وحقوق الآنسان بسياستهم الخارجية حتى لو أدى ذلك الى عدم الاستقرار وتوقف محادثات الحد من انتاج الاسلحة. في حين ذهب آخر ون الى أن القلق من أجل السلام وحقوق الآنسان مهم, لكن الأهم منه الرقابة على انتاج الاسلحة النووية والتفاوض على معاهدة لتخفيف الاسلحة. في النهاية مضت الحكومة الامريكية في مفاوضات الحد من الاسلحة, لكنها ربطت المساعدات الإقتصادية باحترام حقوق الآنسان. ولطالما طرحت على صعيد السياسة الدولية المسألة بأنها ليست مسألة النظام المطلق مقابل – أو ضد – العدالة, بل هي كيفية تناوب الخيارات في حالات معينة. ان للواقعيين وجهة نظر مشروعة – سليمة – لكنهم يبالغون فيها حين يفترضون أن لا بد من النظام أولا قبل أية عدالة. ويرى أخلاقيو الدولة أن السياسة الدولية ترتكز على مجتمع دول بقواعد معينة وان لم تكن تلك القواعد تطاع بصورة تامة دائما.

أن أهم شكل حكم هو سيادة الدولة والتي تمنع الدول الآخرى من التدخل, عبر الحدود, في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. فعالم الشؤون السياسية (مايكل والز فالستر), مثلا, يرى أن الحدود الوطنية لها دلالة – أهمية – أخلاقية لأن الدول تمثل الحقوق المشتركة للأفراد المجتمعين من أجل حياة مشتركة. لذا فأن احترام سيادة دولة ووحدة أراضيها يرتبط باحترام افرادها. آخر ون يطرحون رأيا يقول ببساطة أشد ان احترام السيادة هو أفضل سبيل لصيانة النظام, فالاسوار – الأسيجة – الجيدة تعطيك جيرانا جيدين. هذه القواعد لسلوك الدولة تنتهك مرارا وتكرارا في الواقع. فقبل عقدين من السنين غزت فييتنام كمبوديا وغزت الصين فييتنام وغزت تنزانيا أوغندا واسرائيل غزت لبنان وغزا الإتحاد السوفيتي افغانستان وغزت الولايات المتحدة غرينادا وبنما وغزا العراق الكويت على سبيل المثال لا الحصر. ان التدخل في شؤون الغير مشكلة مزمنة. في عام 1979 أدانت الولايات المتحدة غزو السوفييت لافغانستان بلغة اخلاقية شديدة. فيما اشار السوفييت الى جمهورية الدومينيكان, حيث أرسلت الولايات المتحدة في العام 1965 قوة من

25000 جندي للحيلولة دون قيام حكومة شيوعية فيها. ان التدخل الامريكي في الدومينيكان لمنع نظام معاد من الوصول الى السلطة في البحر الكاريبي والتدخل السوفيتي في افغانستان لمنع تشكيل حكومة معادية عند حدودهم, حالتان متشابهتان تماما.

فاذا أردنا العثور على أوجه اختلاف فعلينا ان ننظر الى أبعد من النوايا. فاذا أخذنا الوسائل المستخدمة وجدنا أن أناسا قليلين جدا قتلوا في التدخل الامريكي بجمهورية الدومينيكان. وانسحب الامريكان سريعا من البلاد. أما في حالة افغانستان فقد قتل أناس كثيرون ولبثت القوات السوفيتية في البلد قرابة عشر سنوات. وفي الأونة الأخيرة قارن بعض النقاد بين غزو العراق للكويت وغزو الأمريكان لبنما. ففي كانون الأول عام 1989 أرسلت الولايات المتحدة قوات للاطاحة بحكم الديكتاتور البنمي (مانوئيل نورييغا). وفي آب (اغسطس) أرسل العراق قوات الى الكويت للاطاحة بحكم الأمير. وبذلك انتهك كل من الولايات المتحدة والعراق قاعدة عدم التدخل في شؤون الغير. ولكن أعود ثانية فأقول ان هناك اختلافات في الوسائل والنتائج المترتبة. ففي بنما أعاد الامريكان الى السلطة الحكومة الشرعية المنتخبة التي منعها نورييغا من تولي مسؤولياتها. بينما حاولت الحكومة العراقية في الكويت الحاق البلد بأراضيها وسفكت دماء كثيرة في هذه العملية. هذه الاعتبارات لا تعني أن العملية البنمية كانت صحيحة كليا. أو مغلوطة كليا, لكننا سنرى في الفصل السادس ان المشاكل غالبا ما تنشأ حين نطبق قواعد بسيطة في مسألة السيادة وعدم التدخل.

الكوزموبوليتانيون لا يرون في السياسة الدولية مجرد مجتمع دول بل مجتمع أفراد. يقولون اننا حين نتحدث عن العدالة فيجب ان نتحدث عن العدالة للفرد. ان الواقعيين يركزون على قضايا الحرب والسلام. ولو ركزوا اهتمامهم على مسائل عدالة التوزيع, أي ما يحصل عليه هذا أو ذاك لكانوا لاحظوا الإتكال الإقتصادي المتبادل في العالم.

فالتدخل الإقتصادي المستمر عبر الحدود يمكن أن ينطوي على اثار مميتة. انها مسألة حياة أو موت لو أنك مثلا كنت فلاحا في الفليبين ويموت طفلك من جراء مرض يمكن علاجه وذلك لأن ابن البلد, الذي تخرج من كلية الطب, يعمل الآن في الولايات المتحدة بسبب الرواتب العالية هنا.

ويرى الكوزموبوليتانيون ان الحدود الوطنية لا وزن اخلاقي لها, بل هي مجرد دفاع عن عدم مساواة يجب الغاؤه اذا ما تحدثنا بلغة العدالة التوزيعية. فيرد الواقعيون بأن الخطر في التناول الكوزموبوليتاني يكمن في احتمال أن يؤدي الى فوضى كبيرة. فالجهود الرامية الى إعادة التوزيع جذريا قد يؤدي الى صدام عنيف لأن الناس لا يتخلون عن ثرواتهم بسهولة. ثمة طرح كوزموبوليتاني أضيق حدودا يقوم على حقيقة أن للناس ولاءات كثيرة في الغالب – للعائلة والاصدقاء والجيران والأمة وربما لبعض الطوائف الدينية التي تتجاوز حدود البلد الواحد ولمبدأ المعاناة الآنسانية المشتركة. فالعديد من الناس يتأثرون لرؤية صورة الاطفال الاثيوبيين الذين تفتك بهم المجاعة وذلك لأن هناك بعض شعور جماعي انساني يتجاوز الآنتماءات الوطنية, مهما يكن ضعيفا. فكلنا بشر ويذكرنا الكوزموبوليتانيون بأن هناك أبعادا توزيعية للعلاقات الدولية يكون حضور الاخلاق فيها قويا في السلم كما في الحرب. فالسياسات يمكن أن تصمم لخدمة الحاجات الآنسانية الأساسية وحقوق الآنسان دون أن تخرب النظام.

أما في المداخل الى الاخلاقية الدولية فان الواقعيين يطرحون نقطة سليمة تقول ان النظام ضروري للعدالة لكنهم يغفلون مسألة المبادلات والتناوب بين النظام والعدالة. ان اخلاقي الدولة, الذين يطرحون صورة مجتمع دول ذي قواعد تعارض التدخل في شؤون الغير يقدمون لنا صورة مؤسساتية للنظام, يبدو أنهم لا يقدمون أجوبة كافية لمسألة أن تكون بعض حالات التدخل مبررة. وأخيرا فأن المنطق الكوزموبوليتاني الذي يركز على مجتمع الأفراد يعكس فهما عميقا لمسألة الكينونة الآنسانية المشتركة لكنه يخاطر وفي هذه الحالة بفتح الطريق امام فوضى كبيرة. ان غالبية الناس تكون مواقف هجينة. فالعلاقات المميزة أقل أهمية من النقطة المركزية وهي أن هناك تبادلات وتناوباً بين هذه المداخل.

ان من الصعب تطبيق "الأخلاقية" في السياسة الدولية بسبب الاختلافات بين السياسات المحلية والدولية. ولكن وجود تعددية في المباديء لا يعني أن لا مباديء هناك على الأطلاق ولكن الى أي مدى نمضي في تطبيقها في السياسة الدولية؟ الجواب ان نتحرك بتأنٍ فعندما تقرر الأحكام الأخلاقية كل شيء يمكن أن تثير الأخلاقية شعورا بالنقمة الشديدة. والنقمة الشديدة يمكن أن تقود الى مخاطر جسيمة. على أية حال ليس هناك مسائل أخلاقية بالنسبة لمن يكابد. غير أننا لا نستطيع حقا تجاهل الأخلاق في السياسة الدولية فعلى كل شخص أن يدرس الأحداث ويتخذ قراراته حول الاحكام والمبادلات. فمهما قدر لمنطق الصراع الدولي من ثبات فانه لا يلغي امكانية وجود خيارات اخلاقية وان تطلب الأمر فهم الظروف الخاصة التي تجعل تلك الخيارات صعبة.

صحيح أن معضلات الحرب البيلوبونيزية الاخلاقية والأمنية فريدة, الا أن كثيرا من قضاياها تتكرر في التاريخ. وحين نتتبع العلاقات الدولية نرى, مرة وآخرى, حالة التوتر بين الواقعية والليبرالية, بين الشكوكيين والكوزموبوليتانيين, بين نظام الدول الفوضوي والمنظمات الدولية. وسنعود لنتأمل (معضلة السجين) ونستمر في مصارعة مسائل الحرب الاخلاقية الشائكة. ونرى كيف يختلف الممثلون على خشبة المسرح العالمي في معالجة مشكلات زمانهم وكيف تختلف أهدافهم ووسائلهم. وكنت قد ذكرت, في مستهل حديثي أن المتغرات المعينة, التي تتسم بها السياسة الدولية اليوم, تختلف عن تلك التي كانت في أيام ثوسايديدس. فلم تكن تلك الايام تقتصر على غياب الاسلحة النووية والأمم المتحدة والشركات متعددة الجنسيات والكارتلات .

ان دراسة الصراع الدولي علم غير دقيق يمزج بين التاريخ والنظرية. واذ نشق طريقنا خلال النظريات وما تطرحه من أمثلة, نحاول أن لانغفل ما تغير وما ثبت لنفهم على نحو أفضل ماضينا وحاضرنا ونتفحص مخاطر المستقبل الغامضة بدراية.

أصول الصراعات الكبرى في القرن العشرين

الانظمة الدولية ومستويات التسبب:

غالبا ما تفسر الحرب بلغة الآنظمة الدولية ولكن ما هوالنظام الدولي؟ استنادا الى القاموس فالنظام نسق من وحدات متعلقة ببعضها البعض ومن السهل التعرف على العديد من الآنظمة السياسية المحلية بسبب وضوح مؤشراتها المؤسساتية: رئاسة الجمهورية, الوزارات, البرلمان, وما الى ذلك. أما الآنظمة السياسية الدولية فأقل مركزية ووضوحا في معالمها. أن النظام الدولي كائن حي في غياب الأمم المتحدة. فالنظام السياسي الدولي هو نمط علاقات بين الدول.

انما لا تدع الكفاية المؤسساتية للانظمة السياسية المحلية تخدعك. فهي تنطوي أيضاً على جوانب غير ملموسة مثل مواقف الرأي العام ودور الصحافة وبعض الاعراف الدستورية غير المكتوبة. ان النقطة المهمة بالنسبة لأي نظام هي أن الشكل الكلي أكبر من جملة الأجزاء.

فالآنظمة تستطيع أن تخلق نتائج مترتبة ليست في حساب ممثليه. خذ مثلا نظام السوق في الإقتصاد فكل شركة في سوقها الصحيح تحاول تحقيق الحد الاقصى من الأرباح لكن نظام السوق يخلق المنافسة التي تقلص الأرباح الى درجة (لا ربح – لا خسارة) بما يعود بالفائدة على المستهلك. ان رجل الاعمال لا يعمل من أجل المستهلك لكن نمط السلوك في سوق نموذجية يؤدي الى هذه النتيجة. بعبارة آخرى النظام ينتج النتائج المترتبة التي يمكن أن تكون مخالفة تماما لما يقصده الممثلون في النظام نفسه.

كذلك يستطيع النظام السياسي الدولي أن يقود الى آثار لم يقصدها الممثلون أصلا. مثلا: في عام 1917, حين جاء البلاشفة للسلطة في روسيا اعتبروا مجمل نظام الدبلوماسية بين الدول سخفا بورجوازيا. كانوا يريدون إلغاء هذا النظام بأكمله فالثورة لابد لها من توحيد كافة العمال في العالم والغاء الحدود. وبذلك يحل التضامن البروليتاري العالمي محل نظام التعامل بين الدول. وبالفعل حين تولى (ليون تروتسكي Leon Trotsky) وزارة الخارجية الروسية قال انه كان ينوي اصدار بعض بيانات ثورية للشعوب وبذلك "يسد الثغرة". لكن البلاشفة وجدوا أنفسهم جزءا من نظام التعامل بين الدول وبدأ هذا يؤثر على سلوكهم. ففي عام 1922 وقعت الدولة الشيوعية الجديدة (معاهدة ربالو) مع ألمانيا. وكانت تلك المعاهدة تحالف المنبوذين, البلدين اللذين لم يقبلا في عضوية العالم الدبلوماسي لما بعد الحرب العالمية الأولى. وفي عام 1939 دخل (جوزيف ستالين) في حلف مع العدو الايديولوجي الاكبر (أدولف هلتر) بغية تحويل مطامح الأخير صوب الغرب. وسرعان ما أصبح السلوك السوفيتي مماثلا لسلوك الممثلين الآخر ين في النظام الدولي رغم بياناتهم الأولى وأوهام تروتسكي.

ان توزيع القوة بين الدول في نظام دولي يساعدنا على التنبؤ ببعض أوجه تصرف الدول. فتقليد السياسة الجغرافية يفيد بأن الموقع والقرب أو البعد ينبئان عن كيفية تصرف الدول. فاذا شعرت دولة بأنها مهددة من جارتها فالاحتمال المرجح أنها ستتصرف من منطق الحكمة القائلة: "عدو عدوي صديقي". هذا النمط من التصرف موجود دائما في الآنظمة الفوضوية. مثل ذلك أن الكاتب الهندي (كاوتيليا Kautily) ذكر قبل ميلاد المسيح بثلاثة قرون

أن ولايات شبه القارة الهندية مالت الى التحالف مع ولايات بعيدة لحماية نفسها مكونة بذلك تشكيلة من التحالفات تشبه رقعة الداما. ولاحظ مكيافيلي نفس السلوك لدى دول المدن في إيطاليا القرن الخامس عشر. وفي أوائل الستينات, حين خرجت دول غربي أفريقيا من فلك الحكم الاستعماري, نشط الحديث عن تضامن أفريقي لكن سرعان ما راحت الدول الجديدة تشكل تحالفات تشبه رقعة الداما التي وصفها (كاوتيليا) في الهند القديمة. فكانت غانا وغينيا ومالي متطرفة آيديولوجيا في حين كانت السنغال وساحل العاج ونايجيريا تميل الى المحافظة, لكن تلك الدول كانت تعمل أيضاً على تحقيق توازن مع قوة جيرانها. مثال آخر هو النمط الذي تطور في شرقي آسيا بعد الحرب الفيتنامية. في تلك الرقعة, اذا كان لون الإتحاد السوفيتي الاسود فلون الصين الأحمر واذا كانت فيتنام باللون الاسود فكمبوديا باللون الأحمر. كانت رقعة داما بمعنى الكلمة. ومن السخريات ان انخرطت الولايات المتحدة في الحر ب الفيتنامية بسبب نظرية دومينو, حيث يقود سقوط دولة بأيدي الشيوعيين الى سقوط دولة آخرى وهكذا. ولو كانت الولايات المتحدة على قدر أكبر من بعد النظر لكانت أدركت أن الوضع في شرقي آسيا أقرب الى الداما منه الى الدومينو, ولكانت وقفت خارج اللعبة. ان نمط رقعة الداما, الذي يقوم على مقولة "عدو عدوي صديقي", تقليد قديم في السياسة الجغرافية Geopolitics يساعدنا في التوصل الى تنبؤات مفيدة.

مستويات التحليل:

الآنظمة ليست الوسيلة الوحيدة لتفسير ما يحدث في السياسة الدولية. كينيث وولتز KennethWaltz يميز ثلاث مستويات من التسبيب, يطلق عليها (صور), هي: الفرد والدولة والنظام الدولي. ان التفسيرات على الفرد لاتكاد تكفي لأن طبيعة السياسة الدولية في جوهرها تنصرف ضمنيا الى الدولة لا الى الفرد. فالتوكيد المفرط على نوايا الفرد قد يعمي أبصارها عن النتائج غير المحسوبة لأفعال الفرد التي تسببها أنظمة أكبر يتحرك فيها ألافراد. لنأخذ الوضع الافريقي مثلا فلو ركزنا أنظارنا بدءا على صدق رغبة الزعماء الأفارقة بالوحدة الأفريقية, أي صدق نواياهم, فلابد أن يفوتنا الآنتباه الى أهمية تأثير البنية الفوضوية على تلك الدول الافريقية الجديدة.

هذا لا يعني أن الافراد لايشكلون وزنا بل العكس. السياسيون الاغريقيون أحدثوا اختلافا في الحرب البيلوبونيزية. وصدام حسين كان عاملا خطيرا في حرب الخليج عام 1991. وخلال أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 واجه جون كينيدي ونيكيتا خروشوف امكانية قيام حرب نووية وكان القرار النهائي بأيديهما. اما لماذا وجدا نفسيهما في ذلك الوضع العجيب فتلك مسألة لايمكن تفسيرها على مستوى الافراد. ان شيئا كامنا في بنية الوضع هو الذي أوصلهما الى تلك النقطة. كذلك فان معرفة شيء عن شخصية قيصر ألمانيا أو هتلر ضرورية لفهم أسباب الحربين العالميتين الأولى والثانية, لكن ذلك ليس بالتفسير الكافي. وسنلاحظ في ما بعد أن عزل القيصر الألماني مستشاره – رئيس وزرائه – (أوتو فون بسمارك) عام 1890 كان نقطة مؤثرة, لكن هذا لا يعني أن اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت بفعل القيصر في البداية.

ثمة صيغة آخرى للصورة الاولى لا تبحث عن تفسير في خواص الافراد بل في سماتهم – خصائصهم – المشتركة في "الطبيعة البشرية" التي يشترك الأفراد كلهم فيها. لنأخذ مثلا رأي الكالفنية[1] بالسياسة الدولية الذي يعزو سبب الحرب الى روح الشر الكامنة في كل واحد منا, انه يفسر الحرب بكونها نتيجة نقص في الطبيعة البشرية. لكن هذا التفسير لا يقول لنا لماذا يمضي بعض زعماء الدول الاشرار الى الحرب ولا يفعل ذلك الاشرار الآخر ون أو لماذا ينطلق الى الحرب زعماء أخيار ولا يفعل آخر ون. أن التفسير على مستوى الطبيعة البشرية لايمكن أن يعطينا اجابة كافية. ذلك ان النظرية تبالغ في التنبؤات, بمعنى ان قدرتها على التفسير نسبية. ففي غياب حس التمييز لا يعود هناك تفسير. ان عقربي الساعة المتوقفة يخبراننا عن الوقت بالضبط مرتين في اليوم, لكنهما يضللاننا في أغلب الاوقات.

كما أن المبالغة في التنبؤ تفسد الجهود الرامية الى تفسير السياسة الدولية في مستوى التحليل الثاني, أي طبيعة الدولة أو المجتمع. هناك سؤال مماثل – اذا كان نوع معين من المجتمعات يسبب الحرب, لماذا اذن لا يلجأ بعض المجتمعات السيئة أو الدول السيئة الى الحرب؟ لك ان تستبدل كلمة (سيئة) بما يحلو لك من نعوت (حسن) و(رديء) و(ديمقراطي) و(شيوعي) و(رأسمالي) أو أي نعت آخر. مثلا: بعد الحرب العالمية الاولى كان هناك حماس شديد للاعتقاد القائل بأن انتصار الآنظمة الديمقراطية يعني تقليل فرص الحرب, لكن الذي اتضح أن الآنظمة الديمقراطية يمكن ان تنخرط في الحروب وغالبا ما تفعل ذلك ومثال على ذلك أن أثينا كانت ديمقراطية. أما المنظرون الماركسيون فيقولون ان الحرب لا تلغى الا حين تصبح كل الدول شيوعية – لاحظ الصين والإتحاد السوفيتي أو فيتنام وكمبوديا. ومن هذا يتبين ان طبيعة المجتمع – ديمقراطيا كان أو رأسماليا أو شيوعيا – لا تبين بصورة كافية ان كان مستعدا لدخول حرب أولا.

---

[1] **الكالفنية: مذهب بروتستانتي أنشأه الراهب الفرنسي (جون كالفن) في النصف الأول من القرن السادس عشر.**

هناك طرح (سنناقشه في ما بعد) يقول ان الدول الديمقراطية لا تقبل الحروب وفي الحقيقة من الصعب العثور على حالات حاربت فيها الديمقراطيات الليبرالية فيما بينها, مقابل حالات كثيرة حاربت فيها الآنظمة الديمقراطية الآنظمة الاستبدادية. ان سبب هذا الاكتشاف, القائم على الاستقراء, ومدى صموده مستقبلا ليس واضحا لكنه يشير الى احتمال وجود شيء يستحق التحري والاختبار في مستوى التحليل الثاني هذا.

ان بعض التفسيرات يشمل غالبا التفاعل بين مستويي التفاعل الثاني (الدولة أو المجتمع) والثالث (النظام الدولي). ولكن أي ألاثنين أهم: النظام أم طبيعة الدول في النظام؟ ان تحليلا على مستوى النظام هو تفسير ناتج عن اطلالة من الخارج – أي ملاحظة الطريقة التي يقيد النظام الدول بها. أما المستوى الثاني فهو تفسير من الداخل للخارج – يبين المحصلة النهائية بواسطة ما يحصل داخل الدول.

و لما كنا نحتاج في الغالب الى معلومات عن مستويي التحليل فمن أين نبدأ؟ القاعدة الأفضل أن نبدأ من أبسط مدخل. اذا كان التفسير البسيط وافيا بالغرض فذلك أفضل. ويطلق على هذه الطريقة عبارة "قاعدة الإقتصاد" أو "شفرة أوكام" تيمنا بأسم فيلسوف القرن الرابع عشر (وليام أوف أوكام), الذي خرج باجتهاد يقول أن الشروح والتفسيرات الجيدة تحذف التفاصيل غيرالضرورية. ان مبدأ الإقتصاد – أي القدرة على أيضاًح الكثير بأقل كلمات – هو أحد المعايير التي نقيس بها مدى كفاية النظريات. كذلك نحن مهتمون بمدى النظرية (أي كم تغطي من السلوك) وجدارتها التفسيرية (كم من الحالات المعلقة أو الخارجة عن القياس تفسر). ورغم ذلك فمبدأ الإقتصاد يقترح نقطة بدء ولما كانت التفسيرات النظامية تميل الى البساطة فانها تعطينا نقطة بدء جيدة. فان تأكد أنها غير وافية بالغرض فيمكننا حينئذ أن نتأمل وحدات النظام ونضيف اليها التعقيد الى أن نصل الى الكفاية المطلوبة والمعقولة.

الآنظمة: البنيوية وعملية التكوين

الى أي مدى يجب أن يكون التفسير النظامي – نسبة الى النظام لا الآنتظام – بسيطا أو معقدا؟ البعض مثل (كينيث وولتز Waltz) يدعو الى منتهى الإقتصاد ويركز على البنية فقط ولكن آخرين مثل (ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann) يرون ان مبدأ وولتز لا يقدم من التفسير الا القليل. ونحن يمكن أن نفهم هذا الخلاف عن طريق التمييز بين جانبين للانظمة: البنية وعملية التكوين. ان بنية النظام تشير الى توزيعه السلطة. فيما تشير عملية التكوين الى انماط وانواع التفاعل الداخلي بين وحداته. ومن الواضح ان البنية وعملية التكوين يؤثران احدهما على الآخر وقد يختلفان من حيث طول مدة اختبارهما, لكن البنية أشد أساسية وأبطأ في التغير من عملية التكوين.

ويشخص الإقتصاديون ملامح بنية السوق من خلال مجرى تركيز قوة البيع. فالاحتكار يملك قوة بيع كبيرة. واحتكار الاثنين يملك قوتين واحتكار القلة عدة قوى بيع كبيرة. وفي السوق النموذجية تنتشر قوة البيع بدرجة واسعة.

لنعد الى المثال الإقتصادي الأسبق: رجال الاعمال الذين يحاولون تحقيق أقصى الارباح في سوق نموذجية يجدون محاولاتهم تصب في مصلحة المستهلك, لكن النتيجة تعتمد على بنية نظام السوق. فان كان السوق احتكار فرد أو احتكار قلة جاءت النتيجة مختلفة تماما فالبائع الكبير – المحتكر – يستطيع زيادة أرباحه بتحديد الآنتاج لرفع الاسعار. وهكذا حين تكون بنية النظام معروفة يكون الإقتصاديون أقدر على التنبؤ بحركة السوق والمؤهلين للربح.

الشيء نفسه يفعله المحللون السياسيون, فهم ينظرون الى بنية النظام الدولي ليتنبؤوا بسلوك الدول ونزوحها الى الحرب. فالآنظمة أحادية القطب تتجه الى التآكل بينما الدول تحاول صيانة استقلالها من خلال ايجاد توازن قوى مع الدولة المتسلطة أو ارتفاع نجم دولة الى حد تحدي الدولة المتزعمة في نهاية ألامر. أما في أنظمة الأقطاب المتعددة فان الدول تلجأ الى التحالفات لتحقيق التوازن, لكن التحالفات تكون مرنة وقد تحدث حروب لكنها محدودة النطاق نسبيا ولكن في الآنظمة ثنائية الأقطاب تصبح التحالفات أشد صلابة. بما يسهم في زيادة احتمال اندلاع صراعات واسعة, وربما حرب عالمية. ويقول بعض المحللين ان "الآنظمة ثنائية الاقطاب" تتآكل أو تنفجر وقد حدث هذا في الحرب البيلوبونيزية حين شددت أثينا وسبارطة قبضتهما على تحالفاتهما وصح هذا أيضاً قبل عام 1914 حين أفضى توازن القوى الأوروبي متعدد الاقطاب, تدريجيا, الى نظام تحالف كتلتين قويتين لا يتمتعان بأية مرونة. لكن التنبؤات المبنية على المواجهة بين تعددية الاقطاب وثنائية الاقطاب تواجه خروجا كبيرا عن القياس بعد عام 1945. فخلال الحرب الباردة صار العالم ثنائي الاقطاب بلاعبين أثنين كبيرين: الولايات المتحدة (وحلفاؤها) والإتحاد السوفيتي (وحلفاؤه). ومع ذلك لم تكن هناك حرب مركزية شاملة. بعض الناس يقول ان الاسلحة النووية جعلت منظور الحرب العالمية مرعبا وهكذا نجد بنية النظام الدولي تقدم لنا تفسيرا لكنها لا تفسر كل شيء بنفسها.

ونتعلم أكثر اذا تجاوزنا بنية النظام الى معاينة عملية تكوينه ونمط التفاعل بين الدول. ان التمييز بين البنية وعملية التكوين في أي زمن يمكن ان نصوره باستعارة صورة لعبة بوكر, فبنية لعبة البوكر هي في توزيع القوة, أي كم عدد الفيشات لدى كل لاعب وكم عدد الاوراق القوية التي طرحت في اللعبة. أما آلية التكوين فهي كيفية جريان اللعبة (أي هل اللاعب خداع جيد؟ هل يتقيد بقواعد اللعب؟ واذا خدع فهل يكتشف؟), وأنواع التفاعل بين اللاعبين. ان عملية تكوين نظام دولي تقررها ثلاثة اشياء:

- بنية النظام (البنية ثنائية الأقطاب تميل باتجاه انتاج عمليات تكوين اقل مرونة)

- المحفزات والامكانات التي تملكها الدولة للتعاون بسبب الاعتماد الإقتصادي المتبادل والمؤسسات الدولية.
- ان كانت الدول ثورية او معتدلة بأهدافها وأدواتها.

الأهداف والأدوات الثورية والمعتدلة:

كيف تؤثر أهداف الدولة في عمليات التكوين الدولية؟ الآنظمة غالبا لها بعض القواعد والممارسات الاساسية. ويمكن للدول ان تتحدى هذه القواعد والممارسات أو تقبلها. والنظام الدولي يمكن ان يمر بعملية تكوين مستقرة أو ثورية تبعا لأهداف الدول الكبرى. ففي القرن الثامن عشر مثلا, كانت قاعدة اللعبة الأساسية هي شرعية الدولة الملكية – الحق الالهي للحكام – والمحافظة على توازن القوى بين هذه الآنظمة الملكية. وقد أشارت (معاهدة أتريخت) لعام 1713 صراحة الى أهمية توازن القوى. لقد وقع الكثير من الحروب الصغيرة لكن قلة منها اربكت النظام. تأمل مسألة (فريدريك الكبير), ملك بروسيا والطريقة التي عامل بها (ماريا تيريزا MariaTheresa) امبراطورة النمسا. ففي عام 1740 قرر فريدريك المطالبة بـ(سيليشيا), المقاطعة العائدة لامبراطورية النمسا, لم تكن لفريدريك قضية ثورية عظيمة بل مجرد رغبة بالعظمة, فلم يحاول تأجيج ثورة شعبية ضد ماريا تيريزا بتحريض ابناء سيليشيا على الاطاحة بالحاكمة النمساوية المطلقة والناطقة بالألمانية. علما بأن فردريك نفسه كان حاكما مطلقا في برلين – يتكلم الألمانية وأخذ سيليشيا لأنه أرادها, الا انه حرص على ان لا يفعل أي شيء آخر من شأنه أن يضر بالنمسا أو يخل بمبدأ شرعية الآنظمة الملكية.

قارن هذا بالثورة الفرنسية التي جاءت بعد أربعين سنة, حين ساد في فرنسا رأي يقول بوجوب ارسال جميع الملوك الى المشنقة أو المقصلة ويكون الشعب مصدر السلطات. وقام نابليون بنشر مبدأ سيادة الشعب هذا في جميع انحاء أوروبا.و كانت الحروب النابليونية تحدياً كبيراً لقواعد اللعبة وتوازن القوى في آن واحد. واذا بعملية التكوين المعتدلة وميزان القوى المستقر اللذين اتسم بهما نظام اواسط القرن ينقلبان الى عملية ثورية وميزان قوى مضطرب في نهاية القرن.

تستطيع الدول تغيير وسائلها بالاضافة الى تغييرها الاهداف. كما ان طبيعة عملية تكوين النظام تتأثر بطبيعة الادوات التي تستعملها الدول, فالادوات المختلفة يمكن ان تكون لها تأثيرات باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار. ان بعض الادوات يتغير بفعل التكنولوجيا. مثال على ذلك ان تطور أسلحة جديدة كالمدفع الرشاش جعل الحرب العالمية الاولى مواجهة دموية, ويمكن ان تتغير الوسائل أيضاً بسبب تنظيم اجتماعي جديد, ففي القرن الثامن عشر لم يكن فريدريك الكبير محدود الاهداف بل ومحدود الوسائل. فقد كان لديه جيش من المرتزقة بولاءات محدودة وامكانات سوقية – تعبوية – ضعيفة. وكانت جيوش القرن الثامن عشر عموما تقاتل في فصل الصيف حين يسهل توفير الطعام أو حين تكون خزينة الدولة قد عمرت بالذهب لتدفع رواتب الجند الذين يأتون عادة من الطبقات الفقيرة في المجتمع وحين ينضب الطعام والمال يهجر الجند الحكومة. وقد غيرت الثورة الفرنسية التنظيم الاجتماعي للحرب الى الشكل الذي يطلق عليه الفرنسيون Levee en Masse أو ما نطلق عليه التجنيد " بالقرعة ". فكان المواطنون يعبأون للدفاع عن الوطن الام من خلال شعور بأن على الجميع ان يساهموا. فلم تعد الحرب مواجهة بين بضعة آلاف من المرتزقة يتقاتلون بعيدا عن الناس وصارت الحرب تشمل الجميع. وهذا الآنخراط الواسع النطاق والدعم الجماهيري أكتسح تشكيلات المشاة المرتزقة القديمة, كما ساعد تغير الوسائل المتوفرة لدى الدول في تغيير عملية تكوين نظام القرن الثامن عشر الدولي.

بنية وعملية تكوين نظام القرن التاسع عشر الدولي:

هذه التمييزات تساعدنا على فهم أصول صراعات القرن العشرين الكبرى التي تعود الى القرن التاسع عشر, اذا اعتمدنا قاعدة الإقتصاد فعلينا أولا ان نبحث عن تفسير بنيوي بسيط ان كنا نريد تفسير ما حدث على مدى القرن التاسع عشر.

في بداية القرن حاول نابليون خلق سيادة فرنسية على أوروبا لكنه فشل في ذلك, فقد دفعت جهوده الدول الآخرى الى تحالف أدى الى هزيمة فرنسا في نهاية الأمر. ولكن بعد هزيمة نابليون في عام 1815 أعاد مؤتمر فيينا نظام الاقطاب المتعددة القديم ليضم خمس دول كبرى توازن الواحدة الآخرى. لقد غيرت فرنسا النظام طوال عشرين عاما وهددت بتغيير بنيته ولكنها فشلت في النهاية في تحويل بنية نظام التفاعل الدولي الأوروبي الى احادي القطب.

يرى البنيويون ان التغيير الكبير جاء مع توحيد ألمانيا في عام 1870. لقد بقي نظام القرن التاسع عشر متعدد الاقطاب لكن تغييرا كبيرا حصل في توزيع القوى بوسط أوروبا. قبل ذلك التاريخ كانت ألمانيا تضم 37 دولة وساحة للسياسة الدولية يتدخل فيها الآخر ون. وبعد عام 1870 اصبحت ألمانيا دولة موحدة. وعدا ذلك فهي تحتل وسط أوروبا مما له تاثير جغروسياسي كبير. فهل ألمانيا الموحدة, من وجهة نظر بنيوية, قوية جدا أو ضعيفة جدا؟ فاذا كانت قوية بما يكفي لأن تدافع عن نفسها ضد روسيا وفرنسا في الوقت نفسه, فانها قوية أيضاً بما يكفي لأن تهزم أيا من روسيا أو فرنسا على انفراد. ولو لم تكن ألمانيا قوية بما يجعلها تستطيع دحر روسيا وفرنسا في آن واحد لبدت ضعيفة بما يكفي لجعل الروس والفرنسيين يجمعون قواتهم معا لغزوها.

لكن ألمانيا الموحدة الجديدة في قلب أوروبا لم تخلق حالة عدم الاستقرار بفضل ألمعية مستشارها الأول (أوتو فون بسمارك) فمنذ عام 1870 الى عام 1890 استطاع بسمارك ببراعته الدبلوماسية النجاح في تهدئة الاحساس بالتهديد لدى جيرانه, مؤجلا بذلك ظهور تأثيرات هذا التغير البنيوي الكبير على عملية التكوين السياسي للنظام. لكن خلفاء بسمارك لم يكونوا بمثل هذه الحنكة الدبلوماسية. فمنذ عام 1890 وصاعدا زاد تصلب انظمة التحالف الأوروبية فاستقطبت ألمانيا تحالفا فيما استقطبت روسيا وفرنسا تحالفا آخر. وازدادت الثنائية القطبية للاحلاف تصلبا وشدة لتصل أخيرا نقطة الآنفجار في عام 1914.

ان في هذا التفسير البنيوي, لتغيرات القرن التاسع عشر, قدرا قويا من الحقيقة, وان لم يكن تفسيرا وافيا بحد ذاته. فهو لا يتعرض لدور شخص مثل بسمارك ولا يقول لنا لماذا سمحت الدول الأوروبية بتوحيد ألمانيا أصلا. لماذا لم تحاول الدول المجاورة لألمانيا منع هذا التوحيد؟ اذا كانت بريطانيا وفرنسا شهدتا ظهور هذا التحدي فلماذا لم يوقفا ظهوره في الوقت المناسب؟ يجب الاستنجاد بالاستقراء والسياسات المحلية للاجابة على هذه الاسئلة. فالتفسير البنيوي لا يقدم الجواب الشافي لسؤال اساسي هو لماذا استغرق تطور الاحلاف ثنائية الاقطاب ثلاثين سنة؟ ولا يأخذ بعين الاعتبار امكانية ظهور دور القيادة الخطير. لو لم يخرج القيصر بسمارك عام 1890 أو لو حافظ خلفاؤه على تحالفهم الثمين مع روسيا (التي كانت تشارك الالمان آيديولوجية الملكية المطلقة) فلربما كانوا تجنبوا تطور ثنائية الاقطاب. ولو لم يتحد خلفاء بسمارك بريطانيا في سباق تسلح بحري لكانوا تجنبوا دور بريطانيا في الصراع. صحيح ان التفسير البنيوي للتغيرات في نظام القرن التاسع عشر يقدم الكثير الا انه قدري النزعة الى حد كبير فهو يلغي دور الاختيار البشري ويجعل الحرب العالمية الاولى تبدو في عام 1870 حتمية الوقوع وانه يقدم نقطة بدء لكنه لا يعطينا تحليلا كافيا.

كذلك نحتاج لأن نأخذ في حسابنا التغييرات في عملية التكوين, أو نمط العلاقات في نظام القرن التاسع عشر. هناك نجد تغيرا في اهداف الدول وادواتها حفز المبادرات الى التعاون. فقد قويت آيديولوجية الديمقراطية والقومية على امتداد القرن التاسع عشر وكان لها تأثير كبير على أهداف الدول. فلم تعد الدولة والحاكم وجهين لحقيقة واحدة. ولم تعد مقولة لويس الرابع عشر المشهورة: "أنا الدولة" نافذة المفعول. وفي القرن الثامن عشر كان فريدريك يتصرف في بروسيا كما يحلو له. فما كان هناك وزراء أو برلمانيون منتخبون يكبحون جماحه. وقد أضافت الدعوة الى الديمقراطية تأثيرات داخلية أوسع الى ما في السياسة الدولية من تعقيد. فقد حمل نابليون الأفكار الجديدة عبر أوروبا متحديا وغرس بذرة القومية في بلدان آخرى. قد تكون الحروب النابليونية اخفقت في تغيير "بنية" السياسة الأوروبية لكنها أحدثت بالتأكيد تغييرات عميقة في "عملية التكوين". صحيح ان الامير النمساوي (مترنيخ) ونظراؤه نجحوا في اسعادة النظام القديم في مؤتمر فيينا عام 1815 ولكن كانت خلف واجهة الاستقرار قوى قومية وديمقراطية بركانية انفجرت في ثورات عام 1848.

مع تقدم السنين أدى التحدي القومي لشرعية الحكم الملكي الى قيام بعض الاحلاف الغربية التي خرجت على توازن القوى الكلاسيكي. ففي عام 1866, مثلا, تقاعست فرنسا عن دعم النمسا حين هاجمتها بروسيا وهذا خطأ طويل المدى من وجهة النظر البنيوية. كانت فرنسا تعارض اضطهاد النمسا للروح القومية في الجزء الذي تحتله من إيطاليا. وقد لعب بسمارك على وتر الحس القومي لدى الدويلات الألمانية لتوحيد ألمانيا تحت قيادة بروسيا. لكن الروح القومية تحولت الى عائق في طريق التقدم مستقبلا. فحين استولى بسمارك على الالزاس واللورين من فرنسا في حرب السبعين أثار ضغينة قومية لدى الفرنسيين حالت دون تحالف فرنسا وألمانيا في المستقبل. لقد غيرت الآيديولوجيات الجديدة أهداف الدول وجعلت تكوين السياسة الدولية أقل اعتدالا من ذي قبل.

كذلك تغيرت الوسائل, فاستخدام التكنولوجيا الصناعية الجديدة للاغراض العسكرية أنتج أسلحة حرب جبارة. وبدأت جدولة حركة القطارات والقدرة على تعبئة اعداد كبيرة من الجند لأول مرة تلعب دورا رئيسيا في الحرب عند منتصف القرن. وقرب نهاية القرن جاءت المدافع الرشاشة والخنادق لتجعل فكرة الحروب القصيرة العنيفة المحدودة, التي اعتمدها بسمارك بنجاح في الستينات, تبعث على الضحك. ان كلا من البنية وعملية التكوين تساعدان على تفسير التغيرات التي طرأت على النظام الدولي الأوروبي في القرن التاسع عشر وجذور الحرب العالمية الاولى. لقد بدأنا بالبنية لأنها أبسط لكن الالتفات الى عملية التكوين يذكرنا بوجوب عدم اغفال التغيرات الاجتماعية.

ذيول حديثة:

عاد ما يدعى المشكلة الألمانية منذ القرن التاسع عشر الى الظهور أثناء المداولات التي جرت لدى توحيد ألمانيا الشرقية والغربية عام 1990. في البدء قال (ادوارد شيفرنادزة) وزير الخارجية السوفيتي يومذاك ان إعادة توحيد ألمانيا سيخل كثيرا بميزان القوى الأوروبي. وسئل الرسميون مرة آخرى: "كم دولة تتكلم الألمانية متناغمة مع الاستقرار الأوروبي؟" لقد اختلفت الاجوبة على مر السنين. لقد راينا في مؤتمر فيينا عام 1815 ان هناك 37 دولة - أو دويلة – تتكلم الألمانية. بسمارك شعر بوجوب وجود دولتين لا واحدة. لم يكن يريد ادراج النمساويين في امبراطوريته الألمانية الجديدة خشية ان يضغطوا للسيطرة البروسية على الدولة الجديدة. هتلر أجاب بغير هذا: دولة واحدة وتكون قلب أمبراطورية عالمية. وبذلك جر البشرية الى حرب عالمية ثانية. وفي عام 1945 قرر الحلفاء المنتصرون ان تكون هناك ثلاث دول: ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية والنمسا. وهذا يذكرنا دائما بنكتة قالها رجل فرنسي في نهاية الحرب العالمية الثانية: حين سئل كم ألمانيا يجب ان تكون هناك أجاب: "انا أحب ألمانيا كثيرا وكلما زاد العدد كان أفضل".

لقد أنهى تدهور السلطة السوفيتية في أوروبا الشرقية البنية ثنائية الاقطاب لسياسة ما بعد الحرب, الامر الذي اتاح امكانية إعادة توحيد ألمانيا. لكن إعادة التوحيد خلقت دواعي قلق جديدة مبعثها وجود ثمانين مليون شخص يملكون أقوى بنية إقتصادية في قلب أوروبا. هل سيسعى الألمان الى دور جديد؟ هل سيخططون ثانية ملتفتين الى جهة الشرق ثم نحو الغرب؟ هل سينجرون صوب البلدان التي تقع الى الشرق منهم حيث كان النفوذ الألماني قويا دائما؟ يقول (جون ميرشيمر John Mearsheimer) استاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو, ان الجواب هو "لنعد الى المستقبل". لقد اعتمد التحليل الواقعي البنيوي ليصل الى استنتاجات متشائمة تقول ان المستقبل سيكون كالماضي لأن بنية الوضع تشبه ما كانت عليه في الماضي.

لكن الاشياء تغيرت بثلاثة اشكال, فعلى المستوى البنيوي نجد الولايات المتحدة منخرطة في الشؤون الأوروبية. ثم ان الولايات المتحدة تبلغ اربعة اضعاف حجم ألمانيا الموحدة تقريبا. البنيويون يخشون ان لا يبقى الامريكان على انخراطهم. فقد يتحولون الى انعزاليين, بعد انتهاء الحرب الباردة, ويعودون الى بلدهم. ولكن هناك تغيرات آخرى أيضاً. فقد تغيرت عملية تكوين السياسة الدولية في أوروبا تغيرا كبيرا جدا بنشوء وتطور مؤسسات جديدة. فالإتحاد الأوروبي يوحد ألمانيا ودول أوروبية آخرى بطريقة لم يسبق لها نظير. التغيير الثالث ليس على مستوى النظام بل على مستوى الدولة, فسياسة ألمانيا الداخلية تمثل اكثر من أربعين سنة من الديمقراطية وان ألمانيا التي سببت متاعب بوسط أوروبا في الاعوام 1870 و1914 و1939 لم تكن ديمقراطية. ترى أي من هذين التفسيرين: البنيوي او التكويني او الداخلي هو الذي يقدم أفضل تنبؤ بمستقبل أوروبا؟

السياسة الداخلية والسياسة الخارجية:

ان الواقعية التي تعتمد الى حد كبير على المستوى النظامي من التحليل تقول ان الدول تتصرف بنفس الطريقة بسبب النظام الدولي. فموقع دولة ما من النظام يجعلها تتصرف بطريقة مماثلة فالمواقع المماثلة تؤدي الى تصرفات مماثلة حيث ان الدول الكبيرة تتصرف بشكل والصغيرة بشكل آخر لكن هذا لا يكفي. فما دام مستوى تحليل النظام المقتصد لا يفي بالغرض غالبا فعلينا عندئذ ان نرى ما يحصل داخل وحدات النظام نفسها. لا يختلف اثنان على أهمية السياسة الداخلية فالحرب البيلوبونيزية بدأت من صراع داخلي بين الاوليغاركيين والديمقراطيين بمدينة ايبيدامنوس. وقد كان للديمقراطية المخنوقة في ألمانيا وسياسة الامبراطورية النمساوية- المجرية الداخلية دور كبير في اندلاع الحرب العالمية الاولى. ولكي نفهم كيف انتهت الحرب الباردة فعلينا ان ننصرف بانظارنا الى فشل الإقتصاد القائم على التخطيط المركزي في الإتحاد السوفيتي. من السهل ايجاد أمثلة على اهمية السياسة الداخلية لكن هل يمكننا ان نتكلم عنها بلغة التعميم؟ وهل هناك ما نضيفه بعدما قلنا ان السياسة الداخلية مهمة؟

ان نظريتي الماركسية والليبرالية ترتكزان الى حد كبير على مستوى التحليل الثاني وعلى افتراض ان الدول تتصرف بنفس الطريقة اذا كانت لها مجتمعات داخلية متشابهة. اذا اردت ان تتنبأ بما تكون عليه سياسة خارجية فانظر الى تنظيم الدولة الداخلي. ان الماركسيين يعتبرون الرأسمالية مصدر الحرب. ورأى لينين ان رأس المال الاحتكاري يحتاج الى الحرب: "أو ان التحالفات في ما بين الامبرياليين لا تزيد ابداً على كونها فترات هدنة بين الحروب". وسنلاحظ في ما بعد ان الماركسية لم تقم بعمل بارع بتفسيرها أسباب اندلاع الحرب العالمية الاولى ولم تلائم تماما تجربة النصف الثاني من هذا القرن. فقد انخرطت الدول الشيوعية, مثل الإتحاد السوفيتي والصين وفيتنام بصراعات في ما بينها, بينما ارتبطت الدول الرأسمالية في أوروبا وامريكا الشمالية واليابان بعلاقات سلمية واحلاف إقتصادية. فالقول بأن الرأسمالية تسبب الحروب لا يجد له سندا قويا في التجربة التاريخية.

ان الليبرالية الكلاسيكية التي سيطرت على الفكر البريطاني والامريكي في القرن التاسع عشر وصلت الى الاستنتاج المعاكس أي ان الدول الرأسمالية تميل الى العيش بسلام لأن الحرب تضر بالتجارة, فالرفاه الإقتصادي والاجتماعي يأتي بالتجارة لا بالحرب. فاذا كنا مهتمين بزيادة ثروتنا وتحسين وضع مواطنينا فالسلام هو الأفضل. في عام 1840 عبر الليبرالي البريطاني (ريتشارد كوبدن Richard Cobden) بطريقة جيدة عن النظرة الكلاسيكية حين قال:"يمكننا ان نبعد العالم عن الحرب الفعلية وانا واثق من ان العالم سيفعل هذا من خلال التجارة".

كانت النظرة الليبرالية طاغية غداة الحرب العالمية الاولى. فكتبت كتب كثيرة, بضمنها دراسة رائعة بقلم نورمان أنجل Norman Angel ان الحرب مستبعدة لأنها غدت باهظة التكاليف, فاذا أردنا ان نكون صورة عن نمط التفكير الليبرالي الكلاسيكي غداة الحرب العالمية الثانية فما علينا سوى ان ننظر الى محسني تلك الحقبة. فقد أسس (آندرو كارنيجي Carnegi) ملك صناعة الصلب "صندوق كارنيجي للسلام الدولي" عام 1910. كان كارنيجي قلقا على مصير الاموال التي رصدها لهذه المؤسسة اذا ما انهار السلام فوضع بندا في وصيته يعالج هذه المسألة. ولم يشأ (ادوارد جن), الناشر من مدينة بوسطن, ان ينفرد كارينجي بخدمة السلام فأسس "مؤسسة السلام العالمية" لخدمة الغرض نفسه. وقلق (ادوارد جن) هو الآخر على مصير ربح الاموال بعد اقرار السلام فخصصها لانشاء دور سكن قليلة التكاليف لاسكان النساء العاملات الشابات.

و جاءت الحرب العالمية الاولى لتشوه هذه النظرة الليبرالية, فلم تنفع الاتصالات بين الصيارفة والارستقراطيين عبر الحدود ولا عقود العمال المتبادلة بين الدول في منع الدول الأوروبية من المضي في الحرب ضد بعضها البعض. ولم تجد التحليلات الاحصائية أية علاقة قوية بين انخراط الدول في الحرب وكونها دولا رأسمالية أو ديمقراطية. ان النظريتين الماركسية والليبرالية الكلاسيكيتين متعارضتان في مسألة العلاقة بين الحرب والرأسمالية لكنهما متفقتان في صحة البحث عن اسباب الحرب في السياسة الداخلية وبخاصة في طبيعة النظام الإقتصادي.

الليبرالية الجديدة:

ان قيام الحربين العالميتين وفشل الأمن الجماعي في فترة ما بين الحربين جاءا في غير صالح النظريات الليبرالية. فأنطبع اكثر ما كتب عن السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بطابع الواقعية. غير ان أوآخر الستينات والسبعينات شهدت, مع ازدياد الإتكال الإقتصادي المتبادل, عودة الاهتمام بالنظريات الليبرالية. هناك ثلاثة قنوات للتفكير الليبرالي الجديد: إقتصادية واجتماعية وسياسية. ويضم القناة السياسي جزءين: احدهما يتعلق بالمؤسسات والآخر بالديمقراطية.

تركز القناة الإقتصادية بشدة على التجارة. فيذهب الليبراليون الجدد الى ان التجارة مهمة لا من حيث انها تمنع الدول من اللجوء الى الحرب بل لأنها تجعل الدول تتبين وتحدد مصالحها بالطريقة التي تجعل الحرب في نظرها أقل أهمية. فالتجارة تقدم للدولة طريقا لتغيير وضعها من خلال النمو الإقتصادي لا عن طريق الفتوحات العسكرية. ويشير (ريتشارد روزكرانس) الى النموذج الياباني, ففي الثلاثينا ت شعرت اليابان ان طريقها الوحيد للوصول الى الاسواق هو خلق نطاق رفاه مشترك في شرق أسيوي "يتطلب التغلب عسكريا على دول الجوار والزامها بالمتاجرة مع اليابان". في عام 1939 خرج (يوجين ستانلي) باجتهاد ان جانبا من سلوك اليابان في الثلاثينا ت يجد تفسيره في سياسة الحماية الإقتصادية في تلك الفترة. وفي هذا يرى ستانلي ان اقامة اسوار إقتصادية على امتداد الحدود السياسية يجعل امتلاك الاراضي متزامنا مع الفرصة الإقتصادية. والحل الافضل لتجنب الحرب هو السعي للنمو الإقتصادي في اطار نظام تجارة مفتوح بعيد عن الفتوحات العسكرية. لقد رفعت اليابان مركزها في العالم اليوم بنجاح من خلال التجارة

بعكس ما سعت اليه في الثلاثينا ت, وارتفعت حصة اليابان من الآنتاج العالمي من 5% في عام 1960 الى 15% في عام 1990 لتصبح ثاني أقوى دول العالم إقتصاديا.

و يرد الواقعيون بأن اليابان ما كانت لتحقق هذا النمو الإقتصادي المدهش لولا ان هناك من وفر لها الأمن ونقصد بها الحماية الامريكية لليابان بعد الحرب العالمية الثانية. والحق ان اليابان اعتمدت على الولايات المتحدة في ضمان أمنها ازاء جيرانها النوويين الكبار, الإتحاد السوفيتي والصين. ويتنبأ بعض الواقعيين ان الولايات المتحدة, بعد زوال الإتحاد السوفيتي, ستسحب وجودها الأمني من شرقي آسيا وستضع حواجز بوجه التجارة اليابانية وستبني اليابان قوتها العسكرية وينتهي الأمر بصدام بين اليابان والولايات المتحدة كما تقول نظريات الآنتقال الى السيطرة. ومن جهتهم يرد الليبراليون, بأن اليابان تنتهج سياسة داخلية تختلف اختلافا كبيرا عن سياستها في الثلاثينا ت. انها مجتمع غير ميال للقتال. وأشد المهن اجتذابا للناس هي التجارة لا العسكرية. وحجتهم في ذلك ان الواقعيين لا يولون السياسة الداخلية ولا الطريقة التي تغيرت بها اليابان نتيجة الفرص الإقتصادية اهتماما كافيا. ويقول الليبراليون الجدد ان التجارة قد لا تمنع الحرب لكنها تؤدي الى تغييرات في كيفية نظر الدول الى فرصها الإقتصادية وهذا بدوره قد يؤدي الى نشوء بنية اجتماعية أقل ميلا للحرب.

الشكل الثاني من الليبرالية الجديدة اجتماعي. فهي ترى ان تواصل الاشخاص يقلل الصراع عبر زيادة التفاهم. ومثل هذه الصلات بين الناس تجري على مستويات كثيرة, كالطلبة ورجال الأعمال والسواح ونقل الاموال والثقافة المشتركة, فمن شأن هذه الصلات ان تجعل الناس أقل شعورا بالغربة وأقل كراهية. وهذا بدوره يقلل من الميل للاقتتال. لقد كان مسؤولو النقابات العمالية على اتصال واسع في ما بينهم عام 1914 لكن ذلك لم يمنعهم من قتل بعضهم بعضا حالما لبسوا البدلات العسكرية. من الواضح ان الرأي القائل بأن الصلات الاجتماعية تغذي التفاهم وتمنع الحرب على قدر كبير من السذاجة ومع ذلك فهو قد يسهم قليلا في خلق التفاهم. ان أوروبا الغربية تختلف اليوم كثيرا عما كانت عليه عام 1914. فثمة اتصالات مستمرة عبر الحدود الدولية في أوروبا ومؤلفو الكتب المدرسية يكرسون جانبا طيبا من اهتمامهم للقوميات الآخرى. وقد اصبحت صورة الأوروبي الآخر مختلفة كثيرا عما كانت عليه عام 1914. وتشير نتائج الاستطلاعات الى ان احساسا بهوية أوروبية يؤثر في ما يريده ابناء هذا البلد الديمقراطي او ذاك من وزارة خارجيتهم, وتجدر الاشارة هنا الى رد الفعل الفرنسي لإعادة توحيد ألمانيا عام 1990. كان هناك خيط من الشك والقلق لدى خبراء السياسة الخارجية, لكن استطلاعات الرأي العام أظهرت ان غالبية الفرنسيين رحبت بإعادة توحيد ألمانيا. ان مثل هذه المواقف تختلف اختلافا حادا عن آب (أغسطس) 1914. ان الصلات الاجتماعية وحدها لا تكفي والأرجح أنها تزداد تأثيرا حين تمر عبر مؤسسات.

الشكل الثالث من الليبرالية الجديدة يؤكد على دور المؤسسات, اذن لماذا تشكل المؤسسات الدولية أهمية في هذا الموضوع؟ لأنها تهيء الاطار الذي يعطي للتوقعات شكلا, فهي تتيح للناس الاعتقاد بأنه لن يكون هناك صراع وهي تمد ظلال المستقبل وتخفف من حدة المعضلة الأمنية. والمؤسسات تقوم بتقليص تأثير الفوضى التي يفترض الواقعيون وجودها. لقد رأى Hobbs السياسة الدولية كدولة حرب. صحيح انه لم ينس ان يذكر ان دولة الحرب لا تعني القتال المستمر, لكن نزعة الحرب هي مثل الجو الغائم الذي يعني احتمال سقوط أمطار, وبنفس المعنى تعني دولة السلام ان هناك ميلا الى السلام وان بمستطاع الناس توقع العيش بسلام حين تتولى المؤسسات الدولية تحجيم الفوضى لمصلحة حالة الاستقرار. وتعمل المؤسسات على استقرار التوقعات بأربع طرق:

أولا: أنها توفر احساسا بالديمومة والاستمرار مثل ذلك ان اغلب الأوروبيين الغربيين يتوقعون بقاء الإتحاد الأوروبي, فهو باق غدا في الأرجح. ويريد العديد من الأوروبيين الشرقيين ويأملون أن ينضموا الى الإتحاد الأوروبي يوما ما وهذا يؤثر في تصرفهم الحالي.

ثانيا: ان المؤسسات توفر فرصا لزيادة التبادل التجاري وتسهيلاته, فاذا كان الفرنسيون يحصلون على نسبة أعلى من الزيادة والتسهيلات اليوم فقد يحصل الإيطاليون على نسبة أكبر غدا. فلا داعي للقلق بشأن كل صفقة لأن الزمن كفيل بتحقيق التوازن.

ثالثا: ان المؤسسات توفر جريان المعلومات وزيادة معرفة الدول بعضها البعض مثلا هل يتقيد الإيطاليون فعلا بالقواعد التي وضعها الإتحاد الأوروبي؟ هل جريان التجارة متكافيء الى حد ما؟ فمؤسسات الإتحاد توفر المعلومات عن كيفية جريان العمل, واخيرا فالمؤسسات توفر السبل لحل الخلافات. فالصفقات والمساومات والاخذ والرد في الإتحاد الأوروبي تجري داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وهناك أيضاً محكمة عدل أوروبية. وبذلك تخلق المؤسسات مناخا تنمو فيه التوقعات القائمة على استقرار السلام.

يتوقع الليبراليون الكلاسيكيون "انهيارالسلام كليا". ويبحث الليبراليون الجدد عن جزر سلام حيث نمت وتطورت المؤسسات وتوقعات الاستقرار ويطلق العالم السياسي (كارل دويتش) على هذه المناطق تسمية "مجتمعات الأمن التعددي", حيث اصبحت الحرب بين البلدان مستبعدة وتطورت فيها توقعات السلام. وقد ساعدت المؤسسات في تعزيز مثل هذه التوقعات. فالدول الاسكندنافية, على سبيل المثال, حاربت بعضها البعض بعنف في يوم من الايام وحاربت الولايات المتحدة بريطانيا وكندا والمكسيك. اما اليوم فلا أحد يفكر بمثل هذه الافعال. فالظاهر ان الدول الصناعية المتطورة ترغب في السلام كما ان مؤسسات مثل الإتحاد الأوروبي واتفاقية حرية التجارة الامريكية الشمالية NAFTA ومنظمة الدول الامريكية قد أرست تقاليد تحترم السلام وتوفر أرضية للمفاوضات. ذلك ان توقعات الاستقرار توفر السبيل للخلاص من حالات "معضلة السجين" التي ينادي بها الواقعيون.

و يتوقع كثير من الواقعيين عودة المعضلة الأمنية الى الظهور في أوروبا رغم وجود مؤسسات الإتحاد الأوروبي الليبرالية. فبعد الحماس الذي استقبل به الآندماج الأوروبي عام 1992 جاءت فترة تشاؤم اتسمت بمعارضة شديدة للمزيد من الوحدة, خاصة الخلافات التي نشبت حول معاهدة ماسترخت. ذلك ان دولا مثل بريطانيا العظمى تخشى ان يعرض التنازل عن مزيد من السلطات لحكومة الإتحاد الأوروبي استقلالية الدول الاعضاء ورفاهيتها للخطر. ولكنها تشعر بأن عليها ان تقوي سلطة المجموعة الأوروبية ويساورها القلق من ان يؤدي انتسابها الى انتفاع دول آخرى كألمانيا وفرنسا وإيطاليا من بقائها في الإتحاد.

وزاد في خطورة المعضلات الأمنية ظهور الدول المستقلة الجديدة في شرقي أوروبا والإتحاد السوفيتي السابق. ورغبة اكثرها بالآنضمام الى الإتحاد الأوروبي بعدما عززت علاقاتها الإقتصادية والسياسية بالغرب. فاذا لم تكن هذه الاقطار قادرة على تحقيق الآنتقال الى شكل ديمقراطيات مستقرة مزدهرة فقد تؤدي الاضطرابات الناتجة الى خلق حالة فراغ قوية تنجر اليه كل اقطار أوروبا الغربية, وقد تلعب السياسة الداخلية دورا اذا لجأت الجماعات المحلية الى طلب معونة اطراف خارجية. فاذا عمت الفوضى اقطار أوروبا الشرقية فقد تلجأ جماعة الى روسيا او ألمانيا طلبا للعون في الحرب الاهلية الناتجة. ان (جون كيرسهايمر) يتوقع ان تؤدي هذه الاضطرابات الى تمزيق الاطار المؤسساتي الليبرالي لأوروبا الغربية وابعاد ألمانيا عن مركزها في الإتحاد ال أوروبي. وتشتبك روسيا مع ألمانيا في صراع لا لأن أيا منهما راغب بذلك بل لأنهما ينجران الى فراغ القوة. عندئذ تعود المعضلة الأمنية للظهور وستعود ألمانيا الى وضع قبيل عام 1914 في وسط أوروبا, قلقة تبحث عن حل لمعضلتها الأمنية في ذلك الوضع الصعب.

الفصل الثالث

ميزان القوى والحرب العالمية الاولى

غالبا ما تلقى مسؤولية حدوث الحرب العالمية الاولى على عاتق"ميزان القوى" أحد أوسع مباديء السياسة الدولية استعمالا وأشدها ارباكا في الوقت ذاته. فالمصطلح فضفاض يستعمل لتبرير كل الاشياء, وقد وصفه فيلسوف القرن الثامن عشر البريطاني (ديفيد هيوم) David Hume بأنه قاعدة ثابتة للسياسة الحكيمة ولكن المفكر الليبرالي البريطاني في القرن التاسع عشر (ريتشارد كوبدن) chard CobdaniR وصفه بأنه "وهم وشيء يستعصي على الوصف والفهم". وشعر وودرو ولسوم Woodrow Wilson الرئيس الامريكي أيام الحرب العالمية الاولى بأن ميزان القوى مبدأ شرير لأنه شجع زعماء الدول على التعامل مع الأمم كأنها قطع جبن تقطع بما يلائم أغراضهم السياسية دون اعتبار للشعوب. كذلك كره ولسون ميزان القوى لاعتقاده بانه يسبب الحروب فيما يرى المدافعون عن سياسة توازن القوى أنها تحقق الاستقرار غير ان الاستقرار والسلام أمران مختلفان تماما. فطوال خمسة قرون, هي عمر نظام الدولة ال أوروبي, اشتبكت الدول الكبرى في 119 حربا كان السلام شيئا نادرا خلالها. وعلى مدى ثلاثة ارباع المدة كانت الحروب مستعرة وكانت دولة كبرى على الاقل منخرطة فيها. وكانت تسع من تلك الحروب كبيرة وعامة (أي استيلائية أو حروبا عالمية) وشارك فيها أكثر من دولة كبرى, فاذا سألنا هل كان ميزان القوى يخدم السلام جيدا على امتداد القرون الخمسة من عمر نظام الدولة الحديثة, بكل تأكيد يكون الجواب بالنفي.

ليس هذا غريبا أو مفاجئا لأن الدول لا توازن قواها لصيانة السلام بل لتأمين استقلالها فميزان القوى يساعد في المحافظة على نظام الدول المنفصلة الفوضوي, لكنه لا يشمل كل دولة. مثال على ذلك ان بولندا Poland قطعت أو توزعت حقا في نهاية القرن الثامن عشر بين جيرانها: النمسا وبروسيا وروسيا مثل قطعة جبن كما وصفها وودرو وولسون. وفي الماضي القريب وتحديدا في عام 1939 عقد ستالين وهتلر صفقة لاقتسام بولندا مرة ثانية واعطيت دول البلطيق للاتحاد السوفيتي وهكذا انفقت ليتوانيا Lithuania ولاتفيا Latvia واستونيا Estonia نصف قرن من حياتها كجمهوريات سوفيتية حتى عام 1991. ان ميزان القوى لم يحفظ السلام ولن يحفظ إستقلال كل دولة دائما بل حافظ على نظام الدولة الفوضوي.

القوة:

لكي نفهم معنى التوازن فعلينا ان نبدأ من القوة, ما هي القوة؟ وما هي أشكالها؟ يمكنني ان اقول ان القوة كالحب أسهل عليك ان تعيشها من ان تعرفها أو تقيسها. ان القوة هي قدرة المرء على تحقيق أغراضه أو اهدافه. ويقول القاموس أنها القدرة على فعل الاشياء والسيطرة على الاخر ين. ويعرف روبرت دال Robert Dahl استاذ العلوم السياسية في جامعة ييل Yale, القوة بالقدرة على جعل الاخر ين يفعلون ما لايفعلونه عادة. ولكن حين نقيس القوة بمقياس السلوك المتغير لدى الاخر ين فعلينا ان نعرف أفضلياتهم والا قد نكون مخطئين في تقدير قوتنا. فمن الصعب ان تعرف كيف يتصرف الناس أو الدول دون معرفة مدى قوتهم أو قوتها.

ان التعريف الكلاسيكي للقوة يمكن ان يفيد المحللين والمؤرخين الذي ينفقون وقتا طويلا في إعادة تشكيل الماضي لكنه غالبا ما يبدو سريع الزوال في نظر السياسيين والزعماء العاملين. ولما كانت قدرة السيطرة على الاخر ين ترتبط بامتلاك وسائل معينة فان الزعماء السياسيين يعرفون القوة بهذه الطريقة. وتشمل هذه الوسائل السكان والارض والموارد الطبيعية والحجم الإقتصادي يجعل القوة تبدو أشد رسوخا وقابلية للقياس والتنبؤ من التعريف السلوكي. فالقوة في هذا الاطار تعني الامساك بالأوراق الأقوى في لعبة البوكر الدولية. والتي من قواعدها ان تطوي يدك أو ان لا تبدأ اللعبة أصلا اذا ادركت ان غريمك يحوز على اوراق رابحة.

و مع هذا فبعض الحروب بدأها من خسرها في النهاية مايعني ان الزعماء السياسيين يغامرون أو يخطئون أحيانا فاليابان عام 1941 والعراق عام 1990 مثالآن على ذلك. فغالبا يبقى الغريم في لعبة السياسة الدولية بعض أوراقه مستورة كما في لعبة البوكر ويمكن للمهارة كالتمويه والخداع ان تأتي بنتائج مغايرة. وحتى في غياب الخداع يمكن الوقوع في خطأ تقدير أي الوسائل هي الأوثق صلة بهذا الوضع أو ذاك. مثال على ذلك ان فرنسا وبريطانيا كانت لديهما دبابات اكثر من هتلر في عام 1940 لكن كانت لدى هتلر قدرة على المناورة واستراتيجية عسكرية أعظم منهما.

ان تحويل القوة مشكلة أساسية تبرز حين نفكر بالقوة على اساس مصادرها الاساسية وبعض البلدان أفضل من غيرها في تحويل مصادر قوتها الى تأثير فعال وتماما كما يفعل لاعب البوكر البارع حين يكسب الرهان بأوراق ضعيفة. فتحويل القوة هو القدرة على تحويل القوة الكامنة, محسوبة في مصادرها, الى قوة ملموسة. لذا علينا ان نعرف ما هي مهارة بلد ما في تحويل القوة وكذلك امتلاكه وسائل القوة لكي نتنبأ بشكل صحيح.

المشكلة الأخرى هي في تحديد المصادر التي توفر أفضل أساس للقوة, في السابق كان التوصل الى معرفة مصادر القوة أمرا سهلا وليس معقدا كما هي الحال اليوم, مثلا في إقتصاد أوروبا القرن الثامن عشر كان عدد السكان مصدر قوة حاسم لأنه يوفر الأساس لجباية الضرائب وتجنيد المحاربين وبفضل عدد السكان هيمنت فرنسا على أوروبا الغربية لذا نجد بروسيا, في ختام الحروب النابليونية, تقدم لزملائها المنتصرين في مؤتمر فيينا خطة دقيقة لإعادة بنائها كي لا تحافظ على توازن القوى وضمت الخطة السكان والاراضي التي خسرتها منذ عام 1805 والاراضي والسكان الذين تحتاجهم لاستعادة ارقام التوازن العددي المطلوب. ففي الفترة السابقة لظهور النزعة القومية لم يكن أحد يهتم كثيرا بعدد الناس الذين لا يتكلمون الألمانية أو لا يعتبرون أنفسهم ألمانا في تلك الاقاليم. ولكن بعد نصف قرن صارت المشاعر القومية تعني الكثير. والتغير الاخر الذي حصل خلال القرن التاسع عشر هو تنامي أهمية الصناعة ونظم السكك الحديد التي جعلت التعبئة اسرع من ذي قبل بكثير.

ففي الستينات كانت ألمانيا بسمارك الرائدة في استعمال السكك الحديد لنقل الجيوش الى حيث تحقق انتصارات سريعة. ومع ان روسيا كانت دائما أكبر تعدادا سكانيا من بقية الدول ال أوروبية فقد كانت الأبطأ في التعبئة. فكان تنامي نظام السكك الحديد في روسيا الغربية, بداية القرن العشرين, أحد اسباب خوف الالمان من تصاعد قوة روسيا عام 1914. وبناءا على هذا جاء انتشار خطوط السكك الحديد في القارة الأوروبية ليحرم بريطانيا من ترف التركيز على القوة البحرية. فلم يعد هناك متسع من الوقت, ان كان ضروريا أساسا, لزرع جيش هنا وهناك لمنع دولة كبرى أخرى من الهيمنة على القارة.

ليس جديدا ان نؤكد ما لأستخدام التكنولوجيا الصناعية في الحرب من تأثير هائل. فقد أصبحت العلوم والتكنولوجيا المتطورة خاصة مصادر قوة خطيرة منذ بداية العصر النووي عام 1945, لكن القوة المستمدة من الاسلحة النووية لها من التأثير التدميري والارهابي الهائل ما جعل استعمالها امرا عسيرا وبالغ الخطورة. فالحرب النووية باهظة التكاليف ويمكن القول هنا, بقدر أكبر من التعميم, ان هناك حالات كثيرة يكون استعمال القوة فيها أمرا غير مناسب أو باهظ التكاليف.

ان القوة العسكرية ما زالت تلعب دورا مهما من وراء الستار حتى مع وجود المنع لاستعمال القوة بين مجموعة من الدول. مثل ذلك ان دور القوات العسكرية الامريكية في ردع أي تهديد لحلفائها أو تأمين الوصول لمصدر حيوي كنفط الخليج العربي يعني ان توفير القوة الواقية يمكن استعماله كعامل للمساومة في بعض الحالات وقد تكون العلاقة مباشرة احيانا.

يضاف الى ذلك ان هناك اعتبارا يدعى احيانا (الوجه الثاني للقوة) أي جعل دول أخرى تتغير أو تغير مواقفها ويطلق عليه طريقة مباشرة أو قاهرة في ممارسة القوة. ومثل هذه القوة "الشديدة" تقوم على مبدأي: الترغيب (الجزرة) أو التهديد (العصا). واستخدم الامريكان هذه السياسة في فترات مختلفة وقد ساعدتهم الى حد ما في حفظ توازن القوى في العالم. ولكن هناك أيضاً طريقة لينة أو غير مباشرة لممارسة القوة. فقد يحقق بلد الحصيلة المفضلة في السياسة العالمية لأن البلدان الأخرى تريد ان تتبعه أو توافق على نظامه اللين. بهذا المعنى فان وضع جدول أعمال وهيكلة المؤسسات في السياسة العالمية ليست بأقل أهمية من جعل الاخر ين يتغيرون في حالات معينة. هذا الوجه من القوة – أي جعل الاخر ين يريدون ما تريد – يمكن أن يدعى روح زمالة أو سلوك قوة لين. ويعتمد اظهار القوة اللينة على مصادر كاجتذاب آراء الاخر ين أو القدرة على وضع جدول الأعمال السياسي بالشكل الذي يصوغ ما يعتبره الاخر ون من الأفضليات. أن آباء المراهقين يعرفون أنهم اذا زرعوا لدى ابنائهم قدرة اختيار المعتقدات والافضليات وتكون حقوقهم اكبر واطول عمرا مما لو اعتمدوا اسلوب السيطرة النشطة فحسب. كذلك أدرك القادة السياسيون الفلاسفة منذ زمن بعيد طبيعة القوة المتأتية من وضع جدول عمل وتحديد أطار أي نقاش. فالقابلية على تأسيس الافضليات تميل الى الاقتران بمصادر قوة غير بينة كالثقافة والآيديولوجيا والمؤسسات.

فما هي أهم مصادر القوة في الوقت الحاضر؟ ان نظرة الى القرون الخمسة – عمر نظام الدولة الحديثة – ترينا ان مصادر قوة مختلقة لعبت أدوارا خطيرة في فترات مختلفة , فمصادر القوة ليست ثابتة وهي تتغير باستمرار في عالمنا الحالي (انظر الى الجدول التالي).

الدول الكبرى وأهم مصادر القوة

القرن	الدولة الكبرى	المصادر الرئيسية للقوة
16	اسبانيا	الذهب، التجارة الاستعمارية، جيوش المرتزقة، الصلات مع العائلات المالكة.
17	هولندا	التجارة,أسواق رأس المال, البحرية
18	فرنسا	الكثافة السكانية, الصناعة الريفية، الادارة العامة, الجيش.
19	بريطانيا	الصناعة, التجارة, المالية, القوانين الليبرالية, سهولة الدفاع عنها.
20	USA	حجم النمو الإقتصادي, الزعامة العلمية و التكنولوجية, الثقافة العالمية, القوة العسكرية والاحلاف, الآنظمة الليبرالية الدولية, التطور الكبير في الاتصالات بين الأمم وتكنولوجيا الإعلام.

في عصر إقتصاد يقوم على الإعلام والاعتماد المتبادل بين الدول اصبحت القوة أقل استجابة للنقل وأقل وضوحا واقل قسرا, ومع ذلك فتحول القوة غير مكتمل, فالقرن الحالي (الحادي والعشرون) سيرى, بالتأكيد دورا أكبر للقوة الإعلامية والمؤسساتية, ولكن ستبقى القوة العسكرية عاملا مهما كما رأينا في حرب الخليج عام 1991 , كذلك سيبقى المدى الإقتصادي على صعيد الاسواق والمصادر الطبيعية مهما هو الاخر . ومع نمو قطاع الخدمات ضمن الإقتصاد الحديث ستستمر امكانية التمييز بين الخدمات وصناعة السلع. سيزيد الإعلام كما والمصدر الحاسم هو القدرة التنظيمية على الاستجابة بسرعة ومرونة وسيظل التماسك – أو الالتحام – السياسي مهما, وكذلك الحال مع الثقافة الشعبية العالمية.

ان صعوبة قياس تغير مصادر القوة مشكلة كبيرة أمام رجال الدولة – المسؤولين – وهم يحاولون تقييم ميزان القوى. ويرى محللو السياسة الدولية ان استعمال الكلمة نفسها في أمور مختلفة يزيد الامر إرباكا. فعلينا ان نعزل ونوضح المضامين التي تنشأ عن الاستعمال السائب لنفس الكلمات وان عبارة "ميزان القوى" تشير الى ثلاثة أشياء مختلفة على الأقل.

الموازين كتوزيعات للقوة:

ميزان القوى يمكن ان يعني, في المقام الأول, توزيع القوة وتحديد مالكي مصادر القوة؟ بعض الناس يستعمل مصطلح "ميزان القوى" كناية عن الوضع الراهن, أي توزيع القوى القائم. لذا ذهب بعض الامريكيين في الثمانينات الى القول بأن ميزان القوى كان سيتغير لو كانت نيكاراكوا أصبحت دولة شيوعية. مثل هذا الاستعمال للمصطلح لا ينم عن وضوح كبير. فاذا غيرت دولة صغيرة ولاءها فقد يغير هذا قليلا من توزيع القوة القائم لكنه سيكون تغيرا يسيرا جدا لايعطينا معلومات كافية عن التغيرات الأعمق التي تجري في السياسة العالمية.

طريقة أخرى في استعمال المصطلح هي الاشارة الى سياق خاص و(نادر جدا) من الحالات يكون توزيع القوة فيه متساويا. هذا الاستعمال يستحضر في الذهن صورة مدرج أوزان أو توازنات. ان بعض الواقعيين يقولون بأن الاستقرار يتحقق حين يكون هناك توازن متكافيء للقوة, فيما يرى اخر ون أن الاستقرار يتحقق حين يملك أحد الاطراف من القوة ما يجعل الاخر ين لا يجرؤون على مهاجمته. وتقول نظرية السيادة ان القوة غير المتوازنة تحقق السلام. فحين تأخذ تلك الدولة بالضعف ويبرز متحد جديد تزداد احتمالات اندلاع حرب. لنرجع الى تفسير ثوسايديدس لقيام الحرب البيلوبونيزية: تنامي قوة أثينا وما أثاره من خوف لدى سبارطة يتماشى مع نظرية انتقال السيادة وهذا يصح على الحرب العالمية الاولى كما سنرى في ما بعد. انما علينا ان نتعامل مع نظريات كهذه بحذر لأنها تميل الى المبالغة في التنبؤ بالصراعات. في الثمانينات من القرن التاسع عشر تجاوزت الولايات المتحدة بريطانيا العظمى كأكبر إقتصاد في العالم. وفي عام 1895 نشب خلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول حدود في امريكا الجنوبية ولاحت علائم حرب في الأفق. كان هناك متحد آخذ بالظهور, دولة سيدة قديمة, وبرزت اسباب للتصادم ولكنها لم تحصل. فنحن يمكن ان نستخلص مؤشرات مهمة لحل الغواص من كلاب لا تنبح على حد تعبير شارلوك هولمز Sherloch Holmes . فغياب الحرب في هذه الحالة يقودنا الى البحث عن أسباب أخرى وهنا يشير الواقعيون الى ان صعود نجم ألمانيا كان تهديدا أشد الحاحا لبريطانيا. بينما يرجع الليبراليون عدم اندلاع الحرب الى ازدياد الحس الديمقراطي في البلدين والى الروابط الثقافية بين القائد السابق والمتحدي الجديد. وأفضل ما نستخلصه عن ميزان القوى في المقام الأول هو ان توزيع القوة غير المتكافيء بين الدول الكبرى قد يكون عاملا, وان لم يكن العامل الوحيد, لتفسير نشوب الحرب وعدم الاستقرار.

سياسة توازن القوى:

الاستعمال الثاني للمصطلح يشير الى توازن القوى كسياسة توازن بين الدول. فميزان القوى يتنبأ بأن الدول تتحرك لمنع اية دولة من امتلاك ارجحية بالقوة بمفردها. هذا التنبؤ يمتد عميقا في التاريخ, فقد قال اللورد بلمرستن Palmerston Lord , وزير خارجية بريطانيا في عام 1848 "ان بريطانيا ليس لها صديق دائم ولا عدو دائم, بل مصلحة دائمة". ولم يكن السير ادوارد كري Sir Edward Grey وزير خارجية بريطانيا عام 1914 يريد الذهاب الى الحرب لكنه فعل ذلك في نهاية الامر لأنه خشي ان تمتلك ألمانيا أرجحية القوة في أوروبا بهيمنتها على القارة. وحين غزا هتلر الإتحاد السوفيتي عام 1941 قال رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل Winston Churchill ان على بريطانيا ان تتحالف مع ستالين الذي كانت تناصبه العداء قبل بضع سنوات. وقال تشرشل: "اذا غزا هتلر جهنم فأقل ما أفعله هو ان أزكي ابليس أمام مجلس العموم"[1]. هذه أمثلة جيدة على جعل توازن القوى سياسة واضحة.

ان التنبؤ بسلوك كهذا يقوم على فرضيتين اساسيتين:

1. بنية السياسة الدولية في نظام دول فوضوي.
2. الدول تقدر استقلالها فوق كل شيء.

فسياسة توازن القوى لاتفترض بالضرورة ان تعمل الدول على زيادة قوتها الى حد أقصى, فقد تختار الآنضمام الى الركب أو المركبة, بمعنى أنها تلتحق بالاقوى وتشارك المنتصر غنائمه. وطريقة الآنضمام الى الركب هذه شائعة في السياسة الداخلية, حيث يتحلق السياسيون حول من تبدو فرص فوزه الاقوى. غير ان الآنضمام الى الركب في السياسة الدولية يحمل في ثناياه خطر فقدان الاستقلال. ففي عامي 1939 و1940 انضم موسوليني الى هتلر في الهجوم على فرنسا, طمعا في الحصول على بعض الأسلاب, لكن إيطاليا وقعت في فخ التبعية لألمانيا أكثر فأكثر حتى ضاعت في النهاية . لذلك تقول سياسة توازن القوى: "انضم الى الأضعف". ان توازن القوى سياسة يراد بها مساعدة التابع الضعيف لأنك اذا ساعدت السيد القوي فقد ينقلب عليك ويفترسك في نهاية الامر.

تستطيع الدول ان تحاول تحقيق توازن القوى على انفراد بتطوير سلاحها أو اقامة تحالف مع الدول الأخرى التي تساعد مصادر قوتها على تحقيق التوازن مع الدولة السائدة. هذه واحدة من أهم وأقوى التنبؤات في السياسة الدولية وظروف منطقة الشرق الاوسط الحالية خير مثال على ذلك. فحين دخل صدام حسين الحرب في أوائل الثمانينات (1980 – 1988) ظن بعض المراقبين ان كافة الدول العربية, بدون استثناء, ستدعم عراق ضد ايران آية الله الخميني التي تمثل الثقافة الفارسية وأقلية الفكر الشيعي في الاسلام لكن سوريا اصبحت حليفة لايران رغم ان زعيمها كان رجلاً علمانياً من حزب البعث (نفس الحزب الذي يحكم العراق), فلماذا فعلت سوريا ذلك؟ لانها كانت خائفة من تنامي قوة جارها العراق في العالم العربي, فأختارت ان توازن القوة العراقية بصرف النظر عن افضلياتها الآيديولوجية. فغالبا ما يخطيء استعمال الآيديولوجيا كمرشد للتنبؤ بسلوك الدول في حين يصيب الحدس المعاكس

---

[1] حديث رئيس الوزراء البريطاني Winston churchill في 22 حزيران 1941 مع سكرتيره الخاص كولفين Colvine في كتاب (تشرشل يتكلم) أعداد روبرت رودس جيمس Robert James, دار تشيلس , نيويورك, 1980.

في التنبؤ بحركة توازن القوى في أغلب الاحيان. طبعا هناك استثناءات كثيرة عن هذه القاعدة فالسلوك البشري لا يمكن تحديده كليا. فللبشر خيارات وتصرفات قد لا تتوافق مع ما هو متوقع دائما. فثمة حالات تدفع الناس الى نوع معين من التصرف. مثلا لو صاح شخص في قاعة مكتظة بالناس:"حريق, حريق!!!" يمكننا ان نتوقع ان الناس يتزاحمون على الابواب ولكننا لانقدر على تحديد أي باب من الابواب. فاذا اختار الجميع بابا واحدة فقد تحول الفوضى دون خروج الكل. لذلك ان نظريات السياسة الدولية تطرح استثناءات كبيرة في الغالب. وصحيح ان ميزان القوى من حيث رسم سياسة ما, احدى أقوى وسائل التنبؤ في السياسة الدولية, الا ان سجله في هذا الباب بعيد عن الدقة.

لماذا تتحاشى الدول في بعض الاحيان توازن القوى فتنضم الى الجانب الاقوى وليس الجانب الاضعف أو تقف جانبا مخاطرة بذلك باستقلالها؟ بعض الدول قد ترى ان لا خيار لها أو تعتقد بأنها لاتستطيع التأثير في الميزان. فاذا كان الأمر هكذا فقد يقرر بلد صغير الارتماء في نطاق نفوذ دولة عظمى بينما يأمل أن يؤمن الحياد له شيئا من حرية التحرك. مثال على ذلك ان فنلندا هزمت بعد الحرب العالمية الثانية على يد الإتحاد السوفيتي ورغم ذلك فإنها شعرت بأن الحياد أسلم لها من محاولة الالتحاق بميزان القوى الأوروبي. كانت فنلندا ضمن نطاق النفوذ السوفيتي وان أفضل شيء يمكن ان تفعله هو التخلي عن استقلالها في السياسة الخارجية مقابل قدر كبير من حرية التصرف بشؤونها الداخلية.

السبب الاخر لجعل تنبؤات ميزان القوى مغلوطة في بعض الاحيان يتعلق باستبصار التهديد. مثال على ذلك ان الحساب الآلي لمصادر قوة البلدان عام 1917 تنبأ بأن الولايات المتحدة تنضم الى ألمانيا في الحرب العالمية الاولى لأن بريطانيا وفرنسا وروسيا تملك 30% من المصادر الصناعية في العالم في حين لا تملك ألمانيا والنمسا سوى 19% . فلم يحصل هذا لأن بصيرة الامريكان قالت لهم ان الالمان أقوى عسكريا وهم المعتدون في الحرب ولأن الالمان قللوا من شأن الطاقة العسكرية الامريكية.

ان استبصار التهديد يتأثر في أغلب الاحيان بمدى قرب التهديد أو بعده. فقد يكون أحد الجيران ضعيفا بالمقياس العالمي المجرد لكنه يشكل تهديدا في منطقته. لنتأمل موضوع بريطانيا والولايات المتحدة في تسعينات القرن التاسع عشر. كان بأستطاعة بريطانيا ان تحارب لكنها اختارت ان تسترضي الولايات المتحدة وتنازلت عن أشياء كثيرة بما في ذلك بناء قناة بنما التي اتاحت للولايات المتحدة تحسين وضعها البحري. ان احد أسباب الموقف البريطاني هو ان بريطانيا كانت قلقة من ناحية جارتها ألمانيا اكثر من الامريكان البعيدين. صحيح ان الولايات المتحدة تفوق ألمانيا حجما ولكن مسألة القرب أو البعد هي التي حددت منشأ التهديد في نظر البريطانيين.

و مسألة القرب أو البعد هذه تفسر التحالفات بعد عام 1945. كانت الولايات المتحدة أقوى من الإتحاد السوفيتي فلماذا لم تتحالف أوروبا واليابان معه ضد الولايات المتحدة؟ الجواب على هذا السؤال يكمن جزئيا في مسألة قرب التهديد أو بعده. فقد كان السوفييت في نظر أوروبا واليابان تهديدا مباشرا بينما الولايات المتحدة بعيدة. فدعى اليابانيون والأوروبيون الدولة الكبرى البعيدة لإعادة التوازن مع جارهم المباشر. ان حقيقة كون مسألة البعد أو القرب تؤثر غالبا في كيفية النظر الى التهديد ترجح أية تنبؤات تقوم على احصاء آلي بسيط لمصادر القوة.

الاستثناء الاخر في تنبؤات ميزان القوى يتعلق بالدور المتزايد للاعتماد الإقتصادي المتبادل في الشؤون العالمية. ان سياسة توازن القوى تقتضي ان لا يحبذ الفرنسيون نمو ألمانيا لكن الآندماج الإقتصادي يجعل نمو الألماني شرطا للنمو الفرنسي. ثم ان فرصة إعادة انتخاب السياسيين الفرنسيين في حالة النمو الإقتصاد في زمنهم ستكون اكبر. لذلك يغدو من الحماقة انتهاج سياسة تقييد لنمو الإقتصاد الألماني لأن إقتصاد البلدين على درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل. ففي الاعتبارات الإقتصادية غالبا ما تكون هناك مكاسب مشتركة قد تضيع بالافراط في انتهاج سياسة توازن قوى ساذجة.

ميزان القوى

1870 – 1815	تعددية قطبية سائبة
1907 – 1870	صعود نجم ألمانيا
1914 - 1907	احلاف ثنائية الاقطاب

أخيرا فان الآيديولوجيات تجعل الدول أحيانا تلحق باصحاب السطوة بدل الضعاف. حتى في أيام ثوسايديدس نجد دول المدن الديمقراطية أميل للانحياز الى أثينا والاوليغاركية الى سبارطة. ان استرضاء بريطانيا الولايات المتحدة في تسعينات قرن التاسع عشر او انضمام الأوروبيين الى امريكا في تحالف بعد عام 1945 يدين بعض الشيء الى التأثير الآيديولوجي والى قرب التهديد أو بعده أيضاً. من ناحية اخرى علينا ان لانعتمد كثيرا على التنبؤات المرتبطة بالايديولوجيات لأنها كثيرا ما تؤدي الى أخطاء فادحة. فالعديد من الناس كانوا يعتقدون بأن ستالين وهتلر لايمكن ان يتقاربا كما حصل في عام 1939 لأنهما كانا على طرفي نقيض من تشكيل الطيف الايديولوجي. لكن اعتبارات توازن القوى قادتهما الى التحالف ضد الدول التي تقف في وسط الطيف الايديولوجي. وكذا الحال في الستينات من قرن العشرين أخطأت الولايات المتحدة في التعامل مع الصين والإتحاد السوفيتي وفيتنام وكمبوديا على حد سواء لانها جميعا دول شيوعية. ان سياسة مبنية على توازن القوى كان عليها ان تدرك ان تلك الدول الشيوعية لابد ستوازن في ما بينها (وهذا ما حصل في النهاية) الامر الذي ما كان ليكلف كل تلك الخسائر لتحقيق الاستقرار في الشرق الاقصى.

توازن القوى كأنظمة متعددة الاقطاب:

الطريقة الثالثة التي يستعمل فيها مصطلح "ميزان القوى"هي لبيان حالات التعددية القطبية تاريخيا. تعتبر أوروبا القرن التاسع عشر احيانا نموذجا لميزان القوى متعدد الاقطاب المعتدل. ان المؤرخين مثل (ادوارد كوليك) Edwa Gulick يستعملون مصطلح "ميزان القوى الكلاسيكي" كناية عن النظام الأوروبي في القرن التاسع عشر. بهذا المعنى يتطلب ميزان القوى وجود عدة دول, خمس أو ست عادة , تتبع نسقا من قواعد اللعبة مفهوما على وجه العموم. ولما كان استعمال مصطلح "ميزان القوى" يشير الى الآنظمة التاريخية فاننا ننظر الى بعدي الآنظمة. ونعني بهما "البنية" و"عملية التكوين" اللذين تناولناهما بالبحث في الفصل الثاني. صحيح ان نظام ميزان القوى متعدد الاقطاب, في القرن التاسع عشر, حقق أطول فترة بلا حرب عالمية في تاريخ نظام الدولة الحديثة: من 1815 الى 1914 – انما علينا ان لا نضفي صورة رومانتيكية على المسألة أو نبالغ في تبسيط قصة معقدة.

لقد تغيرت بنية ميزان قوى القرن التاسع عشر الأوروبي عند نهايات القرن. ففي الفترة من 1815 الى 1870 كانت هناك خمس دول كبرى تغير تحالفاتها باستمرار للحيلولة دون هيمنة واحدة منها على القارة. وبين عامي 1870 و1907 صارت هناك ست دول كبرى, بعد توحيد ألمانيا وإيطاليا

ولكن تعاظم قوة ألمانيا قاد الى المشاكل التي أدت في نهاية الى زوال النظام. وقد رأينا من قبل ان الفترة 1907 – 1914 شهدت قيام تحالفين تحولا الى كتلتين متشددتين تفتقران الى المرونة الامر الذي ساهم باندلاع الحرب العالمية الاولى.

اما بالنسبة لعملية التكوين فينقسم نظام توازن القوى في القرن التاسع عشر الى خمس فترات. في مؤتمر فيينا أعادت الدول الأوروبية فرنسا الى الحظيرة ووافقت على قواعد لعب معينة لتساوي بين اللاعبين. وشكلت هذه القواعد "التناسق الأوروبي"(European Concer) للفترة من 1815 الى 1822 . فنسقت الدول الأوروبية عملها مجتمعة بين آونة واخرى لحل الخلافات وتأمين التوازن وتقلبت تدخلات معينة لابقاء حكومات في السلطة لأن تغييرها كان سيؤدي الى إعادة رسم للسياسة بشكل يخل بالاستقرار, وزاد الامر صعوبة مع اتساع نطاق النزعة القومية والثورات الديمقراطية , لكن تنسيقا مبتورا استمر من 1822 الى 1854.

وقد انهار التنسيق هذا في اواسط القرن حين جاءت الثورات القومية الليبرالية لتتحدى ممارسات تقديم التعويضات الاقليمية او إعادة الحكومات الى السلطة حفظا للتوازن. فقد قويت النزعة القومية الى الحد الذي لم تعد تسمح فيه بتقطيع وتجزئة الاراضي بمثل سهولة تقطيع الاجبان.

الفترة الثالثة من العملية (1854 – 1870) كانت أقل اعتدالا الى حد كبير وشهدت خمس حروب. احدى الحروب (حرب القرم) كانت حرب توازن قوى كلاسيكي حالت فرنسا وبريطانيا فيها دون ممارسة روسيا الضغط على الامبراطورية العثمانية المتداعية. اما الحروب الآخرى فلها علاقة بحركة الوحدة الإيطالية والألمانية. وفي هذه الفترة نبذ الزعماء السياسيون القواعد القديمة وبدأوا يستعملون التيار القومي لخدمة أغراضهم. ومن امثلة ذلك بسمارك لم يكن قوميا آيديولوجيا ألمانيا بل رجلا شديد المحافظة أراد توحيد ألمانيا تحت حكم العائلة المالكة البروسية لكنه لم يتوان عن استخدام الحماس القومي والحروب لدحر الدنمارك والنمسا وفرنسا تحقيقا لأغراضه وما ان انجز المهمة حتى عاد الى سابق اسلوبه المحافظ.

الفترة الرابعة (1870 - 1890) اتسمت بتوازن القوى البسماركي حيث قامت ألمانيا الموحدة تحت الزعامة البروسية بدور قيادي ولقد أدار بسمارك سياسته بمرونة مستعينا بتحالفات متنوعة محاولا دفع فرنسا الى مغامرات امبريالية في ما وراء البحار ليصرف انتباهها عن اقليمي الالزاس واللورين اللذين خسرتهما في حرب السبعين وضيق نطاق الامبريالية الألمانية ليبقى فعل التوازن الأوروبي مرتكزا على برلين. غير ان خلفاء بسمارك لم يكونوا بمستوى ذكائه. لقد ظل ميزان القوى قائما للفترة 1890 – 1914 لكنه فقد مرونته تدريجيا , فلم يجدد خلفاء بسمارك التحالف وانخرطت ألمانيا في مغامرات امبريالية في ما وراء البحار متحدية التفوق البحري البريطاني. كما انها لم تثن النمسا عن الدخول في مواجهات مع روسيا بشأن البلقان. وقد عززت هذه السياسات الخوف من تنامي القوة الألمانية ودفعت النظام الى حالة الاستقطاب وقادت الى الحرب العالمية الاولى.

عملية تكوين ميزان القوى قبل الحرب العالمية الاولى

1815 – 1822	**التنسيق الأوروبي**
1822 – 1854	**التنسيق سائب**
1854 – 1870	ظهور النزعة القومية وتوحيد إيطاليا وألمانيا
1870 – 1890	سياسة بسمارك في توازن القوى
1914 – 1890	فقدان المرونة بين الدول والاقطاب

الاحلاف:

ان توازن القوى كنظام متعدد الاقطاب يدين بالفضل لمبدأ الاحلاف. والاحلاف ترتيبات رسمية أو غير رسمية تدخلها الدول ذات السيادة مع بعضها البعض لضمان الأمن المتبادل. وقد تكون وراء قيام حلف – أو تحالف – دواعي قلق عسكرية: كأن ترى دولتان متوسطتا الحجم أنهما تصبحان في مأمن من تهديد دولة أكبر اذا تحالفتا. والحق ان الاحلاف العسكرية هي, تقليديا, احدى النقاط البؤرية (أو البؤر الساخنة) في السياسة الدولية.

و قد تقيم الدول تحالفات لأسباب غيرعسكرية. فقد ذكرنا في وقت سابق ان آلايديولوجيات تجمع الدول مع بعضها البعض في أغلب الاحيان, وقد تسبب الصدمات بين الدول أيضاً. وقد تكون المخاوف الإقتصادية سببا اخر لاقامة حلف وخاصة في مناطق العالم الحديث التي اضمحلت فيها دواعي القلق العسكري الصرف.

و تنهار الاحلاف لأسباب لا تقل عن اسباب تشكيلها. ولكن يصح القول بصفة عامة ان الدول تكف عن التحالف حين ترى الواحدة في الآخرى تهديدا لأمنها. وقد يحدث هذا حين يتغير النظام في احدى الدول المتحالفة, الامر الذي يعني ان الدولتين لم تعودا تشتركان في الايديوجيا نفسها. وهكذا كانت الصين والولايات المتحدة متحالفتين يوم كان القوميون يحكمون الصين قبل عام 1949 وقد تكون هناك أسباب آخرى لانهاء تحالف ما طبعا وحين تتعاظم قوة احدى الدولتين المتحالفتين, فتنظر الى الدولة الآخرى على انها منافسة لها في نظرة الدولة الثانية وانها اصبحت تهديدا لها. فتبدأ بالبحث عن حلفاء لها في اماكن آخرى لتحقيق التوازن.

كانت المرونة والتعقيد العلامة المميزة لنظام تحالف بسمارك. فالصفة الاولى حققت الاستقرار لنظام توازن القوى وذلك بالسماح بقيام أزمات وصراعات بين حين واخر مع عدم السماح لها بتقويض النظام كله. كانت ألمانيا في قلب النظام ويمكن تشبيه بسمارك بواحد من الهواة المتمرسين الذين يستطيعون ابقاء عدد من الكرات في الهواء في آن واحد. فان سقطت واحدة حافظ على البقية سابحة في الهواء بل انه يستطيع الآنحناء لالتقاط الكرة الساقطة من الارض قبل ان تسقط الكرات الآخرى, ومع ذلك كان التعقيد نقطة ضعف النظام. فحين خلف بسمارك قادة أقل براعة عجزوا عن ادامة نظام التحالف فبدلا من تصريف الصراعات بعيدا عن ألمانيا, كما فعل بسمارك بتشجيعه فرنسا على صرف طاقاتها في الفتوحات الاستعمارية في أفريقيا, جعل القادة الالمان الاحلاف تبطل وتتوتر وتتصاعد وصولا الى عام 1914. وبدلاً من تجديد التحالف الألماني الروسي ترك القيصر الألماني

روسيا تمضي لتتحالف مع بريطانيا. ثم اذا بنظام الاحلاف متعددة الاقطاب اللين المرن يتحول تدريجيا الى كتلتي تحالف تحملان في ثناياهما نتائج خطيرة الاثار على السلام الأوروبي.

جذور الحرب العالمية الاولى:

اهلكت الحرب العالمية حوالي 15 مليون انسان. ففي معركة واحدة – معركة السوم – سقط 1.3 مليون جندي بين قتيل وجريح. مقابل 36000 جندي حين هزم بسمارك النمسا عام 1866. وخسرت الولايات المتحدة حوالي 55000 جندي في كل من كوريا وفييتنام. كانت الحرب العالمية الاولى حرب خنادق واسلاك شائكة ومدافع رشاشة ومدفعية ثقيلة قضت على جيل برمته من الشباب الأوروبي, فلم تدمر البشر وحسب, بل دمرت ثلاث امبراطوريات أوروبية: الألمانية والنمساوية, المجرية والروسية[1]. وكانت أوروبا مركز توازن القوى الدولي الى ما قبل الحرب العالمية الاولى. لقد ظل لأوروبا وزنها بعد الحرب الاولى. لكن الولايات المتحدة واليابان اصبحتا الدولتين العظميين وبرزت قوتهما على مسرح الاحداث في العالم . كذلك حملت الحرب الاولى الثورة الروسية وبداية المعركة الايديولوجية التي أرهقت القرن العشرين برمته.

كيف أمكن أن تحصل هذه الكارثة؟ اجتمع الأمير بيرنهارد فون بيولو Prince Bernhard von Bulow , مستشار ألمانيا من 1900 الى 1909 , بخليفته بيتمان هولفيج Bethmann Hollweg بقصر المستشارية في برلين بعد اندلاع الحرب بفترة قصيرة. وفي ما يلي نص حديث بيلوف عما يتذكره في تلك المناسبة[2]:

كان بيتمان واقفا في وسط الغرفة . كيف أنسى وجهه والنظرة في عينيه؟ ثمة صورة لرسام انكليزي مشهور يبدو كبش فداء وفي عينيه نظرة حزن وكرب لا توصف. مثل هذا الهم قرأته في عيني بيتما. وأخيرا قلت له: " حسنا , قل لي على الاقل كيف حدث هذا كله". فرفع ذراعيه النحيلتين الى السماء وقال بصوت منهك كئيب: "آه , ليتني أدري!". لكم تمنيت لو كان بمستطاعي أن آتي بلقطة بيتمان في لحظة قال فيها تلك الكلمات. ان صورة كهذه كانت ستكون أحسن دليل على ان هذا الرجل البائس لم يكن قط يريد الحرب.

لقد تناولت أجيال من المؤرخين جذور الحرب العالمية الاولى بالدراسة وحاولت تفسير اسباب حدوث الحرب ومن الصعب جدا تحديد سبب واحد فقط لها ولكن يمكن تفكيك السؤال الى مستويات متميزة. وفي كل واحد من هذه المستويات نجد ميزان القوى كنظام متعدد الاقطاب وكسياسة كل دولة منفردة

---

[1] انظر ملحق رقم (8) في نهاية الكتاب للاطلاع على عدد القتلى خلال الحرب.

[2] مذكرات الامير بيرنارد فون بيولو1909 – 1919 , بوسطن , دار ليتل وبراون, 1932 , ص 165-166.

وزعيم بلد منفرد شرطا جوهريا لفهم أسباب اندلاع الحرب. فقد اصبح ميزان القوى أقل تعددية قطبية بسبب من فقدان نظام التحالف مرونته السابق وبذلك ازدادت احتمالات الحرب.

ثلاثة مستويات من التحليل:

ان جزءاً من الإجابة يكمن في كل واحد من مستويات التحليل الثلاثة، فالإقتصاد –الإيجاز – بالكلمات يقترح ان نبدا بالأسلوب الابسط، ونرى كم توضح لنا ثم ننتقل الى الأشد تعقيداً بقدر ما يتطلبه الامر، وعلى هذا ننظر اولاً الى تفسيرات أيضاًحات، مستوى النظام من حيث البنية وعملية التكوين معاً، ثم ننظر الى مستوى المجتمع الداخلي ونتحول أخيراً الى الأفراد، ثم نستعمل تجارب الأفكار المتضادة Counterfactual Thoughts لنرى كيفية تنظيم الأجزاء مع بعضها البعض في تفسير الحرب العالمية الأولى.

هناك عاملان رئيسيان على المستوى البنيوي: بزوغ القوة الألمانية وازدياد تحجر أنظمة الأحلاف، كان تصاعد القوة الألمانية مثيراً حقاً فقد تجاوزت الصناعة الثقيلة الألمانية الصناعة البريطانية في تسعينات القرن الماضي وارتفع الناتج الإجمالي القومي الألماني GNP الى ضعفي الناتج البريطاني في بداية القرن العشرين، ففي ستينات القرن السابق كانت بريطانيا تملك ربع إنتاج العالم الصناعي، لكنه تقلص الى 10 بالمائة عام 1913، فيما ارتفعت حصة ألمانيا الى 15 بالمائة، وحولت ألمانيا جانباً من قدراتها الصناعية الى الأغراض العسكرية، بما في ذلك برنامج تسلح بحري ضخم. بدأت بريطانيا تخشى العزلة من جراء تنامي القوة الألمانية وبدأت تقلق بشان الكيفية التي تدافع بها عن إمبراطوريتها المترامية الأطراف، وتفاقمت هذه المخاوف في"حرب البوير" بتعاطف ألمانيا مع البوير، مستوطني جنوب أفريقيا من الأصل الهولندي، الذين حاربتهم بريطانيا في أواخر القرن الماضي.

في عام 1907 كتب (السير آير كراون) Sir Eyre Crown السكرتير الدائم لوزارة الخارجية البريطانية، وثيقة مشهورة في تاريخ السياسية الخارجية البريطانية، على شكل مذكرة حاول فيها ترجمة السياسة الخارجية الألمانية، وخلص فيها الى القول بان بريطانيا ما كانت تسمح لبلد واحد بالسيطرة على قارة أوروبا، رغم ما يسمى عدم وضوح وارتباك السياسة الألمانية. وخرج كراو Sir Crown برأى يقول ان رد بريطانيا اقرب الى قانون الطبيعة.

لقد اسهم رد بريطانيا في ازدياد قوة ألمانيا لخلق السبب البنيوي الثاني للحرب: ازدياد تصلب نظام الأحلاف في أوروبا، ففي عام 1904 تخلت بريطانيا عن موقفها التوازني الذي درجت عليه باعتبارها تحتل مكانة شبه منعزلة جغرافياً عن القارة فقدمت تحالفاً مع فرنسا عام 1907، ثم اتسع التحالف الآنكلو - فرنسي ليضم روسيا في ما عرف يومئذ بـ(الحلف الثلاثي)، وحين رأت ألمانيا نفسها مطوقة وثقت علاقاتها بإمبراطورية النمسا والمجر، ومع ازدياد تصلب الأحلاف فقدت الدبلوماسية مرونتها السابقة، ولم يعد هناك تغيير للانحياز الذي تميز به ميزان القوى في عهد بسمارك، فما حدث هو العكس إذ تمحورت الدول الكبرى نفسها حول قطبين.

أما ان تسعى ألمانيا الى سيطرة سياسية عامة وهيمنة بحرية، مهددة إستقلال جيرانها ومن ثم وجود إنكلترا، او تكون ألمانيا آخرى لاتحمل مثل هذا الطموح المحدد والواضح وتفكر في الوقت الحاضر باستخدام مركزها المشروع كواحدة من الدول الكبرى في مجلس الأمم، تسعى لتنشيط تجارتها الخارجية، ونشر منافع الثقافة الألمانية وتوسيع نطاق طاقاتها الوطنية وخلق مصالح ألمانية جديدة في جميع أنحاء العالم أينما ومتى ما سنحت فرصة سلمية بذلك، ونرى من تأمل الامر ان لا ضرورة فعلية أمام الحكومة البريطانية لان تقرر بصورة باتة أي النظرتين حول السياسة الألمانية تقبل، لان من الواضح ان المشروع الألماني الثاني – الخطة- (التطور شبه المستقل، غير المعزول كلياً عن خبرة إدارة الدولة) قد يندمج، في أي مرحلة، بالمشروع الأول او المشروع ذي التصميم المدروس، يضاف الى ذلك انه إذا قدر لمشروع التطور ان يتحقق فان ما ينجز لألمانيا من مركز يشكل بلا ريب تهديداً راسخاً للعالم كذلك الذي يحمله أي غزو مقصود من قبل مركز مماثل مدفوع بـ(حقد مبيت). مذكرات Sir Eyre Crown[1] في 1 كانون الثاني 1907

وماذا عن التغييرات في عملية التكوين؟ لقد أثرت النقلة البنيوية في ثنائية الأقطاب على العملية التي عمل بها نظام توازن القوى في القرن التاسع عشر، أضف الى ذلك وجود ثلاثة أسباب آخرى لغياب الاعتدال عن ميزان قوى أوائل القرن العشرين، وشكلت هذه الاسباب الحماسة القومية التي شاعت في عدة بلدان، فظهرت في أوروبا الشرقية حركة تدعو الأقوام التي تتكلم اللغات السلافية الى الإتحاد، وقد هددت الدعوة السلافية هذه الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية اللتين كانتا تضمان سكاناً سلاف كثيرين، وبرزت كراهية قومية للسلافيين في ألمانيا، وكتب مؤلفون ألمان عن حتمية قيام معارك تويتونية –سلافية، فيما أججت الكتب المدرسية المشاعر القومية، وقد أثبتت النزعة القومية أنها أقوى من الاشتراكية في شد الطبقات العاملة الى بعضها البعض، وأقوى من الرأسمالية التي شدت رجال المصارف الى بعضهم البعض، بل لقد اثبتت، حقاً، إنها أقوى من الروابط العائلية بين الملوك.

فقبيل اندلاع الحرب كتب قيصر ألمانيا الى قيصر روسيا يرجوه ان يتجنب الحرب، وخاطب ابن عمه بعبارة (عزيزي نكي, Dear Nicky) ووقع الرسالة باسم (المخلص ويلي Yours Willie)[(1)].

وكان قيصر روسيا يأمل ان يرى الحرب الوشيكة بسبب اغتيال فرد من عائلة مالكة آخرى هو ارشيدوق النمسا فرانس فرديناند Franz Ferdinand وينظر الى الأمور بنفس المنظار، ولكن الحماس القومي كان قد تغلب حينذاك على كل شعور بالتضامن الأرستقراطي او الملكي، ولم تجد تلك البرقية العائلية نفعاً.

سبب اخر لزوال الاعتدال من ميزان قوى أوائل القرن العشرين هو ظهور الرضا بالسلام، فطوال أربعين عاماً لم تنغمس الدول الكبرى بحرب في أوروبا، كانت هناك أزمات – في البوسنة عام 1908 وفي المغرب عام 1911 والبلقان عام 1912- ولكن تمت السيطرة عليها، غير ان التنازلات الدبلوماسية سببت خيبة أمل ، ثم راحت تبرز تساؤلات: لماذا يتوجب علينا ان نتنازل؟ لماذا لا نجعل الطرف الاخر يتنازل عن المزيد؟ وصار القبول

(1) نكي وولي تصغير وتحبيب لأسمي Nicolasو Williamوهما قيصرا ألمانيا وروسيا يومذاك.

بـ(داروينية اجتماعية, Social Darwinism) يتزايد، كانت آراء تشارلس داروين Charles Darwin القائلة ببقاء الأصلح معقولة كبناء إحصائي نظري عن تطور الأجناس في عالم الطبيعة، ولكن تطبيقها على المجتمع البشري والأحداث الفريدة خطأ كبير.

هنا وظفت آراء داروين لتبرير دعوى ان (الأقوى يجب ان يسود) واذا ساد الأقوى فلماذا يقلق على السلام؟ كانت الحروب الطويلة مستبعدة واعتقد كثير من الزعماء بأن الحروب القصيرة الحاسمة التي يكسبها القوي تأتي بتغيير مستحب.

العامل الثالث الذي اسهم في فقدان قوى أوائل القرن العشرين هو المرونة في سياسة ألمانيا، فلقد كانت مبهمة ومربكة وسياسة القيصر خرقاء الى درجة فظيعة، فلم يكن الالمان يختلفون عن الاخر ين من حيث ان لديهم (مطامح عالمية) إلا انهم سعوا إليها بطريقة دفعت الجميع الى معاداتهم –تختلف تماماً عن طريقة بسمارك في إدارة السياسة الأوروبية في سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر، فقد أثار الالمان عداوة البريطانيين حين بدأوا سباق تسلح بحري، وأثاروا ضغينة الروس في مسائل تتعلق بتركيا والبلقان واغضبوا فرنسا بشان محمية فرنسية بالمغرب، وحاول القيصر جر بريطانيا الى صداقته معتقداً بأنه إذا أوقع الذعر في نفوس البريطانيين فذلك سيجعلهم يدركون مدى أهمية ألمانيا ومدى الحاجة الى إقامة علاقات طيبة معها وما حصل هو العكس فقد أخاف البريطانيون لدرجة دفعتهم الى الإرتماء في أحضان الفرنسيين اولاً والروس ثانيا.

وهكذا شعر الالمان، بحلول عام 1914 بان عليهم الإفلات من هذا الطوق ولهذا قبلوا بقصد مخاطرة الحرب وهكذا نجد ان الحس القومي وازدياد الرضا بواقع الحال والداروينية الاجتماعية والسياسة الألمانية، كل هذه العوامل أسهمت في ضياع المرونة في عملية تكوين السياسة الدولية وأسهمت بالتالي في إشعال الحرب العالمية الثانية.

ويقدم لنا المستوى الثاني من التحليل نظرة الى ما كان يحدث داخل المجتمع وفي السياسة الداخلية[1]، في هذا المستوى يوجد تفسير يمكن ان نرفضه باطمئنان: دعوى لينين ان رأسماليي المال كانوا سبب الحرب، فالحرب العالمية الأولى، في رأي لينين، اخر مراحل الإمبريالية الرأسمالية، ولكن الحرب لم تنشا عن صراعات إمبريالية حول تقسيم المستعمرات كما توقع لينين ففي عام 1898 قامت مواجهة بين بريطانيا وفرنسا عند منطقة فاشوده في السودان إذ اراد البريطانيون إكمال خط سكة حديد الشمال- الجنوب الذي يمتد من جنوب أفريقيا الى مصر، في حين حاول الفرنسيون مد خط من الشرق الى الغرب يربط مستعمراتهم في أفريقيا، لو كانت الحرب حصلت يومذاك لصح تفسير لينين، والحقيقة ان الحرب اندلعت بعد ستة عشر عاماً من ذلك التاريخ في أوروبا وكان الصيارفة اشد المقاومين لها عشية اندلاعها، لقد شعر (السير ادوارد كري Edward Grey) وزير الخارجية البريطاني بان عليه اتباع نصيحة السير اير كراون وعلى بريطانيا منع ألمانيا من التحكم بميزان القوى الأوروبي، بيد ان قلق كري كان منصباً على إيجاد طريقة يدفع بها صيارفة لندن الى تأييد إعلان الحرب.

يمكننا رفض التفسير اللينيني، لكن هناك سببين داخليين اخر ين يجب أخذهما بجدية اكبر: أحدهما هو الأزمات الداخلية في الإمبراطوريتين الهرمتين النمساوية- المجرية والعثمانية، والثاني هو وضع السياسة الداخلية في ألمانيا.

فكلتا الإمبراطوريتين النمساوية والتركية العثمانية تضمان قوميات متعددة وتواجهان تهديد الحماس القومي.

يضاف الى ذلك ان الحكومة العثمانية كانت شديدة الضعف وتعاني من الفساد وهدفاً سهلاً للجماعات القومية البلقانية التي كانت تسعى للتحرر من الحكم التركي الذي امتد قرونا من الزمن، ونجحت حروب البلقان عام 1912 في اخر اج الأتراك لتبدأ دول البلقان الجديدة في السنة التالية حرباً في ما

---

[1] انظر ملحق رقم (6) للاطلاع على مخطط توضيحي للنظريات الثلاث حول أسباب اندلاع الحرب العالمية الاولى عام 1914.

بينها على الغنائم والأسلاب وشجعت الحروب بعض دول البلقان على محاربة النمسا من منطلق أنه إذا كان بالإمكان طرد الأتراك فلماذا لا يطرد النمساويون أيضاً؟

تصدرت صربيا دول البلقان، وخشيت النمسا هذا الضغط القومي وأقلقها ما ينتج عن هذا من فقدان المنزلة والاعتبار واخيراً دخلت النمسا في عداء مع صربيا بسب اغتيال الارشيدوق فرانس فرديناند على يد إرهابي صربي بل لأن النمسا أرادت أضعاف صربيا حتى لا تغدو بؤرة تستقطب سلاف البلقان وأوضح (الجنرال كونراد General Konrad) رئيس الأركان النمساوي دوافعه علناً حين قال: لهذا السبب وليس انتقاماً لعملية الاغتيال، يتوجب على إمبراطورية النمسا والمجر ان تشهر السيف بوجه صربيا، لقد امسك بخناق الملكية وبات عليها ان تختار بين ان تسلم رقبتها للخنق او تبذل محاولة آخرى لمنع تدميرها[1].

تفسير مهم اخر للمستوى الداخلي يكمن في السياسة الداخلية الألمانية، فالمؤرخ (فرانس فيشر) واتباعه يذهبون الى القول ان المشاكل الاجتماعية الألمانية كانت سبباً رئيسياً للحرب، ويرى فيشر ان جهود ألمانيا باتجاه السيطرة العالمية كانت محاولة من جانب الطبقات الحاكمة لصرف الآنتباه عن بؤس الآندماج الداخلي للمجتمع الألماني، وتقول هذه المدرسة الفكرية ان إئتلاف اً محلياً من ملاكي الأراضي الأرستقراطيين والرأسماليين الصناعيين الكبار، يدعى (إئتلاف الشوفان والحديد) كان يحكم ألمانيا، وان هذا الإئتلاف الحاكم اعتمد السياسات التوسعية لتوفير مغامرات خارجية بدلاً من اصلاحات داخلية، أي الألعاب البهلوانية بدل الخبز.

فكانت التوسعية بديلاً عن الديمقراطية الاجتماعية، هذا ليس كافيا لتفسير اندلاع الحرب العالمية الأولى، لكنه يساعدنا على معرفة مصدر الضغط الذي فرضته ألمانيا على النظام الدولي بعد عام 1890.

وماذا عن مستوى التحليل الأول، عن دور الأفراد؟ ان الصفة التي اتسمت بها هذه القيادة عشية الحرب العالمية الأولى، هي ضاكة وزنها، فالإمبراطور النمساوي فرانس يوزيف كان شيخاً هرماً متعباً اسلم قيادة الجيش لرئيس أركانه الجنرال كونراد ووزير خارجيته المنافق الكونت بيرشتولد، ومن سخريات القدر ان ولي العهد فرانس فريناند، الذي اغتيل في سارايفو، كان رجلاً معتدلاً يحمل أراء سياسية ليبرالية وفي روسيا كان القيصر نيقولا (نيكولاس) الثاني حاكماً مطلقاً قضى عمره في عزلة عن العالم يقاوم أي تغيير داخل بلاده، مستعيناً بوزيري خارجية ودفاع غير كفوءين وخاضعاً بشدة لزوجته المريضة العصبية، واهم من هذا هو القيصر الألماني الذي كان يعاني من شعور مستحكم بالضعف، كان شخصاً متبجحاً ضعيف الشخصية وعاطفياً للغاية قاد ألمانيا الى سياسة مليئة بالمخاطر وهو اعزل من كل كفاءة ودراية، وفي هذا يقول (فون بيلوف):

"لم يكن فيلهيلم الثاني يريد الحرب، ان لم يكن لسبب فلأن أعصابه كانت تنهار أمام أي موقف حرج، وفي لحظة الخطر كان جلالته غير قادر إطلاقاً على قيادة جيشه في المعركة، كان عارفاً تماماً انه مصاب بالاجهاد العصبي (النوراستينيا) أما خطبه الطافحة بالحماس العنصري والتهديد والوعيد فكان يريد بها إعطاء الأجانب انطباعاً بأنهم أمام فريدريك كبير او نابيلون اخر " [1].

---

[1] Baron Conrad von Hotzendorff, أصول الحرب العالمية, ج 2, نيويورك, دار مكميلان, 1928, ص 185 –186 .

[1] Richard Ned Lebowبين السلم والحرب: طبيعة الأزمة الدولية, بالتيمور, مطابع جامعة جونز هوبكنز, 1981, ص 139.

ادوار السابع (خال القيصر وملك إنكلترا السابق) ما زال وهو في القبر، أقوى مني انا الحي! وكيف أظن ان هناك أناساً يعتقدون بان إنكلترا يمكن كسبها او جعلها مسالمة بهذا الإجراء القميء او ذاك!! الآن يجب إماطة اللثام عن هذا الخداع كله ولا يمزق قناع السلام المسيحي بقسوة وعلانية عن وجه –بريطانيا- ويشهر بدعاوى السلام الكاذبة المرائية!! وعلى قناصلنا وعملائنا في تركيا والهند تحريض العالم المحمدي (الإسلامي) كله على الثورة العارمة على أمة البقالين المكروهين الكاذبة عديمة الأخلاق هذه، فإذا كان علينا ان ننزف دماً حتى الموت فلا اقل من ان تخسر إنكلترا الهند[1].

القيصر فيلهيلم الثاني

هل كانت الحرب حتمية الوقوع؟

حين تكون هناك أسباب عدة، كل واحد منها يكفي وحده ان يكون سببا للحرب نقول عن هذه الحالة إنها (مفروغ منها) لذا كانت الحرب العالمية الأولى مسألة (مفروغاً منها) فهل يعني هذا إنها كانت حتمية الوقوع؟ الجواب: لا، لم تكن حتمية الوقوع حتى اندلاعها في شهر آب (اغسطس) 1914، وحتى ذلك الوقت لم يكن أمراً حتمياً ان تستمر المذبحة أربع سنوات.

لنميز ثلاثة أنماط من الاسباب على أساس قربها زمنياً من الأحداث التي نتناولها بالتفصيل، الأبعد منها أسباب عميقة تليها الاسباب الوسطى، أما تلك التي تسبق الأحداث مباشرة فهي الاسباب المعجلة، إذا اعتمدنا التناظر نتساءل: كيف يا ترى اشتعل الضوء في غرفتك، فيكون الجواب ان السبب المعجل هو انك أدرت زر الآنارة ويكون السبب المباشر ان أحداً مد أسلاك الكهرباء الى البناية والسبب العميق ان (توماس اديسون Thomas) اكتشف كيفية إيصال الكهرباء. تناظر اخر ، او قياس يراد به تقريب الفكرة، هو إشعال نار: هنا تكون قطع الخشب الاسباب العميقة وعود الثقاب وقطعة الورق السبب المباشر وإشعال عود الثقاب فعلاً السبب المعجل.

وفي الحرب العالمية الأولى كانت الاسباب العميقة هي التغيرات التي طرأت على بنية ميزان القوى وبعض اوجه أنظمة السياسة الداخلية، وبعض الاسباب المهمة بصفة خاصة كان بزوغ الروح القومية وما نتج عنه من انهيار إمبراطوريتين هرمتين والحالة السياسية الألمانية، والأسباب المباشرة هي السياسة الألمانية وظاهرة الرضا بالسلام وحماقة الزعماء الشخصية، أما السبب المعجل فهو اغتيال فرانس فرديناند في سراييفو على يد إرهابي صربي[1].

---

[1] المصدر السابق, ص 144.

[1] انظر ملحق رقم (7) في نهاية الكتاب.

حين نرتد بأنظارنا الى الماضي تبدو الأشياء حتمية الوقوع دائماً، وقد نقول لو لم يكن هناك حادث الاغتيال لكان لابد من وقوع حادث اخر، يقول البعض ان الأحداث المعجلة تشبه الحافلات الكهربائية: تأتى تباعاً كل عشر دقائق، وعلى هذا فان حادثة سراييفو لم تكن على ذلك القدر من الأهمية، ولابد ان حوادث اخرى وقعت عاجلاً او أجلاً، هذا النمط من الطرح يمكن اختبار مدى سلامته بواسطة تاريخ المتضادات.

يمكننا ان نسال بـ(ماذا لو) او (ماذا كان سيحصل) حين نتأمل تاريخ تلك الحقبة بعناية وماذا سيكون عليه الامر لو لم يكن ثمة اغتيال في سراييفو؟ ماذا لو كان الديمقراطيون الاشتراكيون جاءوا للحكم في ألمانيا؟ ثم هناك مسألة الاحتمال، ان احتمال اندلاع الحرب كبير من خلال الاسباب العميقة والمباشرة.

لكن الاحتمال الكبير لايعني الحتمية، لنستعرض مثال النار ثانية، فقطع الخشب وعود الثقاب قد تبقى دهراً طويلاً من دون ان توقد ناراً، ولو أمطرت السماء لا يعود عود الثقاب يقدر على إشعال النار حتى لو حدثت قضية سراييفو في حينها.

لنفرض انه لم تكن هناك قضية سراييفو عام 1914، ولم تحصل أزمة حتى عام 1916، فماذا كان سيحدث؟ في عام 1914 كان الجنرال فون موتكة General von Moktke ووزير الخارجية (جاكو Jagow) وهما من اشد القادة الالمان تعجيلاً للحرب، يعتقدان بان الحرب مع روسيا لا مفر منها، كانا يعرفان ان من الصعب على ألمانيا ان تحارب على جبهتين ولابد لها من دحر أحد الطرفين لتتفرغ لمحاربة الطرف الاخر ، صحيح ان روسيا اكبر لكنها متخلفة تكنولوجيا وشبكة مواصلاتها بائسة، إذن يمكن تأجيلها للضربة التالية، كان على ألمانيا ان تسرع بالتحرك غرباً اولاً لسحق فرنسا، فبعد انتصارها في الغرب يمكنها ان تتحول الى الشرق وتهزم الروس دون عناء، وكانت هذه (خطة شليفن[1] Schlieffen Plan) خطة الحرب التي وضعتها الأركان العامة الألمانية لهجوم سريع كاسح عبر بلجيكا (خارقة بذلك حياد بلجيكا) لدحر فرنسا بسرعة ومن ثم التحول نحو الشرق.

لكن هذه الاستراتيجية كانت ستغدو بالية بحلول عام 1916 لان روسيا وظفت القروض الفرنسية في مد سكك حديد في تسعينات القرن التاسع عشر وكان نقل كافة قوات الروس الى الجبهة الألمانية يستغرق شهرين او ثلاثة، موفرين للألمان متسعاً من الوقت لمحاربة فرنسا اولاً، وفي عام 1910 تقلصت المدة الى 18 يوماً، وكان الستراتيجيون الالمان على دراية بأنهم لم يعودوا يملكون حزام أمان زمني كبير، وبحلول عام 1916 لا يعود لهذا الحزام الأمني الزمني وجود ويترتب على ألمانيا ان تتخلى عن استراتيجية الجبهتين، وفكر بعض القادة الالمان بان حرباً في عام 1914 افضل من حرب بعد ذلك التـأريخ، لقد أرادوا اغتنام فرصة الأزمة لشن وكسب حرب واقعية.

ولو لم يكن هناك اغتيال ولا أزمة في عام 1914 ومضت الأمور كما هي بدون حرب الى عام 1916، كان من الممكن ان يشعر الالمان يومئذ بان هناك ما يردعهم ويعدم قدرتهم على المخاطرة بالحرب على جبهتين ولربما فكروا اكثر من مرة قبل توقيعهم للنمسا على بياض، كما فعلوا عام 1914، او ربما كانوا سيلغون (خطة شليفن) وينصرفون الى الحرب في الشرق فقط، ولربما كانوا سلموا بالأمر الواقع وتصالحوا مع بريطانيا العظمى او غيروا رأيهم حول فائدة الحملة، باختصار لو مرت سنتان لحصلت تغييرات كثيرة تتعلق بقوة روسيا ربما كانت ستمنع اندلاع الحرب.

ولولا الحرب لكانت قوة ألمانيا الصناعية استمرت بالازدياد، ومن سخريات القدر ان ألمانيا، من غير حرب، كانت ستسيطر على أوروبا، كما يرى المؤرخ البريطاني (ا ج تيلورA.J.P. Taylor) إذا ربما تكون قد بلغت من القوة ما يجعل فرنسا وبريطانيا تترددان عن التحرش بها.

---

[1] انظر ملحق رقم (5) للاطلاع على تفاصيل الخطة وفرضياتها عام 1914.

يمكننا أيضاً ان نطرح مسألة التضاد بالنسبة لما كان يمكن ان يحصل في الشؤون الداخلية البريطانية لو كانت مرت سنتان اخر يان بدون حرب، في كتاب (الموت الغريب لانكلترا الليبرالية *The Strange Death of Liberal England*) يحدثنا المؤرخ (جورج دينجرفيلد George Dangerfield) عن القلاقل الداخلية في بريطانيا، كان الحزب الليبرالي (حزب الأحرار Liberal Party) قد تعهد بالخروج من ايرلندا في حين كان المحافظون، وخاصة في ايرلندا الشمالية يعارضون ذلك وبشدة، ولاحت في الأفق بوادر تمرد في الجيش البريطاني ولو كانت انتفاضة اولستر Ulster Revolt حدثت فمن المرجح تماماً ان تكون بريطانيا مشغولة حينئذ بمشاكلها الداخلية وما كانت بالتالي لتقدر على الاشتراك بالتحالف مع فرنسا وروسيا، ولا شك ان تغييرات ذات أهمية تاريخية كانت ستحصل في السنتين الاخر يين من السلم.

أي نوع من الحرب؟

مجموعة اخرى من المتضادات تطرح أسئلة تقول: أي نوع من الحروب كان سيحصل لو وضعنا جانباً مسألة إذا كانت هناك حرب ستحصل، صحيح ان الشان السياسي الألماني أخاف جيران ألمانيا وإنها بالمقابل كانت خائفة من تطويق الحلف الثلاثي، إذن فمن المعقول ان نفترض ان حرباً ما اقرب الى الاحتمال استبعادها، ولكن أي نوع من الحروب، لم يكن لزاماً ان تأخذ الحرب شكل الحرب العالمية الأولى التي نتذكرها الآن، ان تكنيك التضاد يقول بإمكان حصول أربعة أنواع اخرى من الحروب.

إحداها ببساطة حرب محلية، بدءاً توقع قيصر ألمانيا تكراراً لأزمة البوسنة عام 1908-1909، حين دعم الالمان النمساويين وبذلك استطاعت النمسا جعل روسيا تنسحب من البلقان[1]، ففي 5 تموز 1914 وعد قيصر النمسا بالدعم الكامل ثم ذهب للاستجمام، وحين عاد من رحلته البحرية وجد النمساويين قد ملؤوا الصك الذي وقعه لهم على بياض موجهين بذلك إنذاراً نهائياً للصرب، وحين أدرك القيصر هذه الحقيقة بذل جهوداً كبيرة لتطويق الحرب ومنعها من الاتساع، كما أشارت برقيات نيكي/ ويلي سابقاً، ولو كانت جهوده نجحت لما كنا نتحدث، اليوم، عن حرب عظمى بل مجرد حرب نمساوية صربية صغيرة في آب (اغسطس) 1914.

إمكانية التضاد الثانية ان تكون حرب جبهة واحدة، حين عبأ الروس قواتهم بدأت التعبئة عند الالمان أيضاً، وسال القيصر الجنرال موتكة اذا كان يستطيع اقتصار العمليات على الجبهة الشرقية فقط، فأجاب موتكة بان ذلك غير ممكن لان أي تغيير في توقيتات تعبئة القوات والتجهيزات يؤدي الى كابوس تعبوي، واخبر القيصر بأنه حاول تغيير الخطط فوجد نفسه أمام كتلة من الفوضى لا طاقة له بها، ومع ذلك فقد اعترف (الجنرال فون ستاب Von Staab) قائد فرقة السكك في الجيش الألماني بعد الحرب بان إمكانية تغيير الخطط التعبوية بنجاح كانت متوفرة يومذاك، ولو كان قيصر ألمانيا عرف هذه الحقيقة وأصر على تنفيذها لكان من الممكن تفادي حرب جبهة واحدة.

حالة التضاد –أي البديل الواقعي الممكن- هو ان نتصور حرباً على جبهتين بلا بريطانيا: ألمانيا والنمسا ضد فرنسا وروسيا، فلو لم يكن هناك حضور بريطاني غير الموازنة فربما كانت ألمانيا كسبت الحرب، وربما لم تكن بريطانيا لتدخل الحرب لو لم تغزو ألمانيا بلجيكا وان لم تكن بلجيكا السبب

---

[1] انظر ملحق رقم (4) الاطلاع على منطقة البلقان وطموحات الروس والمجريين عام 1914.

الرئيس لدخول بريطانيا الحرب، فالبعض، ومنهم السير ادوارد كرني ، يرى ان السبب الرئيس هو الخوف من سيطرة ألمانيا على القارة، لكن بريطانيا دولة ديمقراطية وكان حزب الأحرار الحاكم منشقاً على نفسه واليساريون من الأحرار يعارضون الحرب ولكن حين اجتاحت ألمانيا بلجيكا منتهكة حيادها أعطى هذا الحادث مؤيدي الحرب من الأحرار قوة للتغلب على تردد مناهضي الحرب ورأب الصدع الذي حصل في الحكومة البريطانية.

وأخيراً فان التضاد الرابع هو قيام حرب بدون الولايات المتحدة كانت ألمانيا ستكسب الحرب أوائل عام 1918 لو لم تغير الولايات المتحدة ميزان القوى بدخولها الحرب في عام 1917. أحد الاسباب التي جعلت الولايات المتحدة تشترك في الحرب كانت حملة الغواصات الألمانية ضد سفن الحلفاء والأمريكان وكان ثمة شيء من حماقة ألمانية: إذ أرسلت ألمانيا برقية الى سفارتها في المكسيك تعرف باسم برقية (زيمرمان Zimmerman Telegram) تطلب منها إثارة القلاقل ضد الامريكان هناك، فاعتبرت الولايات المتحدة هذا عملاً عدائياً، هذه العوامل أكدت دخولها الحرب.

قمع الخيارات:

التاريخ ترسمه المسارات فالأحداث تتوالى بمرور الزمن ودرجات الحرية تتقلص او تضيع ويزداد احتمال قيام حرب لكن قمع الخيارات المتاحة للقادة يمكن ان ينفتح ودرجات الحرية يمكن ان تستعاد فإذا بدأنا من العام 1898 وسألنا: أي الحروب هي الأرجح في الحدوث في أوروبا، لجاء الجواب انها الحرب بين فرنسا وبريطانيا، اللتين كانتا تقفان وجهاً لوجه على خلفية نزاع استعماري في أفريقيا, ولكن احتمالات حرب كهذه تقلصت بسبب إبرام الحلف الفرنسي البريطاني عام 1904، الذي دخلته روسيا عام 1907، وجاءت الأزمة الغربية الأولى عام 1905 والأزمة البوسنية عام 1908 لترجحا احتمال الحرب ضد ألمانيا، ولكن بعض أحداث مهمة وقعت في عام 1910، فقد سعى (بيتمان هولفينغ) مستشار ألمانيا الى تحقيق انفراج مع بريطانيا، ولمحت بريطانيا الى أنها ستبقى على الحياد في أية حرب أوروبية إذا قلصت ألمانيا حجم قوتها البحرية، ولاحت في الأفق، في الوقت نفسه، بوادر احتكاك استعماري جديد بين بريطانيا وروسيا في أسيا، وبين بريطانيا وفرنسا بما يهدد بانهيار الحلف الثلاثي او تصدعه، وبعبارة اخرى ان قمع الخيارات بدأ يتوسع ثانية عام 1910.

ولكن عام 1911 عاد القمع الى الآنسداد بقيام الأزمة المغربية الثانية، حيث أعدت بريطانيا أسطولها، ونشط الصيارفة الفرنسيون والألمان في مساعيهم المعارضة للحرب وتراجع قيصر ألمانيا، لكن هذه الأحداث أثرت عميقاً في الرأي العام وزادت المخاوف من نوايا الالمان.

صحيح ان حرب البلقان عامي 1912 و1913 وتزايد الضغوط على النمسا مهدت الطريق لعام 1914، لكن جهوداً من اجل الآنفراج بذلت مجدداً في عام 1912، فأرسلت بريطانيا اللورد هالدين Lord Haldane الى برلين واتفق الطرفان على عدد من القضايا، كما بات واضحاً يومذاك ان بريطانيا كسبت سباق التسلح البحري، لعل القمع يعود الى الآنفتاح مرة اخرى.

في حزيران 1914 كان شعور بريطانيا بتحسن العلاقات قوياً الى الحد الذي جعلها توفد أربعة من بوارج (Dreadnought) العملاقة الى ميناء كيل Kiel الألماني في زيارة رسمية، فلو كانت بريطانيا تحسب ان الحرب وشيكة لكان اخر ما تفكر به هو ان ترسل أربعة من أهم بوارجها الحربية الى ميناء معاد في دولة معادية.

فمن الواضح ان فكرة الحرب لم تدر بأذهان البريطانيين في تلك الآونة، والحق ان البحارة البريطانيين والألمان كانوا يتنزهون سوية على أرصفة الميناء، يوم 28 حزيران، حين بلغهم خبر قيام إرهابي صربي بإطلاق النار على دوق النمسا في مكان بعيد يدعى (سارايفو) ان للتاريخ مفاجأته، وكلمة محتمل غير كلمة حتمي.

دروس التاريخ ثانية:

ثمة دروس يمكن ان نستمدها من التاريخ؟ علينا ان نتأنى في موضوع الدروس، ان حالات التناظر يمكن ان تضلل المرء وكثير من الوهم والأساطير أحاط بالحرب العالمية الأولى، مثلاً: يقول البعض ان الحرب العالمية الأولى أملتها الصدفة المحضة – كانت عرضية بمعنى الكلمة, فالنمسا سعت الى الحرب، وان كانت ستندلع حرب فان ألمانيا كانت تفضل اندلاعها في عام 1914 لا بعده، وكان هناك سوء تقدير لطول الحرب وعمقها، يبدو ان هذا شيء والحرب العرضية أي حرب الصدفة – شيء اخر.

وقيل أيضاً ان سباق التسلح في أوروبا كان سبب الحرب، ولكن سباق التسلح البحري كان قد انتهى عام 1912 وخرجت منه بريطانيا فائزة، وإزاء القلق الأوروبي من ازدياد قوة الجيوش، يبدو الرأي القائل بان سباق التسلح بالذات كان وراء اندلاع الحرب على قدر كبير من السذاجة. من ناحية اخرى هناك بعض التحذيرات الصحيحة، فأحد الدروس ان نوجه اهتماماً الى عملية تكوين ميزان القوى والى بنيته، أي توزيع القوة، أيضاً.

فالاعتدال يأتي من العملية، والاستقرار لا يضمنه توزيع القوة وحده، الدرس المفيد الاخر هو ان نحذر حالة الإخلاد للسلام او الاعتقاد بان الأزمة التالية ستكون على شاكلة الأزمة السابقة، افتراض ان عام 1914 هو تكرار لأزمة البوسنة عام 1908، وان كان واضحاً انه غير ذلك، يضاف الى ذلك ان تجربة الحرب العالمية الأولى تشير الى أهمية استقرار القوات العسكرية في الأزمات، دون شعور بوجوب استخدامها او فقدانها، ثم ان مواعيد تحريك القطارات لم تكن من العوامل الرئيسية في صياغة مجريات الحرب ونتائجها لكنها زادت أمام الزعماء الأوروبيين في صعوبة إيجاد الوقت للجهود الدبلوماسية.

ان عالم التسعينات في القرن العشرين يختلف عن عالم 1914 بمسألتين مهمتين: أولاهما ان الأسلحة النووية جعلت الحرب الوقائية كارثية، والثانية ان آيديولوجيا الحرب، قبول فكرة الحرب، اضعف كثيراً من ذي قبل، ففي عام 1914 كانت النظرة الى الحرب على إنها حتمية – لا مفر منها نظرة قدرية تستمد منطقها من أطروحة الداروينية الاجتماعية القائلة بوجوب الترحيب بالحرب لانها تنقي الجو مثل عاصفة جديدة طيبة وتلك كانت القناعة السائدة عشية الحرب العالمية الأولى، ويرصد (ونستون تشرشل) في كتابه (العالم في الأزمة) هذا الشعور بصورة جيدة جداً: وتجرأوا وخسروا، وكان ذلك درس عام 1914

كان ثمة نزق غريب في الجو، لقد أتم الرفاه المادي الأمم فتحولت بضراوة الى النزاع داخلياً وخارجياً، وتصاعدت المشاعر القومية بإفراط إذ ضعف الدين وتأججت في كل بلد ناراً مستعرة مهما سترت، حتى كاد ان يعتقد بان العالم يريد العذاب، والحق ان الناس في كل مكان كانوا متلهفين لان يجرأوا[1].

---

[1] Winston Churchill, العالم في الأزمة, نيويورك, دار نشر سكربنز, 1923, ص188.

الفصل الرابع

فشل الأمن الجماعي والحرب العالمية الثانية

قيام وسقوط الأمن الجماعي:

سببت الحرب العالمية الأولى تمزقاً اجتماعيا شديداً وموجات واسعة النطاق من الغيظ والاشمئزاز من المذبحة المجنونة وحملت سياسة توازن القوى مسؤولية وقوع الحرب، اعتبر (وودرو ولسون) الرئيس الامريكي أبان الحرب وأحد ليبراليي القرن التاسع عشر الكلاسيكيين، سياسات توازن القوى لا أخلاقية لأنها انتهكت الديمقراطية وحق تقرير المصير الوطني، ووجد ولسون "توازن القوى اللعبة الكبرى المخزية الآن والى الأبد، إنه النظام القديم الشرير, النظام الذي ساد قبل هذه الحرب، كان على الحرب العالمية الأولى ان تتخلص من نظام عتيق، نظام غير مستقر، فتوازن القوى شيء يمكننا ان نستغني عنه في المستقبل"[1].

ولسون كان محقاً، لان سياسات توازن القوى لا تعطي أسبقية للديمقراطية او السلام، وقد رأينا ان توازن القوى كان يصب دائماً في خدمة بقاء نظام الدولة المتسيدة، فالدول تعمل على منع أية دولة من التسلط، وما ينتج عن هذا من توازن قوى يتماشى مع الحرب او انتهاك حق تقرير المصير وان كان هذا هو السبيل الوحيد لصيانة الإستقلال ـ لقد كانت الحرب العالمية الأولى على درجة من التدمير والفوضى والبربرية مما حدا بالكثيرين الى بدء التفكير بان اعتماد الحرب للمحافظة على توازن القوى أمر لم يعد يطاق، ولكن إذا كان العالم لم يعد يوفر نظام توازن قوى فماذا الذي يحل محله؟

اعترف ولسون بان الدول ذات السيادة لا يمكن إلغاؤها، لكن القوة يمكن ترويضها بالقانون والمؤسسات كما هو الحال على المستوى المحلي – الداخلي – وكان الحل الليبرالي يدعو الى تطوير مؤسسات دولية تشبه الهيئات التشريعية والمحاكم المحلية كي يمكن تطبيق الإجراءات الديمقراطية على مستوى دولي، وقد ذهب بعض الليبراليين في تلك الأيام الى القول بان الحرب العالمية الأولى لم تحدث من اجل جعل العالم مكاناً امينا للديمقراطية فقط، بل لكي تجعل الديمقراطية العالم مكاناً امينا أيضاً، وفي كانون الثاني 1918 أصدرت الولايات المتحدة بياناً من أربع عشرة نقطة تبين فيه أسبابها لدخول الحرب ودعت فيه الى "جمعية عامة للأمم يتم إنشاؤها وفق مواثيق خاصة يراد بها توفير ضمانات متبادلة لتأمين إستقلال الدول السياسي ووحدة أراضيها صغيرة وكبيرة".

---

(1) ي دوود : الاوراق العامة لجمهورية وودرو ولسون (نيويورك : هاربر , 1925) ص 182-183.

عصبة الأمم:

اعتقد ولسون الذي كان نقاده يتهمونه بالطوباوية، بان تنظيم الأمن الدولي يمكن ان يكون مدخلاً عملياً للسياسة العالمية. كان يعرف ان الاتفاقيات المكتوبة على الورق لا تكفي، إذ لا بد من وجود منظمات وقواعد لتطبيق الاتفاقيات.

لهذا وضع ولسون إيمانا كبيراً في فكرة (عصبة الأمم) فالقوة الأخلاقية مهمة لكن لابد من قوة عسكرية تسندها، فالأمن يجب ان يكون مسؤولية جماعية واذا ما اجتمعت الدول غير العدوانية كلها لتكون يداً واحدة كانت سيادة القوة الى جانب الخير، فالأمن الدولي لابد ان يكون مسؤولية جماعية تشكل فيه الدول غير العدوانية إئتلاف اً ضد المعتدين، وحينئذ يعود بالإمكان تجزئة السلام.

كيف يمكن للدول ان تخرج للعالم نظام الأمن الجماعي الجديد هذا؟ اولاً بجعل العدوان عملاً غير مشروع واعتبار الحرب الهجومية خروجاً عن القانون، ثانياً ردع العدوان بتشكيل إئتلاف يضم كل الدول غير المعنية. ثالثاً إذا فشل الردع وحصل العدوان فعلى جميع الدول ان توافق على معاقبة الدولة المعتدية.

ان شريعة الأمن الجماعي هذه حملت بعض اوجه الشبه بسياسات توازن القوى من حيث ان الدول حاولت ردع العدوان بإنشاء إئتلاف قوي وكانت مستعدة لاستعمال القوة إذا فشل الردع.

لكن كانت ثلاثة اختلافات مهمة بين الأمن الجماعي وطروح توازن القوى: اولاً - ينصب التركيز في الأمن الجماعي على السياسات العدوانية لدولة ما، لا على طاقة الدولة، في حين أبرمت التحالفات، في سياسات توازن القوى، ضد أية دولة أصبحت قوية، بمعنى ان التركيز انصب على طاقة الدول. ثانياً: لم تبرم التحالفات سلفاً في نظام الأمن الجماعي ما دام غير معلوم أي الدول ستكون عدوانية، فالكل يقف ضد الدولة المعتدية، في حين أقيمت الأحلاف سلفاً في ظل توازن القوى، ثالثاً: صمم نظام الأمن الجماعي ليكون عالمياً شاملاً لا محايد فيه ولا مستقل، فإذا كان عدد الدول المحايدة كبيراً بدأ إئتلاف ا ضعيفاً وضعفت معه قدرة الإئتلاف على ردع المعتدي او معاقبته.

حمل ميثاق عصبة الأمم مبدأ الأمن الجماعي، وكان الميثاق في الوقت نفسه جزءاً من المعاهدات التي أنهت الحرب العالمية الأولى.

ان مواد عدة من ميثاق عصبة الأمم جديرة بالذكر بصورة خاصة، ففي المادة العاشرة تعهدت الدول بحماية جميع الاعضاء من العدوان، وفي المادة رقم 11 اعتبرت كل حرب او تهديد بالحرب مدعاة لجميع الدول، وجاء في المادتين 12 و15 ان الدول وافقت على عرض خلافاتها للتحكيم وعدم اللجوء الى الحرب إلا بعد فشل التحكيم بثلاثة شهور، أما المادة رقم 16 الحاسمة فقد نصت على ان أية حرب تتجاهل إجراءات عصبة الأمم تعتبر حرباً ضد كل أعضاء العصبة، وتخضع الدولة التي تبدأ الحرب الى عقوبات إقتصادية حالاً. وقد يوصي مجلس عصبة الأمم باعتماد إجراءات عسكرية أيضاً.

هذا موقف صلب، ولكن هناك أمور مبهمة، فما دامت الدول كلها مطلوب منها الموافقة على تطبيق الأمن الجماعي فذلك يعني ان كلاً منها يملك حق النقض (الفيتو) وحين وقعت الدول على الميثاق وافقت على الالتزام بالمادة 16 منه، ولكن في واقع الحال كانت كل دولة حرة في اختيار نوع العقوبات وطريقة تنفيذها، وما كانت هناك سلطة عليا تلزمهم بهذا الشرط او ذاك. لذلك لم تكن عصبة الأمم خطوة باتجاه إقامة حكومة عالمية فيها سلطة عليا تستطيع إلزام الدول الاعضاء، لم تكن نهاية نظام الدول الفوضوي بل محاولة لجعل الدول أعضاء جماعيين إنما غير منضبطين في النظام.

ينطوي الأمن الجماعي على مبدأين متصلين: السيادة والقانون الدولي، ان تعريف السيادة بسيط جداً فهي: السيادة – التفوق – الشرعية في حدود ارض معينة.

والسيادة التي نادى بها اخلاقيو الدولة وأقرتها عصبة الأمم تقول بان سيادة الدولة مطلقة وغير قابلة للانتهاك وحكومة دولة ما لها سلطة تامة داخل حدودها، وهي وحدها تستطيع تقليص سلطتها برضاها، أي إذا وقعت حكومة معاهدة مع حكومة آخرى تسمح للحكومة الثانية بقدر من النفوذ في أراضيها فذلك تقليص سلطات متفق عليه وليس غزوا لسيادة الحكومة الأولى، ومن هذا المنطلق تخلت الدول، التي وقعت على ميثاق عصبة الأمم، عن جانب من سيادتها الإقليمية للمجتمع الدولي مقابل ضمانات الأمن الجماعي والقانون الدولي.

ان ما فهمه ولسون وتضمنه ميثاق عصبة الأمم عن القانون الدولي هو ان هذا القانون يسمو على القوانين الوطنية ومن هنا يسمو على السيادة في حالات معينة، فالعقيدة المركزية في القانون الدولي تقول ان الدول ذات السيادة لا تخضع للعقاب إلا إذا خرقت القانون، وما دور الأمن الجماعي بالنسبة للقانون الدولي إلا دور الشرطي في القوانين المحلية، لقد رفضت دول كثيرة مسألة القسر في القانون الدولي ورأت ان الامتثال طوعي لا إجباري.

ا

لولايات المتحدة و عصبة الامم

ان عدم رغبة الدول بالتخلي عن بعض سيادتها لقاء الأمن الجماعي كانت واحدة من ابرز نقاط الضعف في عصبة الأمم وعلى هذا الاساس لم تشارك الولايات المتحدة في تأسيسها، فلقد رفض مجلس الشيوخ المصادقة على الميثاق، ونتج عن هذا ان اصبح نظام الأمن الجماعي يعمل في غياب اكبر الممثلين على المسرح الدولي.

" ان الصورة التي في ذهني عن (عصبة الأمم) هي إنها ستكون قوة أخلاقية منظمة للناس في جميع أنحاء العالم وان ضوء الضمير الكشاف هذا سيسلط على أي عمل شرير او عدواني يخطط له احد او يفكر به متى كان ذلك وأينما كان".

وودرو ولسون [1]

لماذا تخلت الولايات المتحدة عن مسألة إنشاء عصبة الأمم على الرغم من أنها كانت المشروع الأمريكي لإعادة تنظيم السياسة العالمية؟ أراد معظم الامريكيين العودة الى الوضع (الطبيعي) بعد الحرب العالمية الأولى. وفسر الكثيرون معنى (الطبيعي) بأنه تجنب التورط في الشؤون الدولية، وادعى

(1) أنيس كلود: القوة و العلاقات الدولية (نيويورك: دار رندوم للنشر , 1962) ص 104.

أنصار هذا التخريج بأنه (مبدأ مورنر) لعام 1823 قصر المصالح الامريكية على نصف الكرة الغربي، بينما عادت المعارضة باجتهاداتها الى طريقة جورج واشنطن.

فقد خشي زعيم المعارضة السيناتور هنري كابوت لودج من ولاية ماساجوستز، ان تؤدي المادة 16 من ميثاق عصبة الأمم الى إضعاف السيادة الوطنية الامريكية وصلاحية مجلس الشيوخ بإعلان الحرب، وارتاب كابوت لودج بان الولايات المتحدة قد تجر الى حروب جديدة على أساس قرارات صعبة بفرض الأمن الجماعي، وليس بقرار مجلس الشيوخ او إرادة الشعب الامريكي.

وتصور المساجلات بين الرئيس ولسون والسيناتور لودج، أحيانا على إنها صراع بين المثالي والواقعي، ولكن يمكن النظر إليها أيضاً على إنها مناظرة بين أشكال مختلفة من الأخلاقية الامريكية، وقد عكست دعوة لودج الى (العزلة) موقفاً امريكياً قديماً وراسخا من توازن القوى في أوروبا: ان الدولة الأوروبية تقوم بأشياء كريهة باسم ميزان القوى، ومع ذلك فالحقيقة تقول ان الولايات المتحدة استطاعت تجاهل ميزان القوى في القرن التاسع عشر مستمتعة بحرية التحرك بفضل الأسطول البريطاني، فلم تقدر الدول الأوروبية على الوصول الى نصف الكرة الغربي لتهديد الامريكان، والحقيقة ان الولايات المتحدة داعية عزلة حين يتعلق الامر بالتدخل في شؤون جيرانها الضعفاء في امريكا الوسطى او المكسيك، لقد تجاذب الامريكيين بعد الحرب العالمية الأولى من القيم الأخلاقية، كانت الغلبة بينهما للحس الآنعزالي تجاه توازن القوى الأوروبي، ونتج عن هذا ان رجحت كفة على آخرى من ميزان القوى في الحرب العالمية الأولى، رفض تحمل المسؤولية في الوضع الدولي الذي أعقب الحرب.

أيلم لعصبة الأولى:

ان ما أرادته فرنسا اكثر من أي شيء آخر ، غداة الحرب، هي الضمانات العسكرية وبان لا تنهض ألمانيا كقوة مرة آخرى، ولما كانت الولايات المتحدة قد وقفت جانباً من قيام العصبة فقد ألحت فرنسا على بريطانيا بطلب ضمانات أمنية وأرادت استعدادات عسكرية في حالة استعادة ألمانيا عافيتها ، وقاومت بريطانيا طلبات فرنسا على أساس ان تحالفاً كهذا يعارض روح الأمن الجماعي لانه يحدد المعتدي بصورة مسبقة، كما ان بريطانيا وجدت فرنسا أقوى من ألمانيا, إذن فلا حاجة الى تحالف. حتى لو قام على قواعد ميزان القوى التقليدية، وقالت بريطانيا ان المهم هو إعادة تأهيل ألمانيا مثلما فعل مؤتمر فيينا بإعادة فرنسا الى حظيرة الآنسجام الأوروبي بعد الحرب النابليونية، فقد خفت حمى الحرب في بريطانيا اكثر من فرنسا وشعر الآنكليز بان الوقت قد حان لاسترضاء ألمانيا وإعادتها الى المسيرة الأوروبية.

لكن فرنسا لم تتأثر بهذه الاجتهادات فتحالفت مع بولندا التي عادت الى الوجود بعد الحرب العالمية الأولى ومع الحلف الثلاثي الصغير المكون من يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا التي كانت أجزاء من إمبراطورية النمسا والمجر السابقة، وقد أوقعت فرنسا بهذه السياسة نفسها بين ورطتين: فلم تكن التحالفات ضد روح الأمن الجماعي وحسب، بل وجدت فرنسا ان التحالفات لم تنفعها كثيراً بلغة ميزان القوى، فكانت بولندا على علاقة سيئة مع جاراتها ولم تكن بديلاً لروسيا التي باتت منبوذة بسبب الثورة البلشفية، وكانت المشاكل العرقية والآنقسامات الداخلية تطحن دول (الحلف الثلاثي الصغير).

خرجت ألمانيا من الحرب العظمى منهكة الى حد كبير، فخسرت 25 الف ميل مربع من أراضيها وسبعة ملايين من سكانها. وأجبرتها معاهدة فرساي على تقليص جيشها الى مائة الف جندي وحرمت عليها امتلاك قوة جوية ، وتضمنت المعاهدة فقرة (جرائم الحرب) الشهيرة التي نصت على ان ألمانيا

سببت الحرب، وعليها دفع الثمن، وقد بلغت قائمة التعويضات (33) مليار دولار، وهو مبلغ اعتبره الالمان مستحيلاً في وضعهم المنهار، وحين امتنعت ألمانيا عن التسديد أرسلت فرنسا قواتها لاحتلال إقليم الرور الصناعي الألماني حتى يسدد الالمان الدين، وبعد مقاومة سلبية عانت ألمانيا من تضخم نقدي هائل قضى على كل مدخرات الطبقة المتوسطة، وهذه الحقيقة قضت على أحد مصادر الاستقرار الداخلي بينما راحت جمهورية فايمار تكافح من اجل خلق دولة ديمقراطية.

لم تكن إيطاليا متحمسة لمعاهدات السلام في باريس او عصبة الأمم وكانت إيطاليا, في الأصل, متحالفة مع ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر ولكن في بداية الحرب حدس الإيطاليون انهم يكسبون اكثر إذا انضموا الى الحلفاء، وهكذا فعلوا، وقد تعهدت (معاهدة لندن) السرية، التي أبرمت عام 1915، بتعويض إيطاليا بجزء من أراضي إمبراطورية النمسا والمجر، التي عرفت في ما بعد باسم يوغسلافيا، وتوقعت إيطاليا الإيفاء بهذه الوعود، لكن وودرو ولسون اعترض على طريقة اقتسام غنائم حرب بالية كهذه، أضف الى ذلك ان إحدى القوى المحركة للسياسة الخارجية، بعد مجيء موسوليني والفاشيين الى الحكم في عام 1922 كانت تسعى لاقامة إمبراطورية رومانية جديدة.

كان من المدهش فعلاً ان تقدر عصبة الأمم على فعل شيء وهي تبدأ بداية كهذه، ومع ذلك فقد برزت الفترة 1924 – 1930 نجاحاً نسبياً، فوضعت خططا لتخفيض مبلغ التعويضات التي توجب على ألمانيا تسديدها، وفي عام 1942 وقعت الحكومات على بروتوكولات لتسوية النزاعات سلمياً تقضي باعتماد التحكيم لحل الأزمات، ولعل أهم انجاز هو ان معاهدة لوكارنو، التي ابرمت عام 1925 سمحت لألمانيا بالآنضمام الى عصبة الأمم واعطتها مقعداً في مجلس العصبة.

كان لمعاهدة لوكارنو وجهان: في الغرب تعهدت ألمانيا بعدم انتهاك حدود فرنسا وبلجيكا، وكانت مقاطعتا الالزاس واللورين، اللتين استولى عليهما بسمارك في حرب السبعين، قد أعيدتا الى فرنسا بمعاهدة فرساي. وتعهدت ألمانيا بتجريد قطاع من أراضيها على امتداد نهر الراين من السلاح، وقد اكدت معاهدة لوكارنو هذه النتائج، وفي الشرق وعدت ألمانيا باعتماد التحكيم قبل اللجوء الى تغيير وضع حدودها الشرقية مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا، وكان حرياً بالفقرة الثانية ان تقرع جرس التنبيه لان هناك نوعين من الحدود مع ألمانيا –نوع غير قابل للانتهاك في الغرب ونوع قابل للتفاوض والأخذ والرد في الشرق – ان هذه الاتفاقيات كانت تبدو نوعاً من تحقيق تقدم في تلك الأيام.

وتمكنت العصبة من حل بعض الخلافات الصغيرة، كالخلاف بين اليونان وبلغاريا، وبدأت عمليات مفاوضات لنزع السلاح، وفي أعقاب (مؤتمر واشنطن) عام 1921، الذي وافقت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان على قدر من نزع السلاح البحري، أعدت العصبة لجنة تحضيرية لتوسيع محادثات نزع السلاح، واعدت العدة لمؤتمر دولي لم ينعقد إلا (بعد فوات الأوان) في عام 1932، يضاف الى ذلك انه في عام 1928 وافقت الدول في ميثاق كيلوغ –بريان Kellogg – Briand Pact الذي حمل اسمي وزيري خارجية امريكا وفرنسا، على تجريم الحرب. إنما اهم شيء هو ان العصبة اصبحت مركز نشاط دبلوماسي، فبدأ الامريكان والروس، وهما ليسا عضوين في العصبة، بارسال مراقبين الى اجتماعات العصبة في جنيف، ثم جاء الآنهيار المالي العالمي في تشرين الأول 1929 ونجاح الحزب الاشتراكي القومي (النازي) الألماني في انتخابات عام 1930 بمثابة مؤشرين للمشاكل القادمة، ورغم ذلك كان ثمة شعور بتحقيق تقدم في اجتماع عصبة الأمم السنوي الذي عقد بشهر أيلول عام 1930، لمت ذلك التفاؤل بشان نظام الأمن الجماعي يتبدد في الثلاثينات امام مشكلتي منشوريا والحبشة (اثيوبيا).

الفشل المنشوري:

جاءت المسألة المنشورية امتحاناً للعصبة ففشلت في الامتحان، علينا ان نفهم الوضع في اليابان لكي نفهم القضية المنشورية، لقد حولت اليابان نفسها من ضحية للعدوان الإمبريالي في أواسط القرن التاسع عشر الى دولة إمبريالية ناجحة في نهاية القرن، فقد هزمت روسيا في حرب 1904-1905 واستعمرت كوريا في عام 1910 وانضمت الى الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب سعت الى الاعتراف بها كقوة كبرى، فقاوم الأوروبيون والامريكان هذا المسعى ، ففي باريس رفضت الحكومات الغربية مقترحاً يابانيا بجعل ميثاق العصبة يؤكد مبدأ المساواة العنصرية ، وفي العشرينات شرع الامريكان قوانين عنصرية شملت اليابانيين المهاجرين وأنهت بريطانيا معاهدتها الثنائية مع اليابان ، فشعر الكثيرون من اليابانيين بأن قواعد وشروط الدخول في نادي الدول الكبرى تغيرت حالما أوشكوا على دخول النادي.

الصين كانت المثل الآخر في الأزمة المنشورية، ففي العشرينات كانت الفوضى تعم الصين وتطحنها حرب أهلية بين الأقاليم التي يسيطر عليها قادة عسكريون مختلفون، كانت منشوريا جزءاً من الصين وان كانت مستقلة عنها بعض الشيء تحت حكم قائد عسكري، وكانت الحركة القومية الصينية تحاول توحيد البلاد وانتقدت بمرارة المعاهدات المجحفة التي فرضت على الصين في الحقبة الإمبريالية، وبازدياد قوة القوميين الصينيين في العشرينات ازداد الاحتكاك مع اليابانيين وراحت الأجنحة العسكرية تتصارع على السيطرة، ومع اشتداد الأزمة الإقتصادية العالمية وازدياد التوتر مع الصين بدا الجناح العسكري في اليابان يقوى تدريجياً.

وفي أيلول 1931 اصطنع الجيش الياباني حادثة على خط سكة حديد منشوريا التي كان اليابانيون يتمتعون بحق نشر قوات عنده منذ الحرب الروسية – اليابانية عام 1904 –1905.

وأعطت عملية تخريب خطة سكة حديد منشوريا القوات اليابانية ذريعة لاحتلال منشوريا كلها، ولئن زعمت اليابان ان عملها كان لغرض حماية خط سكة الحديد، فقد تجاوزت هذا الادعاء الى حد إقامة حكومة منشورية صنيعة أطلق عليها اسم (مانتشوكو) فاستنجدت الصين بعصبة الأمم، إلا ان اليابان حالت دون إصدار قرار يطلب منها الآنسحاب، وفي كانون الأول وافقت عصبة الأمم على إرسال لجنة برئاسة اللورد لايتن-أو لتن Lord Lytton للتحقيق في أحداث منشوريا.

واخيراً قدم اللورد لايتن تقريره الى العصبة في أيلول 1932، رافضاً الذرائع اليابانية للتدخل غير المشروع، صحيح انه اوصى بتقريره ان لا يعترف اعضاء عصبة الأمم بدولة مانتوكو، إلا انه لم يدع الى فرض عقوبات المادة (16) على اليابان، وفي شباط 1933 صوتت جمعية العصبة العامة بـ(42) صوتاً، مقابل صوت واحد، لصالح الاخذ بتقرير لايتن عن الغزو الياباني لمنشوريا، وكانت اليابان الصوت المعارض الوحيد وانسحبت من عصبة الأمم، ويمكن القول، على وجه العموم، ان القضية المنشورية كشفت عن بطء إجراءات عصبة الأمم وترددها وعدم جدواها تماماً.

الأنهيار الأثيوبي:

جاء الامتحان الأخير لنظام الأمن الجماعي لعصبة الأمم في اثيوبيا عام 1935، في هذه المرة فرضت عقوبات ولكن الحصيلة النهائية كانت فشلاً آخر، كانت إيطاليا تخطط منذ زمن طويل لالحاق اثيوبيا بإمبراطوريتها، لا لانها قريبة من مستعمراتها في اريتريا على البحر الأحمر فقط، بل لان الفاشيين شعروا بالإهانة بعدما هزم الاثيوبيون محاولة إيطاليا لاستعمار بلدهم ايام الحقبة الإمبريالية في القرن التاسع عشر، وخرجت الأيديولوجيا

الفاشية باجتهاد يؤكد على وجوب إصلاح هذا (الخطأ) التاريخي، فقامت إيطاليا بين عامي 1934 و1935، بافتعال حوادث على الحدود بين اثيوبيا واريتريا، وفعلت هذا رغم وجود معاهدة سلام بين إيطاليا واثيوبيا، ورغم حقيقة كون إيطاليا من الموقعين على ميثاق كيلوغ – بريان الذي يحظر الحرب، وكونها عضواً في عصبة الأمم يلزمها اللجوء الى التحكيم لمدة ثلاثة اشهر قبل القيام باي عمل آخر .

في تشرين الأول من عام 1935 غزت إيطاليا اثيوبيا، كان الغزو عملاً عدوانياً لا يقبل النقاش، وتجنب مجلس العصبة فيتو إيطاليا عن طريق الدعوة الى مؤتمر خاص لتقرير العقوبات الواجب فرضها علىإيطاليا، وحضرت المؤتمر خمسون دولة، وبعد ثمانية أيام من الغزو أوصى المؤتمر الدول الاعضاء بفرض أربع عقوبات: إيقاف الاستيراد منإيطاليا ورفض بيع سلع معينة لا يمكن الحصول عليها من مصادر آخرى بسهولة كالمطاط والصفيح وفرض الحظر على بيع كل أنواع السلع العسكرية لإيطاليا وحجب القروض عنها، لكن هناك ثلاثة أمور غائبة: فقد ظل بمستطاعإيطاليا شراء الحديد والفحم والنفط، ولم تقطع العلاقات الدبلوماسية معها، ولم تغلق بريطانيا قناة السويس بوجه السفن الإيطالية المحملة بالمعدات في طريقها الى اريتريا.

لماذا لم يفعل أعضاء عصبة الأمم المزيد، كان هناك تفاؤل عام بان العقوبات كانت ستجبرإيطاليا على الآنسحاب من اثيوبيا، لاشك ان العقوبات أثرت على الإقتصاد الإيطالي: فقد انخفضت صادراتإيطاليا بنسبة الثلث خلال السنة، وانحدرت قيمة الليرة الإيطالية وقدر ان احتياطات الذهب الإيطالية تنفد في مدى تسعة اشهر، ولكن إذا كانت العقوبات موجعة فانها لم تستطع ان تجعل موسوليني يغير سياسته تجاه اثيوبيا.

وتضاءل غضب بريطانيا وفرنسا للقضية الاثيوبية امام قلقها بشان ميزان القوى الأوروبي، فقد ارادت بريطانيا وفرنسا تجنب التضييق على إيطاليا لان ألمانيا كانت قد بدأت تقوى، وفكرتا في جرإيطاليا الى إئتلاف يوازن القوة مع ألمانيا، وحين بدا هتلر مقدما على احتلال النمسا عام 1934، حرك موسوليني قواته الى الحدود النمساوية فتراجع هتلر، فامل البريطانيون والفرنسيون باجتذاب موسوليني الى إئتلاف ضد ألمانيا.

لم يحارب الدبلوماسيون التقليديون نظام الأمن الجماعي لعصبة الأمم بل اعادوا تفسيره، ذلك ان آخر ما كانوا يريدونه، من منظور ميزان القوى، هو التورط في صراع ناء في افريقيا، بينما تواجههم مشكلة ملحة في قلب أوروبا، فقال الواقعيون التقليديون ان العدوان البعيد في افريقيا لم يشكل تهديداً للامن الأوروبي، والمصالحة والتفاوض ضروريان لاعادة إيطاليا الى الإئتلاف .

فلا غرابة ان يبدأ البريطانيون والفرنسيون بالتنصل من العقوبات، فقد التقى السير صموئيل هور، وزير الخارجية البريطاني بنظيره الفرنسي (بيير لافال) في كانون الأول 1935 ووضعا خطة تقسيم اثيوبيا الى قسمين: أحدهما إيطالي والآخر قطاع تابع لعصبة الأمم، وحين سرب خبر هذا المشروع للصحافة ثارت ثائرة الناس في بريطانيا، واضطر هور الى الاستقالة بعدما اتهمه الناس بخيانة عصبة الأمم والأمن الجماعي.

ولكن رأي الآنكليز تغير بعد ثلاثة شهور، ففي آذار 1936 شجب هتلر معاهدات لوكارنو وارسل قواته الى منطقة الراين منزوعة السلاح، فكفت بريطانيا وفرنسا، حالاً عن التفكير باثيوبيا، واجتمعتا مع إيطاليا للتشاور حول كيفية المحافظة على توازن القوى في أوروبا، وبهذا طغى موضوع توازن القوى في أوروبا على تطبيق مبدأ الأمن الجماعي في افريقيا، وفي أيار 1936 صار بمستطاع الإيطاليين إتمام نصرهم العسكري، وبحلول شهر تموز رفعت العقوبات.

ان افضل ما قيل عن هذه المأساة ما جاء على لسان مبعوث هايتي الى عصبة الأمم: (دعونا لا ننسى كباراً كنا او صغاراً، أقوياء او ضعفاء، قريبين او بعيدين، بيضاً او ملونين، اننا قد نصبح يوماً، اثيوبيا أحدهم)[2].

[2] ولترز: تاريخ عصبة الأمم (لندن: مطبعة جامعة اكسفورد, 1952) ص 653 .

ثم ما هي إلا بضع سنوات واصبحت غالبية الأمم الأوروبية ضحايا العدوان الهتلري في الحرب العالمية الثانية، وكانت اولى جهود العالم لتحقيق الأمن الجماعي مبعث احباط.

أصول الحرب العالمية الثانية:

تتجاوز الحرب العالمية الثانية كل الحروب من حيث الخسائر البشرية، التي قدرت ما بين 35 و50 مليون انسان، وتميزت الحرب بتطوير الأسلحة، فنجد الدبابات والطائرات، التي لم يكن لها شأن كبير في الحرب العالمية الأولى، تهيمن على الحرب العالمية الثانية، وقام الرادار بدور مهم، في (معركة بريطانيا)[3]، مثلاً، التي كانت إحدى نقاط التحول في مجريات الحرب العالمية الثانية، ثم جاءت القنبلة الذرية، طبعاً، في نهاية الحرب ومعها فجر العصر النووي.

انتهت الحرب العالمية الثانية باستسلام دون قيد او شرط، وحصل عكس ما حصل في الحرب العالمية الأولى، فقد احتل الحلفاء ألمانيا واليابان، هذه المرة، وعملوا على تغيير المجتمع أثناء الاحتلال، وجرى حل (المشكلة الألمانية) طوال نصف قرن بتقسيم ألمانيا، كذلك خلقت الحرب العالمية الثانية عالماً ثنائي الأقطاب خرجت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من الصراع أقوى من الآخر ين بكثير، وكانت الحرب تمثل البديل لأوروبا كمحكم التوازن القوي، وما حصل هو ان أوروبا أصبحت حلبة للمتنافسين الخارجيين، بما يشبه حالة ألمانيا قبل عام 1870، وخلقت الحرب العالمية الثانية هيكل النظام العالمي حتى عام 1989.

" هنا كما يبدو لي، مفتاح المشكلة ان كان هتلر قصد الحرب عمداً، فهو لم يكن يقصد الحرب بالصورة التي سارت عليها، إلا إذا كان يستطيع التملص بحيلة بارعة مثلما تملص من الحرب الأهلية في الداخل، فما اسهل جعل الآخر ين يقومون بالعمل على الذين يملكون دوافع شريرة، وهتلر انتظر من الآخر ين القيام بما كان يقوم به لو كان في محلهم.
أ.ج ب . تيلر[1]

حرب هتلر:

غالباً ما يطلق على الحرب العالمية الثانية [2](حرب هتلر) هذا صحيح، يبدو انه وصف ساذج، فالحرب العالمية الثانية مسألة قديمة، إنها (الفصل الثاني) من الحرب العظمى التي انهت الزعامة الأوروبية في عام 1918، وما كانت الفترة بين الحربين سوى فترة استراحة، لقد أراد هتلر الحرب، إنما

[3] انظر ملحق رقم (11) للاطلاع على خريطة الهجوم الألماني على بريطانيا في آب (اغسطس) 1940.

(1) تايلر, جذور الحرب العالمية الثانية (كرينيج: فاو سيت, 1961) ص281.

(2) انظر ملحق رقم (9) لاطلاع على تطورات الحرب بين 1939 –1940.

ليست الحرب التي صارت تعرف الآن باسم (الحرب العالمية الثانية) أراد حرباً ضارية قصيرة الامد، حرباً خاطفة. ان حرب المحيط الهادي لم تكن حرب هتلر، فقد ظل هتلر يحرض اليابانيين دون جدوى على مهاجمة مستمعرة سنغافورة البريطانية او الهجوم على سيبريا لاجتذاب القوات الروسية بعيداً عن أوروبا، فلم تفعل اليابان اياً من الاثنين، ثم ادهشت هتلر بهجومها على قاعدة بيرل هاربر البحرية الامريكية[3]. ان حرب المحيط، رغم كونها جزءاً من الحرب العالمية الثانية، لها جذورها وكانت جهوداً إمبريالية تقليدية للسيطرة على المنطقة.

قد نبالغ من ناحية آخرى، في التوكيد على الأسباب الآخرى، بل ان بعض المؤرخين كاد ان يبريء ساحة هتلر، فذهب (تيلر) الى القول ان هتلر شخص فظيع ومغامر لايسر النفس ومجرد انتهازي انسل من فراغات قوة أحدثتها سياسات الاسترضاء التي انتهجتها الديمقراطيات الغربية، لكن تيلر يمضي الى ابعد من هذا بكثير، مثلاً كتاب (كفاحي) الذي اصدره هتلر عام 1924، طرح خططاً مبهمة يعتبرها تيلر "حذلقات هتلرية" تعبر عن الغيظ من غزو الفرنسيين إقليم الرو.

لكن هتلر كتب في عام 1928 كتاباً آخر سرياً كرر فيه العديد من دعاوى كتاب (كفاحي) وهذا الكتاب، حتى لو لم يكن خطة مفصلة، يشكل اشارة واضحة الى ما كان هتلر يقصده.

ويستخف تيلر أيضاً بـ(مذكرة هوسباخ) والكولونيل هوسباخ هذا، الذي كان احد مساعدي هتلر سجل ملاحظات باجتماع في (بيرشتسغادن) عام 1937، جاء فيها ان هتلر كان يخطط للاستيلاء على اراض كاملة بحدود عام 1943، أي قبل ان يصبح تفوق ألمانيا امراً فائت الاوان، فقد شعر هتلر باهمية استغلال الفرص حين سنحت في الشرق والبدء بالنمسا وتشيكوسلوفاكيا، ان تيلر يرفض اهمية هذه المذكرة لانها لم تكن مذكرة رسمية، فقد كتب تيلر في هذا الموضوع ظهرت ادلة اضافية، فنحن لا نعرف الآن ان هتلر تحدث مراراً عن جدول التوقيت هذا وعن هذه الغايات، لقد تنبأت مذكرة "هو سباخ" بافعال هتلر عموماً.

ستراتيجية هتلر:

كانت امام هتلر، حين جاء الى السلطة عام 1933، اربعة خيارات فاستبعد ثلاثة منها، كان يمكن ان يختار السلبية ويرضى بمركز ألمانيا الدولي، او يختار التوسع من خلال النمو الإقتصادي (كما فعلت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية) او يقود ألمانيا الى النفوذ الدولي عن طريق التوسع الصناعي، كان يمكن ان يقصر اهدافه على تعديل معاهدة فرساي ويستعيد بعضاً من خسائر ألمانيا عام 1918، ففي الثلاثينات بدأت الديمقراطيات الغربية تتألم لما اوقعته من ظلم على ألمانيا بتحميلها مسؤولية الحرب العالمية الأولى كلها، لكن هتلر رفض هذه الاستراتيجيات الثلاث، مفضلاً الهجوم لكسر الحصار، معتبراً ان ألمانيا المحشورة في وسط أوروبا، لا يمكن ان تعيش محاصرة الى الابد، عليها ان تكسب أراضي شرقاً طلباً للمجال ويوسع قاعدته ومن ثم يتحرك لطلب دور أكبر في العالم.

اتبع هتلر خياره الرابع في اربع مراحل، شرع اولاً بتهديم اطار عمل معاهدة فرساي بسلسلة من المناورات الدبلوماسية البارعة، ففي تشرين الأول 1933 انسحب من عصبة الأمم ومؤتمر نزع السلاح الذي عقدته العصبة، وألقى باللائمة على فرنسا التي قال إنها لا تريد تخفيض قواتها في مؤتمر

(3) انظر ملحق رقم (11).

نزع السلاح مما جعل من المستحيل على ألمانيا استمرار البقاء في العصبة والمؤتمر، وفي كانون الثاني 1934 وقع معاهدة مع بولندا ودول شرقي أوروبا الصغيرة، وفي آذار 1935 شجب الفقرات العسكرية في معاهدة فرساي قائلاً ان ألمانيا لم تعد تتحمل تحديد جيشها بمائة الف جندي، واعلن انه بدلاً من ذلك سيضاعف جيشه الى ثلاثة اضعاف ويبني قوة جوية.

اجتمع البريطانيون والفرنسيون والإيطاليون في (ستريسا) بإيطاليا لتدارس تحركات هتلر، ولكن هتلر بادر، قبل ان يتوصلوا الى اتفاق، بمفاتحة بريطانيا بشأن التفاوض لعقد معاهدة بحرية، فلم تتوان عن اغتنام الفرصة، وبذلك احبط أي ردود فعل منسقة تصدر عن اجتماع ستريسا، وفي آذار 1936، حين اجتذبت أحداث اثيوبيا الاهتمام بعيداً عن وسط أوروبا ارسل هتلر قواته الى منطقة الراين التي جعلتها معاهدات لوكارنو منطقة منزوعة السلاح، وحمل فرنسا مسؤولية دفعه الى هذا العمل، قائلاً ان فرنسا دمرت اتفاقية لوكارنو باجرائها ترتيبات مع الاتحاد السوفيتي، ولمح الى انه قد يعود الى عصبة الأمم بعدما تقبل الدول الأوروبية وجهة نظره بشان تعديل معاهدة فرساي، وكانت تلك مناورة بارعة لعبت على وتر الشعور بالاثم وعدم وضوح القصد لدى الديمقراطيات الغربية.

المرحلة الثانية (1936-1940) هي توسع هتلر على حساب الجيران الصغار، ففي عام 1936 وضع هتلر خطة إقتصادية لأربع سنوات لبناء الماكنة العسكرية استعداداً للحرب في عام 1940 ووقع ميثاق محور معإيطاليا ومعاهدة ضد الكومنترن (الشيوعية الدولية) مع اليابان، وتدخل الى جانب الفاشيين في الحرب الأهلية الاسبانية، وبرر إرسال قوات لدعم الجنرال الفاشي فرانكو أبان الحرب الأهلية الاسبانية بأنه جزء من حملات الغرب من البلشفية، وفي عام 1938 دعى (شوشنينغ Schuschnig)، مستشار النمسا، الشعب النمساوي الى استفتاء حول الاتحاد مع ألمانيا، مؤملاً ان يجيب النمساويون بالرفض قبل ان يفرض هتلر عليهم الوحدة، لكن هتلر تدخل، فزحفت القوات الألمانية على العاصمة فيينا لتقضي بذلك على إستقلال النمسا.

وكانت تشيكوسلوفاكيا التالية، فراح هتلر يضغط على تشيكوسلوفاكيا بطرح مسألة تقرير مصير ثلاثة ملايين ألماني يسكنون إقليم (السوديت) من البلاد، كانت هذه المنطقة المحاذية للحدود الألمانية مهمة من الناحية العسكرية لانها تضم مرتفعات بوهيميا، خط الدفاع الطبيعي والمكان المنطقي الذي يبدأ منه التشيكيون دفاعهم ضد الهجوم الألماني المتوقع، وقد خرج هتلر بدعوى ان التسوية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وضعت هؤلاء الناس الناطقين بالألمانية على ارض تشيكية هي انتهاك لحقهم في تقرير المصير ومثل آخر على غدر الدول الغربية، وطلب السماح للأراضي التي تتكلم الألمانية بالآنسحاب من تشيكوسلوفاكيا والآنضمام الى موطن الاباء الألماني، فقلق التشيكويون ودعوا الى الخدمة جانباً من قوات الاحتياط، فأثار هذا غضب هتلر وقرر سحق تشيكوسلوفاكيا.

هذه الأحداث أخافت بريطانيا، التي لم ترد ان تندلع حرب في أوروبا، فقام رئيس الوزراء البريطاني (نيفيل تشمبرلن) بثلاث زيارات لألمانيا في محاولة لأبعاد شبح الحرب، كان تشمبرلن، يعتقد بان لا سبيل لبريطانيا للدفاع عن تشيكوسلوفاكيا لبعد المسافة بين البلدين ولعدم وجود قوات بريطانية في القارة، واهم من هذا انه لم يجد تشيكوسلوفاكيا تستحق الدخول في حرب، ولابريطانيا مستعدة لذلك، فقوة سلاح الجو زادت أهميتها وازداد الخوف من حملات الغارات الجوية، وكان رئيس الوزراء البريطاني مدركاً ان دفاعات بلاده ومنظومات الرادار غير مستعدة لحرب جوية، لهذه الاسباب المتشابكة اجتمع تشمبرلن بهتلر بمدينة ميونيخ في أيلول (سيبتمبر) 1938 ووافق على تقسيم تشيكوسلوفاكيا وإعطاء أراضى السوديت لألمانيا إذا وعد هتلر بعدم التعرض لبقية تشيكوسلوفاكيا، ووعد هتلر وعاد تشمبرلن الى بريطانيا زاعماً انه أنقذ تشيكوسلوفاكيا وحقق (سلام العصر).

ولم تمض سوى ستة اشهر، آذار (مارس) 1939, حتى اجتاحت القوات الألمانية بقية تشيكوسلوفاكيا واحتلت العاصمة براغ وأدركت بريطانيا المصدومة ان هتلر لابد ان يسعى الى المزيد من الاحتلال وان الهدف التالي قد يكون بولندا التي جزئت في القرن الثامن عشر، وأعيدت الى الوجود

كدولة غداة الحرب العالمية الأولى، وأعطيت ممراً الى ميناء دانزك على بحر البلطيق، وان كانت المنطقة مأهولة بشعب يتكلم الألمانية، استعمل هتلر التكتيك نفسه مرة آخرى، مدعياً ان وجود شعب يتكلم الألمانية ضمن الأراضي البولندية هو انتهاك لحق تقرير المصير ومثل آخر على غدر نظام فرساي، إنما حاولت بريطانيا وفرنسا، هذه المرة، ردع هتلر بإصدار تعهد بالدفاع عن بولندا، حينئذ قام هتلر بانقلاب دبلوماسي لامع، فإذا به يوقع، فجأة معاهدة مع ستالين في آب 1939، رغم قوله من قبل انه يريد الدفاع عن الغرب ضد البلشفية، هذه المعاهدة أعطت هتلر كل المجال لان يفعل في الغرب ما يريد، كما تضمنت بروتوكولا سرياً آخر لتقسيم بولندا واتفق ستالين وهتلر على اخذ حصة لكل منهما، واستولى هتلر على حصته بشنه حرباً على بولندا في أيلول 1939، يومها لم يتطلع الى اتفاقية ميونيخ آخرى يتدخل فيها البريطانيون ليعطوه جزءاً من بولندا مقابل وعود بانتهاج الاعتدال.

أما المرحلة الثالثة فكانت قصيرة، فقد حقق هتلر السيادة العسكرية بالقارة عام 1940، فبعد احتلاله بولندا هدأت الأحوال مؤقتاً، وأطلق على هذه الفترة (الحرب الزائغة) وتوقع هتلر ان تسعى بريطانيا للسلام، لكنه تخوف، في ربيع عام 1940 ان تبعث بريطانيا قواتاً للنرويج فارسل قواته الى هناك تحوطا لانزال بريطاني ثم شن حرباً خاطفة شملت هولندا وبلجيكا وفرنسا، إذ أرسل دباباته عبر غابة اردين، التي يفترض إنها لا تخترق، مباغتاً الفرنسيين والبريطانيين، والتف حول خط ماجينو ذي الاستحكامات الفرنسية الذي يمتد على طول الحدود الفرنسية مع ألمانيا تقريباً، فطرد القوات البريطانية الى دنكرك، حيث اضطرت الى ترك معداتها واجلاء ما بقي من قواته عبر القنال، وهكذا اصبح هتلر سيد القارة الاوروبية من غرب الاتحاد السوفيتي بفضل سلسلة من الحركات شديدة الذكاء في عام 1940.

"الآن أصبحت بولندا بالوضع الذي أردته لها .. انا أخاف ان يقدم لي خنزير اوآخر، في اللحظة الأخيرة مشروع وساطة"
ادولف هتلر 27 آب (اغسطس) 1939[1]

المرحلة الرابعة، مرحلة التجاوز والآنتشار، أشعلت الحرب الشاملة، لقد أراد هتلر منذ زمن طويل التحرك شرقاً ضد الاتحاد السوفيتي، لكنه أراد التخلص من بريطانيا أول الامر ليتجنب إمكان الحرب على جبهتين، فإذا استطاع الحصول على تفوق جوي استطاع عندئذ عبور القنال وغزو بريطانيا، لكن قوة هتلر الجوية اندحرت في (معركة بريطانيا)[2] واذ اخفق في تحقيق التفوق الجوي وجد نفسه ازاء سؤال محير، هل يتوجب عليه ان يؤجل خططه لمهاجمة الاتحاد السوفيتي؟

قرر هتلر مهاجمة الاتحاد السوفيتي، رغم أنه لم يستطع ان يهزم بريطانيا، ظاناً انه سيهزم ستالين بسرعة ثم يتحول الى بريطانيا ثانية، وفوق هذا فانه يحرم بريطانيا بذلك من أي تحالف ذي نفوذ مع الاتحاد السوفيتي.

(1) أدولف هتلر في 27 آب (اغسطس) 1939 , ألمانيا , 1866 –1945 (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد , 1978) ص 712.

(2) انظر ملحق رقم (10).

وفي حزيران 1941 هجم هتلر على الاتحاد السوفيتي، وكانت غلطة فادحة، وفي كانون الأول من العام نفسه، وبعدما أغار اليابانيون على بيرل هابر، ارتكب خطأ شنيعاً آخر باعلانه الحرب على الولايات المتحدة، وقد فعل هتلر هذا لإبقاء اليابان منغمسة في الحرب، إذ انه كان دائماً يحرض اليابان على الآنضمام إليه فاستغل المناسبة ليطلق زوارق الطوربيد ضد السفن الامريكية، وبعمله أثار الحرب العالمية التي قضت على رايخه الثالث.

دور الفرد:

ربما لم تكن شخصية هتلر العامل الحاسم في الحرب فالديمقراطيات كانت بدرجة من الضعف والآنقسام الداخلي والشعور بالإثم تجعل أي قومي ألماني ذكي قادراً على تعديل نظام فرساي، لكن المرحلتين الثانية والثالثة، اللتين حققتا السيطرة على أوروبا، اعتمدتا على مهارة هتلر وجرأته المجنونة ونزعة القتال في آيديولوجيته , فكثيراً ما كان يلغي قرارات جنرالاته ومسؤوليه المحافظين. لقد أراد هتلر الحرب وكان راغباً في المخاطرة، كذلك تعزى المرحلة الرابعة، التي جاءت بالحرب العالمية والفشل، الى ناحيتين من شخصية هتلر، فقد نشطت شهيته مع استمرار الأكل، كان مقتنعاً بعبقريته، لكن تلك القناعة قادته الى ارتكاب خطأين فادحين: غزو الاتحاد السوفيتي قبل الإجهاز على بريطانيا واعلان الحرب على الولايات المتحدة، الامر الذي أعطى الرئيس الامريكي فرانكلين روزفيلت مبرراً للاشتراك في حرب في أوروبا وفي المحيط الهادي أيضاً.

العيب الكبير في هتلر أيديولوجيته العنصرية، التي حرمته من احتياطات غاية في الأهمية، فحين غزت ألمانيا الاتحاد السوفيتي ثار العديد من الاوكرانيين وغيرهم على وحشية ستالين، لكن هتلر نظر إليهم باحتقار على انهم أقوام سلافية دنيا لا تستحق التحالف معها ضد ستالين، كما ظن ان الولايات المتحدة ضعيفة بسبب سكانها السود واليهود، وكان يسخر من روزفيلت بدعوى ان أجداده يهود، لقد عجز عن فهم حقيقة ان التعددية يمكن ان تكون مصدر قوة، وفوق هذا قادته معاداته للسامية الى طرد بعض العلماء الذين لهم دور حاسم في تطوير القنبلة الذرية، وباختصار، نقول ان فرداً كان أحد الاسباب الحاسمة لاندلاع الحرب العالمية الثانية، فقد كان هتلر وراء قيام ذلك النوع من الحرب وما تمخض عنها.

الاسباب المتعلقة بالنظام والشؤون الداخلية:

كانت هناك أسباب آخرى طبعاً، فالحرب العالمية الثانية اكثر من مجرد حرب هتلرية، وهنا تكمن قيمة تفسير المؤرخ تيلر، فثمة أسباب تتعلق بالنظام من الناحيتين البنيوية والإجرائية[1]، فالحرب على المستوى البنيوي، لم تحل المشكلة الألمانية، لقد كانت معاهدة فرساي قاسية من حيث إنها أثارت النزعة القومية الألمانية وتركت للالمان إمكانية القيام بتحرك او آخر، وفوق ذلك فان غياب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن ميزان القوى حتى وقت متآخر جداً أدى الى عدم ردع ألمانيا، هذا إضافة الى ان عملية بناء النظام الدولي كانت بعيدة عن الاعتدال. كانت ألمانيا, داعية تعديل, تسعى لتحطيم نظام فرساي، أضف الى ذلك ان تنامي الأيديولوجيات الكبرى، أي الفاشية والشيوعية ولد أحقادا وأعاق الاتصال –بين طرف وآخر - في

(1) انظر ملحق رقم (13).

الثلاثينا ت. وهناك أيضاً ثلاثة تغييرات مهمة على المستوى الداخلي, اولاً: ان الديمقراطيات الغربية التي كانت تمزقها الآنقسامات الطبقية والخلافات الأيديولوجية، وكاد التنسيق في رسم السياسة الخارجية ان يكون مستحيلاً، مثل ذلك انه حين جاء الاشتراكي (ليون بلوم) الى الحكم في فرنسا رفع المحافظون شعار (هتلر خير من بلوم) وفي عام 1939 أرسلت حكومة المحافظين البريطانية وفداً الى موسكو ليتحرى ان كان بالإمكان توقيع معاهدة مع ستالين، ولكن الوفد والحكومة البريطانية كانا منقسمين على نفسيهما، وقبل التوصل الى قرار بهذا الشان كان هتلر قد سبق بريطانيا الى ذلك، وكان أحد أسباب تآخر بريطانيا تردد الطبقة الأرستقراطية في التعامل مع الشيوعيين.

السبب الثاني على المستوى الداخلي هو الآنهيار الإقتصادي، فالركود الإقتصادي الكبير كان ذا علاقة بالنظام من حيث انه اثر على جميع البلدان وتولد من عجز الدول الرأسمالية الكبرى عن إيجاد وترسيخ تنسيق إقتصادي دولي فعال لمعالجة عدم التوازن في التجارة وجريان رؤوس الأموال بين الدول، لكن الركود ترك بصمات قوية على السياسات الداخلية والصراع الطبقي، وجاءت البطالة الهائلة بتأثيرات تشبه صب نفط على نار، فساهمت في إيصال النازيين الى الحكم بألمانيا وأضعفت الحكومات الديمقراطية.

السبب الثالث هو سياسة العزلة الامريكية، فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى بأقوى إقتصاد في العالم، لكنها رفضت تحمل مسؤولية هذا المركز، وجاء الركود الكبير في الثلاثينات ليزيد الآنشغال بالوضع الداخلي ويعمق فلسفة العزلة، ولم يعر الرئيس فرانكلين روزفيلت، في دورته الرئاسية الأولى، والامريكان الآخر ون أوروبا سوى القليل من الاهتمام، بيد انه، بعد إعادة انتخابه في عام 1936، أدرك حقيقة ان هتلر إذا قوي جداً فقد يسيطر على أوروبا ومن ثم يهدد الولايات المتحدة، وفي العام التالي –1937- بدا روزفيلت يتحدث عما يجري في أوروبا، لكن الامريكيين لم يرغبوا في الاتصال بالوضع الأوروبي، وفي عام 1940 قايض روزفيلت بريطانيا بمدمرات مقابل حقوق إقامة قواعد بالمستمعرات في نصف الكرة الغربي، وفي عام 1941 استدرج الكونغرس الى الموافقة على اتفاق (إعارة-إقراض) تجهيزات حربية لبريطانيا لمنع هزيمتها على يد هتلر، لكن روزفيلت كان يقيده الرأي العام الداخلي في ما يتعلق بحريته ومدى مضيه في مقاومة هتلر، ولم ينتبه الى شعار العزلة الامريكي إلا عند مهاجمة اليابانيين ميناء بيرل هاربر واعلان هتلر الحرب.

كيف تلتقي هذه الأسباب الداخلية والشخصية والنظامية المتعلقة بالنظام[1]، وتتكامل مكونة الصورة؟ كنا نستطيع القول ان الأسباب العميقة للحرب العالمية الثانية أسباب تتعلق بالنظام – مسألة الحرب العالمية الأولى لم تنته، أما الأسباب الوسيطة فكانت داخلية الى حد كبير. التمزق الاجتماعي والأيديولوجي الذي قاده هتلر في ألمانيا والضعف في الدول الديمقراطية كانا من الاسباب المعجلة في اندلاع الحرب.

هل كانت الحرب حتمية الوقوع؟

هل كانت الحرب العالمية الثانية لا مفر منها[2]؟ كلا، لكنها صارت تأخذ هذا الشكل بمرور الزمن، ففي عام 1918 كان ثمة شيء من احتمال قيام حرب عالمية ثانية، ولكن بعد توقيع معاهدات لوكارنو، في عام 1926، تلاشى هذا الاحتمال، ثم عاد قمع الخيارات الى الآنسداد بعد الركود الكبير في

(1) انظر ملحق رقم (13).

(2) انظر ملحق رقم (9) – تطورات الحرب العالمية الثانية بين (1939 – 1940).

عام 1929 ووصل هتلر الى السلطة في عام 1933، حتى اندلاع الحرب على مستوى العالم عام 1941. ان فشل الحرب العالمية الأولى، في حل المشكلة الألمانية معناه ان احتمال قيام حرب ثانية كان وارداً في عام 1918.

ولو كانت الدول الديمقراطية الغربية اختارت ان تسترضي ألمانيا في العشرينات فربما كان بالإمكان المحافظة على حكومة جمهورية فايمار الديمقراطية، او كانت الولايات المتحدة وقعت على معاهدة فرساي ومكثت في أوروبا للمحافظة على توازن القوى (كما فعلت بعد عام 1945) فربما كان هتلر سيصل الى السلطة، او ربما كانت ستقوم بعض الحروب في أوروبا، ولكن ليس بالضرورة حرب عالمية ثانية، وفي الثلأثينات كانت صدمة الركود الإقتصادي وقوداً أجج لهيب الأيديولوجيات ومجد العدوان وجعل اندلاع الحرب اقرب الى الاحتمال من ذي قبل.

لنعتمد مبدأ التضاد فنفرض ان بريطانيا وفرنسا واجهتا ألمانيا وعقدتا تحالفاً مع الاتحاد السوفيتي في أوائل الثلأثينات، او نتصور الولايات المتحدة منضمة الى عصبة الأمم، كان هتلر سيردع او يؤخر، وربما لم يكن ليحقق النجاحات المثيرة المبكرة او كان سيطاح به على يد جنرالاته الذين فكروا بمثل هذا الآنقلاب مرات عدة، ولكن بما ان هذه الأشياء لم تحدث أصبحت شخصية هتلر وإستراتيجيته الأسباب المعجلة الرئيسية، وما ان بدأ هتلر يخطط للحرب في أوآخر الثلأثينات حتى أصبحت الحرب لا مفر منها، ومع ذلك يعتقد بعض المؤرخين لو ان بريطانيا وفرنسا شنتا هجوماً في أيلول (سيبتمبر) 1939 فربما كانتا هزمتا ألمانيا.

حرب المحيط الهادي:

للحرب في المحيط الهادي مصادره المنفصلة، كانت اليابان مجتمعاً شديد التمسك بتقاليده وليست له صلة عميقة بما يجري في أوروبا، في العشرينات كانت اليابان شديدة البعد عن الديمقراطية وان كان فيها نظام برلماني، وفي الثلأثينات سيطر العسكريون وغلاة القوميين على الحكم، ولقيت سياستهم الرامية الى التوسع الإمبريالي صدى واسعاً لدى الشعب، فقد كانت اليابان تشكو دائماً حرمانها من الحصول على المواد الخام التي تضطر الى استيرادها.

وحين ضرب الركود الإقتصادي في الثلأثينات تجارة اليابان خشي اليابانيون ان يواجهوا مستقبلاً مظلماً إذا لم يغيروا وضعهم، فحاولوا خلق سيادة إقليمية أطلق عليها (القطاع الأكبر لرفاه شرق أسيا المشترك Greater East Asia Co prosperity Sphere – تسمية منمقة بارعة لاحتلال البلدان المجاورة - واعتقد اليابانيون ان هذه الطريقة ستتيح لهم مقاومة تهديدات بريطانيا والولايات المتحدة اللتين كانتا ما تزالآن قوتين بحريتين عظيمتين في المحيط الهادي.

في البداية توسعت اليابان على حساب الصين، والحرب الوحشية في الصين وضعت اليابان في صراع دبلوماسي مع الولايات المتحدة التي كانت تدعم الصين، وبعد سقوط فرنسا بيد هتلر استغلت اليابان الفرصة للاستيلاء على مستعمرات فرنسا في جنوب شرقي أسيا أي فيتنام وكمبوديا.

عند هذه النقطة كان أمام التوسعيين اليابانيين ثلاثة خيارات، أحدها ان يوجهوا ضربتهم غرباً الى الاتحاد السوفيتي، ولما كانت هناك اشتباكات بين البلدين على حدود منشوريا ظن البعض بان حرباً يابانية –سوفيتية على طول الحدود المنشورية محتملة الوقوع الى حد كبير، الخيار الثاني ان توجه اليابان ضرباتها الى الجنوب، صحيح ان اليابان استولت على المستعمرات الفرنسية في جنوب شرقي أسيا، إلا ان الجائزة الكبرى هي الهند الشرقية

الهولندية (اندونيسيا حالياً) الغنية بالنفط الذي تحتاجه اليابان، أما الخيار الثالث فهو ان تضرب شرقاً باتجاه الولايات المتحدة، وهو اخطر الخيارات إطلاقا.

اخذ اليابانيون في نهاية الامر، بالخيارين الثاني والثالث، وفي 7 كانون الأول 1941 وجهوا ضرباتهم شرقاً الى الولايات المتحدة[1] وجنوباً الى الفلبين واندونيسيا، ولكن إذا كان التحرك جنوباً طلباً للمواد الأولية فأن الهجوم على الولايات المتحدة يصعب تفسيره، كان اليابانيون يعرفون مدى التفاوت في مصادر القوة بين البلدين ويعرفون انهم غير قادرين في نهاية الامر على كسب الحرب ضد الولايات المتحدة، لكنهم كانوا يتأملون من وراء هجومهم المباغت على بيرل هاربر ان يضعفوا معنويات الولايات المتحدة، بما يؤدي الى أبعاد إمكانية انفجار حرب واسعة النطاق، وكان ذلك سوء تقدير من جانب اليابانيين، وان كان اشد الخيارات حكمة في نظر الحكومة اليابانية.

بحلول خريف عام 1941 لم يعد اليابانيون يعتبرون الاتحاد السوفيتي هدفاً، فقد جاء هجوم هتلر على الاتحاد السوفيتي ليزيل التهديد السوفيتي لليابان، وظل البلدان يحتفظان بحياد مصلحة حتى الأسابيع الأخيرة من الحرب، وفي الوقت نفسه حاول الامريكان ردع اليابانيين من ضرب الجنوب بفرض الحظر على شحنات النفط الى اليابان وفي هذا قال الرئيس روزفيلت "ان الولايات المتحدة وضعت الحبل حول رقبة اليابان وتجره بين الحين والحين"، ونقل عن مساعد وزير الخارجية دين اتشيسون قوله يومذاك "ان الهجوم ما كان يؤدي الى حرب إذ لا يمكن لأي ياباني عاقل ان يعتقد بان هجوماً علينا سيؤدي الى أي شيء غير كارثة لبلاده[1]. لكن اليابانيين شعروا بأنهم اذا لم يحاربوا سيكون مصيرهم الهزيمة في النهاية بأية حال. ولما كان 90 بالمائة من نفطهم يستورد فقد وجدوا ان بحريتهم لا تصمد سنة واحدة في احسن الأحوال إذا لم تصلهم شحنات نفط ولذلك فانهم سيخنقون ببطء ان لم يحاربوا.

يضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة طلبت من اليابان الآنسحاب من الصين، فاعتقد اليابانيون بان هذا سيحرمهم من المنطقة التي يعتبرونها عمقهم الإقتصادي، وقد وصف أحد الضباط الوضع للإمبراطور (هيرو هيتو) بأنه مثل مريض في حالة خطرة "فالعملية على ما فيها من خطورة شديدة تعطي بعض الأمل بإنقاذ حياته"[2]. فلم يكن دخول الحرب، من وجهة نظر اليابانيين، عملاً غير عقلاني تماماً، بل اقل سوءً من البدائل المنظورة، فإذا هزمت ألمانيا بريطانيا وثبطت مباغتة الهجوم عزيمة الرأي العام الامريكي فقد يكون هناك تفاوض على السلام، وفي كلمات نائب رئيس أركان الجيش (تسوكودا) تعبير عن التسيب البائس المزاج للقادة اليابانيين إذ يقول:

"إذا دخلنا الحرب ففرص النجاح عموماً ليست سانحة، كلنا نتساءل ترى هل من وسيلة لمعالجة الأمور سلمياً، فلا أحد يقول: لا تقلقوا انا أتحمل المسؤولية حتى لو طال أمد الحرب، من ناحية آخرى، لا يمكن المحافظة على الخضوع القائم، ولهذا لا يملك المرء إلا الوصول الى نتيجة ان لابد لنا ان نحارب"[1].

---

(1) انظر ملحق رقم (11).

(1) ِسكوت ساكان, جذور الحرب في المحيط الهادي (نيويورك: مطابع جامعة كامبريج , 1989) ص 335 –336 .

(2) المصدر السابق , ص 325.

(1) سكوت ساكا , " الردع و القرار: دراسة نقدية في نظريات الردع الحديثة" اطروحة دكتوراه في جامعة هارفرد عام 1983 , ص 280.

كان من الممكن لليابانيين الرجوع عن عدوانهم على الصين وجنوب شرقي أسيا، لكن هذا كان أمرا مستبعداً في نظر قادتها العسكريين، وعلى هذا قام اليابانيون بقصف ميناء بيرل هاربر في 7 كانون الأول 1941.

ماذا عن المستويات الثلاثة إذا طبقت على حرب المحيط الهادي؟ ان دور الفرد اضعف بالتأكيد مما هو عليه مع هتلر في أوروبا، ومع ذلك كان لصانعي السياسة كأفراد تأثيرهم على مسار الأحداث، كان الجنرالات وقادة البحر التوسعيون اليابانيون يريدون زيادة هيمنة اليابان الاقليمية وسعوا سعياً محموماً لتوسيع الحرب غرباً نحو الصين وجنوباً الى سنغافورة واندونيسيا والفلبين وشرقاً باتجاه الممتلكات الامريكية في المحيط الهادي، وقام قادة عسكريون، مثل هايديكي توجو بدور كبير في رسم سياسات الحكومة، على ان (توجو) هذا كان يؤيد السياسات المقررة شأنه في ذلك شأن معظم العسكريين الكبار والزعماء السياسيين، بينما كان هتلر يتخذ القرارات بنفسه في معظم الأحيان، وان كان يحظى بدعم العديد من كبار الجنرالات والصناعيين الالمان، ففي اليابان كانت السلطة موزعة على نطاق أوسع وكانت القرارات وليدة مداولات أوسع نطاقاً بين السياسيين وكبار العسكريين.

كذلك كان دور الفرد مهماً في رسم السياسة الامريكية، كان فرانكلين روزفيلت راغباً في فرض عقوبات إقتصادية تأديبية على اليابانيين بسبب عدوانهم على جنوب شرقي أسيا، لكن كثيرين من أعضاء الكونغرس والناس في طول البلاد وعرضها كانوا غير مرتاحين لسياسة روزفيلت الداعية الى الفاعلية والمواجهة، ذلك لان الميل لسياسة العزلة كان ما يزال قوياً بالولايات المتحدة في عامي 1940 و1941، والعديد من الناس يرفضون اشتراك الولايات المتحدة بالشؤون الدولية، ولو كان احد مثل السيناتور بيرتن ويلر من ولاية مونتانا او (حيرام جونسف) من كاليفورنيا رئيساً لكانت الولايات المتحدة خرجت بتبرير لعدوان اليابان بدلاً من التصدي له وترتب على هذا ان انتفت حاجة اليابان للهجوم على الولايات المتحدة أصلاً، في هذه الحالة كان العدوان الياباني سيمضي دون ردع طبعاً وتكرس اليابان وجودها كقوة عظيمة في غربي المحيط الهادي.

أما من حيث الأسباب المتعلقة بالنظام الداخلي فقد جعل ازدياد الروح العسكرية في الحكومة اليابانية احتمال قيام حرب اشد من ذي قبل، واثر الآنهيار الإقتصادي في اليابان والولايات المتحدة في سياسة البلدين الخارجية، كما فعل مع أوروبا في الثلاثينات فأصبحت اليابان اشد ميلاً الى سياسة التوسع في حين ظلت الولايات المتحدة، حتى عام 1940، اشد ميلاً للعزلة، يضاف الى ذلك ان الفوضى الداخلية التي عمت الصين الوطنية في الثلاثينيات جعلت البلاد اشد عرضة للتوسع الياباني، الذي زاد بدوره من نفوذ الأوساط العسكرية في الحكومة اليابانية وسياساتها الداخلية.

لم تخدم معاهدة فرساي، على مستوى النظام، مطامع اليابان في الصين، ثم جاءت مشاكل الثلأثينا ت الإقتصادية لتزيد بصعوبة حصول اليابان على المواد الخام التي تحتاجها عن طريق التجارة وحدها، وجاء انهيار نظام الأمن الجماعي لعصبة الأمم في أسيا، بين عامي 1931 و1933 ليزيل كوابح مؤسساتية من طريق المطامع الإمبريالية اليابانية، ان الأسباب العميقة والمباشرة لحرب المحيط الهادي تختلف عن الحرب في أوروبا من حيث إنها داخلية الى حد كبير – التحول الى التوسع في اليابان والى المزيد من سياسة العزلة في الولايات المتحدة، وفوضى الأوضاع بالصين في الثلأثينات.

أما الأسباب المعجلة فكانت قرار الرئيس روزفيلت بتنفيذ حظر تام في تموز 1941 وما نتج عنه من عزم العسكريين اليابانيين على مهاجمة الولايات المتحدة في 7 كانون الأول في العام نفسه[1].

(1) انظر ملحق رقم (11).

استرضاء وطرازان من الحرب:

ما هي الدروس والعبر التي نستخلصها من هذا؟ البعض يقول ان الدرس الاساس في فترة الثلأثينا ت هو شرور (الاسترضاء) لكن الاسترضاء ليس سيئاً بحد ذاته، انه وسيلة دبلوماسية قديمة – كلاسيكية – وهو خيار سياسي يتيح تغييرات في ميزان القوى تفيد دولة منافسة او غريمة، فبدلاً من محاولة ردع دولة معادية او احتوائها تقرر دولة ان من الأفضل السماح للدولة المعادية ببعض المكاسب المتواضعة. فعشية الحرب البيلوبونيزية حثت كورنث أثينا على وجوب السماح بابتلاع كورسايرا، لكن أهل أثينا رفضوا استرضاء كورنث واختاروا القتال، فإذا أخذنا النتائج بالحساب وجدنا انه من الأفضل لأثينا ان تلبي طلباً فتسمح بابتلاع كورسايرا، لكن أثينا رفضت إرضاء كورنث واختارت الحرب بدلاً من ذلك، فإذا نظرنا الى النتائج وجدنا انه كان الأفضل لأثينا ان ترضي مطامع كورنث بدلاً من تحديها بشأن كورسايرا.

لقد وضعت سياسة الاسترضاء بنجاح عام 1815 في استرضاء الحلفاء المنتصرين لفرنسا المهزومة، وفي تسعينات القرن التاسع عشر استرضت بريطانيا الولايات المتحدة. بل نستطيع القول ان سياسة الاسترضاء كانت ستكون السياسة الصائبة التي يتوجب على الحلفاء اتباعها تجاه ألمانيا في فترة العشرينات في حين لجأوا الى هذه السياسة في الثلأثينا ت يوم كان من المفروض ان يتصدوا لألمانيا.

كانت الترضية مقاربة مغلوطة من هتلر، لأن رئيس الوزراء البريطاني (نيفيل تشمبرلن) لم يكن شخصا جبانا كما صورته تجربة ميونيخ، لقد أراد تجنب حرب عالمية آخرى، فقد قال في تموز (يوليو) 1938:

"حين أفكر بتلك السنوات الأربع الرهيبة وأفكر بالملايين السبعة من الشباب الذين أزهقت ارواحهم وهم في ريعان الصبا والملايين الثلاثة عشر من البشر الذين عوقوا وبترت أطرافهم وبؤس الاباء والأمهات والابناء والبنات يجب عليّ ان اقول بأن لا يوجد هناك رابح حقيقي في الحرب, بل كلنا خاسرون في النهاية وهذا ما جعلني اعتقد بان مهمتنا الرئيسية في هذه الحياة عدم تكرار حرب عالمية آخرى في أوروبا وحتى عدم فسح المجال امام الحروب الاقليمية والداخلية أيضاً"[1].

(1) نيفيل تشمبرلن, بحث عن السلام: الكلمات 1937 – 1938 (لندن: هاتجينسون) ص 59.

الفصل الخامس

الحرب الباردة

إذا كان النصف الأول من القرن العشرين قد اتسم بالعنف، فان ابرز ما يميز النصف الثاني منه غياب الحرب العالمية الثالثة. كانت هناك حرب باردة بدلاً عنها، فترة خصومة شديدة من غير حرب فعلية، وكانت الخصومة من الشدة والتوتر بحيث جعلت الكثيرين يتوقعون اندلاع صراع مسلح بين الدول الكبرى. وحدث قتال إنما في الحواشي والأطراف وليس بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي مباشرة، امتدت الحرب الباردة أربعة عقود: من 1947 الى 1989، لم تشهد سوى القليل من المفاوضات الجادة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، بل لم يعقد مؤتمر قمة واحد بين 1945 و1955، وفي عام 1952 وصف (جورج كينيان) السفير الامريكي بموسكو عزلته في السفارة بما يشبه فترة اعتقاله في برلين أثناء الحرب العالمية الثانية، أما المراحل المتآخر ة من الحرب الباردة في السبعينات والثمانينات فقد اختلفت كثيراً، فجرت اتصالات كثيرة بين الامريكان والسوفيت، وصاروا يتفاوضون باستمرار حول معاهدات الرقابة على السلاح، وجاءت نهاية الحرب الباردة بسرعة تماماً بعد تغيير السياسة عند مجيء ميخائيل غورباتشوف الى الحكم عام 1985، وإنهاء سيطرة السوفييت على أوروبا الشرقية عام 1989، ثم تفكك الإتحاد السوفيتي نفسه عام 1991.

الردع والاحتواء:

ان ما يجعل الحرب الباردة استثنائية هو كونها فترة توتر مطول لم تنته بحرب بين الدولتين المتنافستين، فهناك تفسيرات متنوعة لاسباب هذه الحالة، سنناقشها في ما يلي:

ان الحرب الباردة تقدم بسبب مسارها غير المألوف منظوراً فريداً للعلاقات الدولية، وتضيء القوى المحركة (DYNAMICS) لعدة خيارات سياسية خارجية ممكنة قد تعتمدها الدول: خيار (الردع) وخيار (الاحتواء).

الردع يعني، ان تثني احداً عن عمل بالتخويف، وليس هو بجديد على الحرب الباردة، فعلى مر التاريخ كانت البلدان تبني جيوشاً وتعقد التحالفات وتطلق التهديدات لردع البلدان الآخرى عن مهاجمتها، وخلال الحرب الباردة، وقدوم الأسلحة النووية اعتمدت الدول الكبرى طريقة ثني الآخر ين عن الاعتداء بواسطة التهديد بدلاً من الردع بعد وقوع الاعتداء، لقد ربط ردع الحرب الباردة كلياً بمسألة (الردع النووي) لكنه امتداد أيضاً لمنطق توازن القوى، وكان الردع بالتهديد النووي أحد السبل التي طرقتها الدول الكبرى لمنع أحداها الآخرى، من تحقيق تقدم يخل عندئذ بتوازن القوى بين الطرفين، هذا الردع كثيراً ما زاد من حدة التوتر بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، كما سنرى، وليس سهلاً بالضرورة بيان كيفية عمل الردع، فهناك دائماً تسبب مغلوط او كاذب، فإذا قالت أستاذة ان محاضراتها تبعد الفيلة من قاعة الدرس، فمن الصعب ان نكذب ادعاءها، إذا لم يدخل فيل القاعة ابداً، ويمكننا اختبار مدى صحة هذه الدعاوى باستعمال تكنيك التضاد: هل من المحتمل ان تدخل الفيلة قاعة الدرس؟

لقد اقترن مبدأ الردع بسياسة (الاحتواء) فكان الاحتواء، أثناء الحرب الباردة يشير الى سياسة امريكية معينة تهدف لاحتواء الشيوعية السوفيتية بغية نشر نظام إقتصادي وسياسي ليبرالي عالمي، ولكن الاحتواء، كالردع، لم يخرج الى الوجود مع الحرب الباردة، وانما كان المصطلح ينتمي الى تلك الفترة، ذلك ان الاحتواء أداة رئيسية في السياسة الخارجية منذ قرون، ففي القرن الثامن عشر حاولت الدول الملكية المحافظة الأوروبية احتواء فلسفة الحرية والمساواة التي بشرت بها الثورة الفرنسية، وقبل ذلك حاولت الكنيسة الكاثوليكية، في تصديها لحركة الإصلاح الديني، احتواء انتشار الحركة وأراء مارتن لوثر، ان هناك أشكالاً مختلفة من الاحتواء، فهو يمكن ان يكون هجومياً او دفاعياً، ويمكن ان يكون عسكرياً بشكل حرب او أحلاف، او ان يكون إقتصادياً بشكل حواجز او عقوبات تجارية، وقد تذبذبت الولايات المتحدة، أثناء الحرب الباردة، بين انتهاج سياسة احتواء للشيوعية موسعة وسياسة تقتصر على احتواء الإتحاد السوفيتي.

ثلاثة مغريات من الحرب الباردة:

من او ماهو سبب الحرب يكاد يكون هذان السؤالآن موضع جدال عنيف بين الفقهاء وواضعي السياسة منذ بدأت الحرب الباردة، هناك ثلاث مدارس فكرية في هذا الموضوع (التقليدية) و(التعديلية) و(ما بعد التعديلية).

يرى (التقليديون) – الذين يعرفون أيضاً بأسم (المتزمتين) او (المتشددين)- ان الإجابة على سؤال: من بدأ الحرب الباردة؟ بسيط تماماً، ستالين والإتحاد السوفيتي، ففي نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الدبلوماسية الامريكية دفاعية، في حين كان السوفييت عدوانيين توسعيين، وقد افاق الامريكيون ببطء على طبيعة التهديد السوفيتي.

ما الدليل الذي قدمه التقليديون؟ اقترحت الولايات المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية نظاماً عالمياً شاملاً وامناً جماعياً من خلال الأمم المتحدة، ولم ينظر الإتحاد السوفييتي الى الأمم المتحدة بجدية كبيرة لانه أراد التوسع والهيمنة على نقطة نفوذه في شرقي أوروبا، وبعد الحرب سرحت الولايات المتحدة قواتها، في حين أبقى الإتحاد السوفيتي جيوشاً كبيرة في أوروبا الشرقية، واعترفت الولايات المتحدة بالمصالح السوفيتية، فحين اجتمع روزفيلت وستالين وتشرشل في يالطا، عام 1945، تخلى الامريكان عن مصالحهم خدمة للمصالح السوفيتية، لكن ستالين تنصل عن موافقاته، وخاصة بعدم سماحه بإجراء انتخابات حرة في بولندا.

وجاء المزيد من التاكيد على نزعة التوسع السوفيتية حين تقاعس السوفييت عن سحب قواتهم من شمالي ايران بعد الحرب، ليجبروا على الآنسحاب أخيرا تحت الضغط، وفي عام 1948 استولى الشيوعيون على حكومة تشيكوسلوفاكيا، وفي عام 1948 و1949 حاصر السوفييت برلين في محاولة لآخر اج الحكومات الغربية منها، وفي عام 1950 عبرت جيوش كوريا الشمالية الشيوعية الحدود الى كوريا الجنوبية، ويرى التقليديون ان هذه الأحداث أضعفت الولايات المتحدة تدريجياً أمام التهديد التوسعي السوفيتي وبدأت الحرب الباردة.

التعديليون، الذين كتبوا أول ما كتبوا في الستينات والسبعينات، يعتقدون بان الامريكان سبب الحرب الباردة، لا التوسعية السوفيتية، ودليلهم على ذلك ان العالم لم يكن ثنائي الأقطاب بعد الحرب العالمية الثانية، فالإتحاد السوفيتي كان اضعف بكثير من الولايات المتحدة، التي زادت الحرب من قوتها وكانت تملك أسلحة نووية لا يملك السوفييت شيئاً منها، وفقد الإتحاد السوفيتي بحدود ثلاثين مليوناً من سكانه، وانخفض إنتاجه الصناعي الى نصف ما كان عليه عام 1929، وقد اخبر ستالين السفير الامريكي (افريل هاريمان) في تشرين الأول 1945 بان السوفييت يعتزمون التحول الى الداخل لاصلاح

ما لحق بهم من أضرار، واكثر من هذا، كما يقول التعديليون، ان تصرف ستالين في العلاقات الخارجية غداة الحرب اتسم بالاعتدال، فحاول كبح جماح الشيوعي ماو تسي تونغ للاستيلاء على السلطة في الصين، وفي الحرب الأهلية اليونانية حاول كبح جماح الشيوعيين اليونانيين وسمح لحكومات غير شيوعية في المجر وتشيكوسلوفاكيا وفلندا.

وينقسم التعديليون الى فئتين، (لينة) و(صلبة) ويؤكد التعديليون اللينون على أهمية الأفراد ويشعرون بان وفاة روزفيليت في نيسان 1945 كان حدثاً حاسماً، لان السياسة الامريكية اتسمت بالخشونة والتصلب بعد مجيء (هاري ترومان) الى الرئاسة، ففي أيار 1945 أقدمت الولايات المتحدة بتهور على قطع برنامج الإقراض والتأجير لمساعدات سنوات الحرب بان أمرت سفناً متوجهة للمواني‌ء السوفيتية بالعودة، وهي في منتصف الطريق، وفي مؤتمر بوتسدام، مدينة قرب برلين، في شهر تموز عام 1945 حاول ترومان تهديد ستالين بالتلويح بالقنبلة الذرية، وفي الولايات المتحدة تحول الحزب الديمقراطي من مواقف اليسار والوسط الى اليمين، وفي عام 1948 طرد ترومان وزير زراعته (هنري ولاس) الذي دعا الى تحسين العلاقات مع السوفييت، في حين كان (جيمس فورستال) وزير الدفاع الجديد في إدارة ترومان، من اشد المعادين للشيوعية، ويقول التعديليون اللينون – او المعتدلون- ان هذه التغييرات للمسؤولين تساعد على فهم الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تزيد من معاداة السوفيت.

التعديليون المتشددون لديهم إجابة مختلفة، هم لا يرون المشكلة في الأفراد، بل في طبيعة الرأسمالية الامريكية، فـ(غبرييل وجويس كولكو) و(وليام أ. وليامز) مثلاً، يذهبون الى القول ان الإقتصاد الامريكي احتاج الى التوسعية وان الولايات المتحدة خططت لجعل العالم مكاناً آمناً، لا للديمقراطية بل للرأسمالية، فرواج السيطرة للإقتصاد الامريكي لم يحتمل وجود بلد، أي بلد، يحاول ان ينظم منطقة إقتصادية مستقلة ذاتياً، لقد خشي الزعماء الامريكان تكرار أزمة الثلاثينات، ففي غياب التجارة الخارجية قد يحل ركود إقتصادي كبير آخر، وكان (مشروع مارشال) لمساعدة أوروبا مجرد سبيل لتوسيع الإقتصاد الامريكي، وكان السوفييت مصيبين حين رفضوه باعتباره تهديداً لمنطقة نفوذهم في أوروبا الشرقية، فالامريكان، على حد تعبير وليامز، كانوا دائماً يفضلون سياسة الباب المفتوح في الإقتصاد الدولي لانه طريقهم للدخول.

أما (ما بعد التعديليين)، الذين ينتمون الى فترة أوآخر السبعينات والثمانينات ويمثلهم (لويس كادس) فلهم تفسير آخر، إذ يخطئون التقليديين والتعديليين قائلين انه لا أحد يتحمل مسؤولية بدء الحرب الباردة، لقد كانت حتمية لا مفر منها او شبه ذلك، بسبب بنية توازن القوى ثنائية القطبين بعد الحرب العالمية الثانية، ففي عام 1929 كان العالم متعدد الأقطاب، وفيه سبع دول كبرى، ولكن بعد الدمار الذي خلفته لم يبق سوى دولتين عظمين: الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، وخلقت الثنائية القطبية وضعف الدول الأوروبية بعد الحرب فراغ قوة انجرت إليه الدولتان العظيمتان، وكان لابد ان يتصادما, إذن لا جدوى من البحث عمن يتحمل المسؤولية، حسب رأي ما بعد التعديليين.

كان للسوفيت والامريكان أهداف مختلفة غداة الحرب، فقد كانت للسوفييت ممتلكات ملموسة... أراضي، وكانت أهداف الامريكان غير ملموسة لا تقترن بالأرض, بل بالأوساط، كانوا مهتمين بالسياق العام للسياسة العالمية، واصطدمت أهداف الممتلكات بأهداف الأوساط حين نادت الولايات المتحدة بإقامة نظام (الأمم المتحدة العالمي) والإتحاد السوفيتي يسعى لتعزيز نطاق نفوذه في أوروبا الشرقية، غير ان هذه الاختلافات بالأسلوب ليست (وفق ما بعد التعديليين) سبباً لان يشعر الامريكان بإثم الخداع لان الولايات المتحدة استفادت من الأمم المتحدة.

قد يكون السوفييت أوجدوا لانفسهم نطاق نفوذ في شرقي أوروبا، لكن الولايات المتحدة كان لها، هي الآخرى، نطاق نفوذ في نصف الكرة الغربي، ويقول دعاة (ما بعد التعديلية) ان كلاً من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي كانا ملزمين بالتوسع لا بسبب الجبرية الإقتصادية التي شدد عليها (التعديليون) بل بسبب معضلة امن الدول في نظام فوضوي موغل في القدم، فلا الامريكان ولا السوفيت كانوا مستعدين للسماح لبعضهم البعض

بالسيطرة على أوروبا مثلما لم تسمح أثينا للكورنثيين بالاستيلاء على اسطول كورسايرا، وتستشهد جماعة ما بعد التعديليين لهذا الغرض بما قاله ستالين للزعيم اليوغسلافي (ميلوفان جيلاس) عام 1945: ان هذه الحرب ليست كالحروب السابقة، من يحتل منطقة يفرض عليها نظامه الاجتماعي، فكل واحد يفرض نظامه بمقدار ما يستطيع جيشه الوصول إليه[1].

وبعبارة آخرى، فان دولة ما تستعمل قواتها العسكرية لتفرض مجتمعات مثل مجتمعها لتؤمن سلامتها في عالم ذي قطبين آيديولوجيين، لقد قال روزفيلت لستالين شيئاً مماثلاً في خريف العام 1944: في هذه الحرب على مدى الكرة الأرضية لا توجد فعلياً مسألة سياسية او عسكرية لا تهم الولايات المتحدة[2].

وتقول جماعة (مابعد التعديلية) ان البنية ثنائية الأقطاب هذه أفرزت حالة تصاعد خصومات: مواقف متشددة في بلد تقابلها مواقف متشددة في البلد الآخر، وكلاهما صار ينظر الى خصمه على انه يشبه هتلر في الثلاثينات ومع اشتداد تصلب النظرة تعمقت (الحرب الباردة).

سياسة روزفيلت:

أراد فرانكلين روزفيلت تجنب أخطاء الحرب العالمية الأولى، لذا طالب باستسلام ألمانيا من دون قيد او شرط بدل إحلال سلام على غرار معاهدة فرساي، أراد نظام تجارة لتجنب سياسة الحماية التي أضرت بإقتصاد العالم في الثلأثينا ت وساهمت في إشعال فتيل الحرب، وان تتجنب الولايات المتحدة ميلها الى العزلة التي أضرت بها كثيراً في الثلأثينا ت، وتنضم الى عصبة أمم جديدة وأقوى من سابقتها بشكل (هيئة أمم) لها مجلس أمن قوي جداً، لقد كان (كوردل هل) وزير الخارجية الامريكية لأغلب سنوات الحرب، رجلاً أميناً على مبادئ ولسون، والرأي العام الامريكي شديد الحماس لمشروع الأمم المتحدة.

واحتاج روزفيلت الى دعم خارجي من قبل الحزبين لموقفه الدولي، فعلى الصعيد الخارجي كان بحاجة لاقناع ستالين بان الآنضمام الى الأمم المتحدة يلبي حاجاته الأمنية، وقد اتهم روزفيلت بسذاجة التعامل مع تخطيط ما بعد الحرب، لم يكن تخطيطه ساذجاً، بل بعض تكتيكاته، فقد امن بمشروع الأمم المتحدة اكثر من اللازم وبالغ في احتمال الوقوع في (العزلة) والاهم من هذا وذاك انه قلل من شأن ستالين، ظاناً انه يستطيع معاملة ستالين مثلما يعامل زميلاً من الساسة الامريكان يلف ذراعه حول كتفيه بروح الزمالة.

لم يدرك روزفيليت ان ستالين طاغية (قتل باسم الشعب الملايين من الشعب، لكي يحمي نفسه من هتلر ليوقع معه ميثاقاً ويقتسم معه غنائم الحرب، ومثل هتلر يشرد ويصفي ويستعبد الشعوب المجاورة ويقف جانباً متشفياً بالديمقراطيات حين تزحف ألمانيا غرباً وينهال عليها باللوم لعدم تقديمها العون الكافي له حين يزحف هتلر شرقاً[1].

---

[1] ميلوفاديبلاس , أحاديث مع ستالين, ترجمة (مايكل بتروفتش), كاليفورنيا, دار هاركورت, 1962 , ص114.

[2] رالف ليفرنغ , الحرب الباردة, ايلينوي, دار هالاف ديفيدسن, 1982, ص15.

(1) المصدر السابق , ص 36.

لقد أساء روزفيلت ترجمة ستالين، لكنه لم يفرط بالمصالح الامريكية في مؤتمر يالطة عام 1945، فلم يكن روزفيلت ساذجاً في كل جوانب سياسته، فقد حاول ربط المساعدة الإقتصادية بتنازلات من جانب السوفييت ورفض اقتسام الأسرار الذرية معهم، كان ببساطة، شخصاً واقعياً في ما يتعلق بمن ستكون له قوات في شرقي أوروبا وسيكون له نفوذ بالمنطقة، كانت أخطاؤه تنحصر في اعتقاده بان ستالين يرى العالم مثلما يراه هو ويفهم ما هي السياسة الديمقراطية في الولايات المتحدة وان المهارات السياسية الامريكية نفسها التي يستعين بها قائد سياسي لتبديد الخلافات واستشارة الصداقة كانت ستنجح في التعامل مع ستالين.

سياسات ستالين:

كانت خطط ستالين العاجلة غداة الحرب تهدف الى تشديد سيطرته في الداخل، ألحقت الحرب العالمية الثانية أضرارا فادحة بالإتحاد السوفيتي، لم تقتصر على الخسائر البشرية والصناعية المرعبة التي سبق الحديث عنها، بل تعدتها الى الأيديولوجية الشيوعية، فكثير من الناس تعاونوا مع الالمان بسبب امتعاضهم العميق من قسوة الحكم الشيوعي، لقد اضعف الغزو الألماني سيطرة ستالين بدرجة خطيرة، صحيح ان ستالين اضطر الى زيادة مخاطبته الروح القومية الروسية، خلال الحرب، بعدما عجزت الأيديولوجيا الشيوعية الضعيفة عن استثارة شعبه، لذا صممت سياسة العزلة الستالينية غداة الحرب لتقطع الطريق على التأثيرات الخارجية الآتية من أوروبا والولايات المتحدة، فقد استعمل ستالين الولايات المتحدة كعدو مشخص، داعيا الشعب السوفيتي الى تقوية إرادته والآنتباه والارتياب بالأجانب، ولكن لا يستتبع هذا ان ستالين أراد الحرب الباردة التي نشأت عقب ذلك فعلاً.

فضل ستالين بعض التعاون، وخاصة إذا وجد فيه ما يساعده على بلوغ أهدافه في شرقي أوروبا وعاد عليه ببعض مساعدات إقتصادية من الولايات المتحدة، كان كشيوعي مخلص يعتقد بأن الولايات المتحدة لا تملك إلا ان تعطيه مساعدة إقتصادية لان النظام الرأسمالي يحتاج الى تصدير المال بسبب عدم كفاية الطلب في الداخل، واعتقد ستالين انه في مدى العشر او الخمس عشرة سنة القادمة تحل أزمة النظام الرأسمالي التالية، يومئذ يكون الإتحاد السوفيتي قد استعاد عافيته واستعد لكسب المنازلة الحتمية مع الرأسماليين.

أما بلغة السياسة الخارجية فقد أراد ستالين حماية نفسه في الداخل، والاحتفاظ بالمكاسب التي حصل عليها الإتحاد السوفييت في شرقي أوروبا من معاهدته مع هتلر عام 1929، بالوقت نفسه، كما أراد ان يختبر المواضع الهشة، التي تبدو بصورة أوضح أحياناً حين لا تكون هناك أزمة، ففي عام 1941 قال لوزير الخارجية البريطانية (انطوني ايدن) انه –أي ستالين- يفضل الحساب على الجبر، بمعنى انه يفضل معالجات عملية لا نظرية، وحين قدم ونستون تشرشل صيغة (خطة) لتقاسم النفوذ في البلقان بعد الحرب، أي وضع بعض البلدان تحت سيطرة بريطانية وبعضا آخر تحت سيطرة سوفيتية وآخرى مناصفة بين الاثنين رحب ستالين باديء الامر بفرض حكومات شيوعية مباشرة في الصين وتشيكوسلوفاكيا والمجر يتماشى تماماً مع هذا المدخل الحسابي لا الجبري الى تحقيقه أهدافه، كان ستالين شيوعياً ملتزماً غالباً ما يلجأ الى تكتيكات براغماتية، وان رأى العالم من خلال إطار الشيوعية.

أدوارالصراع:

يمكن تقسيم المراحل الأولى من الحرب الباردة الى ثلاثة أدوار: البدايات التدريجية 1945-1947/ إعلان الحرب الباردة 1947-1949/ ارتفاع الحرب الباردة 1950-1962.

لم يكن ستالين او ترومان يبحثان عن حرب باردة، ففي نهاية الحرب العالمية الثانية أرسل ترومان مساعد روزفيلت السابق (هاري هوبكنز) الى موسكو لمعرفة مدى إمكانية القيام ببعض الترتيبات، وظل ترومان، حتى بعد مؤتمر بوتسدام، يرى ستالين شخصاً معتدلاً، والحق انه ظل الى أوآخر عام 1949 يشبه ستالين بصديقه القديم (بوس بيندرغاست) من مدينة كينساس، في عام 1964 كان جورج كينان يحاول تحذير الولايات المتحدة من طبيعة ستالين ونواياه الحقيقية، وألقى تشرشل خطاباً شهيراً في مدينة فلتن بولاية ميزوري حذر فيه من ان (ستاراً حديدياً) نزل عبر أوروبا، وبينما كان وزير الخارجية الامريكي (جيمس برنز) ماضياً في محاولة التوصل الى معاهدة مع السوفييت لما بعد الحرب، طلب ترومان من (كلارك كليفورد) ان يعد له تقريراً عما كان السوفييت يخططون له لاحقاً، وتحدث كليفورد الى أناس من مختلف الأوساط فوصل الى نتيجة ان كينان كان مصيباً: بان السوفيت ينوون التوسع كلما سنحت فرصة غير مكلفة، وحين تسلم ترومان التقرير في شهر كانون الأول 1946 طلب من كليفورد ان لا ينشر النتائج على نطاق واسع لانه كان مستمراً في اتباع مشروع روزفيلت الكبير ولم يضع بعد ستراتيجية جديدة.

ست قضايا ساهمت في تغيير الاستراتيجية الامريكية بالنهاية وفي بدء الحرب الباردة، إحداها كانت مسألة بولندا و أوروبا الشرقية، بولندا كانت طبعاً أحد الأسباب المعجلة باندلاع الحرب العالمية الثانية، واعتقد الامريكان بان ستالين أخل بالتزام صريح بأجراء انتخابات حرة في بولندا بعد الحرب، ومع ذلك لم يكن ما وافق ستالين على القيام به واضحاً، فحين التقى ستالين وروزفيلت في طهران عام 1943 أثار روزفيلت القضية البولندية، لكنه ناصر ستالين في سياق العملية الآنتخابية الامريكية عام 1944: فقد كانت أمامه انتخابات وهناك ناخبون بولنديون كثيرون أراد ان يخبرهم بان انتخابات ستجري في بولندا بعد الحرب، أما ستالين، الذي لم يشغل باله يوماً ما بالآنتخابات في الإتحاد السوفيتي، لم يحمل اهتمامات روزفيلت على محمل الجد، كذلك كانت اتفاقية يالطا في شباط 1945 تنطوي على شيء من الغموض، وزاغ ستالين عن المعنى بقدر ما يستطيع وذلك بإقامته حكومة ألعوبة في وارشو بعدما طرد الجنود السوفييت الالمان من البلاد، لقد شعر الامريكيون بأنهم خدعوا لكن ستالين شعر بان الامريكان سيرضخون لواقع كون الجنود السوفييت هم الذين حرروا بولندا.

في أيار 1945 أوقف العمل فجأة ببرنامج مساعدات الإعارة والتأجير وتوترت العلاقة الإقتصادية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، وكان ذلك الآنهاء المتهور لبرنامج الإعارة والتأجير خطأً بيروقراطياً –إدارياً- الى حد ما، لكن الوضع الإجمالي لم يتحسن حين رفضت الولايات المتحدة في شباط 1946 طلبات قروض قدمها الإتحاد السوفيتي، وقد فسر السوفييت تلك التصرفات بانها ضغوط إقتصادية لأغراض عدائية.

وكانت ألمانيا مشكلة ثالثة، ففي اجتماع يالطا اتفق الامريكان والسوفييت على وجوب ان تدفع ألمانيا عشرين مليار دولار كتعويضات يذهب نصفها للاتحاد السوفيتي، أما تفاصيل شكل التسديد وموعده فلم يثبت في يالطا، وان اتفق الطرفان على بحثها فيما بعد، وفي اجتماع بوتسدام، بشهر تموز 1945، طالب السوفييت بالمليارات العشرة، وفوق هذا طالبوا بتسديدها من القطاعات الغربية الألمانية التي احتلها الامريكان والبريطانيون والفرنسيون، ولما شعر هاري ترومان بالقلق على مسألة إعادة إعمار ألمانيا قال إذا أراد السوفييت اخذ المليارات العشرة من ألمانيا فعليهم ان يأخذوها من القطاع الشرقي الذي احتلوه، واذا ظل شيء من الأموال بعد إعادة إعمار القطاع الغربي فسوف نعلمهم بذلك.

وهكذا بدأت سلسلة من الآنقسامات بين الامريكان والسوفييت، حول كيفية إعادة اعمار ألمانيا، انشأ الامريكان والبريطانيون والفرنسيون عملية مستقلة في القطاعات الغربية، مبتدئين بذلك عملية اندماج القطاعات الغربية، الامر الذي جعل السوفييت يشددون قبضتهم على القطاع الشرقي من ألمانيا.

وكان الشرق الأقصى قضية هو الآخر، التزم السوفيت الحياد في المحيط الهادي حتى الأسبوع الأخير من الحرب، ثم أعلنوا الحرب على اليابان، فاستولوا على منشوريا وأربع جزر من شمال اليابان، وفي مؤتمر بوتسدام طالب السوفييت بقطاع احتلال لهم في اليابان، مثل القطاع الأمريكي في ألمانيا، وكان رد ترومان ان السوفييت وصلوا الى الحفلة متآخر ين، لذا لا قطاع لهم، كان الموقف معقولاً من وجهة النظر الامريكية، لكن تلك الحالة ذكرت السوفييت بأوروبا الشرقية، حيث أراد الامريكان انتخابات حرة ونفوذاً، لكن الجيوش السوفيتية هي التي كانت قد وصلت اولاً، وعلى هذا وجد السوفييت الوضع في أوروبا الشرقية نظيراً للوضع بالشرق الأقصى، في حين رأى الامريكان فيه مثالاً آخر على سعي السوفيت للتوسع.

القضية الخامسة هي القنبلة الذرية، كان روزفيلت قد قرر عدم إشراك الإتحاد السوفييتي في أسرار القنبلة الذرية.

ان اغلب المؤرخين يتفقون الآن على ان ترومان ألقى القنبلة على هيروشيما وناكازاكي ليعجل بإنهاء الحرب بالدرجة الأولى، لا ليخيف الإتحاد السوفييتي كما زعم بعض التعديليين.

لكنه كان يتوقع ان تحدث القنبلة بعض التأثير السياسي، يوم ابلغ ترومان ستالين في مؤتمر بوتسدام بان لدى امريكا قنبلة ذرية ظل وجه ستالين مثل وجه لاعب البوكر جامداً كأن الخبر لا يعني شيئاً، ستالين كان على علم بذلك بواسطة جواسيسه، لكن رباطة جأشه صعقت الامريكان.

وحين قدمت الولايات المتحدة مشروع باروخ، لفرض رقابة الأمم المتحدة على الأسلحة النووية عام 1946 رفض ستالين المشروع لانه أراد ان يصنع قنبلته الخاصة، فقد قادته بصيرته الى قنبلة تحت رقابة دولية معناها قنبلة تحت سيطرة امريكا، لان الامريكان وحدهم كانوا يعرفون صناعتها، والأفضل للسوفيت بكثير ان تكون لهم قنبلتهم (التي فجروها أخيراً في عام 1946).

القضية السادسة كانت تخص بلدان شرق المتوسط والشرق الأوسط، حيث كانت بريطانيا صاحبة النفوذ قبل الحرب العالمية الثانية، حصلت أمور عدة بعد الحرب، اولاً رفض السوفييت سحب قواتهم من شمالي ايران في آذار 1946، ووقفت الولايات المتحدة الى جانب ايران حين نوقشت المسألة في الأمم المتحدة، واخيراً انسحب السوفييت، ولكن بشعور عميق بالمرارة، ثم بدأ السوفييت يمارسون ضغطاً على تركيا، جارتهم الجنوبية، وبدا كأن الشيوعيين اليونانيين انتصروا في الحرب الأهلية، ومرة آخرى امن الغرب بان السوفييت ماضون في التوسع.

هذه النقاط الست كانت حقيقية وان خالطها شيء من سوء التفسير، أكان يمكن حلها بالمفاوضات والاسترضاء؟ أكان الاسترضاء سينفع؟ ربما لا. ذلك ان ستالين في رأي كينان، كان يتفحص كل موضع هش، وكانت سياسة الاسترضاء تعتبر موضعاً هشاً يدعو الى مزيد من التفحص، ففي حزيران 1946 حذر وزير الخارجية السوفييتي السابق (مكسيم ليتفينوف) نظيره الامريكي من أية تنازلات لان السبب الجذري للتوتر ان (المفهوم الأيديولوجي) السائد هنا هو ان الصراع بين العالمين الشيوعي والرأسمالي حتمي لا مفر منه، واي تنازل سيؤدي ببساطة (الى ان يواجه الغرب بعد فترة من الزمن، طالت أم قصرت، السلسلة التالية من المطالب)[1]. ربما كان الاسترضاء سيفشل، لكن المساومات الأصعب ربما كانت ستلغي بعض الأحداث التي أدت الى قيام الحرب الباردة، لو كان الامريكان لجأوا الى مناشدة تكتيكية لبراغماتية ستالين من موقف اشد تصلباً، مع رغبة في التفاوض فربما كانوا خرجوا بنتائج افضل في الدور الأول من الحرب الباردة :1945-1947.

(1) المصدر السابق, ص131.

الدور الثاني، إعلان الحرب الباردة، من 1947-1949، نشأ عن مشاكل اليونان وتركيا، فقد شعرت بريطانيا، التي أنهكتها الحرب العالمية الثانية، بأنها لم تعد قادرة على توفير الحماية لشرق المتوسط، وكان على الولايات المتحدة ان تقرر ترك الفراغ ينمو ويزداد او تحل محل بريطانيا بتوفير المساعدة لليونان وتركيا، وكان هذا يعني الخروج الى حد كبير من نطاق السياسة الامريكية التقليدية، كان ترومان خائفاً من احتمال رفض الرأي العام الامريكي مثل هذه الخطوة، وسأل ترومان السيناتور (ارثر فاندنبرغ) زعيم الجمهوريين، ان كان مجلس الشيوخ سيدعم مساعدة اليونان وتركيا، فنصحه فاندنبرغ بان (يخيفهم حد اللعنة) إذا أراد كسر جمود السياسة التقليدية الامريكية، ولذا حين أوضح ترومان تغيير السياسة المطلوب لم يتكلم عن ضرورة المحافظة على توازن القوى في شرق المتوسط بتقديم العون الى اليونان وتركيا، إنما تحدث عن الحاجة لحماية الشعوب الحرة أينما تكون، وصار هذا الأيضاًح الأيديولوجي الأخلاقي للمساعدات الامريكية يعرف باسم (مبدأ ترومان).

يومها كان جورج كينان قد عاد الى وزارة الخارجية، فاعترض على الطريقة الأيديولوجية التي تصاغ بها السياسة الخارجية، قائلا انهاً سائبة جداً ويمكن ان تجر البلاد الى المتاعب، والحق ان سياسة الاحتواء التي ولدت من (مبدأ ترومان) جاءت فضفاضة طافحة بالنقاط المبهمة، هل كانت الولايات المتحدة مهتمة باحتواء القوة السوفيتية او الأيديولوجية الشيوعية؟ في البداية كان احتواء كليهما يبدو أمرا واحداً ولكن حين انشقت الحركة الشيوعية أبان الحرب الباردة صارت هذه الالتباسات مهمة.

هل اخطأ ترومان حين بالغ في الشعور بالتهديد وعرض الأساس الأيديولوجي لتغيير السياسة؟ ان بعض المراقبين يشعر بان تغيير الرأي العام في البلدان الديمقراطية اصعب بكثير من تغيير السياسة فيها، فمن الضروري ان تشد على الأعنة بقوة إذا كنت تريد التحكم بخيول جامحة، وسواء كانت المبالغة ضرورية او غير ضرورية فإنها ساعدت في تغيير طبيعة الحرب الباردة.

في حزيران 1947 أعلن وزير الخارجية (جورج مارشال) عن مشروع معونة إقتصادية ل أوروبا، وفي مستهل المشروع دعي الإتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية للانضمام إذا رغبوا، ولم ير في مشروع مارشال نفحة كرم امريكية، بل آلة دك حصون يراد بها تدمير الحاجز الأمني في أوروبا الشرقية، وحين أشارت تشيكوسلوفاكيا الى إنها ترغب في المساعدة الامريكية شدد ستالين الخناق على شرقي أوروبا واستولى الشيوعيون على كل مقاليد السلطة في تشيكوسلوفاكيا في شباط (فبراير) 1948.

لقد سمع ترومان أصداء الثلاثينا ت في تلك الأحداث، وساوره قلق من ان ستالين في طريقه لان يصبح هتلر آخر، وعجلت الولايات المتحدة بخطط لاصلاح عملة ألمانيا الغربية، فرد ستالين بفرض الحصار على برلين، وقامت بإقامة جسر جوي ردا على الحصار وشرعت بوضع الخطط لإنشاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبدأت الخصومة تشتد بصورة الأجراء والأجراء المماثل.

وجاء اشد أدوار الحرب الثالثة تصلباً اثر صدمتين في عام 1949: إذ فجر الإتحاد السوفييتي قنبلة ذرية بأسرع من توقعات الامريكان وسيطر الحزب الشيوعي الصيني على الصين (باستثناء جزيرة تايوان) وقد عبرت عن الذعر الذي أصاب واشنطن في وثيقة رسمية سرية، هي (الوثيقة 68 لمجلس الأمن القومي- NSC68) تنبأت بوقوع هجوم سوفييتي في مدى أربع سنوات او خمس كجزء من خطة للسيطرة على العالم، ودعت الوثيقة الى زيادة النفقات الدفاعية الامريكية الى حد كبير للغاية، وقد أزعجت مشاكل الميزانية الرئيس ترومان فظل يقاوم الوثيقة NSC68 الى ان اخترقت قوات كوريا الشمالية حدود كوريا الجنوبية في حزيران 1950.

كانت آثار الحرب الكورية كمن يصب زيتاً على نار صغيرة، فقد أكدت أسوأ شكوك الغرب حول مطامع ستالين التوسعية وأدت الى زيادة ميزانية الدفاع الامريكية بشكل هائل وظل ترومان يقاومها حتى ذلك التاريخ، لماذا سمح ستالين لكوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية[1]؟ خروشوف يقدم تفسيراً في مذكراته: ضغط الزعيم الكوري الشمالي كيم ايل سونغ على ستالين لان يتيح له فرصة لتوحيد شبه الجزيرة الكورية، وكانت الولايات المتحدة قد قالت ان كوريا خارج حدودها الدفاعية، وتحدث وزير الخارجية دين اشيسون بوضوح في هذا الشأن وخططت رئاسة الأركان المشتركة على هذا الأساس، لقد بدت كوريا نقطة هشة في نظر ستالين، ولكن حين عبرت كوريا الشمالية حدود كوريا الجنوبية كان رد ترومان بديهياً فعلاً لا محسوباً: فقد تذكر ترومان انتهاك هتلر منطقة الراين واسترجع في ذهنه البديهية التي تقول مقاومة العدوان أينما يكون، كانت المقارنة التاريخية التي أثارها الغزو الكوري الشمالي من القوة ما جعلها تطغى على الخطط المتعلقة بالحدود الدفاعية، لقد استطاعت الولايات المتحدة ان تعبيء مجلس الأمن للمصادقة على الأمن الجماعي الامر الذي أمكن تحقيقه لان الإتحاد السوفييتي كان قد قاطع مجلس الأمن يومئذ، ثم أرسلت قوات الى كوريا تحت راية الأمم المتحدة.

في البداية اكتسحت جيوش كوريا الشمالية شبه الجزيرة وصولاً الى أقصى نقطة في الجنوب، ولكن في أيلول (سيبتمبر) أنزلت امريكا قواتها بطريق البحر في منطقة انتشون فهزمت الكوريين الشماليين هزيمة منكرة، ولو كانت الولايات المتحدة وقفت عند تلك النقطة لكانت حصيلة الحملة اقل إيلاماً، لكن ترومان تعرض لضغوط ترمي الى مطاردة القوات المتقهقرة الى شمال الخط 38، وحين اقترب الامريكيون من نهر يالو، الذي يفصل كوريا عن الصين، تدخل الصينيون جاعلين قوات الأمم المتحدة تتراجع الى أواسط شبه الجزيرة الكورية، هناك ظل القتال سجالاً طوال ثلاث سنوات حتى توقيع الهدنة عام 1952.

لقد تورطت الولايات المتحدة مع الصين، وبدت الشيوعية متماسكة قوية وأدت الخيبة الى انشقاق داخلي في امريكا وظهور المكارثية، وازدادت كتل الحرب الباردة تصلباً وتوقفت الاتصالات بين الجانبين تقريباً.

لحتمية:

هل كان قيام الحرب الباردة أمراً حتمياً لا مفر منه؟ جماعة ما بعد التعديلية مصيبون إذا اعتبرنا الحتمي يعني (محتمل الى حد كبير) ذلك ان البنية ثنائية القطبين جعلت من المحتمل انجرار كلا الجانبين الى حالة فراغ قوي في أوروبا بحيث يغدو من الصعب فك الاشتباك، واعاق الجو الأيديولوجي المشحون عمل الأمم المتحدة وساهم في تطرف مسيرة النظام الدولي، وتحت ظروف شائكة كهذه كان لابد ان تقوم صراعات حول القضايا الست التي مر ذكرها وعدد آخر غيرها وأصبحت كلها صعبة الحل.

على ان جماعة ما بعد التعديلية تعتمد بإفراط على التفسير ذي العلاقة بالنظام، قد يكون صحيحاً ان الحرب الباردة حتمية لا مفر منها، لكن عمقها لا، ثم ان هناك أدواراً مختلفة من الخصومة، ولما كانت ثنائية الأقطاب في النظام الدولي لم تتغير حتى عام 1989، فان التفسيرات البنيوية عاجزة عن تفسير الأدوار المختلفة او عمق الخصومة، هنا يصبح المهم هو الأفراد والسياسة الداخلية – روزفيلت وترومان، ستالين وخرشوف، ويجب دراسة السياسة الداخلية بعناية لنفهم مدى الحرب الباردة تماماً، فالتعديليون مصيبون بتركيز الاهتمام على المسائل الداخلية، لكنهم مخطئون في مبالغتهم

---

[1] انظر ملحق رقم (12).

بالتركيز على الجبرية الإقتصادية، فاهم من ذلك هو دور المغالاة والأيديولوجيا في السياسة الداخلية، واستخدم ستالين الأيديولوجيا بسبب المشاكل الداخلية بعد الحرب وبالغ ترومان لكي يغير السياسة الخارجية الامريكية، وقد ساعدت المقارنة مع فترة الثلأثينا ت في تقوية المواقف المتصلبة لكلا الطرفين.

والغريب المضحك ان تكون الإستراتيجيات البديلة في مختلف الأوقات عاملاً من عوامل تعميق الخصومة، مثل ذلك، ان الولايات المتحدة اتبعت نصيحة كينان وردت بصرامة اشد في الفترة من 1945 الى 1947 واتبعت سياسة مفاوضة واتصالات اكثر براغماتيكية –من عام 1947 الى عام 1950- فربما كانت ذروة الحرب الباردة ستنتهي أوائل الخمسينات.

مستوى التحليل:

يمكن وصف أصول الحرب الباردة بلغة صور او مستوى التحليل المختلفة المبينة. في القرن التاسع عشر تنبأ (الكسي دوتوكفيي) بان روسيا والولايات المتحدة في الطريق لان تصبحا اكبر عملاقين قاريين في العالم، ومن هذا المنطلق قد يكون الواقعيون تنبئوا بان هذين الاثنين سيدخلان في صراع، وفي عام 1917 جاءت الثورة البلفشية لتضيف بعداً أيديولوجيا لهذا الصراع طبعاً.

فحين بلغت وودرو ولسون أنباء الثورة الروسية هنأ الشعب الروسي على روحيته الديمقراطية، ولكن لم يمض وقت طويل حتى اتهم الامريكيون البلاشفة الروس بأعمال الإبادة وتجريد الناس من ممتلكاتهم والتعاون مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وقد تدخلت الولايات المتحدة بقواتها بدعوى محاولة إبقاء الروس ضد ألمانيا في الحرب، لكن السوفييت فسروا ذلك على انه محاولة لخنق الشيوعية وهي في المهد، ورغم هذه الاختلافات تجنب الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الدخول في صراعات خطيرة في فترة الحرب واصبحا حليفين في أوائل الأربعينات، ثم جاءت ثنائية الأقطاب، التي أعقبت انهيار كل الدول الكبرى الآخرى في الحرب العالمية الثانية، وما نتج عن ذلك الآنهيار من فراغ قوة، فغيرت العلاقة، في البدء نشا ارتياب متبادل، لكنه كان ارتياباً من بعيد، كانا يستطيعان تجنب بعضهما قبل الحرب العالمية الثانية، لكنهما صارا وجهاً لوجه بعد عام 1945. وبدأ صراع عميق بعد عام 1947، بعض الناس يتساءل ان كان لبنية الأقطاب الثنائية هذا التأثير: فالإتحاد السوفييتي دولة كبرى برية، في حين ان الولايات المتحدة دولة كبرى بحرية فلماذا لا يكون هناك تقسيم عمل بين الفيل والحوت وكل يبقى في بيئته ومحيطه؟

الجواب هو ان (فيشات) الرهان الرئيسة، أي البلدان التي تستطيع ان ترجح كفة الميزان هذه او تلك، تقع في محيط الإتحاد السوفييتي، وخاصة أوروبا واليابان، قال جورج كينان يصف الوضع بعد الحربين ان هناك أربع مساحات كبيرة للإبداع التكنولوجي والصناعي، لو كانت ائتلفت بشكل او بآخر لكانت غيرت ميزان القوى الدولي، تلك هي الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي وأوروبا واليابان، وكان تحالف أوروبا واليابان مع الولايات المتحدة على قدر كبير من الاهمية.

توقعت التفسيرات البنيوية حدوث صراع لذا علينا ان نتجاوز التفسيرات البنيوية الى مستويات التحليل المجتمعية والفردية –الخاصة بالأفراد- فعلى المستوى المجتمعي كان البلدان مختلفين جداً عن أحدهما الآخر، باختصار شديد نقول ان تقاليد الإتحاد السوفييتي السياسية والتعبير عنها في السياسة الخارجية تضعنا أمام جذرين: روسي وشيوعي، فالتقليد في السياسية الروسية يؤكد نزعة الحكم المطلق لا الديمقراطية، الرغبة في وجود قائد قوي،

والخوف من الفوضى (ان روسيا إمبراطورية مترامية الأطراف غير متماسكة والخوف من الفوضى والآنسلاخ اللذين يمكن ان يؤديا الى التفكك خوف حقيقي تماماً) والخوف من الغزو (روسيا دولة كبرى برية غير محصنة جغرافياً غزت وجرى غزوها من قبل جيرانها على مر القرون) والقلق او الخجل من حالة التخلف (منذ أيام بطرس الأكبر والروس يحاولون تحسين حضورهم في التنافس الدولي) والسرية والتكتم (الرغبة في إخفاء الجانب الأسوأ من الحياة الروسية)، يضاف الى ذلك ان النظام الشيوعي تعامل مع الحقوق الطبقية لا الفردية على إنها أساس العدالة، والدور المناسب للشخص او المجتمع هو توجيه (قيادة) البروليتاريا او الطبقة العاملة نحو السيطرة لان هذا هو مسار التاريخ، كما مفروض.

واعطى الطلاء الأيديولوجي دفعة آخرى الى أمام للإمبريالية الروسية التقليدية وأدى الى وضع سياسة خارجية شديدة التكتم والسرية، ومن المهم ملاحظة اوجه القوة والضعف في عملية السياسة هذه، لقد كانت اوجه القوة واضحة في عام 1929 حين كان ستالين سريع الاستعداد لتوقيع حلف مع هتلر، فلم يقيده الرأي العام ولم يكن هناك ما يسمى إدارة تحده، كان مطلق اليد لان يسرع بالتحالف مع هتلر في حين كان البريطانيون والفرنسيون ما يزالون في اخذ ورد حول التعامل معه، وجاء الوجه الآخر من العملية عام 1941 حين هاجم هتلر الإتحاد السوفييتي، لم يستطع ستالين تصديق ان هتلر يفعل شيئاً كهذا وانتابه قنوط شديد طيلة أسبوع او يزيد، وكانت النتيجة كارثة للدفاعات السوفييتية في أدوار الحرب الأولى.

على العكس من ذلك أكدت التقاليد السياسية الامريكية على الديمقراطية الليبرالية والتعددية وتجزئة السلطة، وبدلاً من الشعور بالعار والخجل من جراء التخلف تتفآخر الولايات المتحدة بما حققته من تكنولوجيا وتوسع إقتصادي، وبدلاً من خشية الغزو استطاعت الولايات المتحدة خلال اغلب فترات تاريخها ان تعزل نفسها بين محيطين، أما من حيث السرية والتكتم فالولايات المتحدة من الإنفتاح ما يجعل وثائقها الحكومية تصل الى يد الصحافة في مدى بضعة أيام او أسابيع، وبدلاً من اعتماد مبدأ الطبقة في النظر الى العدالة، أكدت بشدة على عدالة الفرد، فجاءت السياسة الخارجية النابعة من هذه التقاليد السياسية، أخلاقية وعامة وتميل للتذبذب تبعاً للتأثيرات من الداخل والخارج، فكانت النتيجة ان اتسمت السياسة الخارجية الامريكية، في اغلب الأحيان بعدم التناغم وعدم التماسك في كثير من وجوهها السطحية، ولكن هناك وجه آخر للعملية أيضاً، فقوة الإنتاج والتعددية غالباً ما كانت تحمي الولايات المتحدة من أخطاء فادحة.

وعلى هذا، ليس غريباً ان نجد هذين المجتمعين المختلفين جداً هيكليا ولجهة عملية رسم السياسة الخارجية يربكان الواحد الآخر، لقد رأينا أمثلة على الكيفية التي تعامل بها روزفيلت وترومان مع ستالين في الأربعينات، كان صعباً على الأمريكيين ان يفهموا الإتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة لان الأخير كان أشبه بصندوق اسود، فقد كان القادة الامريكان يستطيعون رؤية ما يدخل الصندوق وما يخرج ولكن ليس ما يحدث في الداخل، كذلك اربك الامريكان السوفييت، فهم مثل ماكنة شديدة الضجيج بحيث يصعب على المرء سماع إيقاع حركتها بوضوح، فثمة أناس كثيرون يقولون أشياء كثيرة , الامر الذي اربك السوفييت كثيراً وجعلهم لا يعرفون ما يريده الامريكان حقاً.

الأهداف الامريكية والسوفييتية في الحرب الباردة:

غالباً ما اتهم السوفييت بالتوسعية، لكونهم دولة ثورية لا دولة وضع راهن، كما ان السوفييت يميلون الى حيازة الأشياء الملموسة كالأراضي، في حين مال الامريكان الى أهداف غير ملموسة، او الى مناخات – سبل تأسى المنظر العام للسياسة الدولية.

ويمكننا الاستدلال على هذا من نوع المطالب التي حملها ستالين وتشرشل وروزفيليت الى طاولة المساومات في يالطا. كانت الأهداف في يالطا واضحة للغاية: ألمانيا وبولندا. تشرشل أراد إعادة فرنسا الى سابق وضعها لتساعد في تحقيق توازن قوى مع السوفييت في حالة عودة الامريكان الى بلدهم، وأراد روزفيلت الأمم المتحدة ونظاماً إقتصادياً دولياً مفتوحاً، وكانت الأهداف شديدة الاختلاف، وقد جاءت أهداف ستالين لما بعد الحرب أهدافاً إمبريالية روسية كلاسيكية، فأراد الاحتفاظ بالمكاسب التي خرج بها من معاهدته مع هتلر، ولم تكن قائمة رغباته لتختلف عن رغبات بطرس الأكبر.

لقد شعر بعض الامريكان بان السوفييت لا يقلون توسعية عن هتلر الذي اشتهى السيطرة على العالم، وذهب آخر ون الى ان توسعية السوفييت وراءها حاجة الى الأمان، فهي توسعية دفاعية. ان هناك وجهين على الأقل لاختلاف النزعة التوسعية السوفييتية عن الهتلرية، أولهما إنها ليست ميالة للحرب، فالسوفيت لم يكونوا يريدون الحرب، فحين غزا هتلر بولندا ساوره القلق من ان تعرض عليه ترضية آخرى كترضية ميونيخ تحرمه من متعة الحرب لبناء أمجاد الفاشية، الاختلاف الآخر هو ان الإتحاد السوفييتي انتهازي حذر وليس مغامراً متهوراً، فروح المغامرة خطيئة، في نظر السوفييت، بحق الشيوعية لأنها تربك مسيرة التاريخ المنظور، ولم يكن الإتحاد السوفييتي، أثناء الحرب الباردة، ميالاً للحرب اومتهوراً مثل هتلر أبداً.

ومع ذلك فثمة مشاكل في تصوير السلوك السوفييتي فهو دفاعي محض، فقد تعلمنا من الحرب البيلوبونيزية ان من الصعوبة بمكان التمييز بين الهجوم والدفاع في العالم ثنائي الأقطاب، فبعض الأفعال قد تكون وراءها دوافع دفاعية لكنها تبدو تهديدي للغاية في نظر الطرف المقابل، وفوق هذا فنحن نعرف ان هناك تاريخاً طويلاً للتوسع الدفاعي او الإمبريالية، فمثلا توجهت بريطانيا لاحتلال مصر، في القرن التاسع عشر، لحماية طرقها البحرية الى الهند، وبعد احتلالها مصر شعرت بوجوب احتلال السودان لحماية مصر، ثم احتلت أوغندا لحماية السودان، وبعد احتلال أوغندا شعرت بريطانيا بوجوب احتلال كينيا لكي تمد سكة حديد لحماية الاولى، وتفتح الشهية عند الأكل فتستعمل المعضلة الأمنية لتبرير المزيد من التوسع، وقد أضافت الشيوعية دافعاً أيديولوجياً، هو تحرير الطبقات العاملة في جميع بقاع العالم، لتسبغ مزيداً من المشروعية على التوسع، باختصار، كانت أهداف الإتحاد السوفييتي توسعية أثناء الحرب الباردة، ولكن بحذر وانتهازية.

الاحتواء:

وماذا عن الأهداف الامريكية؟ أرادت الولايات المتحدة احتواء الإتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة، لكن سياسة الاحتواء، انطوت على مسألتين غامضتين كبيرتين، إحداهما تتعلق بالغايات: احتواء القوة السوفيتية أم احتواء الشيوعية؟ والثانية تتعلق بالوسائل: إنفاق الأموال لمنع أي توسع للقوة السوفيتية أم الاقتصار على مناطق رئيسية معينة تبدو مهمة بدرجة خطيرة لتحقيق التوازن؟ هاتان النقطتان، المبهمتان في ما يتعلق بالغايات والوسائل، كانتا موضع نقاش حار في فترة ما قبل الحرب الكورية، فانشق (جورج كينان) على صيغة الاحتواء الفضفاضة التي نادى بها ترومان، فقد كانت فكرة كينان عن الاحتواء اقرب الى الدبلوماسية القديمة – الكلاسيكية- إذ دعت الى اعتماد وسائل عسكرية اقل ومزيد من الآنتقائية، واحسن مثال على ذلك يوغسلافيا بحكومتها الشيوعية المستبدة التي على رأسها جوزيف تيتو، في عام 1948 انشق تيتو عن ستالين بسبب محاولات السوفييت السيطرة على

سياسة يوغسلافيا الخارجية، بما في ذلك دعمها للشيوعيين اليونانيين، إذا نظرنا الى الاحتواء من ناحية أيديولوجية فعلى الولايات المتحدة ان لا تساعد يوغسلافيا لان الأخيرة شيوعية, اما من جهة توازن القوى، فكان على الولايات المتحدة ان تساعد يوغسلافيا إضعافا لقوة السوفييت، وهذا ما فعلته في الحقيقة. فقد قدمت مساعدات عسكرية لحكومة شيوعية دكتاتورية رغم حقيقة ما أعلنه (مبدأ ترومان) من هدف الدفاع عن حرية الشعوب في كل مكان، فعلت الولايات المتحدة هذا لأسباب تتعلق بميزان القوى وأحدثت هذه السياسة شرخاً كبيراً في قوة السوفييت بأوروبا.

على ان أطروحة كينان فقدت أسبابها بعد الحرب الكورية. ثم بدا ان تنبؤات وثيقة مجلس الأمن القومي رقم 68 (NSC68) بشان التوسع السوفييتي كان لها ما يبررها، فقد كانت الشيوعية تتحرك بتماسك وتنسيق فيما كانت أدبيات الاحتواء تؤكد على هدف أيديولوجي هو منع الشيوعية من الآنتشار، في هذا السياق ارتكبت الولايات المتحدة خطأً فادحاً بتورطها في الحرب الفيتنامية، فقد لبثت الولايات المتحدة، طوال عقدين من السنين، تحاول منع الشيوعيين من السيطرة على فيتنام بثمن بلغ 58 الف قتيل امريكي وربما مليون قتيل فيتنامي و(600) مليار دولار واضطرابات في الداخل اضعفت سياسة الاحتواء نفسها كثيراً، ثم ان الولايات المتحدة، وهي تحاول احتواء الشيوعية في فيتنام الجنوبية، كانت تخشى ان تضعف الهزيمة صدق جدارتها لتنفيذ التزاماتها وكذلك سياسة الاحتواء التي تنتهجها في مناطق آخرى من العالم، المضحك في الامر ان الخلافات القومية بين بلدان آسيا الشيوعية، غداة هزيمة الامريكان وانسحابهم عام 1975، أثبتت إنها قوة مؤثرة في المحافظة على توزان القوى بالمنطقة.

" من المبالغة القول ان السلوك الامريكي بمفرده ومن غير مساعدة كان باستطاعته ان يحيي او يميت الحركة الشيوعية ويعجل بانهيار السلطة السوفيتية في روسيا، لكن كان بمستطاع الولايات المتحدة ان تزيد الى حد كبير من ضغوطها على السياسية الخارجية السوفيتية وتفرض على الكرملين قدراً من الاعتدال لاحتراس اكبر بكثير مما قدر لها ان تراه في السنين الأخيرة، وبالتالي تقوي الميول التي لا بد ان تجد، في نهاية الامر، تعبيراً لها في انهيار السلطة –القوة- السوفييتية او اكتسابها الليونة تدريجياً[1].

جورج كينان (مصادر السلوك السوفييتي)

بقية الحرب الباردة:

في عام 1952 انتخب (دوايت ايزنهاور) رئيساً للولايات المتحدة الامريكية، بناء على وعد بإنهاء الحرب الكورية ودفع الشيوعية الى الوراء، وكانت دعوى الجمهوريين ان سياسة الاحتواء مجاملة جبانة للشيوعية. وان المعالجة الصحيحة هي دفع الشيوعية الى التراجع، وفي مدى ستة اشهر اتضح ان دفع الشيوعية الى الوراء أمر خطير جداً من حيث انه يعجل بحرب نووية، وبعد وفاة ستالين عام 1952 ذاب جليد علاقات الحرب الباردة بعض

(1) جورج كينان, أصول السلوك السوفيتي – مجلة الشؤون الخارجية, المجلد 25, العدد 4 (تموز), 1947, ص 581.

الشيء، وفي عام 1955 انعقد مؤتمر قمة بمدينة جنيف ووقعت معاهدة صارت النمسا بموجبها دولة محايدة، وفي عام 1956 ألقى خروشوف خطاباً سرياً، أمام المؤتمر العشرين للحزب في الإتحاد السوفييتي، فضح فيه جرائم ستالين، وتسرب الخطاب الى الخارج ليسهم بأشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في القطاع السوفييتي من أوروبا الشرقية، فحاولت المجر الثورة لكن السوفييت تدخلوا عسكرياً لابقائها داخل المعسكر الشيوعي.

وقرر خروشوف انه لابد من آخر اج الامريكان من برلين والتوصل الى تسوية نهائية لمسألة الحرب العالمية الثانية كي يستطيع تعزيز السيطرة السوفيتية على شرقي أوروبا والاستفادة من تصفية الاستعمار في العالم الثالث، لكن أسلوب خروشوف ومحاولاته التفاوض مع الولايات المتحدة تذكرنا بأسلوب قيصر ألمانيا وهو يحاول ان يجبر بريطانيا على التساوم قبل عام 1914، أسلوب مليء بالتهديد والخداع، وعادت جهوده لجر الولايات المتحدة الى الرضوخ بعكس ما كان يرمي إليه، فكان ان اخفق في أزمة برلين 1958-1961 واخفق ثانية في أزمة الصواريخ الكوبية.

لقد وصل الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الى حافة الحرب النووية خلال أزمة الصواريخ الكوبية، الامر الذي أخافها ودفعها الى وجه جديد من العلاقة بينهما، كما سنرى، فقد برز انفراج تدريجي، من عام 1962 حتى 1978، او شيء من هبوط حدة التوتر، فأثمرت مفاوضات الحد من الأسلحة، التي أعقبت الأزمة الكوبية، (معاهدة حظر التجارب LimitedTest Ban Treaty) التي حدت من إجراء التجارب النووية في الجو، عام 1962 ومعاهدة الحد من انتشار الأسلحة عام 1968. وبدأت التجارة بين البلدين تنشط تدريجياً وبدت حالة الآنفراج تأخذ بالاتساع، فقد جاءت الحرب الفيتنامية لتحول انتباه الولايات المتحدة اكثر نحو تهديد الشيوعية الصينية.

من عام 1969 الى عام 1974 استخدمت إدارة نكسون الآنفراج كوسيلة لتحقيق الاحتواء، فبعد أزمة الصواريخ الكوبية بدأ السوفيت حملة بناء ماكنة عسكرية ضخمة وحققوا تكافؤاً في الأسلحة النووية، وجاءت الحرب الفيتنامية بخيبة أمل للرأي العام الامريكي بشان التدخل في الحرب الباردة.

وقد قامت ستراتيجية نكسون على (1) التفاوض على معاهدة السيطرة على إنتاج الأسلحة الستراتيجية بغية إبقاء العلاقة النووية متوازنة و(2) فتح علاقات دبلوماسية مع الصين لخلق ميزان قوى ثلاثي الأطراف في آسيا بدلاً من دفع الصين والسوفييت الى التقارب في كفة واحدة، و(3) زيادة التجارة لكي تكون هناك (جزرة وعصا) في العلاقة الامريكية السوفيتية و(4) استعمال (همزة وصل) تربط أجزاء السياسة المختلفة بعضها ببعض، وكانت أعلى نقطة للانفراج في عامي 1972و1973 ولكن يبدو إنها لم تستمر طويلاً.

فقد أدت حرب الشرق الأوسط عام 1973 ومساعدة السوفييت الحركات المعادية للغرب في أفريقيا الى شعور بالاستياء من تضليل الواحد للآخر، وساهمت السياسة الداخلية الامريكية في تدهور الآنفراج حين حاول بعض المشرعين الامريكيين، مثل السيناتور هنري جاكسن، ربط التجارة مع الإتحاد السوفييتي بحقوق الآنسان بدلاً من التصرف وفقاً لميزان القوى، وحين أنهت البرتغال استعمارها انغولا وموزمبيق، عام 1975، أرسل السوفييت قوات كوبية الى البلدين لمساعدة الحكومتين الشيوعيتين على البقاء في السلطة، ولم يستعمل الرئيس جيرالد فورد كلمة (انفراج) وحاول خلفه (جيمي كارتر) مواصلة العمل بالآنفراج مع الإتحاد السوفييتي، خلال العامين الأولين من فترة رئاسته، لكن السوفييت (وكوبا) كانا قد انغمسا في الحرب الأهلية الأثيوبية واستمر السوفيت في تقوية قدراتهم الدفاعية، وفي شهر كانون الأول 1979 أطلقوا رصاصة الرحمة على الآنفراج بغزوهم أفغانستان, الحديقة الخلفية للاتحاد السوفيتي.

لماذا عادت الخصومة؟ أحد التفسيرات يقول ان الآنفراج روج له اكثر من اللازم وانتظر منه اكثر مما هو متوقع، فإذا أردنا الدقة نقول ان ثلاثة اتجاهات في السبعينات، وقفت حجر عثرة في طريقه، أحدها استمرار السوفييت ببناء ماكنتهم الحربية وذلك بزيادة ميزانية التسلح بنسبة 4 بالمائة سنوياً، مضيفين الى ترسانتهم في كل مرة عدداً من الصواريخ الثقيلة التي أقلقت مخططي الدفاع الامريكي بصورة خاصة، الثاني هو التدخل السوفييتي في

انغولا وأثيوبيا وأفغانستان، وقد برر السوفييت تدخلاتهم بما أطلقوا عليه تعبير (تعالق القوى) في التاريخ واعتقادهم بان التاريخ يتحرك بالاتجاهات التي تنبأت بها الماركسية – اللينينية، الثالث هو التغيرات التي طرأت على السياسة الداخلية الامريكية وتمثلت في اتجاه يميني شق الإئتلاف الذي كان يدعم الحزب الديمقراطي، وجاءت نتيجة التفاعل بين الأفعال او التحركات السوفيتية والاتجاهات السياسية الامريكية مؤكدة الرأي القائل ان الحرب الباردة بقيت مستمرة وان الآنفراج لم يستطع البقاء.

ولكن، رغم ذلك، لم يكن تجدد الخصومة في الثمانيات يشبه عودة الى حرب الخمسينات الباردة، على الرغم من وجود أقوال وأدبيات الخمسينات، لكن الأفعال كانت مختلفة تماماً، فنجد الرئيس رونالد ريغان يصف في حديثه الإتحاد السوفييتي بأنه (إمبراطورية شريرة) لكنه عملياً يخطط لإبرام اتفاقية رقابة على السلاح، وازدادت التجارة مع السوفيت في عهده وخاصة تصدير القمح، وكانت هناك اتصالات مستمرة بين الامريكان والسوفييت، بل ان القوتين العظميين استنبطتا قواعد حكمة واحتراس معينة في سلوكها الواحدة تجاه الآخرى، فلا حرب مباشرة ولا استعمال للأسلحة النووية ومناقشات لمسألة التسلح والرقابة على الأسلحة النووية، كانت حرباً باردة من نوع آخر تختلف عن حرب الخمسينات.

نهاية الحرب الباردة:

متى انتهت الحرب الباردة؟ بما ان جذور الحرب الباردة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقسيم أوروبا بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، فان نهاية الحرب الباردة يمكن ربط تاريخها بنهاية التقسيم، أي عام 1989، فيوم أحجم الإتحاد السوفييتي عن استعمال القوة لدعم الحكومة الشيوعية بألمانيا الشرقية وخرقت الجماهير المبتهجة جدار برلين في تشرين الثاني 1989 هو اليوم الذي انتهت فيه الحرب الباردة.

لكن لماذا انتهت؟ أحد الاجتهادات يرجع الفضل في ذلك الى سياسة الاحتواء، كان من رأي جورج كينان، غداة الحرب العالمية الثانية، ان الشيوعية السوفييتية لابد ان تلين إذا استطاعت الولايات المتحدة منع الإتحاد السوفييتي من التوسع وإيجاد منافذ للأيديولوجية الشيوعية، عندئذ تبرز آراء جديدة ويدرك الناس ان الشيوعية ليست بالضرورة موجة المستقبل والتاريخ ليس الى جانب السوفييت، لقد كان كينان مصيباً في إلاطار العريض للصورة المستقبلية، فما يدعو للحيرة هو التوقيت، لماذا في عام 1989؟ لماذا امتدت الحرب الباردة أربعة عقود؟ لماذا احتاجت الشيوعية السوفييتية كل هذه السنين لكي تلين؟ لماذا لم تمتد عشر سنوات آخرى؟ نعم فعلت سياسة الاحتواء فعلها، لكن هذا لا يقدم إجابة كاملة.

التفسير الآخر هو (الترهل الإمبريالي) يقول المؤرخ (بول كينيدي) ان الإمبراطوريات تستمر في زيادة التوسع الى ان تمتص زيادة التوسع هذه قوة الإمبراطورية الداخلية، وهكذا الحال مع الإتحاد السوفيتي، فكان لابد ان يصل حالة الترهل هذه وهو الذي ينفق اكثر من ربع ميزانيته على الدفاع والشؤون الخارجية (مقابل 6 بالمائة كانت الولايات المتحدة تنفقها لهذه الأغراض في الثمانينات)، ويمضي كينيدي فيؤكد ان لا إمبراطورية متعددة القوميات مترهلة في التاريخ انسحبت الى داخل حدود أرضها الوطنية إلا إذا هزمت في حرب كبرى على الزعامة او خرجت منهوكة منها، غير ان الإتحاد السوفييتي لم يهزم في حرب او يخرج منها منهوكاً، التفسير الثالث هو ان التسلح الامريكي الكبير في الثمانينات اجبر السوفيت على التسليم في الحرب الباردة، ان في هذا التفسير جانباً من الصواب إذا أخذنا بنظر الاعتبار ما كشفت سياسات الرئيس رونالد ريغان عنه من ترهل إمبريالي سوفييتي مخيف، لكنه –أي التفسير- لا يجيب على السؤال الأساس، على أي حال، فالفترات الأولى من التسلح الامريكي لم يكن لها هذا التأثير، لماذا عام 1989؟

علينا ان نبحث عن أسباب اعمق، فحين نظن ان السياسة والخطب الرنانة الامريكية في الثمانيات هي السبب الأول لتدهور الإتحاد السوفييتي نكون مثل الديك الذي ظن ان صياحه قبل الفجر هو الذي يجعل الشمس تشرق.

نستطيع ان نفسر انتهاء الحرب الباردة على نحو افضل بتأمل أنماط الأسباب الثلاثة: المعجل والمباشر (او الوسيط) والعميق ان أهم سبب معجل بنهاية الحرب الباردة فرد يدعى (ميخائيل غورباتشوف)، أراد ان يصلح الشيوعية لا ان يستبدلها، على ان الإصلاح هبط مثل كرة ثلجية متنامية (SNOWBALL) في ثورة متصاعدة من القاعدة رغم كونها موجهة من القمة، فقد قام غورباتشوف بعدد من الأفعال، في سياساته الداخلية والخارجية معاً، عجلت بالتدهور السوفييتي وسرعت نهاية الحرب الباردة.

حين جاء الى السلطة أول مرة عام 1985 حاول تنظيم أوضاع الشعب السوفييتي كوسيلة للتغلب على الركود الإقتصادي وحين عجزت المحاولة عن حل المشكلة طرح فكرة البريسترويكا او إعادة الهيكلة، إلا انه لم يستطع إعادة الهيكلة من فوق لان بيروقراطيي جهاز الدولة راحوا يعرقلون تنفيذ أوامره، ولكي يشعل النار تحت أقدام البيروقراطيين استعمل ستراتيجية الـ(غلاسنوست GLASNOST) او النقاش المفتوح واعتماد الديمقراطية، وكان في تقديره ان تغذية استياء الشعب – الناس- من طريقة عمل النظام يسلط الضغط على البيروقراطيين ويسمح للبريسترويكا بالعمل، ولكن ما ان سمح بالنقاش المفتوح واعتمد الديمقراطية وسمح للناس بان يعبروا عما يدور في خلجاتهم ومخيلتهم ويختاروا ما يريدون، حتى قال الكثيرون (نريد الخروج، لاشيء اسمه نمط جديد من الآنسان الروسي، هذه عائلة مالكة إمبريالية، ونحن لا ننتمي لهذه الإمبراطورية).

لقد أطلق غورباتشوف العنان لتفكك الإتحاد السوفيتي هذا التفكك الذي ازداد وضوحاً عقب فشل "انقلاب الصقور" في آب (اغسطس) 1991، وبحلول شهر كانون الأول من العام نفسه اختفى من الوجود شيء اسمه الإتحاد السوفييتي.

وساهمت سياسة غورباتشوف الخارجية، التي أطلق عليها (التفكير الجديد) في إنهاء الحرب الباردة، كان لهذه السياسة عنصران مهمان جداً، أحدهما مبدأ الأمن المشترك الذي أمكن بموجبه الإفلات من اسر المعضلة الأمنية الكلاسيكية – القديمة- وذلك باشتراك الأطراف بتوفير الأمن، فقد رأى غورباتشوف، ومن حوله، ان عالماً على هذا القدر المتزايد من الاعتماد المتبادل يصبح الأمن فيه لعبة تضامن والكل يستفيد من خلال التعاون، وان وجود التهديد النووي يعني هلاك الجميع لو خرج السباق من حدود السيطرة، وبدلاً من محاولة صنع اكبر قدر ممكن من الأسلحة النووية، أعلن غورباتشوف مبدأ (كفاية) محتفظاً بذلك بأقل عدد من الأسلحة النووية يكفي للدفاع، ثمة بعد آخر لسياسة غورباتشوف الخارجية هو رأيه بان التوسعية، من حيث المردود، مكلفة اكثر مما هي مفيدة، فالسيطرة السوفيتية على إمبراطورية في شرقي أوروبا باهضة التكاليف قليلة المردود وكان غزو أفغانستان كارثة فادحة الثمن، فلم يعد من الضروري فرض نظام اجتماعي شيوعي كوسيلة لحفظ أمن الحدود السوفييتية.

وهكذا بحلول صيف عام 1989 منح الأوروبيون الشرقيون درجات اكبر من الحرية، فسمحت هنغاريا (المجر) للالمان الشرقيين بالهرب الى النمسا عبر أراضيها، وكان لتلك الهجرة الجماعية ضغط شديد على حكومة ألمانيا الشرقية، ولم تعد حكومات أوروبا الشرقية تملك القدرة (ولا الدعم السوفييتي) على سحق المظاهرات، وفي تشرين الثاني اخترق جدار برلين – وكانت تلك ذروة تصاعدالأحداث التي انهمرت في فترة من الزمن قصيرة جداً.

يمكننا الاجتهاد بان هذه الأحداث نشأت عن سوء حسابات غورباتشوف، فقد ظن ان الشيوعية يمكن إصلاحها، ولكنه احدث فيها ثقباً صغيراً أثناء محاولة التصليح، ومثل ثقب في جدار سد ما ان يبدا ضغط المياه المحصورة بالازدياد حتى يأخذ الثقب بالتوسع بسرعة هائلة ومن ثم ينهار السد كله.

هذا كله لا يجيب على السؤال: لماذا في عام 1989؟ لماذا في أيام هذا الزعيم؟ ان غورباتشوف صدفة في التاريخ، الى حد ما، في أوائل الثمانيات كان ثلاثة زعماء سوفييت قدامى ماتوا بسرعة واحدً اثر الآخر، ولم تتح فرصة الظهور للجيل الأصغر سناً، الناس الذين عملوا تحت زعامة خروتشيف

وصاروا يعرفون باسم (جيل 1956) قبل عام 1985، ولكن لو كان أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي واحداً غير غورباتشوف من منافسيه المتشددين فلربما كان الإتحاد السوفييتي المتدهور سيمتد به العمر عقداً آخر من السنين، فما كان له ان ينهار بمثل تلك السرعة، ان في شخصية غورباتشوف تفسيراً كثيراً لمسألة التوقيت، الأسباب المباشرة فيتفق عليها كينان وكيندي معاً.

ان السببين المباشرين المهمين هما: الأفكار الليبرالية والترهل الإمبريالي، فالأفكار الليبرالية الداعية للانفتاح والديمقراطية والتفكير الجديد، التي استعملها غورباتشوف، كانت أفكاراً غربية تبناها جيل عام 1956، وقد ساعد نمو الاتصالات بين الدول في نشر الأفكار الليبرالية، واضاف الى قوة تأثيرها ما شاهده الناس من نجاح للإقتصاد الغربي، ثم هناك الترهل الإمبريالي، كانت ميزانية الدفاع الثقيلة قد بدأت تؤثر على اوجه المجتمع السوفييتي الآخرى، فتدهورت العناية الصحية وارتفع معدل الوفيات (البلد المتطور الوحيد الذي شهد هذه الحالة)، وانتهى المطاف به الى ان صار العسكريون أنفسهم يدركون ثقل العبء الذي سببه الترهل الإمبريالي، وفي عام 1984 أدرك المارشال اوغاركوف، رئيس الأركان السوفييتي، ان بلاده تحتاج الى قاعدة إقتصادية مدنية افضل ومزيد من الوصول الى التجارة والتكنولوجيا الغربيتين، لكن الزعماء القدامى رفضوا الإصغاء لاوغاركوف وعزلوه من منصبه.

من هذا نتبين مدى أهمية السببين المباشرين: الأفكار اللبرالية والترهل الإمبريالي، إلا أننا لا نملك في نهاية الامر، إلا ان نتعامل مع السببين العميقين، تدهور الأيديولوجيا الشيوعية وفشل الإقتصاد السوفييتي، كان فقدان الشيوعية الشرعية في فترة ما بعد الحرب مثيراً، في المرحلة الأولى من تلك الفترة، أي بعد عام 1945 مباشرة لقيت الشيوعية استحساناً واسعاً، فالعديد من الشيوعيين قادوا المقاومة ضد الفاشية في أوروبا، واعتقد الكثيرون بان الشيوعية موجة المستقبل وكسب الإتحاد السوفييتي قدراً عظيماً من القوة بسهولة بفضل أيديولوجيته الشيوعية، لكن هذه القوة اختزلت الى حد ما في الحملة على ستالين، عام 1956، التي أماطت اللثام عن جرائمه وأعمال القمع في المجر عام 1956، وفي تشيكوسلوفاكيا عام 1968 وبولندا عام 1981، وازدياد انتشار الأفكار الليبرالية، وراء هذا كان تدهور الإقتصاد السوفييتي أيضاً، كاشفاً بذلك عن تضاؤل قدرة التخطيط المركزي السوفييتي على الاستجابة للتغيرات الإقتصادية في العالم، كان ستالين قد خلق نظام إدارة إقتصادية مركزية يقوم على المعادن الثقيلة والمصانع التي يسودها الدخان، إقتصاد متخشب آخرق، كان المراد منه تكديس القوى العاملة لا الآنتقال به الى مستوى الصناعات التي تلبي الحاجات المتزايدة، لقد أشار الإقتصادي (جوزيف شومبيتر – سكمبيتر) الى ان الرأسمالية تدمير خلاق، شكل من الاستجابة المرنة لموجات التغيير التكنولوجي الكبيرة، والتغير التكنولوجي الكبير في الثورة الصناعية الثالثة، أوآخر القرن العشرين، هو تنامي دور الإعلام –حركة المعلومات- باعتباره اندر المصادر في إقتصاد ما، وكان النظام السوفييتي بعيداً عن المقدرة على استثمار مضمار الإعلام والمعلومات وذلك لان طبيعة نظامه السياسي المفرطة في السرية والتكتم تعني ان حركة المعلومات لابد ان تكون بطيئة ومتعثرة.

ولم تستطع المنتجات السوفييتية الإرتقاء الى مستوى الطلب العالمي، لقد ساد الإقتصاد العالمي اضطراب كبير في أوآخر القرن العشرين، لكن إقتصاديات الغرب استطاعت ان تنقل العمل الى مضمار تلبية الخدمات وتعيد تنظيم صناعاتها الثقيلة وتتحول الى استخدام الكومبيوتر. الإتحاد السوفييتي لم يستطع مواكبة التحولات في التكنولوجيا, اتصالات, اعلام, معلومات, ... الخ، مثلاً: يوم جاء غورباتشوف الى السلطة، عام 1985 كان في الإتحاد السوفييتي (50000) جهاز كومبيوتر خاص، في حين كان بالولايات المتحدة (30) مليون جهاز، وبعد أربع سنوات اصبح في الإتحاد السوفييتي (400000) جهاز كومبيوتر مقابل40 مليون في الولايات المتحدة، لقد أثبتت معرفة حركة الأسواق والسياسات الديمقراطية إنها اشد مرونة في الاستجابة للتغيرات التكنولوجية من نظام المركزية السوفييتي الذي وضعه ستالين لحقبة صناعات المداخن في الثلاثينات، ويقول أحد الإقتصاديين

السوفييت ان ثمانية بالمائة فقط من مجموع الصناعات السوفيتية كانت قادرة على دخول المنافسة بالسوق العالمية في أوآخر الثمانيات فمن الصعب ان تبقى دولة عظمى محتفظة بمركزها حين يكون 92 بالمائة من صناعتها بمستوى هابط.

ان انهيار الحرب الباردة من اعظم التنقلات في قرن العشرين، فهي معادلة للحرب العالمية الثانية من حيث تأثيرها في بنية النظام الدولي، لكنها جرت بدون قتال، وسنتناول في الفصول القادمة ما يعنيه بالنسبة للسياسة الدولية في المستقبل.

انتهت الحرب الباردة في عام 1989، لكن بعض العلماء مثل جون ميرزهايمر، يرى ان السلام الأوروبي قد لا يدوم، كما يفترض اغلب المراقبين في الوقت الحاضر، قد لا تعود روسيا الى احتلال كل جيرانها الأوروبيين الشرقيين، ولكن النزعة القومية الروسية قد تتظافر مع ضعف الديمقراطية وتؤديان الى تجدد الروح التوسعية في المستقبل، فما ان تمر روسيا بفترة هيجان داخلي كحتى تتحول بأنظارها الى بحر البلطيق واوكرانيا وأوروبا الشرقية، فإذا حصل هذا فلن يكون عام 1989 سوى فترة هدوء موقت وسط عاصفة عاتية طويلة الأجل ومهما يبدو هذا السيناريو بعيد الاحتمال، فان الدراسة المتأنية للسياسة الدولية تقودنا الى استنتاج ان هذا الاحتمال غير مستبعد كلياً.

لقد حدث تحول كبير في روسيا بعد تفكك الإتحاد السوفييتي، فبعد نبذ إقتصاد الدولة السوفييتية المرسوم اعتمدت روسيا ما بعد الحرب الباردة برنامجاً جريئاً للسير في طريق الديمقراطية وتحرير الإقتصاد، على ان الدرب كان محفوفاً بالأخطار، فقد اعتمدت الحكومة الروسية، بناء على نصيحة البنك الدولي، إقتصاد (العلاج بالصدمة) كسبيل للانتقال من الاوتوقراطية الإقتصادية الى الديمقراطية –الليبرالية-الحرة، لكن (العلاج بالصدمة) اربك المجتمع الى الحد الذي جعل الحكومة تبادر الى تنحيته جانباً مفضلة عليه العلاج التدريجي، ومع تردي الوضع الإقتصادي وجدت النزعة القومية الروسية بيئة صالحة للنشاط.

ان المنظرين، من أمثال (مايكل دوبل) الذين يفترضون ان الديمقراطيات الليبرالية لا تحارب بعضها بعضاً، توصلوا الى ان على روسيا، لكي تنجح بالآنتقال الى الديمقراطية، ان تدعو للسلام الدولي، ولا بد ان يمر وقت قبل ان نتمكن من رؤية مدى استجابة السياسة الخارجية السوفييتية لشروط السلام الديمقراطي، او عودة النعرة القومية الروسية، التي تتحدى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، الى الظهور.

يظل هنا لغز كبير، بصرف النظر عما يخبئه المستقبل: لماذا استمرت الحرب الباردة كل هذه الفترة الطويلة من دون ان تندلع (حرب فعلية) بين الدولتين العظميين، لماذا لم تتحول من قبل الى حرب عالمية ثالثة؟

دور الأسلحة النووية:

لماذا لم تتحول الحرب الباردة الى حرب فعلية، يعتقد بعض المحللين بان المجتمعات المتطورة المتقدمة تعلمت من درس الحربين العالميتين الأولى والثانية واخذت منها عبرة، ويرى آخر ون ان فترة (السلام الطويل) في النصف الثاني من القرن العشرين سببها محدودية أهداف الدول الكبرى التوسعية، فيما يرجع فريق ثالث هذا السلام الى طبيعة الاستقرار الذي تنطوي عليه الثنائية القطبية النقية حيث تسيطر دولتان (لا تحالفان متشددان) لكن اغلب المحللين يتفقون على ان اكبر قدر من الإجابة يكمن في الطبيعة الخاصة للأسلحة النووية والردع النووي.

الفيزياء والسياسة:

ان طاقة الأسلحة النووية التدميرية الهائلة تفوق التصور والخيال، فانفجار ميغا طن نووي يمكن ان يصنع درجة حرارة تبلغ مائة مليون درجة مئوية- أي أربعة او خمسة أضعاف درجة الحرارة في وسط الشمس، كانت القنبلة التي ألقيت على هيروشيما عام 1945 صغيرة نسبياً – أي ما يعادل انفجار (15000) طن من مادة (TNT) واليوم يمكن للصواريخ ان تحمل قوة انفجارية تعادل قنبلة هيروشيما ثلاثين مرة، والحقيقة ان كل ما استعمل من متفجرات في الحرب العالمية الثانية يكفي الآن لملء قنبلة نووية واحدة زنة (3) ميغا طن وان هذه القنبلة يمكن ان يحملها راس أحد الصواريخ الكبيرة عابرة القارات، في الثمانيات كان لدى الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي اكثر من خمسين الف سلاح نووي.

ان بعض التأثيرات الفيزيائية للتفجيرات النووية ما زال غير مؤكد حتى الآن، مثال على ذلك ان نظرية الشتاء النووي تفيد ان الحرب النووية تسبب الكثير من الكاربون والغبار في الجو بما يؤدي الى حرمان النبات من عملية التركيب الضوئي، أي الى انتهاء الحياة بالصورة التي نعرفها، وذكرت دراسة لأكاديمية العلوم الوطنية الامريكية ان الشتاء النووي ممكن، إنما غير مؤكد، فجانب كبير من النتائج يعتمد على وجهة الأسلحة النووية – ان كانت المدن او الأسلحة النووية المقابلة- ان حرق المدن بسبب تصاعد دخان ذي نسبة عالية من الكاربون تحجب ضوء الشمس، ولكن لا أحد يعرف على وجه التحديد كم يبقى الدخان منتشراً في الجو العالي.

واذا انفجرت القنابل في نصف الكرة الشمالي فهل ينتقل الدخان الى النصف الجنوبي؟ بعض المتشائمين يقول ان النتيجة الأسوأ ليست الشتاء النووي، بل الخريف النووي- شيء من عزاء بائس. الامر الأكيد ان حرباً نووية واسعة النطاق تدمر حضارة نصف الكرة الشمالي على الاقل، ولعل الأساقفة الكاثوليك الامريكان بالغوا حين قالوا في تقريرهم عام 1983: نحن أول جيل منذ (التكوين) يملك القدرة على تدمير مخلوقات الله[1].

لقد أحدثت الأسلحة النووية تغييرات في طبيعة الحرب، لكنها لم تغير الطريقة الأساسية لتنظيم العالم، فقد استمر عالم الدول الفوضوية وغياب الحكومات العليا بالبقاء في العصر النووي.

فيوم اقترحت الولايات المتحدة (مشروع باروخ) عام 1946، لاقامة رقابة دولية على الأسلحة النووية، اعتبر الإتحاد السوفييتي المشروع مجرد مؤامرة –مكيدة- امريكية آخرى.

بعد هذا الفشل قال البرت اينشتاين بحزن ولوعة شديدين ان كل شيء تغير إلا تفكيرنا، كأني به أراد ان يقول ان الفيزياء اسهل من السياسة.

ثمة أسباب عسكرية وسياسية وراء عدم ممارسة الأسلحة النووية تأثيراً أقوى غداة الحرب العالمية الثانية، أحد الأسباب ان السلاح الذري الأول لم يحدث أضرارا اكبر بكثير من تلك التي سببتها حشود الأسلحة التقليدية في اشد استعمالاتها ضراوة وتدميراً، فالقصف بالنار الذي تعرضت له مدينة دريسدن بألمانيا قتل من البشر اكثر مما فعلته قنبلة هيروشيما، صحيح ان سلاحاً ذرياً واحدا قام بعمل هجوم جوي وشامل بالأسلحة التقليدية، إلا ان الولايات المتحدة ما كانت تملك أسلحة نووية كثيرة يومذاك، فكان لديها قنبلتان عام 1947 و(50) عام 1958، ذلك لان العديد من خبراء التخطيط العسكري كانوا يشعرون بان القنابل الذرية لا تختلف تماماً عن الأسلحة التقليدية، بل انها مجرد توسيع للحرب التقليدية.

(1) تحدي السلام: وعدالله واستجابتنا, بيان "المؤتمر الكاثوليكي في الولايات المتحدة" مجلة نشرة الاصول,المجلد 13, العدد الاول, 19 آيار 1983, ص1.

وكان ظهور التنافس الامريكي- السوفييتي عاملاً آخر في إبطاء تغير التفكير السياسي، فقد ارتاب السوفييت بالأمم المتحدة متهمينها بشدة الاعتماد على الولايات المتحدة، ولم يستطع الامريكان إجبار السوفييت على التعاون لان أوروبا كانت رهينة بينهما.

فلو هددت الولايات المتحدة السوفييت بهجوم نووي هدد هؤلاء بغزو أوروبا بقوات تقليدية، وكانت النتيجة حالة جمود بلا تقدم ولا تراجع، ولم تكن التأثيرات الفيزياوية الثورية التي جاءت بها التكنولوجيا النووية كافية باديء الامر لجعل الدول تغير طرق تصرفها في ظل نظام فوضوي.

حصلت المرحلة الثانية من الثورة النووية يوم جرى تفجير أول قنبلة هيدروجينية عام 1952، وتعتمد القنبلة الهيدروجينية على طاقة التفجير حين يجري التحام الذرات داخل القنبلة بدلاً من فلقها كما في قنابل الآنفلاق السابقة، وقد زادت هذه القنبلة من حجم الدمار الذي تحدثه قنبلة واحدة.

وحدث اكبر انفجار على سطح الأرض عام 1961 حين فجر السوفييت قنبلة هيدروجينية بقوة 30 ميغا طن، أي بقدر مجموع ما فجر في الحرب العالمية الثانية عشرين مرة.

المفارقة المؤلمة ان أهم تغيير رافق تطور القنبلة الهيدروجينية هو تصغير الحجم، فقد جعل التحام الذرات بالإمكان شحن مقادير هائلة من القوة الآنفجارية في حيز مكاني صغير، وصارت الآنظمة التي أنشأت لانتاج القنابل الذرية الأولى، تكبر باضطراد ما دامت القنابل تكبر حجماً وتحتل مكاناً اكبر، فالطائرة (بي-36) القاذفة العملاقة بثمانية محركات، فيها تجويف كبير يتسع لقنبلة واحدة، ففي حين ان القنبلة الهيدروجينية، التي تملك نفس القوة الآنفجارية، يمكن ان توضع في اسطوانة صغيرة، فإذا ما وضعت هذه القوة التدميرية الهائلة في رأس صاروخ عابر قارات فمن الممكن، عندئذ، ان تندلع حرب نووية بين القارات في غضون 30 دقيقة (المدة التي يستغرقها الصاروخ) مقابل ثماني ساعات تحتاجها الطائرة (بي-36) لقطع المسافة نفسها. كذلك زادت قوة القنبلة الهيدروجينية التدميرية من خطورة النتائج التي تترتب على الحرب النووية، إذا ما عدت الحرب امتداداً للسياسة بطريقة آخرى.

كان من رأي (كارل فون كلاوزه فيتز) فيلسوف الحرب في القرن التاسع عشر، ان الحرب فعل سياسي، ولذا فالحرب المطلقة محض هراء، لكن القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية صارت تعني الآن ان ثمة تفاوت بين الوسائل العسكرية وغالبية الغايات السياسية التي ينشدها بلد ما، هذه الهوة بين الغايات والوسائل شلت إمكانية استعمال القوة الأخيرة في اغلب الحالات، فلم تستعمل الأسلحة النووية منذ عام 1945، وعلى هذا فالنظرة الى الأسلحة النووية هي إنها قوة مجمدة، ذلك لانها بالغة القوة، شديدة التفاوت.

كان للقنبلة الهيدروجينية خمسة تأثيرات سياسية مهمة، وان لم يعد تنظيم الأسلوب الفوضوي الذي يصرف العالم به شؤونه، أولهما إنها أنعشت مبدأ الحرب المحدودة، فقد شهد النصف الأول من القرن العشرين تحولاً من حروب القرن التاسع عشر المحددة الى حربين عالميتين أزهقت عشرات الملايين من الأرواح، وفي منتصف القرن صار المحللون يشيرون الى القرن العشرين على انه (قرن الحرب الشاملة) لكن حروب النصف الثاني من القرن جاءت شبيهةً بحروب القرنين الثامن والتاسع عشر، فالحرب الكورية والفيتنامية، مثلاً، كلفت كل منهما الامريكان (55) الف قتيلا، وفي فيتنام وأفغانستان فضلً كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي الهزيمة على استعمال السلاح الأخير.

ثانياً: حلت الأزمات محل الحرب المركزية كساحة نزال، ففي حين كانت الحرب هي السبيل لكشف كل الأوراق، ولكن الحرب، في العصر النووي شديدة التدمير وساعة المنازلة القديمة بالغة الخطورة، فأثناء الحرب الباردة قامت أزمة برلين وأزمة الصواريخ الكوبية وأزمات الشرق الأوسط في السبعينات بدور وظيفي يعادل الحرب.

ثالثاً: الأسلحة النووية جعلت الردع (تثبيط العزيمة بواسطة التخويف) ستراتيجية رئيسية، فقد اصبح من العوامل الحاسمة الآن ان تنظم القوة التي تخيف خصمك سلفاً وبذلك تردعه عن مهاجمتك، إذا كانت الولايات المتحدة استطاعت، أثناء الحرب العالمية الثانية ان تعبيء وتنمي آلتها الحربية بصورة تدريجية، فان طريقة التعبئة تلك لم تعد نافعة في وقت اصبح اندلاع الحرب النووية وانتهائها لا يتعدى الساعات.

التأثير السياسي الرابع هو تطوير واقع نظام احتراس الدول الكبرى، فالدولتان العظيمتان طورتا مصلحة واحدة مشتركة: تجنب الحرب النووية، رغم كل الاختلافات الأيديولوجية المريرة بينهما، فأثناء الحرب الباردة انخرطت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، نيابة او بصورة غير مباشرة، في حروب على الأطراف ولكن لم تدخل الدولتان قط في مواجهة مسلحة مباشرة، أضف الى ذلك ان الدولتين طورتا مناطق نفوذهما الخاصة، من ذلك ان الولايات المتحدة لم تسارع الى نجدة المجريين حين ثاروا على حكامهم السوفييت عام 1956 مخافة اندلاع مواجهة نووية، رغم ادعاء الامريكان العمل على دفع الشيوعية الى التراجع عن شرقي أوروبا، والشيء نفسه فعله السوفييت من حيث الحذر من التدخل في نصف الكرة الغربي، باستثناء كوبا، فقد التزم الجانبان بتطوير نوع من تقليد يقضي بعدم استعمال الأسلحة النووية، واخيراً فقد تعلمت الدولتان العظيمتان ان تقيما اتصالات بينهما، ففي أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية أقامت الدولتان خطاً هاتفياً (حاراً) بينهما يوسع سرعة الاتصال بين الزعماء السوفييت والامريكان. ووقعتا عددا من معاهدات الرقابة على السلاح، ابتداء من معاهدة الحد من التجارب النووية عام 1963، وصارت مفاوضات الرقابة على إنتاج السلاح وسيلة لبحث مسائل استقرار نظام الأسلحة النووية.

خامساً: صار اغلب المسؤولين ينظر الى الأسلحة النووية عامة، والقنبلة الهيدروجينية خاصة، على أنها غير قابلة للاستعمال في أيام الحرب، فلم تعد المسألة مسألة ما تحمله القنبلة الهيدروجينية من قوة تدميرية، فقد اقترنت الأسلحة النووية بحالة من الشعور بالإثم لم تشهدها الأسلحة التقليدية، والحق ان المهندسين والعلماء استطاعوا في أوآخر ستينات القرن الماضي، تقليص شحنات الأسلحة النووية، بما يسمح للولايات المتحدة باستعمال بعض تلك الأسلحة في فيتنام او حرب الخليج او ضد الإتحاد السوفييتي في أفغانستان دون إلحاق أضرار بمستوى ما تسببه القنبلة الهيدروجينية، ومع ذلك أحجم الامريكان والروس على حد سواء، عن استعمال الأسلحة النووية قليلة الشحنة، مفضلين استعمال أدوات تدميرية آخرى مثل قنابل النابالم والقنابل المحرقة وغيرها من الأسلحة التقليدية، وكان مرد هذا الأحجام، في جانب منه، الخوف من ان استعمال أسلحة نووية قليلة الشحنة، حتى لو كانت بقوة الأسلحة التقليدية، كفيل بان يفتح الباب أمام استعمال كل أنواع الأسلحة النووية، وتلك مخاطرة لا يمكن قبولها، ومع ذلك فثمة بعد آخر، فمنذ إلقاء القنبلة الذرية الامريكية على هيروشيما والناس يساورهم شعور بان الأسلحة النووية غير أخلاقية، أنها تجاوزت حدود ما تقبله الحرب، ولئن كان من الصعب قياس هذا الكابح الأخلاقي، فمن الواضح انه كان محفزاً للتداول بشان السلاح النووي واحد أسباب ابتعاد الدول عن استعماله.

الأسلحة النووية والحرب الفيتنامية:

حين قرر الرئيس كينيدي زيادة الوجود العسكري الامريكي بدرجة كبيرة في الفترة 1962-1963، كان يفكر بمسألتين: ماذا كان سيحصل لو ان خروتشيف لم يصدقه بشان أزمة برلين عام 1961-1962 وماذا كان سيحصل لو لم يصدقه خروتشيف في أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962؟ اظننا أخطأنا باستنتاج ان الصينيين ما كانوا سيدخلون الحرب الكورية في الخمسينات وان ذلك اثر في القرار الامريكي بعدم غزو فيتنام الشمالية، فقد قرر العسكريون ان الصين لا تتدخل واذا فعلت فسوف يؤدي ذلك الى الحرب[1].

وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية دين رسك

ميزان الإرهاب او ميزان الرعب:

خلقت الأسلحة النووية شكلاً غريباً من ميزان القوى أطلق عليه (ميزان الإرهاب) أحيانا، فكانت اختبارات القوة نفسية اكثر منها مادية، واتبع الطرفان سياسة الحيلولة دون تفوق أحدهما على الآخر، لكن النتيجة جاءت مختلفة عن نظم التوازن السابقة، ذلك ان ميزان الحرب الباردة، بعكس نظام ميزان قوى القرن التاسع عشر ووجود خمس دول كبرى تغير تحالفاتها، انتظم بوضوح حول دولتين ضخمتين كل واحدة منهما قادرة على تدمير الآخرى في لحظة.

ان المشاكل التي تثيرها معضلة الأمن الكلاسيكية لم تنته بإرهاب الأسلحة النووية، لكن الدول الكبرى تصرفت بحذر رغم اختلافاتها الأيديولوجية، ويشبه حذرها تأثيرات الاتصالات المستمرة التي كان لها دورها في الاحتفاظ بميزان القوى متعدد الأطراف في القرن التاسع عشر، وحاولت الدول الكبرى في الوقت نفسه، ان تحسب توازنات القوة، مثلما كان زعماء الماضي يقارنون في حساباتهم بين الأقاليم والجيوش والمدفعية.

تزامن ميزان الإرهاب مع الفترة ثنائية القطبين، ويعرف بعض علماء السياسة، مثل (كينيث والتر) ثنائية القطبين بأنها الحالات التي تملك فيها دولتان كل القوة تقريباً.

لكن هذا النوع من ثنائية القطبين الخالصة نادر، فالحالة الغالبة ان هذه الثنائية تحصل في التاريخ حين تتصلب الأحلاف وتفقد مرونتها كما حدث في الحرب البيلوبونيزية، فدول المدن التي تحالفت مع أثينا وسبارطة كانت مستقلة، لكن الأحلاف تمحورت وتصلبت بما أوصلها الى حالة الثنائية القطبية، والحالة نفسها حصلت عشية الحرب العالمية الأولى، إذ تصلب نظام التحالف ليتحول الى ثنائية قطبين.

ويرى والتز ان الثنائية القطبية نمط مستقر من نظام توازن القوى لانه يبسط الاتصالات، فيما تفتقر أنظمة الثنائية القطبية، من الناحية الآخرى، الى المرونة وتغالي في أهمية الصراعات التي تدور في الأطراف كالحرب الفيتنامية، وتقول الحكمة التقليدية القديمة ان الثنائية القطبية تنتهي الى واحد من أمرين: أما التآكل او الآنفجار، فإذا صح هذا فلماذا لم تنفجر الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، إذن؟ ربما يكون الحذر الذي أفرزته الأسلحة النووية يحمل الإجابة، وما الاستقرار، الذي عزاه (والتز) الى الثنائية الخالصة، إلا نتيجة للقنبلة الهيدروجينية فقد يكون الرعب الناشيء عن الأسلحة النووية عاملاً في تحقيق الاستقرار , تخيل لو ان قيصر ألمانيا وقيصر روسيا وإمبراطور النمسا صدقوا بالكرة البلورية للطالع في آب (اغسطس)

(1) وزير الخارجية, ديك رسك, صحيفة نيويورك تايمز, 30 نيسان (ابريل) 1983 , ص 6.

1914 وقرأوا فيها صورة عام 1918 لكانوا عندئذ، رأوا كيف فقدوا عروشهم وتشتتت جيوشهم وقتل الملايين من أبناء شعوبهم، فهل كانوا سيضطرون الى الحرب؟ ربما لا.

وقد تكون الآثار المادية للأسلحة النووية أشبه بآثار إعطاء قادة الدول، في فترة ما بعد عام 1941، كرة بلورية لقراءة الطالع، ولما كانت الأهداف السياسية القليلة المنشودة لا تكاد تعادل مثل هذا الدمار فقد عزف قادة الدول عن الدخول في مخاطرات وخيمة العواقب، والكرات البلورية يمكن ان تتهشم بحادث او سوء تقدير، لكن المقارنة هنا تقول لنا لماذا أنتجت تركيبة الثنائية القطبية والسلاح النووي أطول فترة سلام بين الدول المركزية - الكبرى- منذ بداية نظام الدولة الحديثة (كان الرقم القياسي السابق لمثل هذه الفترة هو من 1871 الى عام 1914).

مشاكل الردع النووي:

الردع النووي فرع من الردع العام، لكن ما ينفرد به السلاح النووي من خصائص غير أسلوب تعامل الدول الكبرى مع العلاقات الدولية أبان الحرب الباردة، فالردع النووي يطرح المحاججة المنطقية التالية: إذا هاجمتني فقد لا أستطيع منعك من الهجوم، لكنني أستطيع ان أرد عليك وانتقم بدرجة من الشدة تردعك. وهكذا أحدثت الأسلحة النووية تحولاً جديداً في مبدأ قديم.

ان أحد سبل تقدير مدى فاعلية الردع النووي هو تحليل التضاد (الحقائق المقابلة الممكنة) ما مدى احتمال تحول الحرب الباردة الى حرب حقيقية في غياب الإرهاب النووية؟ يرى عالم السياسة (جون ميللر) ان الإرهاب النووي سبقه صياح الديك، ويقول ان الشعوب الأوروبية نفرت من الحرب كأداة سياسية منذ شهدت أهوال الحرب العالمية الأولى، وما سبب السلام الا ازدياد الاعتراف بأهوال الحرب، في البلدان المتقدمة على الأقل، ويرى ميللر ان هتلر حالة انحراف، وشخصً خارج المألوف لم يتعظ من عبر الحرب العالمية الأولى وظل راغبا ومتعطشا الى الدخول في حرب، وغداة الحرب العالمية الثانية عاد النفور من الحرب أقوى واشد من ذي قبل. ان اكثر المحللين يعتقدون بان لحرب فيتنام دور كبير في تجنب وقوع حرب ثالثة، فربما كانت أزمات برلين وموسكو وكوبا والشرق الأوسط كافية لإشعال فتيل الحرب لولا ما غرسه الإرهاب النووي من حكمة وتعقل في النفوس كأنه كرة بلورية يقرأ الناس المستقبل فيها.

موضوع الردع هذا يطرح عدداً من الأسئلة، أحدها: ما الذي يردع؟ ان الردع الفعال يتطلب القدرة على أحداث الأذى ومصداقية استعمال الإرهاب، وتعتمد المصداقية على ما ينطوي عليه الصراع من أخطار، فتهديد امريكي بإلقاء قنبلة على موسكو انتقاماً ورداً على هجوم نووي امر فيه مصداقية، ولكن لنفرض ان الولايات المتحدة هددت بقصف موسكو، عام 1980، لان السوفييت رفضوا الآنسحاب؟ لاشك ان امريكا تملك القدرة لكن تهديداً من هذا تعوزه المصداقية لان مردود التهديد اقل بكثير من التهديد نفسه والسوفييت يمكن ان يهددوا بضرب واشنطن بالمقابل، وهكذا نجد ان الردع لا يتعلق بالقدرة وحدها، بل بالمصداقية أيضاً.

وتقودنا مشكلة المصداقية الى مسألة التفريق بين ردع التهديد الذي يستهدف الوطن وذلك الذي يستهدف الحلفاء، من ذلك ان الولايات المتحدة لم تستطع منع السوفييت من غزو أعقاب عن طريق الردع النووي، ولكن طوال أربعة عقود من الحرب الباردة كانت تهدد باستعمال الإرهاب النووية لو حاول الإتحاد السوفييتي غزو أعضاء حلف الأطلسي (الناتو) من دول أوروبا الغربية، إذن لو أردنا ان نبحث عن تأثير الإرهاب النووي في توصيل الردع وتجنب الحرب فعلينا ان نتوجه بأنظارنا الى الأزمات الكبيرة حيث المخاطر والمردودات عالية.

أيستطيع التاريخ الإجابة على هذه الأسئلة؟ وعن تأثير الإرهاب النووي؟ قد لا يستطيع تماماً، لكنه قد يساعد.

فمنذ عام 1945حتى عام 1949 كانت الولايات المتحدة وحدها تملك السلاح النووي، لكنها لم تستعمله، وأذن فقد كان هناك نوع من ردع النفس قبل نشوء الردع المتبادل، ان جزءاً من السبب يعود الى ضآلة الترسانة يومذاك والافتقار الى فهم هذا السلاح الجديد وخوف الامريكان من قيام السوفييت باحتلال أوروبا كلها بفضل قواتهم التقليدية الكثيفة. في الخمسينات كان الامريكان والسوفييت يملكون أسلحة نووية، وحدثت أزمات عدة ففكر الزعماء الامريكان أثناءها باستعمال السلاح النووي، ولم يستعمل الإرهاب النووي في الحرب الكورية او في عامي 1954 و1958، حين عبأ الشيوعيون الصينيون قواتهم لغزو جزيرة تايوان التي يحكمها القوميون، لقد عارض الرئيسان ترومان وايزنهاور استعمال الإرهاب النووي مرات عدة، ففي الحرب الكورية لم تكن هناك وسيلة للتأكد من ان إلحاق قنبلة نووية كان سيوقف الصينيين وكانت الولايات المتحدة قلقة أيضاً بشان رد الفعل السوفييتي، فكان هناك دائماً خطر تصاعد التهديدات واحتمال استعمال السوفييت السلاح النووي لمساعدة حلفائهم الصينيين، وهكذا نجد انه كان هناك خطر التوجه الى حرب أوسع نطاقاً تتعدى كوريا والصين، وان كانت الولايات المتحدة تتمتع بتفوق من حيث عدد الرؤوس النووية.

كان للموقف والرأي العام دورهما، ففي الخمسينات قدرت الحكومة الامريكية ان عدد القتلى بين المواطنين سيكون كبيراً ولذا طرحت جانباً فكرة استعمال السلاح النووي، فحين سئل الرئيس ايزنهاور حول هذا الامر، قال: لا يمكننا استعمال تلك الأشياء المخيفة ضد الاسيويين للمرة الثانية[1].

وهكذا نجد ان جملة عوامل متداخلة دعت الامريكان الى عدم استعمال الإرهاب النووية في الخمسينات رغم تفوقهم على السوفييت عددياً في هذا المجال.

أزمة الصواريخ الكوبية:

القضية الأولى –الرئيسية- كانت أزمة الصواريخ الكوبية في تشرين الأول 1962. ربما تكون هذه الأزمة الأشد إثارة لسلسلة من الأحداث كان يمكن ان تؤدي الى حرب نووية، لو قدر المشاهد من الخارج تماماً لـ(إنسان من المريخ) ان ينظر الى الوضع لكان رأى الولايات المتحدة متفوقة على الإتحاد السوفييتي في السلاح النووي بنسبة (17-1)، نحن نعرف الآن ان السوفييت لم يكونوا يملكون سوى عشرين صاروخا نوويا عابراً للقارات تستطيع الوصول الى الولايات المتحدة، لكن الرئيس كينيدي لم يكن يعرف هذه الحقيقة يومذاك. لماذا، إذن، لم تباغت الولايات المتحدة الإتحاد السوفييتي بهجوم على مواقع صواريخه التي كانت في نطاق القصف نسبياً؟ الجواب حتى لو كان هناك صاروخ او اثنان يفلتان من التدمير ومن ثم يطلقان على مدينة امريكية فتلك مخاطرة وخيمة العواقب بما يكفي لردعها، يضاف الى ذلك ان كلاً من كينيدي وخروتشيف كانا يخشيان ان تخرج الإستراتيجيات العقلانية والحسابات الدقيقة عن فكرتها، وها هو خروستشيف يقول لكينيدي بلغة استعارة جميلة في إحدى رسائله إليه: (لاتنس إننا معاً نشد على طرفي الحبل الذي يعقد الآنشوطة حول رقبة الحرب)[2].

---

(1) ستيفن أمبروز, آيزنهاور (نيويورك: دار سايمن و شوستر, 1983) ص184.

(2) رونالد هوب, وجهات النظر السوفياتية في ازمة الصواريخ الكوبية: الخرافة و الواقع في تحليل السياسة الخارجية (واشنطن: مطبعة الجامعة الامريكية, 1983) ص 48.

في مؤتمر عقد بولاية فلوريدا، بعد خمس وعشرين سنة من الحادث، اجتمع الأمريكيون الذين كانوا على صلة باللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي أبان رئاسة كينيدي، مع عدد من الأساتذة والعلماء في محاولة لإعادة تركيب صورة الأزمة الكوبية، فكانت إحدى اشد نقاط الخلاف بين المشاركين مسألة تحديد مدى استعداد كل من الطرفين للمخاطرة، وهذا يعتمد بالمقابل، على كيفية نظر كل منهما الى احتمالات اندلاع حرب، فنرى (روبرت ماكنمارا)، وزير دفاع كينيدي، يزداد حذراً مع تطور الأزمة، لكنه يقول في المؤتمر انه كان يعتقد بان عنصر المخاطرة بإثارة حرب نووية، أبان أزمة الصواريخ الكوبية، كان بنسبة واحد من خمسين (نسبة اثنين بالمائة) وقال (دوغلاس ديلن) وزير الخزانة، ان النسبة كانت صفراً بالمائة تقريباً، فلم يجد في الوضع ما يمكن ان يؤدي الى حرب نووية وبالتالي كان ميالاً الى الضغط على السوفييت والمخاطرة اكثر من ماكنمار، وكان الجنرال ماكسويل تيلر، رئيس هيئة الأركان المشتركة، يعتقد بان خطر اندلاع حرب نووية قليل واخذ على الولايات المتحدة تساهلها مع السوفييت في أزمة الصواريخ الكوبية، وكان من رأيه ان على الولايات المتحدة ان تسلط على السوفييت ضغطاً وتطالب بإزاحة الرئيس الكوبي فيدل كاسترو، وقال: كنت متاكداً من إننا حاصرناهم في زاوية ولم اقلق قط بشان النتيجة[1].

لكن خطر إفلات الزمام لم يكن هيناً على الرئيس كينيدي، الذي كان يتصرف بتعقل شديد، تعقل اشد بكثير مما كان بعض مستشاريه يرغبون فيه. ومغزى القصة ان الردع النووي على ضآلة حجمه, له آثار بعيدة ومن الواضح ان الردع النووي كان له شأن آخر في أزمة الصواريخ الكوبية.

ومع ذلك ما زالت هناك جوانب مبهمة من أزمة الصواريخ تجعل من الصعب إرجاع النتائج كلها الى العامل النووي، فهناك إجماع من الرأي العام الامريكي على ان الولايات المتحدة هي المنتصرة، لكن ثمة مبالغة في تقدير حجم انتصار الولايات المتحدة ودواعي ذلك الآنتصار، هناك ثلاثة تفسيرات ممكنة على الأقل:

أحدهما يرى ان الولايات المتحدة تملك أسلحة نووية اكثر من الإتحاد السوفييتي، ولذا رضخ السوفييت، ويميل التفسير الثاني الى إعطاء أنواع مضافة الى مسألة المردودات والمخاطر بالنسبة لكل من الدولتين العظميين وفي هذا الصدد يعتبر كوبا في مرمى سهم من الولايات المتحدة بينما هي مقامرة من طرف بعيد بالنسبة للسوفيت، فالاميركان لم يكونوا فقط في وضع افضل من السوفييت بالنسبة لكوبا، بل كان بمستطاعهم إدخال عامل ثالث الى ساحة الصراع: ذلك هو إمكانية استخدام القوات التقليدية ثم ان فرض حصار بحري وامكانية القيام بغزو امريكي لكوبا كان لهما دورهما، فالعبء النفسي كان من نصيب السوفييت لان الخسارة الكبيرة من جانبهم واستعداد القوات التقليدية الامريكية لغزو كوبا أعطى موقف الردع الامريكي مصداقية اكبر.

واخيراً، صحيح ان أزمة الصواريخ الكوبية تعتبر نصراً لأمريكا، أقامت أنظمة تسوية وتنازلات، كان لدى الامريكان ثلاثة خيارات في الأزمة، أحدهما إطلاق النار، أي قصف مواقع الصواريخ والثاني إجبارها على الخروج بفرض الحصار على كوبا لاقناع السوفييت بوجوب سحب الصواريخ والثالث بعقد صفقة وذلك بمقايضة السوفييت بشيء يريدونه مقابل سحب الصواريخ من كوبا كأن يسحب الامريكان صواريخهم من تركيا، وقد لزم المشاركون الصمت طويلاً بشأن اوجه صفقة المقايضة، لكن الأدلة اللاحقة أثبتت ان وعداً امريكياً هادئاً بسحب الصواريخ العتيقة من تركيا أهم مما كان يعتقد في حينه، نستطيع ان نستنتج ان الردع النووي كان له شأنه في الأزمة وان البعد النووي كان له حيزه الكبير حقاً في تفكير جون كينيدي، من ناحية آخرى لم يكن عدد الإرهاب النووي بنفس الدرجة من الأهمية، فلم تكن نسبة الإرهاب هي المهمة، بل حقيقة ان أي عدد منها، مهما كان قليلاً، يمكن ان يلحق دماراً واسعاً.

---

(1) جيمس بليت, على الحافة: الامريكان و السوفييت يعيدون فحص ازمة الصواريخ الكوبية (نيويورك: دار هيل و وانغ ,1980) ص 80.

" في عام 1962 أصر الرئيس جون كينيدي على ان يقرأ كل عضو في مجلس الأمن القومي كتاب (مدافع أب) لـ(بربارة تاتتشمان)، ويحكي الكتاب كيف تورطت الأمم الأوروبية في الحرب الأولى بغير انتباه، وتبدأ المؤلفة بتعليق لبسمارك يقول فيه ان (بعض حماقة لعينة في البلقان) كفيلة بإشعال فتيل الحرب التالية، وتمضي المؤلفة في سرد سلسلة الخطوات، بعد اغتيال ولي عهد النمسا، الارشيدوق فرانس فرديناند، في 28 حزيران 1914، على أيدي القوميين الصربيين، خطوة تافهة لا وزن لها بذاتها، أدت الى ابشع صراع عسكري في تاريخ العالم، وفي كل مرة كان قادة الدول، وهم على حافة الحرب، يحاولون التراجع لكن زخم الأحداث كان يجرهم الى أمام، لقد ذكرنا الرئيس كينيدي بمحادثة عام 1914 بين اثنين من مستشاري ألمانيا حول الأصول التي نشأت الحرب عنها، فقد سال أحدهما: كيف حدثت الحرب؟ واجاب المستشار السابق: ليتنا كنا ندري. تلك هي طريقة كينيدي في التذكير باستمرار بخطورة سوء التقدير"[1].

قضايا أخلاقية:

خفتت حدة الحرب الباردة نسبياً بعد أزمة الصواريخ الكوبية – حيث تعثرت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي ووقعا ارضاً عند حافة هاوية وإذ تطلعا الى الهاوية واكتشفا عمقها تراجعا عن الحافة.

في عام 1962 مد خط هاتفي مباشر بين واشنطن وموسكو ووقعت اتفاقية رقابة على الإرهاب تحد من إجراء التجارب النووية في الجو، واعلن جون كينيدي ان الولايات المتحدة ترغب في زيادة المتاجرة مع الإتحاد السوفييتي وحصل شيء من خفة التوتر، وفي فترة الستينات انشغلت الولايات الامريكية بحرب فيتنام، ولكن ظلت الرقابة على السلاح سارية المفعول.

وعاد الخوف الشديد من قيام حرب نووية بعد غزو السوفييت أفغانستان عام 1979، وفي فترة (الحرب الباردة الصغيرة) بين عامي 1980 و1985، توقفت محادثات الحد من الإرهاب واتسمت لغة الإعلام بالخشونة وزادت الميزانيات العسكرية ومعها عدد الرؤوس النووية، وتحدث الرئيس رونالد ريغان عن خوض حرب نووية، فيما شددت الجماعات الداعية للسلام من ضغوطها لتجميد الإرهاب النووي تمهيداً لإلغائه.

(1) روبرت ماكنمار, التورط في كارثة: عبور القرن الاول من العصر النووي (نيويورك: دار بانثيون, 198) ص14.

في ذلك جو الشديد القلق طرح العديد من الناس سؤالاً أساسيا: هل الردع النووي عمل أخلاقي؟ لقد رأينا في فصول سابقة ان النظريات الحربية – المتعلقة بالحرب هي وحدها التي تقول بان حالات معينة تتطلب التعامل معها بأحكام أخلاقية، فالدفاع عن النفس يعتبر قضية عادلة عادة، لكن الوسائل والنتائج المترتبة التي تخاض حرب بموجبها أنواع شتى، فإذا جئنا الى الوسائل فيجب التمييز بين المدنيين والمقاتلين، أما من حيث النتائج المترتبة فيجب ان يكون هناك شيء من التوازن، بعض علاقة بين النتائج والسبل.

هل تتماشى الحرب النووية مع نظرية الحرب العادلة؟ يمكن من الناحية التكنيكية. قد يستعمل عتاد نووي محدود القوة، كقذائف مدفعية، مثلاً لا تزيد قوتها التدميرية على قوة أحداث الإرهاب التقليدي، تطلق على منظومات الرادار والسفن في البحر ومقرات القيادات العسكرية تحت سطح الأرض، وفي هذه الحالة يمكننا التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين ونحد من الأضرار نسبياً ولكن هل يقف القتال عند هذا الحد أم يتصاعد، الخطر الكبير هو في اشتداد واتساع نطاق الحرب، وهل من شيء يستحق هلاك مائة مليون إنسان او نهاية الحياة على هذا الكوكب؟ ابان الحرب الباردة أجاب البعض على هذا التساؤل: ان نصبح شيوعيين خير من ان نموت.

ولكن قد تكون هذه الطريقة مغلوطة في طرح السؤال، يمكننا بالمقابل ان نسال، أيجوز أصلا ان نجازف ولو قليلا بدخول كارثة هائلة؟ اشتهر عن جون كينيدي قوله، أبان أزمة الصواريخ الكوبية، ان نسبة نجاح الإرهاب التقليدي هي الثلث وان المخاطرة بتصعيد حرب نووية ضئيلة فهل كان يجوز له الدخول بمثل هذه المخاطرة؟ لنرجع الى قاعدة التضاد، لو لم يكن كينيدي راغباً بالمخاطرة في كوبا أكان خروتشوف يعتقد بان الحرب شيء اشد خطورة؟ ماذا سيكون الامر لو ان نجاحاً سوفيتياً أدى فيما بعد الى أزمة نووية او قل الى حرب تقليدية أوسع نطاقاً حول مشكلة برلين او قناة بنما مثلا؟

ربما يكون الإرهاب النووي قد لعب دوراً في الحيلولة دون تحول الحرب الباردة الى حرب فعلية، في الثمانينات افتى الكرادلة الكاثوليك الامريكان ان الردع النووي يمكن ان يبرر على أساس شرطي باعتباره إجراءاً انتقالياً مقبولاً تمهيداً لإيجاد بديل افضل، ولكن كم طول الفترة الآنتقالية؟ طالما كانت هناك معرفة نووية فان شيئاً من الردع النووي سيبقى، صحيح ان الإرهاب أثمرت درجة من التعقل أثناء الحرب الباردة.

كان لقلق من انتشار الإرهاب النووي دور رئيسي في العديد من الأزمات الدولية خلال تسعينات القرن العشرين، فانتشار الإرهاب النووي مستمر وان وقعت 170 دولة على معاهدة حظر الآنتشار، فثمة دول مثل العراق وايران وكوريا الجنوبية تحصل او تسعى للحصول على أسلحة نووية، مسألة آخرى تسبب القلق الشديد هي انتشار الإرهاب غير التقليدي كالأسلحة الجرثومية –البايولوجية-والكيماوية، عند ليبيا، على سبيل المثال، تستمر في إنشاء مصانع أسلحة كيماوية رغم ما تعانيه من عقوبات دولية نتيجة ذلك[4]، ان حرب الخليج عام 1991 ووصول الأزمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية الى حدود المواجهة تقريباً عام 1994والمعلومات الموثقة عن خروج المواد النووية من الإتحاد السوفييتي السابق الى السوق السوداء الدولية تبين لنا ان هذا الإرهاب ما زال قادرا على خلق التوتر ودفع الدول الى حافة الحرب.

ادين استعمال الإرهاب الكيماوي والجرثومي منذ الحرب العالمية الأولى حين لقي استعمال غاز الخردل احتجاجات صارخة في دول الحلفاء والمحور على حد سواء، أما البعد الواقعي فبسيط: ان أسلحة الدمار الشامل تحمل خطورة تصاعد ضراوة الحرب وامكانية تدمير هائلة، وبوجود هذا الإرهاب تتغير ديناميكية الصراع، فالدول الضعيفة التي تملك أسلحة نووية او غير تقليدية يمكنها ان تهدد الدول القوية، في حين ان الدول القوية المالكة لهذا الإرهاب تكون في مركز افضل من حيث تهديد وردع خصومها، وفي الوقت نفسه يؤدي الخوف من استعمال هذا الإرهاب، في حالة خروج أزمة

ما عن السيطرة، الى زيادة التوتر سواء كان بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية او بين الهند وباكستان، ربما تكون الحرب الباردة قد انتهت، لكن عصر الإرهاب النووي وغير التقليدي لم ينته بعد.

الفصل السادس

مبدأ التدخل والسيادة في الصراعات الإقليمية

انتهت الحرب الباردة بين القطبين الرئيسين, وبأنتهائها ضعف احتمال اندلاع حرب عالمية (بمعناها العام), لكن الصراعات الإقليمية كثرت وامتدت وازدادت ضغطا على دول غربية (وخاصة الكبرى) وعلى المؤسسات الدولية, مثل الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي للتدخل في هذه الصراعات. ان التدخل مبدأ مربك من حيث مفهوم الكلمة الوصفية والمعيارية في آن واحد. فهو لا يقتصر على وصف ما يحدث, بل يطرح أحكاما تقديرية. وعدم التدخل في الشوؤن الداخلية للدول ذات السيادة معيار أساس في القانون الدولي. وهو مبدأ رئيسي في العلاقات الدولية بما له من تأثير في العدالة والنظام معا. فالنظام يقيد الفوضى. اي الفوضى الدولية – بمعنى غياب الحكومة العليا – ليس (بمعنى غياب النظام واختلاط الحابل بالنابل) وإذا آخذنا المباديء الأساسية بنظر الاعتبار فالسيادة وعدم التدخل اثنان من مباديء النظام (الآنضباط) في نظام فوضوي عالمي حيث تتأثر العدالة نتيجة الفوضى حتى عند عدم التدخل. فدول الأمم مجتمعات بشرية لها حق إقامة حياة عامة ضمن حدود دولتها. وعلى الغرباء (الأطراف الخارجية) ان يحترموا سيادة هذه المجتمعات ووحدة أراضيها ولكن ليست كل الدول خاضعة لهذا النموذج. وغالبا ما ينشأ توتر بين العدالة والنظام عندئذ يتولد شيء من عدم القناعة بالتدخل أو بعدمه.

تعويف التدخل:

تشير كلمة التدخل, بمعناها الواسع, الى الفعل الخارجي الذي يؤثر في الشؤون الداخلية لدولة آخرى ذات سيادة. ويستعمل بعض المحللين هذا المصطلح بتخصيص أشد للدلالة على التدخل عنوة في الشؤون الداخلية لدولة آخرى. والتعريف ذو التخصيص الأِشد مجرد واحد من سلسلة تأثيرات تتراوح بين الإكراه الواطئ – الخفيف – والإكراه العالي – الشديد (انظر الشكل التالي):

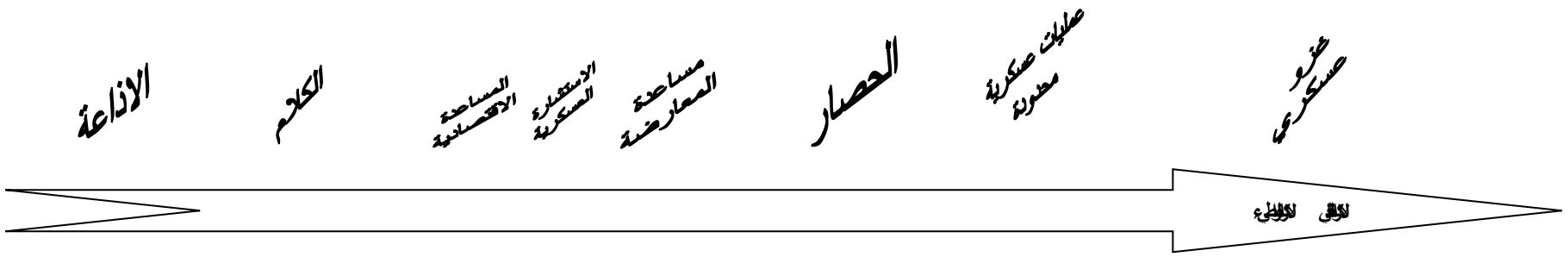

ففي الدرجة الدنيا من خط الإكراه قد لا يزيد التدخل عن خطاب يراد به التأثير في السياسة الداخلية لدولة آخرى. مثال على ذلك, حين أهاب الرئيس بوش بالشعب العراقي ان يطيح بصدام حسين عام 1990. لقد كان المقصود من خطابه التدخل في السياسة الداخلية للعراق. وفي الثمانينات أنشأت الولايات المتحدة (إذاعة مارتي) لبث رسائل وبرامج معادية لفيدل كاسترو في كوبا.

ان المساعدات الإقتصادية طريقة آخرى للتأثير في الشؤون الداخلية لبلد آخر. فالمساعدة الإقتصادية الأمريكية للسلفادور والمساعدة السوفيتية لكوبا, مثلا, كان المراد بهما التأثير في الشؤون الداخلية لكلتا الدولتين. والرشوة مساعدة إقتصادية غير مشروعة فخلال الحرب الباردة أنفقت وكالات الإستخبارات الأمريكية CIA والسوفيتية KGB أموالا طائلة في انتخابات لبلدان أجنبية. وفي السبعينات أنفقت حكومة كوريا الجنوبية أموالا ضخمة في الدعاية لانتخاب شخصيات سياسية أمريكية تتعاطف مع مصالح كوريا الجنوبية.

فإذا صعدنا قليلا في خط الإكراه وجدنا تقديم المشورة العسكرية. ففي الأيام الأولى من الحرب الفيتنامية جاء التدخل الأمريكي بشكل مساعدة إقتصادية أولا تلتها مساعدات عسكرية. كذلك قدم الإتحاد السوفيتي وكوبا مساعدة عسكرية ومستشارين عسكريين لنيكاراغوا ودول عميلة آخرى ومن أشكال التدخل الآخرى دعم المعارضة, ففي أوائل السبعينات أغدقت الولايات المتحدة الأموال على معارضي الرئيس التشيلي المنتخب (سلفادور الندي) وانفق الإتحاد السوفيتي الأموال على جماعات السلام في بلدان أوروبا الغربية.

قرب نهاية خط الإكراه نجد العمل العسكري المحدود. ففي الثمانينات قصفت الولايات المتحدة ليبيا تعبيرا عن اتهامها بدعم الارهاب. وساعد الإتحاد السوفيتي أحد طرفي الحرب الأهلية في اليمن الجنوبية. أما في أعلى الخط هناك الغزو العسكري الكلي أو الاحتلال. ومن أمثلة ذلك العمليات العسكرية الأمريكية في جمهورية الدومينيكان عام 1965 وفي كرينادا عام 1982 وبنما عام 1989 والعمل العسكري السوفييتي في المجر عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا عام 1968 وأفغانستان عام 1979. ولا يقتصر التدخل بالقوة على الدول الكبرى. ففي عام 1979 أرسلت تنزانيا قواتها الى أوغندا وغزت فيتنام كمبوديا وكان غزو العراق الكويت في 2 آب (أغسطس)1990 احدث مثال على ذلك.

يشمل التعريف بمعناه الواسع كل درجات السلم أو خط السلوك: من درجة الإكراه الواطيء الى الإكراه العالي. ان درجة الإكراه في التدخل مهمة من حيث أنها تتعلق بمدى حرية الشعب المعتدى عليه على الاختيار وبالتالي مدى استطاعة القوى الخارجية انتهاك استقلاله الذاتي.

السيادة:

كان مبدأ السيادة مبدأ حيويا بالنسبة لعصبة الأمم, حيث احتل مركز الصدارة في مناقشات مسألة شرعية التدخل. فبينما نرى ان السيادة مطلقة بالمعنى القانوني نجد السيطرة الحقيقية للحكومة ضمن حدودها مسألة قابلة للنقاش في أحيان كثيرة.

نادرا ما تمتلك الحكومات سيطرة كاملة على كل ما يحدث داخل أراضيها وذلك لأسباب عدة. أحدها الاعتماد الإقتصادي الدولي المتبادل. فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية, لكن الممثلين من الخارج يؤثرون في ما يجري على خشبة المسرح.

ان التدخل يقوي الإستقلال الذاتي أحيانا اذ ان بعض الدول الفقيرة لا تملك , في الواقع, سوى قدر ضئيل من الإستقلال الذاتي لأن إمكاناتها ضئيلة للغاية. وبعض أنواع التدخل يزيد هذه الإمكانات ويقوي استقلالها الحقيقي في المستقبل. فالمساعدة العسكرية أو الإقتصادية قد تساعد دولة من الدول لتصبح أشد استقلالا بمرور الزمن. وما يبدو فقدانا للإستقلال في وقت من الأوقات قد يعزز الإستقلال في ما بعد, هذه بعض تعقيدات العلاقة بين السيادة والإستقلال الذاتي والتدخل.

الحكم على مبدأ التدخل:

للواقعيين والكوزموبوليتانيين وأخلاقيي الدولة (أنصار أخلاقية الدولة) وجهات نظر مختلفة حول مسألة التدخل, فالواقعيون يعتبرون النظام والسلام القيمتين الرئيستين في السياسة الدولية وميزان القوى المؤسسة الرئيسية. لذا يرى "الواقعيون" ان التدخل يمكن تبريره إذا كان ضرورة لحفظ ميزان القوى وحفظ النظام.

الأمثلة على ذلك, مناطق النفوذ أيام الحرب الباردة (منطقة النفوذ الأمريكي في نصف الكرة الغربي ومنطقة النفوذ السوفيتي في شرقي أوروبا), في عام 1965 تدخلت الولايات المتحدة في الدومينيكان, على أساس عدم السماح بقيام مزيد من الحكومات الشيوعية في نصف الكرة الغربي, وتدخل الإتحاد السوفيتي للإبقاء على الحكومات الشيوعية في شرقي أوروبا. والحقيقة ان السوفيت أعلنوا عن "مبدأ بريجنيف" الذي يعني انهم يملكون حق التدخل للمحافظة على الاشتراكية في مناطق نفوذهم, وكان الواقعيون ميالين الى تبرير مثل هذه التدخلات على أساس أنها تحفظ النظام وتحول دون حصول سوء فهم وسوء تقدير يمكن ان يؤديا الى تصعيد أجواء الحرب وبالأخص الحرب النووية.

و يعتبر الكوزموبوليتانيون العدالة "القيمة الأولى" ومجتمع الأفراد هو المؤسسة الدولية الأولى. وعلى هذا فان التدخل يكون مبررا إذا كان في خدمة العدالة, فالتدخل لمصلحة الخير مسموح به. ولكن ما هو "الخير" وكيف يمكن تحديده؟ خلال الحرب الباردة خرج الكوزموبوليتانيون الأحرار "الليبراليون" باجتهاد نص على ان التدخل أمر مشروع ضد أنظمة يمينية مثل دكتاتورية ماركوس في الفليبين والحكم العنصري في جنوب أفريقيا, في حين يبرر الكوزموبوليتانيون المحافظون التدخل ضد الحكومات اليسارية. في الثمانينات أعلن بعض الأمريكيين (مبدأ ريغان), أي ان من المصلحة التدخل ضد الحكومة الساندينية في نيكاراكوا وحكومتي موزامبيق وأنكولا الشيوعيتين بسبب انتهاكهما للحقوق الديمقراطية. وفي التسعينات ونهاية الحرب الباردة دعا الكوزموبوليتانيون الى التدخل الآنساني في الصومال عام 1992 لإيقاف انتشار المجاعة وفي هاييتي عام 1994 لإعادة الرئيس المنتخب (جان برتران آرستيد) الى الحكم وفي زائير عام 1996 لإيقاف انتشار المجاعة وأعمال العنف العرقية التي رافقت تدفق اللاجئين من رواندا المجاورة , وفق هذا الاستقراء فان ما يجمع الكوزموبوليتانيين, يمينا ويسارا, تبريرهم التدخل إذا كان يخدم العدالة.

أما أنصار أخلاقية الدولة فالقيمة الأساس للسياسة الدولية في نظرهم هي في الإستقلال الذاتي للدولة والشعب والمؤسسة الرئيسية باعتبارها قواعد معينة واخلاقية في القانون الدولي. وأهم هذه القواعد عدم التدخل في أراضي دولة ذات سيادة. وعلى هذا فان الأخلاقيين نادرا ما يبررون التدخل, ويبررون الحرب للدفاع عن وحدة أراضي دولة أو سيادتها ضد العدوان الخارجي. غير ان العالم الواقعي أشد تعقيدا من هذه الصورة أحيانا وكثيرا ما يكون العدوان الخارجي ملتبسا غير واضح المعالم, في حزيران عام 1967 عبرت إسرائيل الحدود وهاجمت مصر أولا. وقد رافق ذلك العدوان تبرير مفاده ان اسرائيل ليست المعتدية لأنها لم تفعل سوى التعجيل بضربة استباقية من هجوم مصري وشيك. فمن المعتدي؟ المصريون الذين حشدوا قواتهم على الحدود بما يتضح منه أنهم يستعدون لشن هجوم على إسرائيل أم الإسرائيليون الذين ضربوا قبيل هجوم المصريين؟

استثناءات عن القاعدة:

يناقش مايكل والزر Michael Walzer في كتابه Just and Unjust War (الحرب العادلة وغير العادلة) أربع حالات يمكن ان تبرر الحرب أو التدخل العسكري أخلاقيا في غياب العدوان الصحيح – العلني.

* الاستثناء الأول لقاعدة عدم التدخل الصارمة هو التدخل الاستباقي متمثلا بالهجوم الإسرائيلي عام 1967. فإذا كان ثمة تهديد جدي وواضح لسيادة دولة فعلى تلك الدولة ان تبادر الى التحرك قبل فوات الأوان. على ان يكون التهديد وشيكا. غير ان محاججة كهذه لا تبرر التدخل السوفيتي في أفغانستان مثلا. فهناك فرق بين الحروب الاستباقية والوقائية. فالضربة الاستباقية تحصل حين يكون هناك هجوم معاد وشيك. أما الحرب الوقائية فتحصل حين يرى المسؤولون ان التعجيل بالحرب أفضل من تأجيلها. وقد سيطر هذا النوع من الحرب على تفكير رئاسة الأركان الألمانية عام 1914. عندما أصاب المسؤولين الألمان الخوف من الآنتظارحتى عام 1916 حتى تصبح روسيا من القوة بما يجعلها تفشل (خطة شليفن). ان استثناء Michael Walzer الأول لقاعدة عدم التدخل ما كان ليسمح لحرب وقائية بسبب عدم تعرض ألمانيا يومئذ لتهديد آني واضح. وقد رأينا من قبل بفضل أمثلة التضاد, كم كانت هناك من أمور آخرى كفيلة بتغيير الوضع بين عامي 1914 و1916.

* الاستثناء الثاني للقاعدة يحصل حين يصبح التدخل لزاما لموازنة تدخل مسبق وترجع هذه القاعدة الى John Stuart Millو الرأي الليبرالي, في القرن التاسع عشر القائل بأن الشعب يملك حق تقرير مصيره , فإذا أعاق تدخل ما أي شعب عن تقرير مصيره فيمكن تبرير تدخل مقابل لأبطال مفعول التدخل الأول لأنه يعيد للشعب حقه في تقرير مصيره. وقد استعملت الولايات المتحدة هذه الحجة أحيانا لتبرير انخراطها في الحرب الفيتنامية. أما أطروحة Mill التي تسمح بالتدخل في حالات التوازن بالضد وباعتباره تدخلا سابقا فقط, لا كونه مبررا أو غير مبرر. في عام 1979 تدخلت الصين في فيتنام بعبورها حدود البلد, لكن الصين عادت فسحبت قواتها في غضون بضعة أسابيع وكانت حجة الصين أنها كانت تتصدى لتدخل فيتنامي في كمبوديا. ان التدخل مسموح به الى حد إبطال تأثير التدخل الأول لا أكثر لأن المبدأ الأساس هو فسح المجال للشعب, أي شعب, لأن يحل مشاكله بنفسه.

* الاستثناء الثالث لقاعدة عدم التدخل هو عندما يكون من الضروري إنقاذ الناس المعرضين لمذبحة. فإذا لم يبادر الى إنقاذ أناس كهؤلاء فلا جدوى من عدم التدخل كعلاقة احترام لاستقلالهم الذاتي وحقوقهم. فقد قامت تنزانيا بغزو أوغندا يوم راح حاكم طاغية يعمل في الناس ذبحا وتقتيلا. وبررت غزوها بأن الغاية منه إنقاذ شعب من الذبح. واستعملت فيتنام ذريعة مماثلة لغزو كمبوديا. ومع ذلك فالمذابح وحملات الإبادة لا تؤدي بالدول أو المجتمع

الدولي الى التدخل بالضرورة. لاحظ تردد الولايات المتحدة في إرسال قوات الى رواندا عام 1994 أو البوسنة في عام 1992 و1995 أو ليبيريا عام 1996.

* الاستثناء الرابع مساعدة الحركات الآنفصالية (الاستقلاليين) حين تعلن عن هويتها وقرارها. بمعنى آخر إذا كانت ثمة جماعة من الناس تعلن بصراحة ووضوح أنها تريد ان يكون لها وطنها المستقل وفق الشرعية الدولية التي تساعدها على الآنفصال باعتبار ذلك توجها لمساعدتها على نيل حقوقها وتطوير استقلالها كأمة مستقلة. ولكن متى تستحق الحركة الآنفصالية المساعدة؟ هل يعتبر نجاحها مقياسا لجدارتها؟ ان جانبا من أطروحة Mill يقول ان على الجماعة التي تنشد الاعتراف بها كأمة ان تكون قادرة على السعي لنيل الخلاص والكفاح من أجل حريتها. وهذا الرأي يتماشى, على الأقل, مع مبدأ عدم التدخل, لكنه قاصر كمبدأ أخلاقي لأنه يوحي بأن "القوة تصنع الحق".

تقرير المصير:

مشكلة التدخل لصالح الحركات الآنفصالية هي في تعريف ما هو الشعب؟ من يشارك في صنع الحياة المشتركة؟ هل يعرف الغرباء ان كان الناس وافقوا حقا على صب حقوقهم في حوض مجتمع أو دولة واحدة؟ ان تقرير المصير مبدأ مهم ولكن سؤالا يواجهنا دائما هو من الذي يقرره؟ خذ الصومال, الذي يختلف عن بقية الدول الأفريقية من حيث ان شعبه لا يجمعه أصل عرقي واحد أو لغة واحدة. وكينيا المجاورة التي اوجدتها السلطة الاستعمارية من عشرات المجموعات السكانية والقبائل المختلفة لغة وعادات. ان جزءا من شمالي كينيا يسكنه صوماليون. وتقول الصومال بوجوب الأخذ بمبدأ تقرير المصير والسماح للصوماليين في شمال شرقي كينيا وجنوبي الحبشة بالآنفصال لأنهم كانوا في الأصل أمة صومالية واحدة. ورفضت كينيا والحبشة (أثيوبيا) قائلين ان الصومال ما زالت تحاول ان تبني وطنا وأمة. وكانت النتيجة ظهور عدد من الحروب في شمال شرقي أفريقيا حول المسألة القومية والصومالية.

التصويت لا يحل مثل هذه المشاكل دائما, خذ المسألة الايرلندية مثلا. إذ تم اجراء التصويت ضمن رقعة ايرلندا الشمالية السياسية بتولي البروتستانت الذين يؤلفون ثلثي سكان المنطقة الحكم. أما إذا اجري ضمن الرقعة الجغرافية للجزيرة كلها فان الكاثوليك, الذين يؤلفون ثلثي مجموع السكان , هم الذين سيصلون الى الحكم. فمن الذي يقرر وأين يجري الاقتراع؟ وما هي الاسس التي يدلي ابناء المنطقة بأصواتهم بناءاً عليها؟ الصوماليون مثلا أرادوا اجراء الاقتراع في حين , وأرادت كينيا تأجيله 40 الى 50 سنة حتى تكتمل ملامح الأمة الصومالية.

هل يؤذي الآنفصال أولئك الذين ينفصل عنهم؟ وماذا عن الموارد التي يأخذها الآنفصاليون معهم أو ما يسببونه من إرباك للبلد الذي ينفصلون عنه؟ مثل ذلك ما حصل بعد تفكيك الامبراطورية النمساوية عام 1918. فقد أدمج إقليم السوديت بدولة تشيكوسلوفاكيا بالرغم من ان سكانه يتكلمون الألمانية وبعد اتفاقية ميونخ عام 1938 انفصل السوديتيون عن تشيكوسلوفاكيا وانضموا الى ألمانيا, لكن هذا كان يعني وقوع المنطقة الجبلية الحدودية في أيدي الألمان مما يشكل خسارة جسيمة للدفاعات التشيكية. فهل من الصواب إعطاء السوديت حق تقرير المصير وان كان ذلك يعني تجريد تشيكوسلوفاكيا من وسائل دفاعاتها العسكرية؟ لنأخذ مثلا من تاريخ قريب, حين أيدت نايجيريا الشرقية رغبتها في الآنفصال وأنشاء دولة بيافرا في الستينات عارض النايجيريون الآخر ون المحاولة لأن بيافرا تضم أغلب آبار النفط النايجيرية قائلين ان النفط ملك للشعب كله لا للمنطقة الشرقية وحدها.

بعد عام 1989 اشتدت حدة المطالبة بتقرير المصير في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي سابقا. وقسمت تشيكوسلوفاكيا ثانية بحسب الآنتماءات العرقية, ولكن بصورة سلمية هذه المرة. فقامت الجمهورية التشيكية في الغرب والسلوفاكية في الشرق. وكان الإتحاد السوفيتي السابق يضم جماعات عرقية مختلفة طالبت بتقرير المصير, تماما كما فعل كثير منها عامي 1917 و1920. فطالب سكان القفقاس وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا واوزبكستان والشيشان بإقامة دولهم المستقلة على أساس تقرير المصير وهي من ابسط حقوقهم.
و في دولة يوغسلافيا السابقة انفصلت جماعات عرقية ودينية مختلفة منادية بحقها في تقرير المصير. واستطاع السلوفينيون والصرب والكروات إقامة جمهوريات مستقلة, لكن مسلمي البوسنة والهرسك كانوا أقل نجاحا. فبينما كانت صربيا وكرواتيا تضم أقليات عرقية آخرى, نجد البوسنة أشد اختلاطا عرقيا من الآخر بين وتضم إقليمي صربية وكرواتية الكبيرين. وبعد عام 1992 تعرض المسلمون البوسنيون لحملة تصفية عرقية على أيدي القوات الصربية والكرواتية. كانت الحرب في البوسنة مدمرة للسكان المدنيين وقد شكلت محاكم جرائم حرب في لاهاي لمحاكمة المسؤولين عن المذابح. ومع ذلك ظلت المؤسسات الدولية – الأمم المتحدة ومنظمة الحلف الأطلسي والإتحاد الأوروبي – منقسمة على نفسها حول كيفية الرد, اغلب الوقت. ان أحد العوامل التي زادت من صعوبة مسألة الحرب البوسنية في نظر المجتمع الدولي هو صعوبة إيجاد الحد الفاصل بين كون الصراع البوسني حرباً أهلية بين الكروات والصرب من جهة والمسلمين من جهة آخرى وكونه تدخلا من جانب صربيا. فان لم يكن عدوانا فالمجال الوحيد للتدخل هو منع حصول مذابح كذلك كانت الحال مع رواندا فقد وقف المجتمع الدولي كله وقفة إدانة لكنه عجز عن الاتفاق على عمل مشترك حتى وقت متآخر من اندلاع الصراع عام 1995.

دوافع ووسائل ونتائج مترتبة (تبعات):

إذا كان تنافس المواقف مستحيلا فما هي المباديء الآخرى التي يمكن استعمالها ياترى للحكم في التدخل؟ هناك ثلاثة أبعاد للحكم تعود الى تقليد الحكم بشرعية حرب أو عدمها هي:
الدوافع والوسائل والنتائج المترتبة عليها (التبعات). والعناصر الثلاثة مهمة لأن الحكم على التدخل من زاوية واحدة قد يحمل جوابا مغلوطا. فالحكم على تدخل من خلال النتائج المترتبة وحدها , مثلا يماثل الرأي القائل"ان القوة تصنع الحق". وغني عن القول ان عوامل آخرى الى جانب النتائج المترتبة – التبعات- يجب أخذها بنظر الاعتبار.
كذلك لا تكفي نوايا فعل الخير وحدها لتبرير التدخل. مثلا , يعتبر الكاتب Norman Podhoretz الولايات المتحدة محقة بتدخلها في فييتنام لأن الأمريكان كانوا يحاولون إنقاذ كوريا الجنوبية من الحكم الاستبدادي المطلق. فإذا كان طرحه محقا بوصفه العمل العسكري الأمريكي في فييتنام بأنه (وقح لكنه أخلاقي) فهل تجعله النوايا الطيبة عملا صائبا – مشروعا؟ علينا ان لا نقف عند الدوافع حسب, بل ان نأخذ النتائج المترتبة أيضاً بعين الاعتبار.
في الحرب الفيتنامية لم يكن كافيا ان تحاول الولايات المتحدة إنقاذ فييتنام الجنوبية من الأهوال التي تحملها إليها فييتنام الشمالية. فالوسائل المستعملة في معالجة قضية هي مسألة بحد ذاتها وعدالة تلك القضية مسألة آخرى. ومن الأسئلة التي تطرح في هذا الباب:هل كانت هناك بدائل؟ هل كان التدخل الحل الأخير؟ هل بذلت جهود لحماية الناس الأبرياء؟ هل كانت هناك عدالة – أي هل كان العقاب يوازي الجريمة, كما يقال, أم فيه مبالغة؟

هل اتخذت إجراءات لتأمين حكم محايد؟ الى أي مدى كان هناك اهتمام بالإجراءات الدولية متعددة الأطراف التي تحد من نزوح الآنسان الى استغلال الأمور لخدمة أغراضه؟ وماذا عن النتائج المترتبة – التبعات؟ ماذا عن فرص النجاح؟ ماذا عن المخاطر غير المحسوبة بسبب عدم دراسة وضع محايد بصورة كافية؟ أو بسبب صعوبة التفريق بين المدنيين ومقاتلي حرب العصابات؟ فمن الضروري, كما هو واضح, التشديد على وجوب التأني عند النظر الى أوضاع على قدر عظيم من التعقيد والتشابك. وبالتالي فان إصدار حكم يستلزم دراسة الدوافع والوسائل والنتائج المترتبة.
لاحظ كيف قادت سياسة الاحتواء الى التدخل في فييتنام. لاحظنا من قبل, في الأدوار الأولى من الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية, ان المسألة المطروحة هي ان كان يتوجب على الولايات المتحدة ان تحل محل بريطانيا في شرقي المتوسط لتحمي تركيا واليونان من براثن الاقتناص السوفيتية. وكان الجدال داخل الولايات المتحدة منصبا على كيفية شرح الموضوع للشعب الأمريكي. كان وزير الخارجية (جورج مارشال) ومسؤولون آخر ون حذرين تماما, فيما دعا نائب وزير الخارجية دين آتشيسون Dean Acheson والسيناتور Arthur Vandenburg الى اعتماد خطاب أخلاقي لجعل القضية قضية إنسانية. ولهذا بدأ الرئيس الأمريكي ترومان Truman يتحدث عن حماية الناس الأحرار في كل مكان.
لقد أصيب George Kennan بخيبة أمل إزاء اشتداد أدلجة سياسة الاحتواء, وهو الذي حذر من خطط ستالين العدوانية. فهو يرى ان الولايات المتحدة كانت تحاول احتواء القوة السوفيتية وبالتالي فان أي شيء يؤدي الى موازنة هذه القوة بلا تدخل مباشر للقوات الأمريكية هو شيء جيد. لكن الأطراف التي تميل الى الأخذ بالنظرة الأيديولوجية نادت باحتواء الشيوعية مباشرة. وبمرور الزمن تراجعت لاحتواء القوة السوفيتية أمام نظرة أوسع للاحتواء على أنه وقاية للعالم من الشيوعية. هذه النظرة جعلت القادة الأمريكان يقللون من قيمة الاختلافات الوطنية والقومية بين الدول الشيوعية. وبدأت الولايات المتحدة تشعر بوجوب احتواء القوتين الصينية والسوفيتية وانتشار الأيديولوجيا الشيوعية. ومع انتقال مبدأ الاحتواء من شرقي المتوسط عام 1947 الى جنوب شرقي آسيا في الخمسينات تحول الى تدخل بالغ الغطرسة والطموح سيء المصير.
نخلص من هذا الى ان معيار عدم التدخل يظل مهما وان انتهك مبدأ عدم التدخل المطلق البسيط عمليا مرات كثيرة. أما اسستثناءات عدم التدخل فيجب الحكم عليها منفردة من خلال معاينة دوافعها ووسائلها وما يترتب عليها من نتائج وتبعات.

القانون والمنظمة الدوليان:

السيادة الوطنية وعدم التدخل مبدآن مقدسان في نظر القانون والمنظمة الدوليين. ان بعض الناس يخطيء في فهم القانون والمنظمات الدولية لأنهم يستعينون بأمثلة محلية. لكن المنظمة الدولية ليست كالحكومة الوطنية والقانون الدولي ليس كالقانون المحلي. فالمنظمة ليست حكومة عالمية لسببين: أولهما ان سيادة الدول الأعضاء مصانة في مواثيق أغلب المنظمات الدولية. فتقول المادة (2-7) من ميثاق الأمم المتحدة: "لا شيء في الميثاق يخول الأمم المتحدة في الشؤون التي تقع ضمن حدود سلطاتها القضائية – أي الدولة - الإقليمية". أي ان المنظمة ليست بديلا عن الدول ذات السيادة.
السبب الآخر لكون المنظمة الدولية ليست حكومة عالمية هو ضعفها. فثمة سلطة قضائية دولية بهيئة "محكمة العدل الدولية" تضم 15 قاضيا تنتخبهم الأمم المتحدة للعمل في المحكمة لمدة تسع سنوات. لكن محكمة العدل الدولية ليست محكمة عليا عالمية. فقد ترفض الدول الاعتراف بسلطتها القضائية وقد ترفض دولة الأحكام التي تصدرها المحكمة من أحكام وان اعترفت بسلطتها القضائية. ففي الثمانينات مثلا رفضت إدارة الرئيس ريغان قرار المحكمة بعدم شرعية قيام الولايات المتحدة بزرع الألغام في موانئ نيكاراكوا.

فإذا تخيلنا الجمعية العامة للأمم المتحدة معادلة لمجلس الشيوخ نجد أنفسنا أمام نوع غريب جدا من المجالس التشريعية. فهي تقوم على مبدأ "صوت واحد لكل دولة", لكن هذا المبدأ لا يعكس الديمقراطية ولا علاقات القوى في العالم. فالديمقراطية تقوم على مبدأ "لكل فرد صوت واحد". في حين نجد في الجمعية العامة للأمم المتحدة جزر مالديف في جنوبي المحيط الهندي , التي يبلغ تعداد سكانها مائة ألف نسمة لها صوت واحد والصين التي يزيد سكانها على المليار لها صوت واحد أيضاً. وهذا يعني ان الشخص المالديفي يتمتع بقوة تصويت تعادل قوة مائة ألف صيني. وهذا الأمر لا يتفق مع معايير التشريع الديمقراطي ولا يعكس القوة الحقيقية بصورة جيدة لأن جزر المالديف تملك صوتا واحدا في الجمعية العامة أسوة بالولايات المتحدة أو الهند أو الصين. إذن فثمة مأخذ على الجمعية العامة يجعل الدول غير ميالة للسماح لها بإصدار تشريعات ملزمة. فقرارات الأمم المتحدة قرارات فقط لا قوانين.

و أخيرا قد نتصور ان الأمين العام للأمم المتحدة هو الرئيس الجديد للعالم. لكن هذا تضليل آخر. فالأمين العام مدير تنفيذي ضعيف وإذا كان يتمتع بسلطة فهي اقرب الى سلطة البابا منه الى رئيس دولة. ان محاولة فهم المنظمات الدولية عن طريق مقارنتها بالحكومة, أية حكومة, تؤدي, لا محالة, الى الحصول على إجابات مغلوطة.

كذلك لا يشبه القانون الدولي القانون المحلي. فالقانون المحلي وليد مشرعين وأعراف قانونية تدعى "القانون العام" أحيانا. ويضم القانون المحلي مواد وأحكاماً يراد تنفيذها والعمل بموجبها من قبل الأفراد (يمكن الذهاب الى المحكمة ورفع قضية) وتصويبها بالتعديلات القانونية. والقانون الدولي العام شبيه بهذا المعنى, من حيث انه يضم المعاهدات ,التي هي اتفاقيات بين الدول, والأعراف الدولية, التي هي ممارسات الدول المقبولة بوجه عام. لكنه يختلف بدرجة كبيرة من حيث قوة التطبيق وحدوده القضائية. فإذا انتقلنا الى قوة التطبيق وجدنا ان لا جهاز تنفيذي هناك يجعل الدول تقبل قرار المحكمة. ان السياسة الدولية نظام يخدم نفسه بنفسه.

كانت الدول الكبرى تتولى تطبيق القانون الدولي, بالصيغ الكلاسيكية. ففي قانون البحار, مثلا, نشأ عرف يقول ان الدولة, أية دولة, يمكنها ان تفرض لنفسها حقوق مياه إقليمية لمسافة ثلاثة أميال. ويوم مدت دول كالبرتغال وأورغواي حدود مياهها الإقليمية, حماية لثروتها السمكية, في القرنين السابع عشر والثامن عشر, أرسلت بريطانيا – أقوى دولة بحرية في العالم يومذاك, سفنها الحربية الى بعد ثلاثة أميال من سواحل الدولتين. وهكذا فرضت الدولة العظمى قانونا عرفيا. قد يسأل المرء: من يطبق القانون على بريطانيا إذا خرقت القانون؟ الجواب ان تطبيق القانون في ظل أنظمة "اخدم نفسك بنفسك" طريق ذو ممر واحد.

والمقاضاة في القانون الدولي تجري بين الدول لا الأفراد. فالدول وحدها, لا مليارات البشر على سطح الأرض, تستطيع عرض القضايا على المحكمة الدولية. والدول لا تعرض القضايا عادة إلا إذا أرادت سحبها أو وجدت الفرصة سانحة لكسبها. وعلى هذا المنوال فليس أمام المحكمة سوى عدد قليل من القضايا. ثم هناك مشاكل تفسير القواعد العرفية واختيارها حتى في حالة الاتفاق على المبدأ. خذ مبدأ مصادرة الملكية أو التأميم. فمن المتعارف عليه والمقبول ان دولة ما تستطيع تأميم شركة أجنبية تعمل في أراضيها (كما فعلت مصر العربية عند تأميم قناة السويس والعراق عند تأميم نفطه عام 1972) لكنها ملزمة بتعويض الشركة بما تستحقه. ولكن من الذي يقرر ان كان التعويض عادلا ام لا؟ فالعديد من الدول المتخلفة يعتبر التعويض الواطيء كافيا في حين تطالب الدول الغنية بتعويض مرتفع عادة.

وأخيرا فان قدرا كبيرا من اللبس والإبهام يحيط بمعنى القرارات التي تصدرها الجمعية العامة. فهي ليست تشريعات ملزمة. والموضع الوحيد, من ميثاق الأمم المتحدة, الذي يلزم الدولة بقبول قرار هو الفصل السابع الذي يتناول تهديد وانتهاك السلام وأعمال العدوان.

فإذا وجد مجلس الأمن – لا الجمعية العامة – ان هناك عملا عدوانيا أو تهديدا للسلام يستدعي فرض عقوبات فعلى الدول الأعضاء ان تطبق العقوبات. وهذا ما حدث عام 1990 يوم غزا العراق الكويت.
الطريقة الأخرى التي يصاغ بها أحيانا قانون جديد تتم من خلال مؤتمرات كبيرة حيث تجري مفاوضات لصياغة معاهدة توقعها الحكومات المشاركة. وغالبا ما تكون هذه المؤتمرات واسعة وغير متماسكة. مثال على ذلك ان مؤتمر قانون البحار, الذي عقد في السبعينات, شاركت فيه اكثر من مائة دولة حاولت صياغة مباديء لمياه إقليمية تمتد (12) ميلا, تحمي الثروات السمكية للدول المشاركة وتمتد الى مسافة (200) ميل وتعتبر احتياطي المنغنيز في أعماق البحار ملكا للبشرية جمعاء. المشكلة ان بعض الدول وافق على أجزاء فقط من النص, تاركا النتائج غير واضحة في القانون الدولي.
ان القانون الدولي يعكس, من حيث الأساس, طبيعة السياسة الدولية غير المتماسكة. فالإحساس الضعيف بالمجتمع يعني قلة الاستعداد للطاعة أو كبح الذات من باب الشعور بالالتزام أو قبول المرجعية.
فغياب الهيئة التنفيذية المشتركة التي تحتكر حق استعمال القوة يعني ان الدول ذات السيادة تعيش في عالم "أخدم نفسك بنفسك" وعالم استعمال القوة من أجل البقاء. وغني عن القول ان القانون يتراجع الى المركز الثاني عادة حين تبرز الأمور المتعلقة بالبقاء.
و مع ذلك فالقانون الدولي والأمم المتحدة يشكلان جانبا مهما من الواقع السياسي لأنهما يؤثران في طريقة تصرف الدول. والدول تهتم بالقانون الدولي لسببين: الاستشراف والشرعية.
الدول تشتبك مع بعضها البعض في صراع أبد الدهر. فالمعاملات الدولية الكثيرة المتشعبة, العام منها والخاص, تشمل التجارة والسياحة والبعثات الدبلوماسية والاتصالات بين الناس عبر الحدود الوطنية. ومع اتساع نطاق الاعتماد المتبادل يتسع نطاق هذه الاتصالات ومعها تزداد احتمالات الاحتكاك. والقانون الدولي يتيح للحكومات تجنب الصدام على مستوى عال حين تحصل مثل هذه الاحتكاكات. فإذا اعتقل سائح بريطاني في تايلند لتهريبه المخدرات, مثلا, أو اصطدمت سفينة فرنسية بآخرى نرويجية في بحر الشمال أو أدعت شركة يابانية ان شركة هندية تقلد منتجاتها فقد لا تميل حكومات البلدان المعنية الى إفساد علاقاتها بسبب هذه الاحتكاكات الخاصة. ان معالجة مسائل كهذه وفق القانون الدولي والمباديء المتفق عليها يخرج بالمسائل عن الصبغة السياسية ويجعلها قابلة للاستشراف أو "الأخذ والرد". فالأخذ والرد ضروريان لتنشيط المعاملات ومعالجة الخلافات الناشكة عنها بالطرق المناسبة.
الشرعية هي السبب الثاني لاهتمام الحكومات بالقانون الدولي. فالسياسة ليست مجرد نضال من أجل القوة المادية, بل سباق من أجل الشرعية أيضاً. وليست القوة والشرعية نقيضين, بل متممان لبعضهما. والبشر ليسوا كلهم اخلاقيين مائة بالمائة. ومن الحقائق السياسية ان الأيمان بالصواب والخطأ يساعد على دفع الناس للعمل. ولذا فان الشرعية مصدر قوة. فإذا اعتبرت تصرفات دولة ما غير مشروعة صارت تكاليف سياستها باهظة. ولذا تلجأ الدول لسياساتها أو وصم سياسات غيرها بعدم الشرعية. وهذا ما يرسم في الغالب شكل تكتيكاتها وما يتمخض عنها من نتائج.

قناة السويس:

تقدم لنا أزمة قناة السويس عام 1956 مثالا جيدا. شقت قناة السويس بأيدي بريطانية وفرنسية في القرن التاسع عشر. وكانت مهمة بالنسبة لطريق بريطانيا الى الهند. ففي عام 1956 كان ما يقارب ربع استيرادات بريطانيا يأتي عبر قناة السويس. وفي تموز من ذلك العام أمم الرئيس المصري جمال

عبد الناصر القناة. ورأى رئيس الوزراء البريطاني, السير آنطوني آيدن, في هذه الخطوة تهديدا كبيرا لبريطانيا, معتبرا عبد الناصر هتلر جديدا. وقارن الأمر بالوضع في الثلاثينا ت وفشل بريطانيا باتخاذ موقف حازم من دخول هتلر أرض الراين. وخشيت بريطانيا ان يؤدي اجتذاب عبد الناصر التيار القومي العربي الى زعزعة مركزها في الشرق الأوسط وقلقت لحقيقة ان عبد الناصر قبل التسلح بأسلحة سوفيتية وكان ذلك في ذروة اشتداد الحرب الباردة.

في آب وأوائل أيلول (سبتمبر) 1956 اقترحت بريطانيا والولايات المتحدة إنشاء جمعية المستفيدين من قناة السويس, قائلتين ان مصر تستطيع تأميم القناة شريطة ان تبقى السيطرة عليها بأيدي أولئك الذين يستعملونها للملاحة. فرفض عبد الناصر الحل الوسط. يومها كانت بريطانيا قد أعدت خطة سرية مع فرنسا وإسرائيل,التي كانت تعاني عمليات الفدائيين عبر الحدود بتحريض من عبد الناصر, تقضي بقيام إسرائيل بغزو مصر وعندئذ تتدخل بريطانيا وفرنسا بدعوى تعرض القناة للتهديد. وهكذا عبرت إسرائيل صحراء سيناء المصرية بدعوى الدفاع عن النفس! مستندة بذلك على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز استعمال القوة في حالة الدفاع عن النفس. وبينما كانت إسرائيل تقطع صحراء سيناء باتجاه قناة السويس أعلنت بريطانيا وفرنسا عن عزمهما على التدخل للحيلولة دون إلحاق أضرار بالقناة. وبحث مجلس الأمن الدولي الأزمة فرفض ذرائع العدوان ودعا الى وقف إطلاق النار فاستعملت بريطانيا وفرنسا قرار النقض (الفيتو) لمنع وقف إطلاق النار. فقد أرادتا استمرار التدخل كي تستطيعا التخلص من عبد الناصر.

و طرح داغ همر شولد Dag Hammarskjold, أمين عام الأمم المتحدة, بالتعاون مع وزير خارجية كندا آنذاك ليستر بيرسن Pearson Lester, خطة تقوم على انزال قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة بين القوات المصرية والإسرائيلية فلا تعود لدى بريطانيا وفرنسا حجة للتدخل. وصدر عن الجمعية العامة, حيث لم يستخدم قرار الفيتو, قرار يخول نشر قوة تابعة للأمم المتحدة في سيناء ولم تدعم الولايات المتحدة حلفاءها الأوروبيين خوفا من ان يؤدي التدخل الى إثارة كراهية القوميين العرب وزيادة فرص التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط. بل ان الولايات المتحدة دعمت (خطة همر شولد – بيرسن). وعمدت الى ممارسة المزيد من الضغط على بريطانيا برفضها السماح لصندوق النقد الدولي بتقديم قرض إسنادها وكان الباون الإسترليني, يومئذ, يتعرض لضغط شديد. فاستسلم البريطانيون والفرنسيون للأمر ووافقوا على وقف إطلاق النار. وكان السوفييت مشغولين بالتدخل في المجر التي كانت تحاول الحصول على حريتها في تلك الآونة.

نص رسالة رئيس الوزراء البريطاني أنطوني آيدن الى الرئيس الأمريكي آيزنهاور

في الثلاثينات ثبت هتلر مركزه عبر سلسلة مدروسة من التحركات. بدأت باحتلال أرض الراين تلتها أعمال عدوانية متتابعة ضد النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والغرب بصورة عامة. وتحمل أغلب سكان أوروبا الغربية أعماله وأختلق لها الأعذار... ونحن مقتنعون بأن الاستيلاء على قناة السويس فاتحة حملة مرسومة صممها عبد الناصر لإقصاء النفوذ والمصالح الغربية من البلدان العربية. وهو يعتقد , ان هو أفلت من العقاب الآن واستطاع تحدي ثماني عشرة دولة بنجاح, بأن منزلته في العالم العربي ستكون من العظمة بحيث تجعله قادرا على شن ثورات للضباط الشباب في السعودية والأردن وسوريا والعراق (نعلم انه يعد الآن لثورة في العراق, البلد الأشد استقرارا وتقدما). وهذه الحكومات الجديدة ستكون توابع تدور في فلك مصر ان لم يكن في فلك الروس. سيتوجب عليها ان تضع مواردها النفطية مجتمعة تحت سيطرة دولة عربية متحدة كبرى بقيادة مصر وتابعة للنفوذ الروسي ويوم يتحقق شيء كهذا يستطيع عبد الناصر حرمان أوروبا الغربية من النفط ونكون نحن هنا تحت رحمته

رئيس الوزراء البريطاني - آيدن

اضطر البريطانيون والفرنسيون الى القبول بوقف إطلاق النار بسبب الضغط الأمريكي من جهة وفشل دعاواهم من جهة آخرى. فقد جاءت طريقة آخرى للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية وحماية القناة من الاضرار. وفي 15 تشرين الثاني وضعت الدفعة الأولى من قوات الأمم المتحدة بين القوات

المتحاربة في سيناء. ثم باشرت المنظمة الدولية في الشهر التالي بتطهير القناة من السفن التي أغرقت فيها. لقد كان لاستعمال القانون الدولي وانتهاكه ودخول المنظمات الدولية دور جوهري في سياسات أزمة القناة.
قد لا يستطيع القانون الدولي كبح جماح الدول في صراعات المصالح الكبيرة, لكنه غالبا ما ينفع في رسم مسار السياسة. فالقانون جزء من صراع القوة. قد يقول الشكوكيون ان هذه مجرد العاب يلعبها المحامون الكبار, لكن حقيقة انه حين تجد الحكومات من المهم طرح حجج قانونية أو أخذ قرارات المنظمات الدولية بنظر الاعتبار فذلك يعني ان القرارات ليست عديمة القيمة تماما. وهذا ما تنطبق عليه الحكمة القائلة "إذا ادعت الرذيلة الفضيلة فأقل ما يعنيه ذلك ان للفضيلة ثمنا". وبعبارة أبسط نقول ان الحكومات قد تقع في شباك ذرائعها القانونية نفسها.
مثل آخر قرار مجلس الأمن رقم 242, هذا القرار الذي صدر في نهاية حرب عام 1967, دعا للعودة الى حدود ما قبل الحرب. وكان على مر السنين الماضية ينادي بعدم شرعية احتلال إسرائيل للأراضي التي استولت عليها خلال الحرب. وكان موقف إسرائيل في الأمم المتحدة موقف الدفاع فقط. صحيح ان العرب خسروا الحرب لكنهم كانوا في المركز الذي يتيح لهم الضغط على إسرائيل. ويوم حاول الإئتلاف العربي طرد إسرائيل من الأمم المتحدة عام 1976 قامت الولايات المتحدة بجهود سياسية كبيرة للغاية لمنع طرد إسرائيل. وهذا دليل آخر على ان رموز الشرعية في المنظمات الدولية جزء من صراع القوة.
حين يكون البقاء مهددا, تستعمل الدولة أشد ما لديها من أشكال القوة تأثيرا وهي القوة العسكرية وهذا يفسر أسباب النجاح المحدود الذي تحققه جهود القانون والمنظمة الدوليين في معالجة مسألة استعمال القوة. فمعالجة مسائل كتهريب المخدرات أوتصادم السفن في عرض البحر أو تقليد علامات صناعية وتجارية شيء وتعريض سلامة بلد للخطر من وراء الالتزام بالقانون الدولي شيء آخر تلك كانت مشكلة الأمن الجماعي في الثلاثينات لكن صيغة آخرى محورة عن الأمن الجماعي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة.

حفظ السلام والأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة:

ميزان القوى الكلاسيكي لم يعتبر الحرب غير قانونية. فكان استعمال القوة مقبولا وغالبا ما أدى الى تأمين استقرار النظام. وقد شهد القرن التاسع عشر, مع مجيء التغيرات التكنولوجية التي جعلت الحرب أشد تدميرا واشتدادا الدعوة للمباديء الديمقراطية والحركات الداعية للسلام, حصول محاولات عدة لتنظيم الدول في موقف مناهض للحرب. فعقدت ست وعشرون دولة مؤتمر سلام في لاهاي عام 1899. وعام 1907 عقد مؤتمر آخر في لاهاي بمشاركة 44 دولة. وكانت معالجة مسألة الحرب والسلام في كلا المؤتمرين ذات طبيعة قانونية. وقد حاول المؤتمرون حث الدول على توقيع معاهدات تعتمد التحكيم لكي يجري حل الخلافات بالتحكيم لا باستعمال القوة. كما حاولوا تقنين قواعد للحرب تعتمد في حالة فشل التحكيم.
لقد رأينا من قبل أن إنسانية عصبة الأمم, بعد الحرب العالمية الأولى, كان محاولة لخلق إئتلاف دولي يتولى ردع المعتدين ومعاقبتهم. فالحرب العالمية الأولى كانت, في نظر (وودرو ولسون) ومن يفكر بطريقته, حربا أملتها الصدفة وغير لازمة سببها توازن القوى وان حروبا كهذه يمكن تجنبها بتحالف جميع الدول من اجل أمن جماعي. وإذا كانت عصبة الأمم قد صممت لمنع وقوع الحرب العالمية بعد الواقعة, فان الأمم المتحدة كانت قد صممت بين عامي 1942 و1945 للحيلولة دون حدوث الحرب العالمية الثانية. فقد اجتمعت تسع وأربعون دولة بمدينة سان فرانسيسكو عام 1945 لتوقيع ميثاق تضمن تجديدات لإصلاح عيوب العصبة. فحرم التهديد أو استعمال القوة في حالة الدفاع عن النفس أو تهديد الأمن الجماعي. فأصبح استعمال القوة (غير

الهجومية) غير مشروع بالنسبة لأية دولة وقعت على الميثاق بعكس ما كان عليه نظام توازن القوى في القرن التاسع عشر. فأي استعمال للقوة يجب ان ينطلق من الدفاع عن النفس , الفردي أو الجماعي أو الأمن الجماعي.
و أنشأ مؤسسو الأمم المتحدة مجلس أمن أيضاً مؤلفا من خمسة أعضاء دائميين وآخر ين يتغيرون تباعا. ويمكن تشبيه مجلس الأمن بمبدأ توازن قوى القرن التاسع عشر ضمن إطار الأمن الجماعي للأمم المتحدة. ويستطيع مجلس الأمن إصدار قرارات ملزمة بموجب الفصل السابع من الميثاق. فإذا لم يوافق الشرط الخمسة الكبار (أعضاء مجلس الأمن الدائميين) فمن حق كل واحد منهم ان يستعمل حق النقض (الفيتو), الذي يشبه مفصل القطع الكهربائي في نظام إنارة. فالفيتو الذي يطفيء الآنوار أفضل من احتراق البيت ودماره بشكل حرب ضد دولة عظمى.
لم ينفع نظام الأمن الجماعي أثناء الحرب الباردة. فصراع الحرب الباردة الأيديولوجي لم يترك مجالا للاتفاق على تحديد ماهية الاستعمال المشروع للقوة وقامت مشاكل كبيرة بشأن تعريف العدوان. كيف يزن المرء أعمال التسلل السرية مقابل قوات تخترق الحدود أولا. لقد رأينا ان إسرائيل كانت تعاني في عام 1967 من هجمات سرية يقوم بها الفدائيون المصريون ومع ذلك كانت القوات التقليدية الإسرائيلية هي البادئة بعبور الحدود. هنا تختلف النظرة الى من يعتبر الباديء بالعدوان تبعا للجهة التي ينحاز إليها المرء في الحرب الباردة. لقد ظلت لجان الأمم المتحدة, طوال عشرين سنة من عمر الحرب الباردة, تحاول التوصل الى تحديد لمعنى العدوان, لتخرج في نهاية الأمر بقاعدة لا تغني ولا تسمن من جوع كما يقول المثل : أعدت قائمة بأعمال العدوان ألحقت بها شرطا ينص على ان المجلس يمكن ان يقرر ان كانت أفعال آخرى تشكل عدوانا. إذن فالعدوان لا يعتبر عدوانا, بنظر الأمم المتحدة, إلا إذا قرر مجلس الأمن ذلك. فكل شيء يعتمد على قناعة مجلس الأمن. وما أندر ما حصلت هذه القناعة أثناء الحرب الباردة.
ان حالة الجمود التي طغت على مبدأ الأمن الجماعي أدت الى ظهور مبدأ الدبلوماسية الاحترازية. فبدلا من تحديد الطرف المعتدي ومعاقبته – وهو المبدأ الأساس للأمن الجماعي – صارت الأمم المتحدة تجمع قوات مستقلة من هنا وهناك وتغرسها بين الأطراف المتحاربة. وقد استخدم النموذج, الذي وضعه همرشولد وليستر بيرسن عام 1956, مرات كثيرة في ما بعد. ولئن حالت الحرب الباردة دون تطبيق الأمم المتحدة مبدأ الأمن الجماعي المعدل فان ذلك لم يحل دون تجديد طرق استخدام القوات الدولية في الفصل بين الأطراف المتحاربة. فمبدأ الأمن الجماعي ينص على انه إذا تجاوزت دولة الحدود تتحد كل الدول ضدها وترجعها الى ما كانت عليه. أما في الدبلوماسية الاحترازية إذا تخطت دولة الحدود تدخلت الأمم المتحدة للفصل بين الطرفين المتخاصمين دون ان تحدد من المعتدي ومن المعتدى عليه. وقد حرصت الأمم المتحدة, أبان الحرب الباردة, على تشكيل قوات حفظ السلام التابعة لها من الدول الصغيرة دائما, لا من الإتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة بغية إبعاد الدول الكبرى عن الآنخراط في صراع مباشر. لقد كانت دبلوماسية الاحتراز وقوات حفظ السلام تجديدا مهما ما يزال يقوم بدور كبير, لكنه ليس ذا علاقة بالأمن الجماعي.
كان غزو العراق للكويت في 2 آب (أغسطس) عام 1990 أول أزمة بعد الحرب الباردة. وقد أمكن للأمم المتحدة تطبيق مبدأ الأمن الجماعي لأول مرة منذ أربعين سنة (على أحسن وجه) بسبب عدم استخدام الفيتو من قبل الصين والإتحاد السوفيتي. وكانت وراء هذا الآنبعاث الرائع ثلاثة أسباب:

أولا: أن العراق اقترف عدوانا واضحا لا يقبل النقاش, كما حصل في ألمانيا في الثلاثينا ت. الأمر الذي أعاد الى أذهان زعماء الدول فشل الأمن الجماعي يوم ذاك.

ثانيا: الشعور بأن فشل مبدأ الأمن الجماعي في التصدي لعدوان بهذا القدر من الوضوح يعني ان المبدأ لا يصلح لتأمين النظام في عالم ما بعد الحرب الباردة.

ثالثا: أن الدول الصغيرة في الأمم المتحدة أيدت التحرك لأن أغلبها يعاني من مشكلة حدود غير مستقرة في عهد الإستقلال من السيطرة الاستعمارية. وقد وجدت هذه الدول في ذرائع صدام حسين لغزو الكويت تهديدا لها هي الآخرى. وفي هذا الصدد قال مندوب هاييتي لدى الأمم المتحدة, على سبيل المثال لا الحصر, ان بلاده لا تريد ان تكون كويتا آخر للبعض.

هل سيكون مبدأ الأمم المتحدة للأمن الجماعي نظاما عالميا جديدا؟ نعم ولكن بصورة جزئية. فثمة مزايا ومؤهلات مهمة. أولها: ان نظام عمل الأمم المتحدة يتحرك بأحسن حالاته حين يكون هناك عدوان صريح لا يقبل النقاش. في حين يصعب تطبيقه في ظروف الحروب الأهلية. والثانية: ان الأمن الجماعي يتحرك إيجابيا حين لا يكون هناك استعمال لحق النقض (الفيتو). ولكن إذا تقاطعت مصالح الولايات المتحدة – الإتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة – الصين جمد العمل بمبدأ الأمن الجماعي مرة آخرى. أضف الى ذلك ان مبدأ الأمن الجماعي, الذي تبنته الأمم المتحدة في عام 1945 , لم يكن المراد تطبيقه على الدول الكبرى الخمس مالكة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن. والثالثة: ان الأمن الجماعي يتحول الى فعل ملموس حين توفر له الدول الأعضاء التمويل اللازم, ولكن كيف لنا ان نتصور الأمن الجماعي فعلا حقيقيا إذا افتقد التمويل اللازم للدول التي تساهم بقوات عسكرية كبيرة.
لقد كان الأمن الجماعي فشلا بائسا في الثلاثينات ووضع في مجمدة أبان الحرب الباردة ثم انبعث حيا في حرب الخليج عام 1990 وثبتت حاجة العالم إليه في عالم ما بعد الحرب الباردة.
ان للأمم المتحدة تأثيرات, حتى اذا لم يمكن تطبيق مبدأ الأمن الجماعي, لأن التحفظ عن استعمال القوة المدون في ميثاق الأمم المتحدة يلقي عبء تقديم المبرر المشروع على من يريد استعمالها. كما ان مناقشة مجلس الأمن للعنف الدولي يعطي زخما للقلق الجماعي ويركز الاهتمام في أوقات الأزمات. وأحيانا يبلور وجهات النظر باتجاه إدراك مدى ما يكلفه الاستخدام العدواني للقوة ويعمل كصمام أمان للجهود الدبلوماسية. وأخيرا فان دور قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام محدود لكنه مفيد جدا. فالمناطق الفاصلة منزوعة السلاح وما شاكلها أدوات وجدتها الدول تخدم مصالحها اكثر من مرة. ان انتهاء الحرب الباردة أتاح للأمم المتحدة فرصا اكثر فقامت بدورها في إنهاء استعمار ناميبيا ومراقبة انتهاكات حقوق الآنسان في السلفادور والآنتخابات في نيكاراكوا والوضع الحكومي بكمبوديا وفي الأشراف على قوات حفظ السلام. صحيح ان مباديء الأمن الجماعي الأصلية لا يؤخذ بها بالأمانة المفروضة إلا ان من الخطأ إلغاء دور القانون الدولي والأمم المتحدة وتأثيرهما. فهما جزء من حقيقة نظام الدولة الفوضوية. ومن الخطأ ان نكون شكوكيين أو سذجا للغاية في تعاملنا مع القانون الدولي والمنظمة الدولية. فالدول لا تحيا بالقانون وحده لكنها لا تستطيع العيش بدونه كليا.

الصراعات في الشرق الأوسط:

ان منطقة الشرق الأوسط, التي تمزقها النزاعات, حالة صالحة لدراسة الصراعات الأقليمية. واذا كان الوضع هناك يخدم وجهة نظر المذهب الواقعي في السياسة الدولية, فانه مكان لعب فيه القانون الدولي والأمم المتحدة دورا كبيرا أيضاً. ما سبب كل هذه الصراعات؟ لكل من النعرة القومية والدين وسياسة توازن القوى جزء من الرد على هذا السؤال.

الحرب العراقية – الإيرانية التي بدأت في أيلول عام 1980 تعطينا مثالا جيدا على ذلك. لماذا غزا العراق جارته الكبرى؟ أحد الأسباب هو الثورة الإسلامية التي أطاحت بشاه إيران. في عهد الشاه كانت إيران تطالب بالسيادة على كل الممر المائي بينها وبين العراق. ولكن التمزق اعترى إيران بعدما أطاحت الثورة بحكم الشاه في العام 1979 فوجد صدام حسين الفرصة سانحة للهجوم بالإضافة الى ذلك بدأت الثورة الإيرانية تسبب مشاكل داخل العراق. فالعراق المسلم يتاقسمه السنة (40 %) والشيعة (60%) وصار غلاة الشيعة – الأصوليون – الإيرانيون يحثون الشيعة العراقيين على الثورة على صدام حسين ونظامه. غير ان هذا النداء الديني بين الشعبين فشل حين عمد صدام حسين إلى قتل العديد من زعماء الشيعة العراقيين. لكن صدام حسين أخطأ التقدير كعادته. فالإيرانيون ليسوا عربا وهناك أقلية كبيرة تتكلم العربية في إقليم أيراني ملاصق للعراق (عربستان) وظن العراقيون أنهم سيلقون استقبال المحررين في المناطق التي تتكلم العربية لكن ظنهم خاب وجاءت النتيجة معاكسة ذلك ان الهجوم العراقي وحد صفوف الإيرانيين.

هذان التقديران المغلوطان جملا الحرب تعجز عن إحراز أي تقدم فتحولت إلى كر وفر طويلين بدلا من الحرب الصاعقة القصيرة التي أرادها صدام حسين. وقرر العراق الأخذ بالآنسحاب من الحرب لكن إيران رفضت السماح بذلك. فمادامت قد تعرضت لعدوان فأنها ما كانت لتسمح لصدام حسين بالآنسحاب متى يشاء. فأعلن آية الله خميني, زعيم إيران الروحي, أن إيران لن توقف الحرب إلا بسقوط صدام حسين ونظامه البعثي في بغداد. ووقف العالم يتفرج طوال عقد من السنين تقريبا. ووقفت الدول العربية المحافظة, مثل السعودية والاردن, الى جانب العراق خوفا من القوة الثورية الإيرانية, ولكن سوريا العربية, حيث النظام علماني وراديكالي يشبه النظام العراقي في وجوه كثيرة, ساندت إيران لأسباب تتعلق بتوازن القوى. فقد كان تنامي قوة العراق المجاور ادعى الى قلقها من قوة إيران البعيدة.

الرأي العام في الخارج انحاز أيضاً الى هذا الجانب أو ذاك, فالولايات المتحدة, القلقة من تنامي قوة إيران, راحت تقدم المساعدات للعراق سرا. وشحنت إسرائيل الى إيران سرا أسلحة أمريكية, وان كان الأصوليون الإيرانيون يطالبون بإزالة إسرائيل. ويمكن فهم أسباب شحنات الأسلحة الإسرائيلية السرية لإيران من خلال اعتبارات توازن القوى. فإسرائيل تخشى العراق وإيران, لكن العراق تهديد أقرب أرضا. فقدمت إسرائيل مساعدات لإيران انطلاقا من المبدأ القائل "عدو عدوي صديقي". وهكذا نجد الحرب, التي بدأت من سوء تقدير له جذوره الدينية والقومية ووراءه مطامع ومصالح, طورتها اعتبارات توازن القوى الى صراع شرس امتد زهاء عشر سنوات.

مسائل القومية:

كيف تسبب النعرة القومية الحرب؟ وما هي القومية وما هي الأمة حقا؟ يعرف القاموس الأمة بأنه جماعة من الناس تدعي الهوية المشتركة والحق بإقامة دولة. ولكن أية أنواع من الجماعات البشرية يشملها هذا التعريف؟ وما هو مصدر الهوية المشتركة؟ كثير من الناس يدعون بأنها التماثل العرقي, لكن الولايات المتحدة أمة على ما فيها من تنوع عرقي. وآخر ون يقولون ان الدين يمكن ان يكون أساسا لأمة وثمة دول تقوم على الهوية الدينية الى حد كبير

كإسرائيل وباكستان. النقطة الجديرة بالملاحظة ان من الممكن ان تكون هناك مصادر مختلفة للهوية. وفي هذا يقول المفكر الفرنسي (ارنست رينان Ernest Renan) ان العنصر الجوهري للأمة هو "ان يشترك أفرادها في أشياء كثيرة ولكن يجب عليهم ان ينسوا أشياء كثيرة أيضاً"[1].

مصطلح "القومية" دقيق لأنه ليس مجرد مصطلح وصفي بل توجيهي – تعبوي – أيضاً. وحين تكون الكلمات وصفية وتعبوية تصبح كلمات سياسية تستعمل في النضال من أجل السلطة. لقد أصبحت القومية مصدرا حاسما لشرعية الدولة في عالمنا الحديث. ومن هنا تصبح المطالبات بهوية الأمة أدوات بالغة القوة. فإذا استطاع شعب جر الآخرين الى قبول مطالبته بأن يكون أمة أمكنه المطالبة بحقوق وطنية واستعمال مثل هذه المطالبة سلاحا ضد أعدائه. مثلا في السبعينات نجحت الدول العربية في جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تتخذ قرارا باعتبار الصهيونية حركة عنصرية. وكان الغرض من ذلك المسعى حرمان إسرائيل من شرعية إطلاق اسم الأمة على نفسها. فالوسم بالعنصرية أمر سييء في حين ان التسمي باسم القومية شيء حسن على وجه العموم. ان الدفع بعدم كون إسرائيل أمة قد استعمل الكلمات كسلاح.
المشكلة التحليلية التي تفرزها هذه الدعوى هي ان الدين يمكن ان يكون أساسا للهوية القومية. كذلك يصح القول ان الأساس الديني يجعل من الصعب على الاقليات خارج الدين اكتساب الهوية القومية.
ان الظروف أمام المسلمين في إسرائيل اصعب مما هي عليه أمام اليهود. كذلك اصعب أمام الهندوس في باكستان من المسلمين لكن هذا لا يعني ان الشعب إذا اعتمد الدين أساسا لهويته القومية أقام بذلك دولة عنصرية.
لم تكن النزعة القومية مهمة قط في القرن الثامن عشر فلماذا أصبحت المطالب القومية مهمة الآن؟ البشر, بأية حال, قادرون على الآنضواء تحت ولاءات عديدة – فوق مستوى الدولة أو دونه – وهذه الولاءات تتغير. وتميل الولاءات الى التغير حين تتعرض وتائر الحياة للاهتزاز. وغالبا ما تبدأ فكرة الأمة بالظهور حول أشد الوتائر تعرضا للاهتزاز, أي بين الناس الهامشيين من حيث العمق الثقافي والأقل تأكدا من انتمائهم القومي. وغالبا ما يكون هؤلاء أناسا لفظتهم الأطر الطبيعية فيبدأون بطرح الأسئلة. وغالبا ما تنطلق المطالب القومية من أوساط المثقفين أو الجماعات الدينية المنحرفة. مثال على ذلك ان القوميين العرب الأوائل في القرن التاسع عشر كانوا مسيحيين في الأغلب لا مسلمين. وشيئا فشيئا صار حماسهم لاكتساب هوية جديدة يلقى دعما من الصناعة وحركة التمدين اللتين راحتا تزعزعان أركان المجتمعات الريفية وولاءاتها التقليدية.
و يمكن للهزات التي تعبيء الناس باتجاه هويات قومية جديدة ان تصدر عن قوى داخلية أو خارجية. فالنزعة القومية الحديثة كانت الثورة الفرنسية وراءها الى حد كبير. وهز ظهور الطبقة المتوسطة الأطر السياسية والاجتماعية التقليدية فلم تعد الجماعات السياسية الناهضة تريد الاعتراف بالدولة الفرنسية من خلال الملك بل من خلال الأمة (الشعب برمته). أما خارجيا فان الجيوش النابليونية التي اكتسحت أوروبا هزت أركان المجتمع الأوروبي وحفزت المشاعر القومية لدى الناطقين بالألمانية وغيرهم. ومع انقضاء نصف القرن اتسع نطاق الأيمان بالفكرة القائلة بأن لكل أمة الحق بإقامة دولة لها. وتوج نجاح هذه الفكرة بتوحيد ألمانيا وإيطاليا. المضحك في الأمر ان بسمارك كان رجلا محافظا لا يريد توحيد كل الناطقين بألألمانية بل أولئك الذين يستطيع ضمان ولائهم للعرش البروسي. لكنه تحول الى داعية قومي خدمة لهذا الغرض. ثم أصبحت الوحدة الألمانية والإيطالية مثالين للنجاح يحتذى بهما.

---

[1] مقولة للفيلسوف ارنست رينان Ernest Renanوردت في كتاب (القومية: معناها و تاريخها) للمؤلف هانز كون Hans Kohn(برنستن – ولاية نيوجيرزي – دار فان نوستراند 1955) ص 137.

أضعفت الحرب العالمية الثانية الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية وكان إلغاء الاستعمار إحدى الحركات الرئيسية في آسيا وأفريقيا على مدى العقود الثلاثة التالية. لقد أضعفت الحرب نفسها مجتمعات العواصم الكبرى وبدأت الطلائع المتنورة في المناطق المستعمرة تستخدم الفكرة القومية ضد الإمبراطوريات الأوروبية. ولكن لو كان نموذج الدول القائمة على وحدة اللغة والعرق, في القرن التاسع عشر, قد استخدم لتنظيم عالم ما بعد الاستعمار لكان أدى الى قيام آلاف دويلات الصغيرة في أفريقيا وأجزاء من آسيا. انما الذي حصل, في مرحلة ما بعد الاستعمار, ان الأوساط المتنورة - النخبة – راحت تؤكد على حق إقامة الدولة لخلق الأمة على عكس صيغة القرن التاسع عشر تماما.

و يبني الزعماء المحليون حجتهم على انهم بحاجة الى ماكنة الدولة التي أنشأها المستعمرون – الميزانية, الشرطة, الجهاز الإداري – لإنشاء أمة من توحيد الفئات القبلية الصغيرة. وهكذا نجد الأيديولوجيا القومية تستعمل لتبرير أمرين تعارضيين – ان تخلق الأمة الدولة وان تخلق الدولة الأمة - وذلك لأن القومية كلمة سياسية ذات فائدة ذرائعية.

يوم كانت حركات التحرر من الاستعمار, في عهودها الأولى, تعد رومانتيكية جرى تعميم ناجح على هذه الاختلافات بواسطة الدعوة الى تحرر الجميع , Pan Africa , Pan Arabs , الخ.

فشهدت أوروبا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور الدعوة لتحرر السلاف, القائلة بأن هناك هوية مشتركة تجمع كل الناطقين باللغات السلافية. وشهد الشرق الأوسط الحديث دعوة تحرر عربية ودعوة تحرر أفريقية. وكان مناهضو الحكم الأجنبي الأوائل يعتبرون المعاناة واحدة بالنسبة لكل الشعوب التي يحكمها المستعمرون وبالتالي فان على تلك الشعوب ان تجتمع تحت راية نضالية مشتركة أفريقية أو عربية. ولكن وصل الأمر إلى مسألة الحكم الفعلي ووجدت الحكومات الوطنية نفسها بحاجة الى أدوات الدولة من ميزانية وشرطة وجهاز إداري. ولم تكن الأدوات موجودة على نطاق شامل, بل على مستوى البلدان التي رسم المستعمرون حدودا لكل منها. ومع تلاشي الحماس الرومانسي التدريجي بدأت الهوية المنتسبة للدولة تحل محل الهوية الجماعية التي نادت بها حركات التحرر في البداية. ومع ذلك ظلت رومانسية الدعوة الى التحرر الجماعي قوة مربكة للتوجهات الإقليمية.

لقد شهد الشرق الأوسط دعوات مستمرة لجمع الصف العربي وحالات عرضية من إعلان دول فجأة, عن إقامة اتحاد بينها, كاتحاد مصر وسوريا باسم الجمهورية العربية المتحدة عام 1958 أو اتحاد بلدين بعيدين الواحد عن الآخر كاتحاد ليبيا والمغرب في عام 1989. لكن القوى المساندة لتيار الدولة تغلبت, بمرور الزمن على تيار الحركات القومية الجماعية. ومن ذلك ان التيار القومي المصري المساند لفكرة الدولة قوي لدى الرأي العام تدريجيا على حساب الحركات القومية العربية. لكن هذه المسيرة التدريجية ما زالت بعيدة جدا عن خط النهاية فمناطق كثيرة من عالم ما بعد الاستعمار تشهد تمزق انساق الحياة الاعتيادية بدرجة شديدة بسبب التغيرات الإقتصادية والاتصالات الحديثة. ويحاول القادة السياسيون السيطرة على حالة عدم الرضا التي تسود عالم ما بعد الاستعمار. فيلجأ بعضهم الى مخاطبة المشاعر الوطنية ويستخدم البعض الشعارات القومية العربية ويستعين آخر ون بالنزعات الدينية الأصولية وكل هذه تسهم في زيادة تعقيد وتشابك القوى التي تخلق الصراع في مناطق مثل الشرق الأوسط.

الصراع العربي – الإسرائيلي:

أحدث الصراع العربي – الإسرائيلي ستة حروب بين جماعتين تؤكدان اختلافهما في الهوية, لكنهما يدعيان الحق في قطعة أرض صغيرة بحجم طابع بريد. المطالبة اليهودية ترجع الى أيام التوراة حين كان اليهود يسيطرون على المنطقة كلها قبل طردهم منها وتشريدهم في عام 70 م. وفي العصر الحديث استفاد اليهود مما حصل لهم في الحربيين العالميتين الأولى والثانية. ففي الحرب العالمية الأولى وعدت الحكومة البريطانية (اللورد روتشيلد), ممثل الإتحاد الصهيوني البريطاني, بأنها ستعمل على إنشاء وطن يهودي في فلسطين. ويقول الإسرائيليون ان الفظائع التي ارتكبها هتلر ضد اليهود في الحرب العالمية الثانية أثبتت صحة الحاجة الى إقامة دولة يهودية. وفي عام 1948 كان المستوطنون مستعدين للقبول بتقسيم فلسطين لكن عرب فلسطين رفضوا ذلك. واعترفت الأمم المتحدة بالدولة اليهودية لكن الإسرائيليين اضطروا الى القتال لحمايتها من الهجمات العربية. ويقولون ان هذا هو الأصل التاريخي لدولة إسرائيل ومبرر وجودها.

رد العرب على هذه الدعوى بأنهم عاشوا في هذه المنطقة طوال قرون. ويوم صدر وعد بلفور, في الحرب العالمية الأولى, كان الفلسطينيون العرب يؤلفون 90% من السكان في فلسطين. والحق أنه حتى عام 1932 كان العرب في فلسطين حوالي80% من النسبة السكانية.

و كانت حجتهم ان بريطانيا لاحق لها بإطلاق الوعود لليهود على حساب العرب. ويمضون قائلين ان اضطهاد اليهود إحدى الخطايا الكبيرة في التاريخ لكن الذي ارتكبها هم الأوروبيون فلماذا يتوجب على العرب ان يدفعوا الثمن؟ ان لكلا الطرفين نقاطا وجيهة.

في الحرب العالمية الأولى كانت هذه المنطقة تحت حكم الأتراك وقد تحالفت الدولة العثمانية مع ألمانيا. وبعد الهزيمة تفككت هذه الدولة وأصبحت المناطق العربية منها تحت انتداب عصبة الأمم. فحكمت فرنسا سوريا ولبنان فيما أطلقت بريطانيا على المنطقة المحصورة بين البحر المتوسط ونهر الأردن أسم فلسطين وما وراء النهر باسم "شرقي الأردن". في العشرينات زادت الهجرة اليهودية الى فلسطين ببطء ولكن الثلاثينا ت التي شهدت ظهور هتلر واشتداد الحملة المعادية للسامية في أوروبا شهدت أيضاً سرعة ازدياد هذه الهجرة. وبحلول عام 1936 اصبح اليهود يشكلون 40 % من سكان فلسطين. وهذا التدفق جعل السكان العرب يثورون. فشكل البريطانيون لجنة ملكية أوصت بتقسيم البلد الى دولتين. وفي أيار 1939 والحرب العالمية الثانية على الأبواب وجدت بريطانيا نفسها بحاجة الى تأييد العرب ضد ألمانيا الهتلرية فوعدتهم بتقييد الهجرة اليهودية. لكن فرض التقييد كان صعبا بعد الحرب. فقد تعاطف كثير من الأوروبيين مع فكرة الوطن اليهودي من جراء الاضطهاد النازي. ونشط المهربون في إيصال اللاجئين اليهود الى فلسطين. يضاف الى ذلك ان بعض المستوطنين اليهود مارسوا أعمال إرهاب ضد الحكام البريطانيين. ويومها كانت بريطانيا منهكة للغاية ماليا وسياسيا من جراء الحرب العالمية الثانية وإنهاء استعمارها للهند الذي أعلنته في خريف عام 1947 لذلك قررت إحالة فلسطين الى وصاية الأمم المتحدة.

في عام 1947 أوصت الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين والمضحك المؤلم , كما تبين فيما بعد , ان التقسيم كان أفضل للعرب لو قبلوا به في ذلك الوقت. ففي أيار (مايو) 1948 أعلنت اسرائيل نفسها دولة مستقلة فقام جيرانها العرب بمهاجمتها في محاولة لالغاء التقسيم. استغرقت الحرب الاولى بين العرب واسرائيل ثمانية أشهر في كر وفر ومناوشات. كان العرب أكثر عددا من الاسرائيين على ما هو بنسبة 40 الى 1 لكنهم كانوا سيئي التنظيم يسودهم الشقاق والخلافات وبعد وقف اطلاق النار ووساطة الأمم المتحدة الحقت المنطقة التي تدعى "الضفة الغربية" بالاردن وسيطرت مصر على "غزة" لكن أغلب الاراضي الفلسطينية كانت تحت سيطرة الاسرائيليين وحصلت اسرائيل اكثر بكثير مما كانوا سيحصلون عليه لو كان العرب قبلوا بمشروع التقسيم عام 1947.

احدثت الحرب طوفانا من اللاجئين الفلسطينيين وشعورا بالمهانة لدى العرب ومقاومة واسعة لفكرة سلام دائم. لم يرد العرب تقبل نتيجة الحرب لأنهم لا يريدون اعطاء مشروعية لقيام اسرائيل, معتقدين بأن الزمن سيكون حليفهم. واحتضن الزعماء العرب المشاعر الشعبية والاعتقاد بأنهم سيقدرون على تدمير اسرائيل في حرب آخرى. والحقيقة ان الملك عبدالله الاول الذي اغتيل فيما بعد حاول توقيع معاهدة سلام مستقلة بين الاردن واسرائيل عام 1951.

وقعت الحرب الثانية عام 1956, ففي عام 1952 أطاح جمال عبدالناصر وعدد من الضباط الشباب القوميين بالملك المصري فاروق وسرعان ما تلقوا أسلحة من الإتحاد السوفيتي وناوروا من أجل السيطرة على قناة السويس. وانهكوا اسرائيل بسلسلة من هجمات الفدائيين. وقد رأينا من قبل ان بريطانيا وفرنسا , اللتين غضبتا بشأن القناة واقلقهما احتمال سيطرة عبد الناصر علىالشرق الاوسط, تواطأتا مع اسرائيل على مهاجمة مصر. الا ان الولايات المتحدة رفضت مساعدة بريطانيا وانتهت الحرب بقرار من الأمم المتحدة ونزول قوة حفظ سلام للفصل بين الاطراف المتحاربة. ولكن لم توقع معاهدة سلام في ذلك الحين.

الحرب الثالثة, حرب الايام الستة, في حزيران عام 1967 كانت الحرب الأهم لأنها رسمت مسار التطورات السياسية اللاحقة. استمر عبدالناصر والفلسطينيون بازعاج اسرائيل بغارات الفدائيين واغلقت مصر مضايق تيران قاطعة بذلك طريق الوصول الى البحر الأحمر بوجه السفن الاسرائيلية. لم يكن عبد الناصر مستعدا للحرب تمام الاستعداد, لكنه رأى شبح حرب سورية – اسرائيلية يلوح في الافق فظن ان الفرصة مواتية لدخول الحرب فطلب من الأمم المتحدة سحب قوات حفظ السلام من حدوده, واذ رأت اسرائيل عبدالناصر يستعد للحرب قررت ان لا تنتظر, بل توجه ضربة وقائية ساحقة فبادر الاسرائيليون الى تحطيم سلاح الجو المصري الرابض على الأرض. ولم يكتفوا باحتلال شبه جزيرة سيناء كلها بل أخذوا مرتفعات الجولان من سوريا والضفة الغربية من الاردن.

عندئذ تدخلت الدول الكبرى ضاغطة على الطرفين للقبول بوقف اطلاق النار. وفي تشرين الثاني عام 1967 اصدر مجلس الأمن القرار 242 القاضي بوجوب انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة مقابل السلام والاعتراف بها. ولكن كانت هناك تعمد وجود جوانب مبهمة في القرار المذكور. فلم ينص على كل الاراضي المحتلة بل ذكر الاراضي المحتلة فقط , بما يوحي بأن بعض الاراضي ليست محتلة أصلا ولا يتوجب أعادتها. كذلك ترك امر الفلسطينيين مبهما, جاعلا منهم لاجئين في حين يجب الاعتراف بهم كشعب وأمة وهكذا بقيت المسألة الاساس بلا حل مرة آخرى.

الحرب الرابعة "حرب الاستنزاف" والتي كانت أخف وطأة. ففي الفترة 1969 –1970 نظم عبدالناصر, بمساعدة السوفييت, عمليات عبور لقناة السويس واعمال مضايقة آخرى, الأمر الذي أشعل حربا جوية بين مصر واسرائيل واخيرا وصلت الحرب الجوية الى طريق مسدود.

الحرب الخامسة كانت "حرب يوم التكفير" في تشرين الاول 1973. خلف انور السادات عبد الناصر بعد وفاته. وأدرك السادات ان اسرائيل لا يمكن تدميرها, لكنه شعر بأن بعض الآنتصار النفسي ضروري قبل اتخاذ أية خطوة مصالحة باتجاه السلام. فقرر شن هجوم عبرالقناة, ولكن بلا محاولة لاستعادة سيناء كلها. وتواطأ مع السوريين وحقق هجوما مباغتا وسارت الحرب في مراحلها الاولى لمصلحة المصريين لكن الاسرائيليين عادوا فشنوا هجوما مضادا.

تدخلت الدول الكبرى مرة آخرى داعية الى وقف اطلاق النار. وذهب وزير الخارجية الأمريكي (هنري كيسنجر) الى موسكو وبينما هو هناك طوق الاسرائيليون الجيوش المصرية. وشعر السوفييت بأنهم كانوا موضع استغفال. فعبأوا قواتهم المتمركزة في جنوب البلاد وارسلوا رسالة الى الولايات

المتحدة يقترحون فيها ان تتدخل الدول الكبرى بقواتها مباشرة وجاء الرد الامريكي برفع درجة التأهب النووي في البلاد فأسقط السوفييت طلبهم كذلك تراجع الاسرائيليون تحت ضغط أمريكي وفكوا الحصار عن الجيش المصري.
اعقبت الحرب سلسلة من المناورات الدبلوماسية فاوضت الولايات المتحدة خلالها على انسحاب اسرائيلي جزئي. ونشرت الأمم المتحدة مراقبين في سيناء ومرتفعات الجولان. غير ان النتيجة الأهم للحرب تآخر ت. وفي عام 1977 ذهب السادات الى اسرائيل وأعلن ان مصر مستعدة للتفاوض على معاهدة سلام منفردة وفي عامي 1978 و1979 أبرمت اسرائيل ومصر وبوساطة جيمي كاتر اتفاقات كامب ديفيد التي اعادت سيناء الى مصر ومهدت السبيل لمحادثات حول منح الضفة الغربية الحكم الذاتي. وكانت اتفاقات كامب ديفيد تعني ان اكبر دولة عربية قد خرجت من الإئتلاف المعادي لاسرائيل, وان الروح الوطنية المصرية تغلبت على النزعة القومية العربية. كسر السادات الإئتلاف القومي العربي, الا انه اغتيل بعد بضع سنوات على يد الاصوليين المسلمين الذين اعترضوا على سياسته.
الحرب السادسة تمثلت بغزو اسرائيل للبنان عام 1982. كان لبنان موضع توازن دقيق بين المسيحيين والمسلمين العرب. المسلمون ينقسمون الى سنة وشيعة ودروز. وكان لمنظمة التحرير الفلسطينية حضور كبير في لبنان والمسيحيون منقسمين أيضاً الى طوائف وأجنحة. كان لبنان يدعى جنة الاستقرار في الشرق الاوسط وكانت المنطقة الوحيدة التي كانت تعيش تعددية دينية وسياسية حقة.
و لكن الحرب الاهلية, التي مزقت وحدة لبنان, أتاحت الفرصة للتدخل الخارجي. فبدأت سوريا بالتحكم بشمال البلد وفي عام 1978 دخلت اسرائيل جنوبي لبنان متوغلة حتى نهر الليطاني.
و في حزيران 1982 قرر وزير الدفاع الاسرائيلي (آرييل شارون) التوغل الى أبعد من ذلك, في البدء أعلن ان اسرائيل ستتقدم مسافة 25 ميلا داخل الاراضي اللبنانية لحماية المناطق الشمالية من اسرائيل ولكن القوات الاسرائيلية زحفت شمالا حتى وصلت الى بيروت وحاصرتها لمدة عشرة أسابيع. وأدى الحصار الى خروج منظمة التحرير من المدينة ووقع الزعيم المسيحي اللبناني (بشير الجميل) معاهدة سلام مع اسرائيل. ولكن سرعان ما اغتيل بشير الجميل وانهارت المعاهدة وهوى لبنان في المزيد من الفوضى. أخيرا في عام 1985 انسحب الاسرائيليون من أغلب اراضي لبنان فيما استمروا باحتلال الشريط الحدودي الجنوبي. ولئن نجح الاسرائيليون بطرد منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ومن لبنان فأن اسرائيل لم تحقق ما كانت تطمح اليه من وراء هذا الجهد. فقد تعرضت لهجمات الصواريخ من مختلف الفئات بجنوبي لبنان.
ان تجربة الشرق الاوسط تبين لنا ان الصراعات الاقليمية القائمة على العرق والدين والقومية تميل للتحول الى ضغائن يصعب حلها. فالمتشددون يعزز أحدهم الآخر. لقد تباطأت الدول العربية في تحقيق السلام لأنها لا تريد اعطاء شرعية للوجود الاسرائيلي وهي بموقف الرفض هذا قد عززت مواقع اولئك الاسرائيليين الذين لا يريدون سلاما مع العرب. لقد أقام المتطرفون , في واقع الحال , إئتلافا انتقاليا قيد الى حد كبير تحرك المعتدلين لايجاد تسوية. في عام 1973 و1977 غامر السادات وانتهى به الامر الى الاغتيال ثمنا لمغامرته وفي عام1995 دفع إسحاق رابين حياته على يد متطرف يهودي بسبب مواقفه من العملية السلمية. ففي عالم متطرفين كهذا يصعب الوصول الى الثقة والتعاون المتبادلين. وهنا تقدم "معضلة السجين" نموذجا غاية في الدقة لسياسات المنطقة.
في مرحلة الثنائية القطبية كانت الحروب في الشرق الاوسط تميل الى القصر لأن دور الدول الكبرى كان قوي الحضور. فكانت كل دولة كبرى تؤازر عملاءها , من جهة, لكنها كانت تعمد الى ايقاف العملاء عند حد اذا تبين لها انهم قد يجرون الدول الكبرى الى حافة حرب نووية. كانت الضغوط باتجاه وقف اطلاق النار تأتي من الخارج. ففي عام 1956 جاء الضغط من الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة. وفي عام 1967 استعمل كل من الإتحاد

السوفيتي والولايات المتحدة خط الهاتف"الساخن" لغرض وقف اطلاق النار. وفي عام 1973 تدخل الاثنان. وفي عام 1982 ضغطت الولايات المتحدة على اسرائيل للانسحاب من لبنان. صحيح ان الحرب الباردة زادت من وطأة الصراعات الاقليمية في حالات كثيرة, الا انها كانت مثل شبكة أمان تحت تلك الصراعات. وبانتهاء الحرب الباردة تحولت الدول الصغيرة بانظارها الى الأمم المتحدة ملتمسة توفير شبكة للأمان, لكن مدى نجاح المنظمة الدولية بتوفيرها أمر متروك للمستقبل. ذلك ان الأمم المتحدة اجتازت أول امتحان لها غداة الحرب الباردة بعد غزو العراق الكويت عام 1990.

حرب الخليج عام 1991 وما بعدها:

بدأت أزمة الخليج في 2 آب (اغسطس) 1990 , يوم غزا صدام حسين الكويت وأقول غزو صدام حسين للكويت لانه الوحيد الذي اتخذ القرار وليس قادة الجيش العراقي كما هو معروف في الغزوات والحروب. كان العراق يدعي ان الكويت كيان مصطنع خلقه المستعمرون ويجب ان لا يكون دولة قائمة بذاتها. ففي عام 1961 حاول العراق بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم الاستيلاء على الكويت فردعته بريطانيا. لقد رأينا من قبل ان الرأي القائل بأن الحدود الاستعمارية لا معنى لها يحمل في ثناياه فوضى وخرابا شديدين للمناطق الآخرى من عالم ما بعد الاستعمار. وهذا يفسر رفض العديد من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التبريرات العراقية للغزو.

كانت هناك أسباب إقتصادية وسياسية دفعت صدام حسين الى اتخاذ موقفه هذا. فقد كان العراق محطما إقتصاديا بعد ثماني سنوات من الحرب مع ايران. وكان مدينا بقيمة 80 مليار دولار تزداد بمعدل 10 مليارات سنويا كفوائد. وفي الوقت نفسه يجاور منجم الذهب – الكويت – الذي يملك احتياطيا نفطيا ضخما وعددا قليلا من السكان. يضاف الى ذلك ان العراق كان غاضبا من سياسة الكويت النفطية بسبب قراراتها بشأن زيادة صادراتها النفطية وتخفيض سعر النفط. وكانت حجة العراق ان الكويت تحايل على اتفاقيات الأوبك وان كل دولار يهبط من سعر برميل النفط يكلف العراق مليار دولار سنويا. لذا وجد في احتلال الكويت حلا لمشاكله الإقتصادية.

اما من الناحية السياسية فقد كان صدام حسين قلقا بشأن أمن العراق, معتقدا بأن الكل يريدون كسر شوكة بلده. ففي عام 1981 قصفت اسرائيل مفاعله النووية. ومع انحطاط الإتحاد السوفيتي بدا له ان الولايات المتحدة واسرائيل ازدادا قوة. وقد قال في خطاب له بعمان – العاصمة الاردنية – في شباط (فبراير)1990 ان الإتحاد السوفيتي يتدهور ولم يعد قادرا على التصدي للأمريكان والاسرائيليين. واعتقد صدام حسين ان عليه هو القيام بالتصدي! فعمد الى عدد من التحركات أراد بها اختبار الامريكان. المثير للسخرية ان الولايات المتحدة كانت تحاول استرضاء صدام حسين لاعادته الى المجتمع الدولي واستخدام العراق كوسيلة توازن فعالة ازاء قوة ايران في المنطقة. لقد ضللت السياسة الامريكية المتضاربة صدام حسين فاعتقد بأنه يستطيع المضي بغزو الكويت دون ان يتعرض لاجراءات انتقامية خطيرة. وكان مخطئا في ذلك أو أساء التقدير كما هو معروف عنه. فأصدرت الأمم المتحدة سلسلة من قرارات تستلهم مبدأ الأمن الجماعي ضد العراق. فلماذا تصرفت الولايات المتحدة والآخر ون بهذا الشكل؟ أحدهم يقول ان النفط كان وراء كل ما حدث. لا شك ان النفط جعل منطقة الخليج منطقة مهمة بدرجة مخيفة لكن الازمة اكبر بكثير من مجرد النفط. فبريطانيا , مثلا, اشتركت في الحرب بدرجة كبيرة في حين أنها لا تستورد أي نفط. وهناك أيضاً القلق بشأن الأمن الجماعي واصداء فشل التصدي للعدوان في الثلاثينا ت. ثم هناك البعد الثالث: الحرب الوقائية كان صدام حسين يبني اسلحة دمار شامل. ولديه برنامج اسلحة نووية يستورد له المواد اللازمة سرا. ولديه اسلحة كيمياوية وهناك شائعات بأنه يملك اسلحة جرثومية. فاذا ما اصبحت لديه عائدات الكويت النفطية , الى جانب هذه الاسلحة, وجد العالم نفسه أمام تهديد عراقي

أوسع وأقوى وأشد تدميرا خلال العقد التالي من السنين. وقد وجد البعض ان الحرب يومذاك أفضل منها بعدئذ ان كان لا مفر منها. لكن آخر ين اعتبروا الحرب غير ضرورية لأن العقوبات الإقتصادية كفيلة بجعل العراق يسحب قواته من الكويت. اما الحقيقة المغايرة لهذا التخريج او ذاك فيصعب أثباتها. فمن المستحيل معرفة ان كانت العقوبات الإقتصادية ستفعل شيئا لو ان قوات تحالف الأمم المتحدة أمسكت عن التحرك سنة أو أكثر وثبت الحصار الإقتصادي على العراق منذ عام 1990 بانه كان فاشلا وبدون جدوى. واخيرا اخذت الحرب شهرا من الزمن قبل ان ينسحب العراق من الكويت. في تشرين الاول من عام 1990 استنتجت ادارة بوش ان العقوبات الإقتصادية ما كانت لتنفع. وفي تشرين الثاني ضاعفت الولايات المتحدة قواتها في السعودية تمهيدا للحرب. فلماذا لم يهرب صدام حسين في اللحظة الاخيرة قائلا انه سينسحب او يجد مخرجا آخر؟ أحد ألاسباب انه أخطأ التقدير حين توهم ان الولايات المتحدة لا تطيق تقديم خسائر بشرية جسيمة كما قال للسفيرة الامريكية في آب (اغسطس) 1990. وفي هذا التقدير كان ضحية ردود فعل الحرب الفيتنامية. السبب الآخر قد يكون الكبرياء حيث انه لم يكن يقدر علىالتراجع بعدما أحتل قلب مسرح السياسة العالمي.
أحيت الحرب مبدأ الأمن الجماعي وقد تكون عامل ردع لحوادث آخرى من هذا النوع, لكن هناك كما رأينا من قبل, أسئلة تتعلق بمدى خصوصية هذا الصراع الاقليمي.
لقد دمرت الحرب قدرة العراق على انتاج أسلحة الدمار الشامل قبل وصولها الى درجة الاستعمال وجاء وقف اطلاق النار بسابقة سمحت لمفتشي الأمم المتحدة بزيارة العراق وتدمير وسائله لانتاج الاسلحة النووية والكيمياوية. ولكن الحرب احتوت الصراعات المنبعثة من السياسات الوطنية المتناثرة ومجتمعات الشرق الاوسط المحلية الضعيفة.
و مع ذلك, فغداة الحرب حققت الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية تقدما كبيرا في طريق السلام وتطبيع العلاقات. فاستخدمت ادارة بوش نفوذها الذي كسبته من الحرب في الضغط على المنظمة وحكومة اسحاق شامير والحكومات العربية للاجتماع بالعاصمة الاسبانية (مدريد) اوآخر عام 1991 وفي واشنطن عام 1992. وبينما وصلت هذه المحادثات الى طريق مسدود كانت المفاوضات بين مسؤولي الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير تجري وراء الكواليس في العاصمة النرويجية (أوسلو) وتمخضت عن اتفاق بين منظمة التحرير وحكومة اسحاق رابين. وتلت الاعلان سلسلة اتفاقيات لانسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومدن وقرى الضفة الغربية الفلسطينية. واعترفت اسرائيل بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني. وسلمت مقاليد الحكم الذاتي, بما في ذلك المسؤوليات الأمنية, الى ياسر عرفات والمنظمة بعد عام 1994 وعلى مراحل عدة.
في الوقت نفسه توصل الملك حسين الى معاهدة سلام مع حكومة رابين وقعت في واشنطن عام 1994. فخلال حرب الخليج راوغ الاردن في اعلان تأييده للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. ووجد الملك حسين رحمه الله ان تطبيع العلاقات مع اسرائيل كفيل بأن يعيد اليه رضا الولايات المتحدة والدول النفطية في الشرق الاوسط واقصد بها الخليجية. وكانت منظمة التحرير قد أيدت صدام حسين اثناء حرب الخليج ونتج عن هذا ان خسرت التبرعات السخية التي كانت تتلقاها من الكويت والسعودية والدول العربية الآخرى. وامام ضائقتها المالية اضطرت الى تخفيف معارضتها للتسوية السلمية.
و مع ذلك يظل الباعث للصراع في الشرق الاوسط قائما. فالرأي العام الاسرائيلي ظل بعيدا عن الرضا على مفاوضات السلام وسياسة التخلي عن الاراضي المحتلة أي الارض مقابل السلام. واعتبر غلاة المحافظين الاسرائيليين اسحاق رابين خائنا واغتيل الرجل في اوآخر عام 1995.
كان أغلب الفلسطينين ينظرون الى حكومة المنظمة وياسر عرفات على أنهم فاسدون وميالون للطغيان ولذلك تحولوا بمؤازرتهم الى جماعات المعارضة مثل حركة حماس الدينية المتطرفة, التي سعت وتسعى الى عرقلة عملية السلام. وقد كان لتفجيرات القنابل التي نفذتها الجماعات العربية المعارضة

لعملية السلام تأثيرات على الآنتخابات الاسرائيلية عام 1996. ان حكومات المنطقة على امتداد منطقة الشرق الاوسط تواجه تحديات داخلية يهدد أغلبها بنشوب حرب أهلية كما حصل في الجزائر والسودان.
ان تطورات ما بعد حرب الخليج تعكس نفس آليات الفرد والدولة والنظام الدولي التي رأيناها في صراعات آخرى. فنجد على أحد المستويات ان افرادا مثل ياسر عرفات ورابين والملك حسين هم الذين يقررون ان تكون هناك اتفاقيات سلام او لا تكون. ومع ذلك لم يكن لعملية كهذه ان تؤدي الى نتائج ملموسة لو لم تحدث حرب الخليج تغيرات في النظام الدولي. كذلك ساهمت الضغوط الداخلية على حكومات هذه الدول، كألازمة الإقتصادية التي تعرض لها الاردن، في الوصول الى هذه النتائج.
كثيرا ما تتصرف دول المنطقة بطريقة تتفق مع النموذج الواقعي في السياسة الدولية ساعية الى القوة والأمن بالتنافس مع الدول الآخرى لكن القانون الدولي والمنظمات الدولية ساعدت في تحديد شكل النضالات السياسية , مثلما فعل الممثلون الافراد, وتظل في الوقت نفسه قضايا كالدين والطائفية والقومية والتخلف الإقتصادي وضغوط النمو السكاني تعمل على جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة من اكثر مناطق العالم استعدادا للتفجير السياسي.

الفصل السابع

الإتكال المتبادل والقوة

نما الإتكال الإقتصادي المتبادل بسرعة في فترة ما بعد الحرب (العالمية الثانية) لكن أزمة 1973 النفطية هي التي دفعت الصراع الإقتصادي الى وسط الساحة من جديد. يظن البعض ان الإتكال المتبادل يعني السلام والتعاون, لكنه مع الاسف ليس بهذه البساطة, فالصراع مستمر, حتى في عالم الإتكال المتبادل. ولما كانت الإئتلافات أشد تعقيدا وهناك أنماط مختلفة من القوة, فان الصراعات أشبه بلعبة شطرنج على عدة رقع في آن واحد. وصراعات أوآخر القرن العشرين شملت كل من السلاح والدبلوماسية. لقد قال الزعيم الصيني ماو تسي تونغ ان القوة تنبعث من فوهة البندقية. وبعد أزمة 1973 النفطية أدرك العالم ان القوة يمكن ان تنبعث من برميل النفط. لقد بالغ بعض الواقعيين في ردود الفعل تجاه أزمة النفط في عام 1973 مشبهين الازمة بالاحداث التي حصلت في عام 1914 أو تلك التي حصلت في عام 1939 , فقال هانز مورغنتاو MORGENTHAU HANS ,المفكر الواقعي, ان عام 1973 لم يسبق له مثيل في التاريخ لأنه فسخ العلاقة بين القوة العسكرية والقوة الإقتصادية القائمة على المواد الخام.
أن أزمة 1973 النفطية طرحت سؤالا مهما: لماذا سمحت أقوى دول العالم بتحويل مئات المليارات من الدولارات الى الدول الضعيفة ولم تستعمل القوة؟ حدث كهذا ما كان ليخطر على بال أحد في القرن الثامن عشر أو في القرن التاسع عشر, يوم كانت الدول الغنية تستعمل تفوقها العسكري لتستعمر المنطقة التي تسبب لها قلاقل وتسير الأمور فيها التي تريدها. فما الذي تغير في عام 1973؟ فلم يكن ذلك عصر قوة جديدة تقوم على المواد الخام والكارتلات والآنفصال التام بين القوتيين العسكرية والإقتصادية, بل العكس اذ تشابكت كل هذه العوامل في علاقات معقدة. فاذا أردنا أن نفهم التغيرات في السياسة الدولية فعلينا ان نأخذ في حسابنا كيف يمكن للإتكال المتبادل أن يكون مصدر قوة.

مبدأ الإتكال المتبادل:

الإتكال المتبادل مصطلح فضفاض يستعمل بطرق عديدة متضاربة كما هي الحال مع كافة المصطلحات السياسية الآخرى كالقومية والامبريالية,... ورجال السياسة والمحللون ينطلقون من دوافع مختلفة في استعمالهم الكلمات السياسية. فالسياسي يريد إنضواء أكبر عدد من الناس تحت رايته. والزعماء السياسيون يغيبون المعاني ويحاولون استنباط دلالات ذات نفع عام: "كلنا نواجه نفس المشكلة فعلينا أن نتعاون لذلك اتبعوني". المحلل, من ناحية آخرى, يميز بين دلالة وآخرى ويفهم العالم على نحو افضل. فهو يتبين قضايا الخير والشر, قلت الطروح أو كثرت. قد يشير الى اننا جميعا في نفس القارب – كما يقول المثل – لكن القارب يتجه الى مرفأ دون آخر. أو ان هناك من يجذف ولكن أحدهم يقوم بتوجيه القارب هذه الوجهة أو تلك أو يشغل مكانا من

القارب بلا مقابل. وبعبارة آخرى, يمكن استعمال الإتكال المتبادل آيديولوجيا وتحليليا , وعلينا أن ننتبه الى هذين الاستعمالين المختلفين. فالمصطلح يجب أن يصرف كفعل سياسي. فأقول: "أنا أتكل, أنت تتكل, نحن نتكل, هم يحكمون".
يشير الإتكال المتبادل, من حيث انها كلمة تحليلية، الى الحالات التي يؤثر فيها الممثلون والاحداث, في أجزاء مختلفة من النظام, ببعضهم البعض. ومثل هذه الحالات ليست جيدة أو سيئة بذاتها, كثر عددها أو قل. ويعرف الإتكال المتبادل باختصار في العلاقات الشخصية بأنه شيء من قبيل قسم الزواج الذي يتعهد فيه الزوجان بالعيش سوية في السراء والضراء, وكذا الحال مع الإتكال المتبادل بين الأمم. وقد أشار فيلسوف القرن الثامن عشر (جان جاك روسو ROUSSEAU) الى أن الإتكال المتبادل يحمل معه الاحتكاك والصراع, وقدم حلا يقوم على العزلة والآنفصال لكن هذا غير ممكن في عالمنا الحديث. فحين تحاول بلدان الميل الى العزلة مثل ألبانيا أو ميانمار (بورما سابقا) تدفع ثمنا إقتصاديا باهظا فليس سهلا على الدول أن تطلق بقية العالم.

مصادر الإتكال المتبادل:

أربعة فوارق تضيء أبعاد الإتكال المتبادل: مصادره ومنافعه والتكاليف ذات الصلة والتماثل. ويمكن أن يتسم الإتكال المتبادل بمظاهر مادية (أي من حيث الطبيعة) أو اجتماعية (إقتصادية أو سياسية أو فكرية) وكلا المظهرين يكونان موجودين في نصف الوقت عادة. ان التمييز يساعدنا على توضيح درجة الاختيار في حالات الإتكال المتقابل أو المتبادل.
فالإتكال العسكري المتبادل هو الاعتماد المتبادل الذي ينشأ عن التنافس العسكري. ان في السلاح وجها ماديا أصبح شديد التأثير بعد تطور الاسلحة النووية وما نتج عنها من امكانية تدمير متبادل خاصة. ومع ذلك فثمة عامل ادراك مهم في الإتكال المتبادل ويمكن ان يؤدي تغيير في المنظور أو السياسة الى تقليل كثافة الإتكال العسكري المتبادل. فلم يقلق الامريكان من وجود أسلحة نووية بريطانية وفرنسية وذلك لادراكهم ان هذه الاسلحة لن تسقط على تربة امريكية. وكذا الحال مع الناس في الغرب فقد زال عنهم القلق في أوآخر الثمانينات بعدما أعلن الرئيس غورباتشوف عن (نظرته الجديدة) الى السياسة الخارجية السوفيتية, فلم يكن المهم يومئذ عدد الاسلحة النووية السوفيتية بل التغير في ادراك العداء أو النوايا السوفيتية.
و يمكن تعميم مبدأ الإتكال العسكري المتبادل على الإتكال المتبادل الإقتصادي من حيث أنه مادة السياسة الدولية التقليدية وله جذور اجتماعية عميقة. فالإتكال الإقتصادي ينطوي على خيارات سياسية تتعلق بالقيمة والكلفة. مثال على ذلك: في أوآخر السبعينات ساد خوف من عجز الغذاء عن سد حاجة الآنفجار السكاني. وراحت بلدان كثيرة تشتري القمح الامريكي مما جعل أسعار المواد الغذائية في الاسواق الكبرى الامريكية تتصاعد. وصار سعر رغيف الخبز في الولايات المتحدة يكلف أكثر من ذي قبل لأن الرياح الموسمية في الهند كانت سيئة أو كان الحصاد السوفيتي رديئا. ولذا نجد الولايات المتحدة تقرر في عام 1973 عدم السماح بتصدير فول الصويا الى اليابان. فنتج عن هذا أن استثمرت اليابان الأموال في زراعة فول الصويا في البرازيل. وبعد بضع سنوات تحقق توازن بين العرض والطلب لذا ندم المزارعون الامريكيون بشدة لذلك الحظر الذي فرضوه لأنه جعل اليابانيين يشترون ما يريدونه من البرازيل بسعر أرخص. فالخيارات الاجتماعية والنقص المادي غالبا ما تؤثر في الإتكال الإقتصادي المتبادل على المدى الطويل. ومن الواجب دائما الاهتمام بالمنظور طويل المدى عند بحث خيارات المدى القصير.

فوائد الإتكال المتبادل:

يعبر عن فوائد الإتكال المتبادل بأنها حاصل صفر وحاصل بلا صفر, ففي حالات الحاصل صفر تكون خسارتك ربحية والعكس بالعكس. في حالات الحاصل الايجابي نربح كلانا وفي حالات الحاصل السلبي نخسر كلانا. فتقسيم فطيرة هو حاصل صفر وصنع فطيرة أكبر حاصل ايجابي واسقاطها أرضا حاصل سلبي. ان كلا الحاصلين بصفر وبلا صفر موجودان في الاعتماد المتبادل.

يميل بعض الإقتصاديين الليبراليين للتعامل مع الإتكال المتبادل بلغة الكسب المشترك, أي حالات الحاصل الايجابي, حيث الكل مستفيد ويتطور نحو الاحسن. ان عدم انتباه هؤلاء المحللين الى عدم تساوي المنافع والى الصراعات على توزيع المكاسب ذات العلاقة يجعلهم لا يدركون الأوجه السياسية للإتكال المتبادل.

صحيح ان كلا الجانبين يمكن ان يكسبا من التجارة. فاليابان وكوريا, مثلا, يتاجران بالاقمشة وأجهزة التلفزيون. ولكن كيف تقسم مكاسب التجارة هذه؟ وحتى لوكانت اليابان وكوريا مستفيدتين نحو الاحسن من هذه التجارة فهل اليابان المستفيدة الاكبر وكوريا الأقل أم العكس؟ ان توزيع المنافع – أي كم يحصل هذا أو ذاك من المكسب المشترك – حالة حاصل صفر يقابل الطرف الكاسب فيها طرف خاسر. النتيجة ان هناك صراعاً سياسياً في الإتكال الإقتصادي دائما تقريبا. حتى بوجود الفطيرة الكبيرة يتقاتل الناس للحصول على أكبر قطعة منها. وحتى لو اشتركت بلدان الإتكال الإقتصادي في مكسب مشترك فثمة امكانية اندلاع صراع بينها للحصول على حصة اكبر من المكسب.

بعض المحللين السياسيين يرتكب خطأ الظن بأن العالم يزداد إتكالا متبادلا, بأن التعاون سيحل محل المنافسة. وحجتهم في ذلك ان الإتكال المتبادل يخلق منافع مشتركة وهذه المنافع تشجع التعاون. لكن الإتكال الإقتصادي المتبادل يمكن ان يستعمل كسلاح – خذوا دليلا الازمة النفطية عام 1973. لا شك أن الإتكال الإقتصادي المتبادل أشد فعلا من القوة في بعض الحالات من حيث انه يأتي بسلسلة تغييرات دقيقة بارعة بتكاليف أقل ولا تهتم الدول , في بعض الحالات , بما يعود به الإتكال المتبادل عليها من مكاسب قصوى بقدر اهتمامها بما تحمله المكاسب الكبرى للدول المنافسة من أذى.

حتى الإتكال المتبادل البيئي يمكن استعماله كسلاح, كما حصل في عام 1991 حين أشعل العراق النار في حقول نفط الكويت وصب النفط في الخليج. كذلك يمكن أن تقوم صراعات على القضايا البيئية الدولية. مثال ذلك: اذا ارتفعت درجة الحرارة على سطح الأرض فمن المستفيد ومن الخاسر؟ واذا ارتفعت درجة حرارة الارض درجتين مئويتين فوق المعدل فسوف يعاني سكان جزر المالديف, والتي هي بمستوى سطح البحر, والافارقة الذين يعيشون على مشارف الصحراء الكبرى, معاناة فظيعة لو نزلت الجزر تحت مستوى سطح البحر. لكن بعض سكان سيبيريا وكندا سيكونون في حال أفضل منها الآن. فهل يتوجب على هؤلاء ان يدفعوا الثمن لتخفيف سرعة ارتفاع درجة حرارة الأرض.

يعتقد بعض المحللين بأن السياسة الدولية التقليدية كانت (حاصل صفر) دائما. لكن هذا الطرح مضلل بشأن الماضي. فالسياسة الدولية التقليدية يمكن ان تكون حاصلا ايجابيا تبعا لنوايا اللاعبين. فثمة فرق بين أن يقود بسمارك أو هتلر ألمانيا. فحين يحاول أحدهم تفخيم البلد, كما فعل هتلر, فالسياسة عندئذ حاصل صفر حقا – طرف يكسب وطرف يخسر. ولكن اذا سعت كل الاطراف الى تحقيق الاستقرار يتحقق كسب مشترك في ميزان القوى. وبالمقابل ففي سياسة الإتكال الإقتصادي الجديدة أوجه حاصل صفر تنافسي وأوجه حاصل ايجابي تعاوني.

في سياسة الإتكال المتبادل يرتبك التمييز بين ما هو داخلي (محلي) وما هو خارجي ومثال فول الصويا, الذي مر ذكره, ينطوي على مسألة داخلية تتعلق بالسيطرة على التضخم في البلد وعلى العلاقات الامريكية مع اليابان والبرازيل. أو لنأخذ مثالا آخر : فبعدما قلصت الثورة الايرانية عام 1979 الآنتاج

النفطي طلبت الحكومة الامريكية من المواطنين ترشيد الاستهلاك بجعل سرعة السيارة لا تزيد على 55 ميل بالساعة وسد اجهزة الثرموستات. فهل كانت تلك مسألة سياسة داخلية أم خارجية؟ هل كانت الولايات المتحدة ستسمح بسلب المناجم من فحمها اذا كان الفحم مادة للتصدير؟ وهل يدفع اولئك الذي يستوردون الفحم التكاليف الاضافية التي تترتب على تدمير ريف غربي ولاية فرجينيا؟ ان الإتكال المتبادل يخلط المسائل الداخلية والخارجية تماما, الامر الذي يؤدي الى ظهور إئتلاف أشد تعقيدا وانماط شائكة من الصراع وطريقة مختلفة عما كانت عليه بالماضي في توزيع المنافع.
كذلك يؤثر الإتكال المتبادل في السياسة الداخلية بطريقة مختلفة. ففي عام 1890 كان السياسي الفرنسي, الذي يسعى الى تحقيق مكاسب نسبية, يحتاج الى انتهاج سياسة الحد من تقدم ألمانيا. اما اليوم فان سياسة اعاقة نمو ألمانيا الإقتصادي لا تنفع فرنسا. فالإتكال الإقتصادي المتبادل بين فرنسا وألمانيا يعني ان افضل ما تستدل به فرنسا على تقدمها الإقتصادي هو نمو ألمانيا الإقتصادي. فاليوم من مصلحة السياسيين الفرنسيين ان تتقدم ألمانيا إقتصاديا.
ان نظرية توازن القوى الكلاسيكية, التي تقول ان البلد (س) يتصرف فقط من منطق جعل البلد (ص) أو غيره في مركز ضعف حتى لا تكون السيادة والصدارة له, لم تعد تناسب الوقت الحاضر. ففي ميدان الإتكال الإقتصادي المتبادل تهتم الدول بالمكاسب المطلقة وكذلك المكاسب النسبية ازاء دول آخرى.

تكاليف التوافق:

يمكن أن تنطوي تكاليف التوافق على حساسية قصيرة المدى أو ضعف مناعة طويل المدى. وتنصرف كلمة (الحساسية) الى حجم تأثيرات الإتكال وسرعتها. أي مدى سرعة التغير في تأثيرات الإتكال وسرعتها, أي ما مدى تأثير سرعة التغير في جزء من النظام على احداث تغير في جزء آخر ؟ مثلا, في السبعينات راجت اشاعة عن احتمال تغيير اسعار التمويل فكان ان دخل ألمانيا مليارا دولار في يوم واحد. وفي عام 1987 انهارت بورصة نيويورك فجأة من جراء قلق الاجانب بشأن معدلات الفائدة الامريكية وما يمكن ان يحصل لأسعار الاسهم والسندات حدث كل ذلك بسرعة وكانت السوق المالية شديدة التأثر بسحب الاموال الاجنبية.
على ان المستوى العالي من الحساسية ليس كالمستوى العالي من ضعف المناعة. وضعف المناعة (VULNERABILITY) يراد به التكاليف النسبية لتغيير بنية نظام توافق (إتكال متبادل). انها تكاليف الهرب من النظام أو تغيير قواعد اللعبة. وليس شرطا ان يكون البلد الاضعف هو الأقل حساسية, بل البلد الذي يتحمل أقل النفقات من تغيير الوضع. فخلال أزمة عام 1973 النفطية اعتمدت الولايات المتحدة على استيراد الطاقة بما يشكل 16% من مجموع استهلاكها. في حين اعتمدت اليابان بنسبة 95 بالمائة من استهلاكها للطاقة على الاستيراد في تلك الفترة. كانت الولايات المتحدة في حالة حساسية تجاه المقاطعة النفطية العربية بقدر ما يتعلق الأمر بارتفاع الاسعار الجنوني عام 1973, لكنها لم تكن ضعيفة المناعة كما هي حال اليابان.
ان ضعف المناعة على درجات. حين اطيح بشاه ايران في عام 1979 اضطربت صادرات النفط الايرانية يوم كان الطلب على النفط شديدا والسوق في أوج تلهفها. ان خسارة النفط الايراني جعل كميات النفط الاجمالية في السوق العالمية تنخفض بنسبة 5% تقريبا, لكن ذلك أدى الى ارتفاع كبير بأسعار النفط. فكانت الاسواق حساسة وكانت قلة التجهيزات النفطية تتحول بسرعة الى اسعار عالية. لكن الامريكان استطاعوا توفير الخمسة بالمائة من استهلاكهم للطاقة حينما أوقفوا اجهزة التدفئة قليلا وخفضوا سرعة السيارات الى 55 ميل بالساعة. واتضح من هذا ان الولايات المتحدة كانت حساسة ولكنها لم تكن ضعيفة المناعة جدا اذ استطاعت تجنب الضرر بمثل هذه الاجراءات البسيطة.

لكن ضعف المناعة يعتمد على اكثر من الاجراءات الاحترازية هذه, فالمسألة تعتمد أيضاً على مدى قدرة المجتمع والاستجابة السريعة للتغييرات. مثال ذلك ان الولايات المتحدة كانت أقل براعة في الاستجابة للتغييرات من اليابان, وبالاضافة الى هذا فان الممثلين المنفردين (الدول) والشركات الكبرى والمضاربين ينظر كل واحد منهم الى وضع السوق ويقرر خزن تجهيزات لاعتقاده بأن النقص سيزداد حدة فيزداد الطلب من جراء ذلك. يتبين من هذا ان درجات ضعف المناعة ليست بالبساطة التي تبدو أول وهلة.

وتعتمد مسألة ضعف المناعة على توفر البدائل من عدمه وتوفر مصادر التجهيز المنوعة. ففي عام 1970 عبر ليستر براون LYSTER BROWN مدير معهد المراقبة العالمية عن قلقه من ازدياد اعتماد الولايات المتحدة وبالتالي عدم مناعتها ازاء استيراد المواد الخام. فمن بين 13 مادة خام صناعية أساسية كانت الولايات المتحدة تستورد حوالي 90% من الالمنيوم والكروم والمنغنيز والنيكل. وتوقع BROWN ان تزداد الاستيرادات الامريكية بحلول عام 1985 لتشمل عشرة من المواد الخام الأساسية الثلاث عشرة متنبئا بأن هذا سيزيد من ضعف مقاومة أمريكا بدرجة خطيرة ويزيد في الوقت نفسه من قوة الدول المتخلفة المصدرة لتلك المواد.

لكن أسعار المواد الخام هبطت في الثمانينات. فماذا حدث لتنبؤاته؟ لقد غاب عن بال BROWN ان يدخل في حسابه المصادر البديلة للمواد الخام ونوع المصادر وتعددها, الامر الذي منع المنتجين من رفع الاسعار كما يحلو لهم. ثم أن التكنولوجيا تتطور يوما بعد يوم, وقد تصبح فضلات الأمس مصدرا جديدا في الغد. فأصبحت الشركات تعيد تنقية الفضلات المتروكة وذلك لأن التكنولوجيا جعلت بالأمكان استخلاص النحاس من الفضلات التي كانت في السنين الماضية تعتبر مستنزفة. كما ان استهلاك النحاس قد انخفض في الوقت الحاضر بفضل استعمال الأسلاك المصنوعة من الياف السيليكون الذي يستخرج من الرمل أصلا. ولهذا لم يتحقق تعرض الولايات المتحدة للضعف من جراء نقص المواد الخام وذلك لأن التكنولوجيا وتوفر المصادر البديلة لم يدخلا في الحساب.

تماثل التوافق:

يشير (التماثل) هنا الى حالات الاعتماد المتوازن نسبيا مقابل الاعتماد غير المتوازن. ان قلة الاعتماد يمكن ان تكون مصدر قوة. فاذا كان هناك طرفان متوافقان, لكن أحدهما أقل اعتمادا من الآخر. فالطرف الأقل اعتمادا يملك مصدر قوة طالما كان الاثنان يقدران قيمة العلاقة التوافقية. كما ان قدرة المناورة في توازن التوافق يمكن ان تكون مصدر قوة في السياسة الدولية. ان المحللين الذين يقولون ان التوافق لا يتحقق الا في حالات الاعتماد المتكافيء يغفلون السلوك السياسي الأهم. فمثل هذا التماثل التام نادر الحصول تماما.

مثلما هي حالات انتفاء التوازن التام حيث يكون أحد الطرفين معتمدا اعتمادا كليا على الطرف الآخر والآخر غير معتمد على نظيره اطلاقا. ان عدم التماثل هو صلب سياسة التوافق.

و يختلف عدم التماثل في الغالب تبعا لاختلاف المسائل. فحين خفضت الولايات المتحدة الضرائب وزادت الآنفاق في الثمانينات أصبحت معتمدة على رأس المال الياباني المستورد لموازنة ميزانيتها الإتحادية. وذهب البعض الى القول بأن هذه الحالة سلطت اليابان على الولايات المتحدة الى درجة كبيرة. لكن حقيقة الوجه الآخر للعملة هي ان اليابان كانت ستؤذي نفسها بقدر ايذائها الولايات المتحدة ان توقفت عن اقراض الاخيرة. يضاف الى ذلك ان المستثمرين اليابانيين الذين وظفوا أموالا ضخمة في الولايات المتحدة كانوا سيواجهون انخفاضا في قيمة استثماراتهم من جراء تعرض الإقتصاد للاذى

اذا ما توقفت اليابان فجأة عن اقراض الولايات المتحدة. فقد كان حجم الإقتصاد الياباني اكثر من نصف الإقتصاد الامريكي بقليل وذلك يعني ان اليابان كانت بحاجة الى السوق الامريكية لا العكس, وان كانت الاثنتان بحاجة الى بعضهما البعض وكلتاهما أفادتا من التوافق.
و بالاضافة الى هذا كانت المسألة الأمنية تقرن في العلاقات الامريكية اليابانية. فبعد الحرب العالمية الثانية انتهجت اليابان سياسة دولة متاجرة فلم تنم قدراتها العسكرية ولم تمتلك اسلحة نووية. واعتمدت على ضمانات الأمن الامريكية لتحقق توازن قوى بأزاء الإتحاد السوفيتي والصين في منطقة شرقي آسيا. لذلك حين لاحت في الأفق بوادر خلاف بين الولايات المتحدة واليابن حول التجارة عام 1990 قدمت اليابان تنازلات كي لا تضعف بنية العلاقة الأمنية بين الأثنين.
فحين يكون هناك عدم انسجام بالتوافق في مسائل مختلفة قد تحاول الدولة ربط المسائل أوعدم ربطها. فاذا نظرت الى كل مسألة على انها جولة من لعبة بوكر ولعبت الجولات كلها في آن واحد فقد تكسب دولة كل المراهنات أو اغلبها على مائدة قمار وتكسب دولة آخرى المراهنات على مائدة آخرى. أما ربط الموائد أو فصلها عن بعضها فأمر تقرره مصالح الدولة ووضعها. لذلك نجد أغلب سياسات التوافق يقوم على خلق الترابط أو منعه. فالدول تريد التحكم بالتوافق في الحقول التي هي قوية فيها وتجنب الوقوع تحت تأثير التحكم في الحقول التي هي فيها ضعيفة نسبيا.
و غالبا ما تصنع المؤسسات الدولية قواعد المساومات والصفقات في علاقات التوافق عن طريق جداول أعمال وتحديد القضايا موضوع البحث. وتحاول استخدام المؤسسات الدولية لوضع القواعد التي تؤثر في عملية نقل الأرباح من مائدة الى آخرى. لكن الطريف في الأمر أن المؤسسات الدولية يمكن ان تفيد الاطراف الأضعف بأن تحتفظ ببعض المسائل, التي تخدم الدول الفقيرة, بمعزل عن المائدة العسكرية التي تسيطر عليها الدول القوية. ومع ذلك فثمة خطورة ان يكون بعض الأطراف (اللاعبين) من القوة ما يجعله يقلب مائدة أو أكثر. ان وجود مؤسسات منفصلة للمال والملاحة والتلوث والتجارة – في حالة تعرض الاطراف العسكرية القوية لفشل كبير– يحمل في ثناياه خطر قيام تلك المؤسسات بتحطيم موائد بعضها البعض. ومع ذلك, فحين هزمت الولايات المتحدة و أوروبا على مائدة النفط عام 1973 لم تلجأ الى تفوقها العسكري لتحطيم مائدة النفط وذلك لأن شبكة معقدة من الارتباطات منعتها من ذلك, كما سنرى في ما بعد.
أن أكبر الدول لا تكسب دائما لعبة التحكم بالتوافق الإقتصادي فاذا كانت الدولة الأصغر أو الاضعف شديدة الاهتمام والقلق بشأن مسألة فقد تخرج بنتيجة طيبة. مثل ذلك ان الولايات المتحدة تغطي ثلاثة أرباع تجارة كندا الخارجية تقريبا في حين تغطي كندا ربع تجارة أمريكا الخارجية لذا فان كندا أشد اعتمادا على الولايات المتحدة لا العكس. ومع ذلك كانت كندا الكاسبة لأغلب الخلافات مع الولايات المتحدة لأنها كانت مستعدة لتهديد الأخيرة باتخاذ اجراءات انتقامية كالتعرفة الكمركية وفرض قيود كفيلة بردع الولايات المتحدة. على ان الكنديين كانوا سيخسرون كثيرا لو كانت اجراءاتهم أدت الى نشوء خلاف تام, منشعرت كندا بأن من ألافضل ان تواجه الاجراءات الآنتقامية بين الحين والحين بدلا من القبول بقواعد تجعلها الخاسرة دائما. ان الردع عبر التحكم بالتوافق الإقتصادي يشبه الى حد ما الردع النووي اذا اقترن بقدرة فعلية على احداث الاضرار ونية حقيقية. وتستطيع الدول الصغيرة, غالبا, استخدام تماسكها الشديد ومصداقيتها الكبيرة للتغلب على ضعفها النسبي في التوافق غير المتكافيء.
ان واحدة من صور النمو الكبير الطبيعي للتوافق تتجلى في انتشار المواثيق التجارية. والإتحاد الأوروبي أشد هذه الاتفاقيات تطورا ولا يقف عند مطالبة الدول الاعضاء بالتخلي عن بعض سيادتها الإقتصادية, بل يتجاوز هذا الى السيادة السياسية. وفي اوائل عام 1994 صادقت الولايات المتحدة والمكسيك وكندا على (اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية – NAFTA). لقد وجدت الاتفاقية استجابة من قبل المكسيك وكندا لأنها تشد إقتصادهما بقوة الى

إقتصاد الشريك الاكبر, الولايات المتحدة. وبهذه الطريقة زاد البلدان من قدرتها على الوصول الى الاسواق الامريكية وتصديرهما المنتجات الى الولايات المتحدة اما بالنسبة للأخيرة فقد ساعدتها معاهدة NAFTA على توسيع نطاق صادراتها وسهلت على الشركات الامريكية العمل في كندا والمكسيك.
ان مواثيق ومعاهدات من طراز NAFTA قد تزيد في انتشار التوافق وتقلل من عدم التكافؤ في العلاقات. فموافقة الولايات المتحدة على اشراك إقتصادها بإقتصاد المكسيك تحملها بعض مسؤوليات الإقتصاد المكسيكي وتسهل لها الدخول الى ذلك الإقتصاد في الوقت نفسه. فحين تدهور البيسو (العملة المكسيكية الرئيسية) المكسيكي عام 1994 بادرت ادارة كلنتون في اوائل عام 1995 الى تقديم مساعدة شاملة بآلاف الملايين من الدولارات ففي الوقت الذي كان الكونغرس يواجه طريقا مسدودا في ما يتعلق بزيادة الآنفاق على الخدمات الوطنية كالرعاية الصحية وما اليها لم تجد الادارة الامريكية مفرا من الاسراع لانقاذ البيسو. فكلما ازداد حجم التوافق وجدت الدول الكبرى نفسها تتأثر بالتطورات الإقتصادية خارج حدودها.

قيادة الإقتصاد العالمي:

الدول الأكبر هي التي تضع قواعد الإقتصاد الدولي على الأغلب. ففي القرن التاسع عشر كانت بريطانيا العظمى تمثل أقوى إقتصاد بين الدول الكبرى. وقد تمسك بنك انكلترا بقاعدة غطاء الذهب للعملة, بما حقق اطارا مستقرا لوضع النقد الدولي. كما فرضت بريطانيا حرية البحار لأغراض الملاحة والتجارة وخلقت بذلك سوقا مفتوحة كبيرة للتجارة العالمية ظلت فاعلة حتى عام 1932. بعد الحرب العالمية الأولى ضعفت بريطانيا بشدة من جراء حربها ضد ألمانيا القيصرية واصبحت الولايات المتحدة أكبر إقتصاد في العالم, بيد أنها انصرفت عن الشؤون الدولية. وتصرفت كأكبر قوة إقتصادية في العالم بمستوى أقل من حجمها وكان المفروض ان تتولى قيادة العالم. ويعتقد بعض الإقتصاديين بأن الذي زاد من وطأة الركود الإقتصادي الكبير في الثلأثينات سوء السياسة النقدية وغياب القيادة الأمريكية. فبريطانيا كانت أضعف من ان تحافظ على الإقتصاد الدولي المفتوح والولايات المتحدة دون مستوى مسؤولياتها الجديدة.
بعد الحرب العالمية الثانية كانت دروس الثلأثينات في ذهن الساسة الامريكان فأقاموا مؤسسات تحافظ على الإقتصاد الدولي المفتوح. فصندوق النقد الدولي يقرض الاموال لتنمية البلدان عادة ومساعدتها على تذليل الصعوبات بوجه ميزان مدفوعاتها أو دفع فوائد مديونياتها. ويرتب الصندوق قروضه تبعا لوضع البلد المقترض واصلاحاته الإقتصادية كتقليص العجز في الميزانية ودعم الاسعار. ويقوم البنك الدولي باقراض الدول الفقيرة في مجال البرامج التنموية (هناك أيضاً بنوك اقليمية لآسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا و أوروبا الشرقية) وارست اتفاقية التعرفة الكمركية والتجارة (الكات GATT) قواعد للتجارة الحرة ولعبت دورا في سلسلة المفاوضات متعددة الأطراف لتقليص الحواجز التجارية. وتقوم منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECO بدور المنتدى للدول الأثنتي عشرة الأشد تطورا لغرض تنسيق سياساتها الإقتصادية الدولية. ومنذ اواسط السبعينات وقادة الدول السبع, التي تكون ثلثي الآنتاج الإقتصادي العالمي, يجتمعون سنويا بانتظام (جماعة السبعة) لمناقشة الأوضاع الإقتصادية في العالم. لقد ساعدت هذه المؤسسات سياسة الحكومات الرامية الى تسريع برامج التنمية. ونتج عن هذا ازدياد التوافق الإقتصادي بسرعة. لقد نمت التجارة بنسبة 9.2% سنويا في اغلب سني الفترة ما بعد عام 1945, أي بنسبة تزيد على معدل ازدياد الآنتاج العالمي. وتضاعفت التجارة الدولية , التي كانت تشكل 4% من الآنتاج الاجمالي عام 1990. وزادت أهمية الشركات الكبرى متعددة الجنسية ذات الستراتيجيات العالمية مع أزدياد الاستثمارات الدولية بنسبة تقارب 10% سنويا.

و مع ذلك ما تزال هناك مشاكل في ادارة الإقتصاد غير القومي في عالم الدول المنفصلة. ففي الثمانينات اصبحت الولايات المتحدة مدينة حين رفضت فرض ضرائب على نفسها لتسديد ديونها الداخلية ولجأت الى الاقتراض من الخارج. واعتقد بعض المحللين بأن هذه الخطوة كفيلة بأن تؤدي الى تكرار أزمة الثلاثينات وان الولايات المتحدة متوجهة الى التدهور مثلما حل ببريطانيا في حين اصبحت اليابان الدولة الإقتصادية العظمى الجديدة. وخشوا ان تتصرف اليابان في التسعينات بمثل سوء التقدير الامريكي في الثلاثينات, رافضة ان تفتح اسواقها أو تؤمن الاستقرار الإقتصادي الدولي. لكن هذه الحالة ليست لازمة لان الولايات المتحدة غير متجهة الى التدهور والآنكفاء على النفس. ان جانبا كبيرا من المسألة يعتمد على ما يحصل في علاقات البنى الإقتصادية الكبرى ورغبة الحكومات في التعاون وتأمين استقرار النظام الإقتصادي الدولي. مهما يكن الأمر فان النظام السياسي والإقتصادي الدولي أشد تعقيدا ودقة. وسيكون هناك مزيد من القطاعات ومزيد من الدول والقضايا والمزيد من ممثلي القطاعات الخاصة منغمسة في تلافيف علاقات التوافق.

الواقعية والتوافق المعقد:

كيف كان العالم لو ان افتراضات الواقعية الثلاثة الرئيسية انقلبت الى العكس؟ هذه الافتراضات هي ان الدول هي الممثلين المهمين فقط والقوة العسكرية هي الاداة الغالبة والأمن هو الهدف الاكبر. فاذا كان العكس افترضنا سياسات عالمية مختلفة:

1- ليست الدول ممثلين رئيسين وحيدين فالممثلون الذين يتجاوزون نطاق الحدود الاقليمية ممثلون كبار أيضاً.
2- القوة ليست الاداة ذات الوزن الوحيد – فالغلبة الإقتصادية واستخدام المؤسسات الدولية هي الادوات الغالبة.
3- الأمن ليس الهدف الاكبر- الرفاه هو الهدف الاكبر. ويمكننا ان نطلق على هذا العالم المخالف للفكر الواقعي صفة (التوافق المعقد).

و يطلق علماء الاجتماع على (التوافق المعقد) عبارة (النمط المثالي). انها فكرة (مفهوم) متخيلة لا وجود لها في عالم الواقع. فالتوافق المعقد – الشديد التعقيد – تجربة فكرية تسمح لنا بأن نتخيل نمطا مختلفا من السياسة الدولية.
إن كل واحد من الواقعية والتوافق المعقد نموذج بسيط أو نمط مثالي. وعالم يقع بينهما تقريبا. ويمكننا ان نتبين أين تقع علاقات بلدان معينة من المسافة بين البعدين. فالشرق الأوسط أقرب الى البعد الواقعي, لكن العلاقات بين الولايات المتحدة وكندا أو العلاقات بين فرنسا وألمانيا في الوقت الحاضر تقترب كثيرا من نقطة التوافق المعقد. وتبرز سياسات مختلفة واشكال مختلفة من الصراع من اجل القوة تبعا لموضع علاقات معينة بين مجموعة دول من خط المسافة بين البعدين. والحقيقة ان الدول تستطيع تغيير مكانها من الخط ففي الحرب الباردة كانت العلاقات الامريكية – السوفيتية أقرب الى نقطة البعد الواقعي بصورة واضحة. ولكن تحولات غورباتشوف جعلت هذه العلاقات تنقل الى موضع يكاد يتوسط المسافة بين الواقعية والتوافق المعقد.
ان احس مثال على التفاعل, في عالم الواقع, بين التوافق المعقد والواقعية هي العلاقة بين الولايات المتحدة والصين الشعبية. فاستيرادات أمريكا من الصين تتجاوز صادراتها بكثير, كما هي الحال مع اليابان. والنتيجة هي عجز كبير في الميزان التجاري يبلغ مليارات الدولارات. واذا كانت العلاقات التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة والصين غير متكافئة وتجري لمصلحة الصين فان امريكا غير واقعة تحت تأثير الممارسات التجارية الصينية لأنها تستطيع تعويض خسارتها للبضائع الصينية بشرائها من أماكن أخرى. ومع ذلك فان ضخامة حجم السوق الصينية بالنسبة للبضائع الامريكية والطلب

المحلي الامريكي على البضائع الصينية يعنيان ان الحكومة الامريكية لا تستطيع اتخاذ اجراءات ضد الصين لأن هناك من يقيد حركتها الى حد ما كالشركات متعددة الجنسية والشركات الامريكية التي تضغط على الحكومة بعدم فرض عقوبات على الصين لعدم نزاهتها في التجارة وانتهاكها حقوق الآنسان.

اسباب تخطي النفط للحدود القومية:

تختلف المسائل حسب قربها أو بعدها عن فرضيات النمطين المثاليين. النفط مسألة تسلط الضوء على الاطروحتين: الواقعية والتوافق المثالي. فالتوافق المثالي لمنطقة ما يحصل في اطار قواعد ومعايير ومؤسسات ما يدعى (نظام أو REGIME) وقد تعرض نظام النفط الدولي لتغييرات كبيرة خلال الثلاثين سنة الماضية. ففي عام 1960 كان نظام النفط يقوم على احتكارات خاصة ترتبط بعلاقات وثيقة مع حكومات الدول المستهلكة الكبرى. كان النفط يباع يومذاك بسعر دولارين للبرميل الواحد. وكانت هناك سبع شركات متعددة الجنسية, تسمى احيانا (الأخوات السبع) هي التي تقرر كم ينتج من النفط. ويعتمد سعر النفط على مقدار ما تنتجه الشركات الكبرى وحجم الطلب في الدول الغنية التي تشتري النفط. فالشركات متعددة الجنسية التي تتخطى الحدود القومية هي التي تحدد سقف الآنتاج وظروف الدول الغنية تحدد الأسعار وتتدخل الدول الكبرى, الاقوى بالمقاييس العسكرية التقليدية, أحيانا لضمان بقاء النظام. مثال ذلك ما حصل في ايران عام 1953 فحين حاولت حكومة وطنية الاطاحة بحكم الشاه تدخلت بريطانيا والولايات المتحدة سرا لإعادة الشاه الى العرش ويومها ظل النظام النفطي القائم على حاله.

لكن بعد عام 1973 حصل تغير كبير في نظام النفط الدولي فصارت الدول المنتجة للنفط تحدد سقف الآنتاج وكان لذلك تأثير قوي على الاسعار, بعدما كانت سوق الدول المستهلكة الغنية هي الجهة الوحيدة التي تقرر الاسعار.

و حصل من جراء ذلك تحول كبير بمراكز القوة والثروة من الدول الغنية الى الدول الفقيرة نسبيا. كيف يمكن تفسير مثل هذا التحول الخطير؟

التفسير المتداول يقول ان البلدان المنتجة للنفط تحالفت وشكلت منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك). مشكلة هذا التفسير تكمن في حقيقة ان الأوبك تأسست عام 1960 في حين ان التغيير الخطير في مراكز القوى لم يحصل قبل عام 1973. فقد تدنت أسعار النفط رغم وجود منظمة الأوبك. واذن هناك أسباب آخرى. هناك ثلاثة طرق لتفسير هذه التغييرات في النظام النفطي الدولي: ميزان القوى الشامل (و ميزان القوى في مسألة النفط) والمؤسسات الدولية.

يرى الواقعيون أن التغير في ميزان القوى يقوم بالدرجة الأولى على القوة العسكرية, وخاصة في ما يتعلق بالخليج الفارسي, منطقة انتاج النفط الرئيسية في العالم. وقد أثرت في ذلك الميزان (التوازن) تغييران: بروز الحركات القومية والغاء الاستعمار. ففي عام 1960 كانت كلها دولا مستقلة. ومع ازدياد زخم التيار القومي ازدادت مخاطر التدخل العسكري. فأصبح استعمال القوة ضد بلد متحرر من الاستعمار ويعيش يقظة قومية أمرا باهظ التكاليف. فيوم تدخل الآنكليز والامريكان في ايران عام 1953 لم يكلفهم ذلك ثمنا كبيرا. ولكن لو كان الامريكان حاولوا ابقاء الشاه على عرشه عام 1979 لكان الثمن فادحا. ان أحد أسباب عدم مضي الدول الغنية لاستعمار البلدان المنتجة للنفط عام 1973 هو فداحة الثمن الذي يترتب على استعمال القوة ضد شعوب تعيش يقظة قومية.

كما أن تغير قوة (نفوذ) بريطانيا والولايات المتحدة قد أثر هو الآخر على توازن القوى في الخليج الفارسي. فيوم قامت منظمة الأوبك وقبله كانت بريطانيا شرطي الخليج الى حد كبير, فأحبطت في عام 1961 محاولة عراقية لضم الكويت. لكن بريطانيا ضعفت إقتصاديا في عام 1971 واضطرت الحكومة البريطانية الى تقليص التزاماتها العسكرية الدولية. وفي تلك السنة انهت دورها في ما كان يدعى (شرق السويس) قد يبدو ذلك شبيها بما حصل عام 1947 حين لم يعد بمستطاع بريطانيا الاحتفاظ بدورها كقوة عظمى في شرقي المتوسط. في تلك الآونة تقدمت الولايات المتحدة لمساعدة اليونان وتركيا عن طريق (مبدأ ترومان). ولكن الولايات المتحدة لم تكن في عام 1971 بالمركز الذي يسمح لها الحلول محل بريطانيا كما فعلت في عام 1974. فقد كانت مستغرقة في الحرب الفيتنامية وغير مستعدة للانخراط بدور عسكري كبير آخر في الخليج. ونتيجة لذلك وضع الرئيس نكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر ستراتيجية امريكية تعتمد على الدول الكبرى في المنطقة الى حد كبير. وكانت ايران اداة التنفيذ المختارة. واعتقد القادة الامريكان بأنهم يستطيعون احلال ايران كشرطي اقليمي محل الشرطي البريطاني. ولذا بشر دعاة المذهب الواقعي بهذه التغييرات ضمن البنية الكلية للقوة, وخاصة ما يتعلق بميزان القوى في الخليج, باعتبارها هي التي تفسر التغير في النظام النفطي.

الطريقة الثانية لتفسير تغير شكل معدل من الواقعية يركز على توزيع القوة داخل مسألة النفط نفسها, لا البنية العسكرية الكلية. لقد حصلت تغيرات مهمة في موضوع بنية القوة. كانت الولايات المتحدة اكبر منتج للنفط في العالم, لكن انتاج النفط الامريكي بلغ ذروته عام 1971 ومن ثم راحت الاستيرادات الامريكية تزداد وانتهى احتياطي النفط الامريكي. وحاولت الدول العربية, خلال حربي الشرق الاوسط عامي 1956 و1967, فرض حظر نفطي لكن المحاولة باءت بالفشل لأن الولايات المتحدة انتجت من النفط ما يكفي لتجهيز أوروبا اثناء تلك المحاولة. وما ان بلغ الآنتاج النفطي الامريكي ذروته عام 1971 وبدأت الولايات المتحدة تستورد النفط بعدئذ, حتى انتقل زمام القوة في السوق النفطية الى بلدان مثل السعودية وايران. فلم تعد الولايات المتحدة المجهز الذي يستعان به لسد النقص حين تشتد الحاجة.

الطريقة الثالثة لتفسير التغير الذي طرأ على النظام النفطي بعد عام 1973 لا تعتمد النظرية الواقعية بل دور المؤسسات الدولية, وخاصة الشركات متعددة الجنسيات ومنظمة الأوبك. لقد فقدت الاخوات السبع نفوذهن تدريجيا خلال هذه الفترة. وأحد الاسباب ابرام كان صفقات سيئة مع البلدان المنتجة. فحين تمضي شركة متعددة الجنسيات الى احد البلدان الغنية بالموارد الطبيعية حاملة استثمارا جديدا يمكنها ان تعقد صفقة تكون لها الحصة الاكبر فيها من العائدات المشتركة. فالبلدان الفقيرة تعتبر مجيء الشركات الكبرى متعددة الجنسيات لتطوير مواردها فرصة لتحسين أوضاع البلدان الإقتصادية وهي حتى لو تلقت حصة 20% والشركات 80% فان تلك الصفقة تعتبر مكسبا مقارنة بالحالة السابقة. وهكذا نجد الشركات متعددة الجنسيات, التي تحتكر رؤوس الاموال والتكنولوجيا والوصول للاسواق الدولية تعقد صفقات مع الدول الفقيرة تخرج منها بحصة الاسد في المراحل الاولى. ولكن بمرور الزمن بدأت الشركات تنقل مصادر الثروة الى البلدان الفقيرة بلا احتراس, ليس من باب الاحسان, بل كنتيجة طبيعية لحركة التجارة والعمل, فدربت العمال المحليين, وعلمت السعوديون كيف يديرون حقول النفط ومحطات الضخ وارصفة الشحن, وصار ابناء البلدان المنتجة يجنون الخبرات في مجال التسويق وغيره.

و ينتج عن هذا أن تطالب البلدان الفقيرة بتقسيم أفضل للارباح. في الماضي كانت الشركات تهدد بالآنسحاب. فصارت البلدان الفقيرة تهدد بتولي عمليات الآنتاج بنفسها. وبمرور الزمن تتلاشى قوة الشركات متعددة الجنسية وخاصة العاملة منها بانتاج المواد الخام, وتصبح في المراكز الاضعف في مجال عقد الصفقات مع البلدان المنتجة. تلك هي (الصفقة السيئة). فقد طفقت الشركات العملاقة, طوال الفترة 1960- 1973, تنقل التكنولوجيا والمهارات الى البلدان الفقيرة بحيث جعلت تلك البلدان تدير عملياتها النفطية بنفسها.

وكانت هناك تطورات آخرى, فقد انضمت الى الاخوات السبع (بنات عم صغيرات) يوم دخلت السوق النفطية شركات متعددة الجنسيات جديدة. ومع أن هذه الشركات لم تكن بضخامة الاخوات السبع, الا انها كانت كبيرة بما يجعلها تبرم صفقاتها الخاصة بها مع البلدان النفطية. وهكذا صار أي بلد نفطي يريد الخروج من قبضة الاخوات السبع, يستطيع ابرام عقود مع شركات أصغر وبهذا زاد ضعف قدرة، الشركات الكبرى على المساومة.

أما على صعيد المؤسسات فقد حققت الأوبك, ككارتل نفطي، زيادة متواضعة في القدرة على التأثير. ان الكارتلات التي تتحكم بكمية التجهيزات ظاهرة ملازمة لصناعة النفط, لكن هذا التحكم كان في الماضي يتم عبر ترتيبات خاصة بين الاخوات السبع. وتعاني الكارتلات عموما من مشكلة, لأن هناك ميلا للخداع في حجم الآنتاج حين تكون الاسواق على شيء من الخمول والاسعار هابطة. وتعمل الكارتلات على أحس وجه حين تحصل شحة في النفط, ولكن حين يفيض النفط عن الحاجة يلجأ الناس الى خفض الاسعار للحصول على حصة أكبر من المبيعات. ان قوى السوق تميل الى أضعاف دور الكارتل بمرور الزمن.

تمثل الأوبك محاولة لتحويل الكارتل من خاص الى حكومي يمثل البلدان المصدرة للنفط. وقد وجدت الأوبك, في سنينها الأولى , صعوبة في فرض وجودها لأن النفط وفير في الاسواق. وبسبب هذه الوفرة كانت دول الأوبك تلجأ الى الخداع لتخرج بحصة كبيرة من استيعاب السوق. ولم تستطيع الأوبك أن تفرض اسعارا منذ قيامها في عام 1960حتى أوائل السبعينات. ولكن بعد حصول شحة في التجهيزات النفطية تعاظم دور المنظمة في توسيع قدرة الدول الاعضاء على المساومة وتنسيق جهودها.

و اعطت حرب عام 1973 في الشرق الأوسط زخما لمنظمة الأوبك وضوءا اخضر لاستعمال قوتها. فقد قطعت الدول العربية تجهيزات النفط في تلك الحرب لأسباب سياسية, لكن ذلك الموقف خلق ظرفا خدم نفوذ المنظمة. فايران, التي لم تكن بلدا عربيا, كانت شرطي الخليج الذي سيتلقى الاوامر من أمريكا كما قيل في حينه. لكن شاه ايران زاد سعر النفط أربعة اضعاف وتبعته في ذلك دول الأوبك. صحيح ان المنظمة لم تستطع ان تحافظ على ارتفاع الاسعار باستمرار لكن هبوطها ظل يسير ببطء شديد بفضل إئتلاف الأوبك.

على ان العامل المؤسساتي الأشد أهمية هو دور شركات النفط في (تخفيف الالم) خلال الازمة نفسها. في احدى المناسبات أبان الأزمة قال هنري كيسنجر ان استعمال القوة غير مستبعد اذا ما واجهت الولايات المتحدة محاولة (خنق). فقد انخفضت صادرات النفط بنسبة 15% وقلص الحظرالعربي للنفط المصدر الى الولايات المتحدة بنسبة 25%. غير ان شركات النفط جعلت نصب أعينها أن لا يعاني بلد أكثر من بلد. فأعادت توزيع النفط المسوق عالميا. وحين فقدت الولايات المتحدة 25% من صادرات النفط العربي اليها عوضتها الشركات بشحن كميات من النفط الفنزويلي والآندونيسي. لقد عملت الشركات على تخفيف الألم بحيث لم تفقد الدول الغنية سوى 7 - 9% من نفطها المستورد, أي أقل بكثير من نقطة الخنق.

لماذا فعلت الشركات هذا؟ لم يكن ذلك بدافع الاحسان. فالشركات الكبرى متعددة الجنسيات غايتها تحقيق أرباح كبيرة على المدى البعيد. ولهذا تريد استقرارا وأسواقا مفتوحة. وتخشى الشركات متعددة الجنسيات الحالات التي قد تتعرض فيها الى التأميم في بلد. مثال على ذلك ان رئيس الوزراء البريطاني (أدوارد هيث) طالب رئيس شركة النفط البريطانية BP بأن تبيع الشركة لبريطانيا وحدها لا الى بلدان آخرى. فرد عليه رئيس الشركة قائلا انه اذا عمل بموجب الأمر فان تلك البلدان ستؤمم شركة النفط البريطانية, الأمر الذي يعود على الشركة بالخراب. فتراجع رئيس الوزراء عن قراره. ان شركات النفط تحاول ان تحقق استقرار السوق لا أن تؤذي أي بلد بقسوة وذلك لأنها في الأساس شركات تعتمد قاعدة الربح الكبير على المدى الطويل. وهي بتقليلها تهديد الاختناق قد قللت من احتمالات استعمال القوة.

فالنفط باختصار, يصور مسألة تقع بين الآنماط المثالية في الواقعية والتوافق المعقد. وتساعدنا التغيرات في الابعاد الثلاثة (توازن القوى – بنية مسألة القوة – المؤسسات داخل منطقة النفط) على تفسير هذا الاختلاف الكبير بين النظام النفطي عام 1960 والنظام النفطي بعد عام 1973.

النفط كمصدر قوة:

كم كان سلاح النفط من القوة عام 1973؟ استطاع العرب بتقليصهم انتاج النفط وحظر تصديره الى الدول الصديقة لاسرائيل, فرض قضيتهم على مركز الصدارة بالنسبة للسياسة الامريكية. كما استطاعوا خلخلة التحالفات بين اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الى حد ما. فاتخذت فرنسا واليابان مواقف مستقلة لتحمي تجهيزاتها النفطية. وشجع سلاح النفط الولايات المتحدة على القيام بدور مصالحة اكبر بترتيب التسوية للخلاف العربي – الاسرائيلي وذلك في اعقاب (حرب يوم الغفران). لكن سلاح النفط لم يغير, من الناحية الآخرى, سياسة أمريكا الأساسية في الشرق الأوسط. فلم يتحول الأمريكان فجأة من تحالفهم مع اسرائيل الى دعم القضية العربية. صحيح أن النفط كان مصدر قوة له أثره الا انه لم يكن من القوة بحيث يجعل امريكا تغير سياستها الى العكس.

لماذا لم يكن سلاح النفط أشد تأثيرا؟ جانب من الاجابة يكمن في تبادلية التوافق. فالسعودية التي اصبحت البلد الأول في الاسواق النفطية كانت لها استثمارات ضخمة في الولايات المتحدة. فلو آذت السعودية الإقتصاد الامريكي كثيرا تعرضت مصالحها الإقتصادية الى الاذى هي الآخرى. أضف الى ذلك ان السعودية كانت معتمدة على أمريكا في المجال الأمني. ثم ان الولايات المتحدة هي البلد الوحيد القادر على ضمان توازن قوى مستقر في منطقة الخليج على المدى الطويل. وقد ادركت السعودية هذه الحقيقة لذلك عنيت بأن لا تبالغ في استعمال سلاح النفط.

ماذا كان دور استعمال القوة (قوة السلاح) كمصدر للقوة في أزمة النفط عام 1970؟ لم يكن هناك استعمال صريح للسلاح. فلم يكن ثمة تدخل عسكري لأن حالة الخنق لم تحصل, وفوق هذا كانت السعودية مستفيدة من ضمانة الأمن طويل المدى المقدمة من الولايات المتحدة. وهكذا لعبت القوة دورا من وراء الستار فقد كانت هناك صلة غير مباشرة بين التوافق الأمني والتوافق النفطي. كان استعمال القوة علنا سيكلف نفقات باهظة لكنه لعب دورا كمصدر قوة من وراء الستار.

الممثلون غير المحليين:

احدى سمات الصراع الإقتصادي تتمثل في الدور الذي يقوم به الممثلون غير المحليين – ممثلون لا يمثلون دولا ويعملون عبر الحدود الدولية. ان السياسة الدولية التقليدية ينظر اليها من خلال الدولة. ونحن نستعمل تعابير مختزلة مثل (ألمانيا ارادت الألزاس) أو (فرنسا تخاف من بريطانيا) وهذا الاختزال تبسيط مفيد, وخاصة في الفترة الكلاسيكية من السياسة الدولية. كان الملك يتكلم بأسم الدولة في القرن الثامن عشر. فأذا أراد فريدريك الاكبر شيئا لبروسيا تكلم باعتباره هو بروسيا. وفي القرن التاسع عشر صارت طبقة النخبة تسيطر على قرارات السياسة الخارجية ولكن حتى عشية الحرب

العالمية الاولى ظلت الدبلوماسية الأوروبية بعيدة بعض الشيء عن تدخل الوزارة. اضف الى ذلك أن جداول الأعمال في الفترة الكلاسيكية من السياسة الدولية كانت محدودة الحد كبير, تتصدرها قضايا الأمن العسكري وتتولى معالجتها وزارة الخارجية.

لقد لعب الممثلون غير المحليين دورا نوعيا على مدى قرون, لكن النقلة الكمية التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين تؤشر تغيرا مهما في النظام الدولي. ففي عالم التوافق الواسع نجد جداول أعمال أوسع من ذي قبل والكل يريد الاشتراك في التمثيل كما يبدو. ففي الولايات المتحدة مثلا نجد ان كل وكالة محلية لها شيء من دور دولي. فوزارة الزراعة مهتمة بمسألة الغذاء الدولي ووكالة حماية البيئة مهتمة بموضوع الأمطار الحامضية وازدياد حرارة الأرض وحرس السواحل مهتم بأمر القاء النفايات النووية في المحيط ووزارة التجارة مهتمة بالتجارة الدولية ووزارة الخزانة مهتمة بأسعارالتحويل. فوزارة الخارجية لا تسيطر على هذه المسائل. ان لكل مكتب في الحكومة الامريكية وزارة خارجيته الصغيرة. والحق أننا اذا نظرنا الى التمثيل الدبلوماسي الامريكي في الخارج لوجدنا ان عددا قليلا من الامريكيين العاملين في أغلب السفارات يرتبط بوازة الخارجية.

في التوافق المعقد تتفاعل المجتمعات في نقاط كثيرة. فثمة حركة مرور دائبة عند كل تقاطع أو لكل شرطي في التقاطع الواحد. هذه التفاعلات عبر حدود الدول والولايات خارج السيطرة المركزية لأجهزة السياسة الخارجية هي ما يطلق عليها العلاقات غير المحلية. وتشمل, ولا تقتصر على الهجرة وانتقال رأس المال بسرعة من بلد الى آخر ويجري ذلك يوميا في البورصات العالمية وتهريب الاسلحة والمخدرات وبعض انواع الارهاب. تستطيع الحكومات ان تحاول السيطرة على هذه النشاطات, وهذا أمر ضروري في حالات الارهاب والتهريب, لكن السيطرة غالبا ما تكون باهظة الثمن. فالإتحاد السوفيتي مثلا سيطر بقوة على العلاقات عبر الحدود وعانى إقتصادها من ذلك بشدة. فقد انغلقت (ميانمار MYANMAR) على نفسها أمام اسواق العالم ورأت إقتصادها يتدهور نتيجة لذلك.

ان لغة الاختزال, التي كانت مفيدة في الفترة الكلاسيكية, صارت تضللنا في ظروف الدرجات العالية من التوافق ووجود هذا الكم الكبير من الممثلين غير المحليين. فنحن نقول أشياء من قبيل الاختزال (اليابان وافقت على استيرادات أكبر) أو (أمريكا عارضت المطالبات الزائدة بملكية الجرف القاري) لكننا اذا تأملنا الأمر بامعان وجدنا ان الشركات اليابانية تحركت عبر الحدود لتصدير المزيد من السلع أو أن المواطنين الامريكان بذلوا جهودا كبيرة في الاروقة الدولية لطرح تعريف أوسع للجرف القاري.

إشتباك المصالح هذا أمر دائم التواجد في السياسة الدولية وهو أوسع نطاقا في المسائل الإقتصادية والاجتماعية منه في مسائل الأمن العسكري التقليدية. فالمسائل الأمنية غالبا ما تكون قلقا جماعيا. ان بقاء شعب بأسره حيا خير جماعي بلا شك انما المسائل الاجتماعية والإقتصادية يجتمع عليها الناس بهذه الدرجة فاختلاف المصالح فيها أوسع بكثير. لذلك نجد طريقتنا الاختزالية التقليدية غير كافية لوصف العملية السياسية في ضوء بروز التوافق الإقتصادي وبروز المسائل الإقتصادية في جدول أعمال السياسة الدولية.

لننظر ثانية الى قضية النفط فالدول المستهلكة ارادت اسعارا واطئة والدول المنتجة اسعارا عالية في عام 1973 لكن السياسة اعقد من ذلك بكثير فمصلحة المنتجين داخل الدول المستهلكة ارادت اسعارا عالية فلم يكن منتجو نفط تكساس الصغار مستائين اطلاقا من رفع الأوبك اسعار النفط. كانت مصلحتهم مثل مصلحة العرب لا مثل مصلحة المستهلك المتجمد من البرد في مقاطعة نيوانكلاند NEWENGLAND كذلك رحب منتجو الطاقة النووية بارتفاع اسعار النفط لأنه يفتح الباب أمام الطاقة النووية لأن تصبح طاقة منافسة. وصناعة استخراج الفحم الأوروبية المتدهورة وعمال المناجم العاطلون عن العمل هم الآخر ون فرحوا لارتفاع اسعار النفط. ولم يكن دعاة حماية البيئة أقل ترحيبا بارتفاع الأسعار لاعتقادهم بأن ذلك كفيل بتقليص الاستهلاك

والتلوث البيئي. وهكذا نجد داخل البلدان المستهلكة مصالح مختلفة كثيرا في الموقف من ارتفاع أسعار النفط. وفي حالة التوافق تبدو السياسة مختلفة حين نزيح عنها نقاب المصلحة الوطنية والأمن الوطني.

أحد اسباب عدم لجوء الدول المستهلكة الى اجراءات أشد تطرفا كاستعمال القوة هو أن التوافق الحساس, الذي أدى الى ارتفاع أسعار الطاقة كثيرا, اعتبره كبار الساسة في البلدان المستهلكة أمرا حسنا. كان هناك إئتلاف متجاوز للحدود القومية يرحب بارتفاع أسعار النفط.

ان وجود تضارب مصالح داخل البلد الواحد ليس بالشيء الجديد طبعا. ففي أمريكا القرن التاسع عشر اتسمت السياسة بالخلافات على الضرائب والمكوس بين مزارعي الجنوب وصناعيي الشمال. فليس جديدا إذن أن نرى الاختلافات داخل البلد الواحد. ان السياسات الداخلية مهمة دائما بالنسبة للسياسة الخارجية, لكن اتساع نسبة المشاركة في السياسات الداخلية يزيد في هذه الأهمية. وفوق هذا ان بعض المصالح المحلية يطور القدرة على التواصل والتفاعل مباشرة مع مصالح آخرى في بلدان أخرى, يطور نوعا مختلفا من السياسة العالمية. فاذا أراد الناس في المجتمع (1) الضغط على الحكومة (2) يطلبون من الحكومة (1) التكلم مع الحكومة (2). ولكن في العلاقات التي تتخطى الحدود القومية يضغط الناس في المجتمع (1) على الحكومة (2) مباشرة, أو يضغطون على الناس في المجتمع (2) مباشرة. أما الخطوط المؤشرة في الجانب الأيمن من الرسم البياني فترمز الى الممثلين الافراد الذين يتخطون الحدود الوطنية. وحين نتحدث عن سياسة التوافق يجب ان لا نفترض أن كل شيء يقع ضمن اطار النموذج التقليدي للعلاقات بين حكومة وأخرى. فاحدى السمات المميزة للتوافق المعقد هي أهمية الممثلين الآخر ين بالاضافة الى الدول.

ان الاختزال التقليدي ليس خطأ بل يبقى أفضل تقدير أولي حتى بالنسبة لسياسة التوافق. الدول هي كبار الممثلين عادة, لكن اذا حصرت اهتمامك بالدول وحدها فقد تضل طريقك الى معرفة سياسة التوافق. أقول باختصار ستظل الدول أهم الممثلين في السياسة الدولية.

الفصل الثامن

هل هو نظام عالمي جديد؟

نماذج بديلة للمستقبل: الدولة الوطنية ومستقبل الصراع الدولي

في جو احتفالي مهيب تعهد رؤساء العالم ورؤوساء حكوماته وملوكه بالسعي لحل مشاكل البشرية وارسال كل طفل الى المدرسة وانتشال الملايين من العوز بحلول العام 2015. وقد استغرق اعلان الالفية (الثالثة) أسابيع من التفاوض بين الدول والأمم المتحدة, ليصدر بصيغة توافقية مصحوبة بالتفاؤل.

وقد نص اعلان الجمعية العامة للامم المتحدة على "اننا نقر جميعا، اضافة الى مسؤولياتنا المنفصلة تجاه مجتمعاتنا المنفردة، مسؤوليات جماعية حيال دعم مباديء الكرامة والمساواة والعدالة البشرية على الصعيد العالمي....".

القمة العالمية التي اختتمت أعمالها في نهاية الاسبوع الاول من شهر (ايلول/سبتمبر2000) والتي شارك فيها أكثر من 150 زعيما, وعدت باحداث تغييرات حاسمة ووضعت اهدافا لخفض نسبة من يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا الى النصف وكذلك عدد الاشخاص الذين يفتقرون الى مياه شرب صالحة ووضع حد لانتشار الايدز والملاريا والامراض الفتاكة.

وقد تضمن اعلان الجمعية العامة الميادين التالية:

1- القيم والمباديء, حيث تم التأكيد على المسؤولية الجماعية للتمسك بمباديء الكرامة الآنسانية والمساواة والآنصاف والالتزام بمباديء واهداف ميثاق الأمم المتحدة.

2- حفظ السلام والأمن الدوليين والسعي لنزع السلاح وتجنيب الشعوب ويلات الحروب الداخلية والخارجية وتعزيز احترام سيادة القانون وطنيا ودوليا.

3- التنمية والقضاء على الفقر.

4- حماية البيئة وتخليص كوكبنا من النشاطات الضارة ومكافحة التصحر واسباب الجفاف.

5- حماية حقوق الآنسان والديمقراطية ومكافحة العنف ضد المرأة والاهتمام بثقافة التسامح وتوسيع دائرة المشاركة وضمان حرية التعبير ووسائل الإعلام.
6- حماية الضعفاء وبخاصة الاطفال والمدنيين الذين يعانون من اثار الكوارث الطبيعية والابادة الجماعية والنزاعات المسلحة والطواريء.
7- تلبية الحاجات الاساسية لافريقيا وتعزيز ودعم البنى السياسية والمؤسساتية للديمقراطيات الناشيءة. وتعزيز التنمية للقضاء على الفقر.
7- تقوية الأمم المتحدة من خلال اصلاح اجهزتها المختلفة وتعزيز دور محكمة العدل الدولية واستخدام الموارد على نحو افضل وتعزيز التعاون بينها وبين البرلمانات الوطنية باعتبار الأمم المتحدة البيت المشترك للاسرة الآنسانية الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

ان طموح وآمال الأمم المتحدة لا يمكن ان توضع موضع التنفيذ الفعال دون تعاون دولي وعمل مشترك وجماعي, وذلك يتطلب ان تبذل القوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة جهدا استثنائيا ينسجم مع سيادتها ودورها في العلاقات الدولية باعتبارها الزعيمة الاولى في العالم.

ولنا ان نتساءل هل ذلك هو البديل عما سمي بالنظام العالمي الجديد؟ وهل ينسجم ذلك مع فكرة ذبول الدولة الوطنية في ظل العولمة؟ وكيف سيجد الصراع الدولي الجديد طريقه؟

هل هناك علاقة بين الفاعلية والاقليمية والبيئوية وفكرة الفيدرالية العالمية والدولة الوطنية والتعدد والتنوع الوطني وبخاصة منذ عقد التسعينات في أوآخر القرن العشرين والالفية الجديدة التي ارادت الأمم المتحدة تدشينها!؟

هل في ذلك عودة الى مفهوم نهاية التاريخ ام انه تجاوز جديد للفكرة الوطنية واطروحات السيادة التقليدية؟ واخيرا نتساءل هل ثمة نظام دولي جديد؟ فما هي مفاهيمه المختلفة؟ وسنحاول في هذا العرض اعطاء صورة جديدة من دور القوة في المستقبل وتجليات ذلك بالارتباط مع التطور الإقتصادي الدولي!؟

هل هو نظام عالمي جديد؟

عرفنا السياسة الدولية بأنها "السياسة في غياب سيد عام". وينتج عن هذا أن السياسة الدولية هي مضمار خدمة النفس حيث تواجه الدول المعضلات الأمنية وحيث تقوم القوة بدور كبير. رغم وجود وسائل مختلفة مثل ميزان القوى والقانون الدولي والمنظمة الدولية, لكنها لم تحل دون قيام الحروب. فمنطق الصراع الدولي, كما وصفه ثوسايديدس[1] ما زال معمولا به في بعض بقاع العالم المعاصر.

بانتهاء الحرب الباردة كثر الحديث عن امكانيات قيام نظام عالمي جديد. لكن الفكرة كانت مبهمة الى حد كبير يومذاك, كما سنرى لاحقا. كان هناك نظام عالمي جديد من حيث انهيار نظام القطبين الذي أنشيء بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك النظام كان ضمن نظام "الدولة الفوضوية" ولم يكن نظاما عادلا بالضرورة. واعتقد البعض بأن النظام العالمي الجديد يعني الهروب من مشاكل نظام الدولة الفوضوية. هل يمكن قيام عالم كهذا؟ لقد كتب المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي Arnold Toynbe في بداية الحرب الباردة يقول "ان الدولة الوطنية وفلق (انفلاق) الذرة لا يمكن ان يتعايشا على الكوكب نفسه" وفي رأي توينبي أنه في عالم الدول ذات السيادة حيث الحرب هي ذروة أشكال الدفاع والقنابل النووية ذروة السلاح لابد لشيء ما أن يزول.

لم تكن الدولة الاقليمية موجودة دائما في الماضي, اذن فلا حاجة لوجودها في المستقبل. لقد وجدت الوحدات المتناثرة وانظمة الدولة منذ أيام ثوسايديدس, لكن الدولة الاقليمية الكبيرة, باعتبارها الأساس الأول للسياسة الدولية لم تتطور الا بعد عصر النهضة. فحرب الثلاثين سنة في القرن السابع عشر كانت تحمل بعضا من سمات الحرب الاقطاعية فهي بذلك آخر حرب اقطاعية وأول حروب الدولة الاقليمية. لقد كانت الدولة الاقليمية الكبيرة, كما نعرفها الآن, المؤسسة المهيمنة في السياسة العالمية الحديثة لمدة ثلاثة أو أربعة قرون. وقد تنبأ عدد من المفكرين المستقبليين بانحطاط الدولة الاقليمية فنظامهم العالمي الجديد يحمل في ثناياه البنى التي تتغلب على المعضلة الفوضوية. لقد جرت منذ الحرب العالمية الثانية أربع محاولات كبيرة لتطوير بدائل تتخطى الدولة الوطنية باعتبارها نموذج السياسة **العالمية:**

الفيدرالية العالمية World Federalism

الفيدرالية هي واحدة من أقدم الأفكار التقليدية الأوروبية وتقدم حلا لمشكلة الفوضوية عن طريق: موافقة الدول على التخلي عن تسلحها الوطني والقبول بقدر من سيطرة حكومة مركزية. وغالبا ما يجري دعاة الفيدرالية مقارنات مع الطريقة التي اتحدت بها المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة في القرن الثامن عشر.

ويعتقد البعض بأن التاريخ سجل تطورا نحو وحدات أكبر, لكن الفيدرالية لم تثبت كونها تصميماً بالغ النجاح في القرن العشرين.

السلام ليس الشيء الوحيد الذي يقدره الناس. فالسلام الأبدي لا يتوفر إالا في القبر كما يقول عمانوئيل كانت. الناس يريدون عدالة وخيرا اجتماعيا واستقلالا ذاتيا ولايثقون بحماية العالمية لهم. يضاف الى ذلك أن قلة من الناس مقتنعون بجدوى العلاج الفيدرالي وقدرته على معالجة مشكلة الحرب.

---

[1] **ثوسايديس (470 –400 ق. م.) مؤرخ يوناني يعتبر من أشهر المؤرخين في التاريخ , قاد الحرب ضد البيلوبونيزيين عام 424 ق. م. ولكنه فشل في تحقيق أهدافه في الحرب وبعدها تم أسره ونفيه من قبل خصومه. وفي منفاه الاجباري قام بكتابة تاريخ الحرب البيلوبونيزيية والذي يعتبر من أهم المصادر في تاريخ العلاقات الدولية.**

فالتخلص من الدول المستقلة ليس نهاية الحرب بالضرورة حتى لو كان نظام الدول الفوضوي مسؤولا جزئيا عن قيام الحروب. ان غالبية الحروب التي اندلعت في السنين الأخيرة كانت (داخلية) بالنسبة للدول.

الفاعلية Functionalism

جرى تطوير فكرة الفاعلية بسبب ما في الفيدرالية من نواقص. وقد اجتهدت الفاعلية , التي حققت شعبية في الأربعينات, بأن التعاون الإقتصادي والاجتماعي كفيل بخلق المجتمعات التي تتخطى الحدود الوطنية وتلغي الحروب بذلك. عندها تصبح مسألة السيادة خارجة عن الصدد. ومع ان قوقعة الدولة الشكلية ستبقى قائمة بل ستفرغ من محتوياتها العدوانية. كأن الفاعلية شجعت في نهاية الحرب العالمية الثانية على ظهور بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل منظمة الغذاء والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما. ان (الفاعلية) موجودة الآن الى حد ما في عالم مكتظ بالمصالح عبر الحدود الوطنية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات وما الى ذلك. لكن (الفاعلية) لم تثبت انها تصميم واف "للنظام" العالمي, وأغلب الدول تتردد في الاستجابة الشديدة للتوافق مخافة ان تقع تحت هيمنة بعضها البعض.

الاقليمية Regionalism

اصبح الآندماج الاقليمي رائجا في الخمسينات والستينات. فقد اعتقد جان مونيه JeanMonne رئيس هيئة التخطيط الفرنسية بأن المعالجة الفاعلة على المستوى الاقليمي يمكن ان تربط بين فرنسا وألمانيا وتحول دون عودة الصراعات التي أدت الى حربين عالميتين. وفي عام 1950 بدأت أوروبا العمل بمشروع شومان Schumann Plan بدمج صناعتي الفحم والفولاذ الأوروبيتين. وبعد عام 1957 أنشأت معاهدة روما السوق الأوروبية المشتركة فكانت خطوة الى الأمام في تقليص الحواجز التجارية وحققت الآنسجام بين مجموعة من السياسات الزراعية والإقتصادية الذي توج أخيرا بقيام الإتحاد الأوروبي في عام 1992. وقد رأينا كيف حاولت مناطق آخرى تقليد الاقليمية الأوروبية. ومن أبرز المحاولات قيام منظمة النفتا NAFTA في نصف الكرة الغربي.

ومع ذلك وضع الجنرال ديغول في عام 1965, ومن بعده مرغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا في الثمانينات, حدودا لمدى تطور الآندماج الاقليمي. وفي اواسط التسعينات ساد بلدان الإتحاد الأوروبي تذبذب شديد في الموقف من نسبة التخلي عن السيادة لحساب حكومة اقليمية, لكن أوروبا تغيرت رغم تباطؤ الحركة صوب الإتحاد الفدرالي. قد لا يكون جميع الأوروبيين في نفس القارب, كما يقال, لكن القوارب التي تدفعها امواج مختلفة باتجاهات مختلفة شدت الآن الى بعضها البعض.

البيئوية Ecologism

حملت البيئوية في التسعينات نوعا جديدا من الأمل بقيام نمط مختلف من النظام العالمي. فذهب ريتشارد فوك Falk Richard في كتابه (هذا الكوكب المهدد) الى القول بأن شيئين يمكن أن يشكلا الأساس لنظام عالمي جديد: ازدياد أهمية الممثلين غير الأقليميين للحدود الوطنية وازدياد التوافق تحت ضغط الشحة. واعتبر فوك ان هناك تطورا, تدريجيا من الريف, قيما شعبية تتجاوز الدولة الوطنية. فمعاداة الاستعمار ومعاداة العنصرية وازدياد المساواة والتوازن البيئي لابد أن تؤدي لا الى تقوية موقف الأكثرية في الأمم المتحدة فحسب بل الى خلق أنظمة جديدة للتعامل مع المصادر الطبيعية المتناقصة في عالم اليوم. النتيجة النهاية ستكون ضوابط للسلام والعدالة والتوازن البيئي ومقومات شكل جديد من النظام العالمي.

ومع ذلك فقد بالغ فوك في الحديث عن تقلص المصادر وقلل من قدرة التكنولوجيا الجديدة على تعويض النقص. واكثر من هذا ان الحركات الريفية الشعبية – الامريكية – لا تستجيب بسهولة لفكرة التعاون عبر الحدود. فالنزعة المحلية التي تعطي هذه الحركات القوة لا تميل الى التنسيق الدولي.

ان الدولة الوطنية لم تصبح بالية بعد, بعكس ما تنبأت به هذه النماذج الأربعة. المؤمنون بتدهور هذه الدولة يعتمدون محاججة ساذجة. فيقولون ان الدولة الوطنية لم تعد منيعة إذ تستطيع الصواريخ اختراق حدودها والتوغل في الداخل بوقت قصير. فكما استطاع البارود والجنود المشاة اقتحام قلاع القرون الوسطى وتدميرها, كذلك جعلت الصواريخ النووية الدولة الوطنية عتيقة الطراز. لكن الناس يرددون ثلاثة أشياء من مؤسساتهم السياسية: الأمن المادي – الفعلي – والرفاه الإقتصادي والهوية الاجتماعية – الوطنية. وقد قدمت الدولة الوطنية التي لا تحكمها انظمة ديكتاتوية وتوتاليتارية من هذه المتطلبات مالم تقدمه أية مؤسسة آخرى. فالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية تفتقر الى القوة اللازمة لتوفير الأمن والشرعية اللازمة لخلق بؤرة ونقطة ارتكاز للهوية الوطنية. وهكذا تظل الدولة الاقليمية ومشاكلها قضية مركزية في السياسة الدولية برغم التقليد العريق من محاولات ايجاد البدائل.

القومية وتخطي الحدود القومية:

ستكون القومية والتعدد القومي القوتين المتنافستين في العالم. ان العالم يشهد تحولات ثورية في التكنولوجيا, وبصورة خاصة في الاتصالات والنقل, العالم يصغر بشكل من الاشكال. فالمؤسسات الدولية الكبيرة, كالشركات متعددة الجنسيات تنظم الآنتاج الإقتصادي على أساس عالمي وتتبع استراتيجيات عالمية. ولكن في الوقت نفسه يسجل أناس كثيرون ردود فعل قومية ازاء التحولات السريعة.

الاتصالات تغير وجه العالم والدبلوماسية تأخذ مجراها في وقت حقيقي وأخبارانتهاكات حقوق الآنسان ومعاناة الجماهير في اصقاع العالم البعيدة تصلنا في بيوتنا عبر شاشات التلفزيون واصبح الرأي العام يلعب دورا بارزا في صياغة القرارات الوطنية والدولية. وحتى قبل ولادة شبكة الاخبار الدولية قال المفكر الكندي (مارشال ماك لوهان) Marshall McLuham ان الاتصالات الحديثة جعلت العالم قرية صغيرة. لكن تشبيه العالم بقرية فيه تضليل لأن الهوية السياسية العالمية ما زالت ضعيفة فالنزعة الوطنية تبدو آخذة بالقوة لا بالضعف في أغلب مناطق العالم. فبدلا من أن نرى العالم (قرية) نرى (قرى) في كل مكان من العالم أشد وعيا بوجود بعضها البعض.

نهاية التاريخ:

ذهب بعض المحللين الى القول ان الآنشقاقات الآيديولوجية الكبيرة, كالفاشية والشيوعية, هي المسؤولة عن ارباك حياة الاعتدال التقليدية. وجاء التصنيع لينتزع الناس من قراهم أو مجتمعاتهم الصغيرة ويجعل منهم قوى مهيئة للتعبئة من قبل الحركات الآيديولوجية الكبيرة. لكن الرأسمالية الليبرالية اثبتت مع الايام انها أشد نجاحا في انتاج قدر أعلى من الرفاه ومشاركة المواطنين. ان انتهاء الحرب الباردة يوحي بسيادة الرأسمالية الليبرالية, ولم يعد هناك منافس واحد للرأسمالية الليبرالية يتسم بقوة آيديولوجية بارزة. ان التاريخ قد انتهى, على ما يبدو, في نظر المفكرين, من امثال فرنسيس فوكوياما[1], الذين يعتقدون بأن الأحداث تحرك التاريخ. لكن ما بعد انتهاء الحرب الباردة لا ينظر اليه على انه (نهاية التاريخ) بل (عودة) التاريخ بالأحرى. وتعني عودة التاريخ ظروفا اكثر طبيعية من ذي قبل, حيث لا يستطيع انشقاق أو انقسام آيديولوجي بمفرده ان يحدث صراعات في السياسة الدولية. ان للرأسمالية الحرة – الليبرالية – منافسين كثيرين وان كانوا أشتاتا, فالصين تسمح للرأسمالية بالعيش في أقاليمها الجنوبية الغربية, وخاصة في كواندونغ وهونك كونك, لكن سياسة الصين وآيديولوجيتها ليست ليبرالية ولا رأسمالية تماما. وفي مناطق آخرى من العالم تشكل الاصولية الدينية تحديا لقواعد الرأسمالية الليبرالية وممارساتها, نحن نجمع كل الاصوليين الاسلاميين على صعيد واحد أحيانا ولكن هناك حركات اصولية اسلامية كثيرة واختلافات كبيرة بين الطروحات الجزائرية والسعودية مثلا ولا يجمعهم سوى جامع واحد هو رد الفعل ومقاومة الرأسمالية الليبرالية العلمانية.

ان الرد والمنافس الاكبر للرأسمالية الليبرالية بعد الحرب الباردة هي الوطنية العرقية. لقد رأينا من قبل ان النزعة الوطنية تميل الى الاشتداد. ويمثل ميل الناس ذوي الملامح العرقية المتشابهة الى تأكيد هويتهم المشتركة ولكن الشكل الذي تأخذه النزعة الوطنية شيء آخر. فقد رأينا من قبل ان أشياء كثيرة تحشر معا تحت عنوان الوطنية. ومن المفيد هنا ان ننظر الى الاختلافات بين أوروبا الشرقية والغربية. فقد جمدت الصراعات الوطنية والعرقية لمدة نصف قرن تحت الحكم الشيوعي في الشرق. وجاءت نهاية الحرب الباردة وزوال الهيمنة السوفيتية ليخرجا بالعديد من هذه التوترات من حالة الآنجماد ومثال على ذلك ان الكراهية القديمة بين الصرب والكروات في يوغسلافيا عادت الى الواجهة ثانية بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الحكومة الشيوعية في البلاد. وتدفقت مجموعات عرقية كثيرة عبر الحدود على امتداد أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي سابقا لتزيد من زخم الصراعات العرقية والآنبعاث الوطني.

وهذا نقيض الحال في أوروبا الغربية حيث التأمت البلدان التي كانت ذات نزعة قومية متعصبة وموقف عدائي في مجتمع أوروبي واحد كبير, حتى بريطانيا المترددة استجلبت لخطوط الإتحاد الأوروبي العريضة. ففي أوروبا الغربية أخذت الدول تتجاوز عداواتها واحقادها القديمة وتتحد فيما بدأت دول أوروبا الشرقية تكتشف وتستعيد عداواتها القديمة فكيف يمكن تفسير ذلك؟

لعل جزءا من التفسير يكمن في النمو الإقتصادي. فعندما تتحسن أحوال الناس تقل الضغائن والاحقاد. وربما نجد جانبا آخر من التفسير في الديمقراطية. فحين تتاح للناس امكانية التصرف بحرية تصبح الغلبة للعقل لا للعواطف. وقد أمكن طرد بعض الاحقاد القديمة بواسطة الممارسات الديمقراطية – لاحظ التداول والحوار الذي حصل في ألمانيا الغربية في اعقاب الحرب العالمية الثانية وأدى الى تغيير المناهج الدراسية وتأسيس فهم جديد لتاريخ ألمانيا. كما يتجلى جانب من الاجابة في وجود المؤسسات الاقليمية التي جرت البلدان الأوروبية الى الاجتماع في اطار أوسع لا مجال فيه للآراء الوطنية المتطرفة.

---

(1) انظر: فرانسيس فوكوياما, نهاية التاريخ وخاتم البشر (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر, 1993) ترجمة حسين احمد أمين.

ولكن حتى في أوروبا الغربية لم تمت الروح الوطنية أو يعف عليها الزمن. فكثير من الأوروبيين لا يريدون لهويتهم الوطنية ان تذوب تماما في هوية أوروبية, فما زالت هناك ترسبات خوف لدى الفرنسيين والألمان, وأحد أسباب تأييد الفرنسيين للاندماج الأوروبي هو الرغبة بشد ألمانيا اليه. يضاف الى ذلك ان العديد من الأوروبيين الغربيين لا يريدون المهاجرين وهم يخشون الهجرة من شمالي أفريقيا و أوروبا الشرقية. فالجيوش الغازية من الجنوب والشرق تتكون من الفقراء الذين يدخلون كأفراد. وتستعين الاحزاب اليمينية في أوروبا الغربية بمسألة الخوف من الأجانب (Xenophobia) وتطلق اشارات التحذير بأن مشاكل النعرات الوطنية لم تنته في أوروبا الغربية كليا. فمسألة السيادة الوطنية ما زالت تحمي القلة الغنية من الكثرة الفقيرة في العالم. ومع ذلك فالفارق كبير بين غرب أوروبا وشرقها.

تجاوز الحدود القومية TRANSNATIONALISM

ماذا على الوجه الآخر للعملة؟ لقد أتاحت الاتصالات التي تتجاوز الحدود القومية الفرصة لمعرفة المزيد عما يجري في مناطق العالم الآخرى وامكانية اكبر لتنظيم الاعمال على أساس عالمي. وأقوى اشكال هذا التنظيم هي الشركات متعددة الجنسيات, فالشركة المتجاوزة للحدود القومية تنتج طرازا من الإقتصاد العالمي عن طريق نشر الاستثمارات في العالم وتحقيق الارباح في اجزاء مختلفة من السوق العالمية, وتتنافس الدول لاجتذاب الاستثمارات الدولية. وان جانبا كبيرا من التجارة الدولية يمر من خلال الشركات متعددة الجنسيات. فشركة هوندا HONDA تصنع في امريكا من السيارات اكثر مما تصنعه في اليابان ومن ثم تشحنها الى اليابان. وقد ضغطت الحكومة الامريكية على الإتحاد الأوروبي لقبول سيارات هوندا المصنوعة في امريكا, وبعبارة آخرى فان الولايات المتحدة عرفت تصدير السيارات اليابانية المصنوعة في امريكا بأنه مصلحة وطنية امريكية. وكذا الحال مع شركة IBM فهي اكبر منتج للحاسبات الالكترونية الكبيرة في اليابان. فشركة IBM تجري ابحاثها ودراساتها في اليابان وتستخدم عمالة يابانية هذا ما جعل استاذ الإقتصاد السياسي روبرت رايش Reich Robet يسأل:"من نحن؟". هل يشدد الامريكيون على هوية ادارة شركة أم على المكان الذي تجري فيه أبحاثها وتنتج فيه؟ يرى (رايش) أن مصلحة الناس الذين يعيشون ضمن حدود الولايات المتحدة أكثر أهمية من شركة امريكية تعمل في اليابان. ويرد نقاده بأنه ينظر الى المستقبل بأبعد مما مطلوب الآن. ان اغلب الشركات متعددة الجنسيات فيها جنسية وطنية غالبة وثلاثة ارباع الانتاج الامريكي تقوم به شركات اداراتها في الولايات المتحدة. ومع ذلك فتلك طريقة للتفكير بالمستقبل تستحق الاهتمام. ان الاستثمارات التي تتجاوز الحدود القومية تسهم في تشويش الهويات وفي تشويش السؤال: "من نحن؟". فاذا أضيفت اليها مسألة التوافق البيئي فمن المحتمل ان تؤثر في وجهات النظر الخاصة بشأن المشاكل الأرضية.

يؤكد التحول التكنولوجي والنمو الإقتصادي المشاكل البيئية ويضغطان على المصادر, كالمحيطات والجو والقارة القطبية الجنوبية والتنوع البايولوجي, التي عوملت على أنها مشاعات أرضية. ففي القرن المنصرم وقعت الحكومات اكثر من 170 معاهدة بيئية تخص مواضيع ذات دواعي قلق مشتركة, بضمنها مصائد الاسماك, والأمطار الحامضية واستهلاك طبقة الأوزون وحماية الحيوانات المهددة بالآنقراض والقطب الجنوبي وتلوث المحيطات. ثلث تلك المعاهدات وقع منذ انعقاد مؤتمر البيئة الأول للامم المتحدة في ستوكهولم عام 1972. وعقد مؤتمر مهم آخر للامم المتحدة حول البيئة في البرازيل

عام 1994. وانبثقت عن مشاكل البيئة منظمات غير حكومية عديدة تمارس نشاطاتها على نطاق يتجاوز الحدود الوطنية. وتعتبر السياسات الداخلية لاغلب الدول المتقدمة عن قلق شديد متزايد بشأن البيئة.
ولكن ماذا يحدث اذا لم يكن هناك تناسق في ردود فعل البلدان المختلفة؟ فاليابان مثلا , تتخذ مواقف أشد تعقيدا من الولايات المتحدة. ان الاستثمارات اليابانية المباشرة في أمريكا تعادل أربعة أضعاف الاستثمارات الامريكية المباشرة في اليابان فلو ردت الولايات المتحدة على ذلك باستبعاد اليابان من الأسواق الأمريكية لأوجدت, ببساطة, شركات غير كفوءة لا تستطيع المنافسة على أساس عالمي. ان مشكلة سياسات الحماية هي أن هذه السياسات قد تضر بمصالح واضعها بمقدار ما تضر بمصالح الطرف الآخر. ولذا تفاوض الامريكان واليابانيون, في التسعينات, حول العوائق المحلية بوجه التجارة. ومارست الولايات المتحدة ضغطا على اليابان بشأن مسألة تقع في اطار القضاء الياباني , فثمة قوانين يابانية تحدد حجم المخازن الكبرى (السوبرماركت) وغيرها من الممارسات التي تحد من دخول الشركات نظام التوزيع, وقد سر هذا عددا من السياسيين والمستهلكين اليابانيين لمجيء هذا الضغط الامريكي لأنه يصب في مصلحة المستهلك الياباني. وبالمقابل ضغطت الحكومة اليابانية على الولايات المتحدة لتغيير عجز ميزانيتها. وبعبارة آخرى, لم يتعامل الأمريكان واليابانيون مع مسائل هامشية, بل مع أمور تتعلق بصلب السيادة القضائية لكل من البلدين.
وقد شعر بعض المراقبين بالقلق ازاء مثل هذه الممارسات قائلين انه كلما زاد أحد الطرفين من ضغطه على المسائل الداخلية الحساسة ازداد استياء الطرف الآخر. فالتوافق هنا يعني مزيدا من الاحتكاك. وبعبارة آخرى كلما ضغطت الولايات المتحدة على اليابان لفتح جزء من سوقها ارتاح بعض اليابانيين لهذا الضغط, بينما اندفع آخر ون الى التصرف بنزعة قومية. ورد الليبراليون بأن سياسة الحماية لا تقمع تصاعد النزعة الوطنية ولا تضيع المكاسب المتأتية من التوافق ولا الكفاية الناشيئة عن المنافسة.
يمكننا ان نختصر بأن التكنولوجيا خلقت سوقا تستطيع فيه الشركات متعددة الجنسيات ان تستثمر الاموال على نطاق عالمي, لكن قطاعا من السكان يسجل ردود فعل قومية. وان التفاعل أو التجاذب بين الوطنية وتخطي الحدود الوطنية سيكون سمة رئيسة للسياسة العالمية.

الآنتشار Proliferation

مسألة آخرى ترتبط بتجاوز الحدود الوطنية هي انتشار التكنولوجيا. فقد رأينا في مسألة النفط (الذهب الاسود) كيف نقلت الشركات الخبرات الى البلدان الفقيرة بلا روية. كذلك يمكن نشر التكنولوجيا عن طريق التجارة أو التهريب. والحقيقة الأساس هي ان التكنولوجيا تعبر الحدود بمرور الأيام. فماذا يفعل انتشار التكنولوجيا هذا بالأمن؟ هناك عشرون بلدا على الأقل تملك امكانات انتاج أسلحة الدمار الشامل في الوقت الحاضر. ان تكنولوجيا الأسلحة الكيمياوية عمرها مائة سنة تقريبا. وتكنولوجيا الأسلحة النووية والصواريخ ذاتية الدفع عمرها نصف قرن. صحيح ان سياسة الحد من الآنتشار حدت من انتشار الاسلحة النووية الى حد ما, لكن مشكلة الآنتشار تفاقمت حين جاء انهيار الإتحاد السوفيتي ليضعف السيطرة على الدول السائرة في ركابه سابقا وبالتالي على تسلل التكنولوجيا الى الخارج ووصولها الى أيادي أرهابية.
قبل انهيار الإتحاد السوفيتي كانت هناك ثماني دول تملك اسلحة نووية, خمس منها أعلنت امتلاكها السلاح النووي رسميا في معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية لعام 1968, وهي: الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين. وكانت هناك ثلاث دول معروفة دوليا بانتاجها السلاح النووي سرا هي اسرائيل والهند وباكستان. والطريف بالأمر ان كانت هناك ثلاثون دولة آخرى تستطيع انتاج السلاح النووي لكنها لم تفعل.

بمعنى ان كان هناك **ثلاثة** أو **اربعة** اضعاف العدد المعلن من الدول التي تستطيع امتلاك السلاح النووي فعلا. وهذا يناقض تماما مخاوف الرئيس كيندي, لدى توقيع معاهدة الحد من التجارب النووية عام 1963, من أن يصل عدد الدول المالكة للاسلحة النووية الى اكثر من 25 دولة في السبعينات.
لماذا لم يحصل مزيد من الآنتشار؟ في عالم فوضوي من دول ذات سيادة تكون الاسلحة النووية الشكل النهائي المعول عليه من الاعتماد على النفس. على أية حال, هناك ثلاثة أجوبة رئيسة لهذا السؤال: أحدها هو الاحلاف التي قامت اثناء الحرب الباردة وتعهدت الدول الكبرى فيها بتأمين سلامة حلفائها. مثال على ذلك ان ألمانيا واليابان لم تصنعا اسلحة نووية لأنهما تتمتعان بضمانات أمنية أمريكية. فلم يجد البلدان ضرورة لانتاج أسلحة نووية خاصة بهما بفضل الوعود الأمريكية بمنع أية دولة من تهديدهما نوويا. كذلك كانت الاحلاف تعني شيئا لبعض الدول الصغيرة. من ذلك ان كوريا الجنوبية وتايوان شرعتا تعملان على انتاج اسلحة نووية حين بدا لهما أن الولايات المتحدة ستنسحب من آسيا في السبعينات غداة الحرب الفيتنامية, لكنهما توقفتا حين احتجت الولايات المتحدة على ذلك ووعدتهما بحماية دائمة. وكذا الحال مع الإتحاد السوفيتي فقد منع حلفاءه الأوروبيين الشرقيين وزبائنه في العالم الثالث من تطوير انتاج مثل هذه الاسلحة. السبب الآخر تعاون الدول الكبرى. ففي المراحل الأولى من العصر النووي كان الموقف من الاسلحة النووية تنافسيا. وحاولت الدول الكبرى استخدام التكنولوجيا النووية لتحرز نقاطا اكثر في المنافسة الآيديولوجية. ففي عام 1953 أعلن الرئيس آيزنهاور برنامج (الذرة في خدمة السلام), وسط ضجة كبيرة, الذي أريد به مساعدة الدول الآخرى على تطوير تكنولوجيا نووية خاصة بها لاغراض سلمية, مؤكدا على ابراز الوجه اللطيف للذرة ليكسب مزيدا من النقاط للولايات المتحدة. وبمثل ذلك قدم الإتحاد السوفيتي المساعدة النووية للصين. ولكن بحلول عام 1968 صار بالامكان ان يتعاون الامريكان والسوفيت الى حد الاتفاق على معاهدة حظر الآنتشار. وفي عام 1977 أقام الامريكان والسوفييت, وثلاث عشرة دولة آخرى , مجموعة مجهزي التكنولوجيا النووية, لتضع التوجيهات التي تبين أي نوع من التكنولوجيا النووية يمكن تصديره.
السبب الثالث وجود المعاهدات والمؤسسات. فقد وقعت على معاهدة حظر الآنتشار اكثر من 170 دولة وافقت فيها على عدم تطوير أو تحويل الاسلحة النووية الى جهات آخرى. ووافقت الدول غير النووية على قيام مفتشين من وكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا بزيارة منشآتها النووية السلمية للتأكد من عدم اساءة استعمالها ولكن اسرائيل والهند والباكستان وبعض الدول المهمة الآخرى لم توقع على المعاهدة. فيما عمد موقعون آخرون الى الخداع.
بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت بعض الاشياء التي كانت وراء الحد من انتشار الاسلحة النووية, فقد انهارت ضمانات الأحلاف السوفيتية وبرزت اسئلة تتعلق بمدى ديمومة حلف الأطلسي. اثنان من الاسئلة الصريحة التي تتناول عالم ما بعد الحرب الباردة هما: مستقبل الاحلاف والضمانات الأمنية. وماذا ان كانت التكنولوجيا النووية ستتسرب من الإتحاد السوفيتي السابق الى سوق الآنتشار. وقد ذهب كينيث ولتز الى القول ان انتشار الاسلحة النووية عامل استقرار لأنه يجعل الردع ممكنا. فاذا كانت الاسلحة النووية قد حالت دون تحول الحرب الباردة الى حرب حارة فلماذا لايخلق تأثيرها السحري الحذر والنظام في مناطق العالم الآخرى مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا؟ مشكلة وجهة النظر انها تعتمد كليا على نموذج عقلاني من الردع. ولكن اذا كان من المحتمل ان يخرج عن السيطرة خطر نووي حقيقي في فترة ما بعد الحرب الباردة فان النموذج العقلاني الذي يوفر الاساس لتنبؤات يقينية يصبح شيئا خارجا عن الصدد. ان كثيرا من البلدان التي ستصنع اسلحة نووية بعدئذ معروفة بعدم الاستقرار بسبب الآنقلابات والآنقسامات العسكرية.
كانت الاسلحة النووية في الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي مزودة بأجهزة تكنولوجية دقيقة تستدعي توجيهات من سلطات عليا للوصول الى الاسلحة. ولكن كثيرا من الدول التي امتلكت أسلحة نووية في السنين الأخيرة لن يكون لديها مثل تلك الأجهزة الحساسة. ان انتهاء الحرب الباردة وانتشار التكنولوجيا عبر الحدود قد يؤدي الى ازدياد استعمال الاسلحة النووية من قبل بعض الدول حديثة العهد, التي تحاول دخول السباق النووي بدرجة اخطر

مما كانت الحال عليه في النصف الاخير من القرن العشرين. وان أحد أخطر تهديدات المستقبل ان تقع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الارهابيين الدوليين.

أثمة نظام عالمي جديد؟

ازاء حركة القوى المتضادة ماذا سيكون عليه شكل النظام العالمي في بداية القرن الحادي والعشرين؟ في عام 1991 قال الرئيس بوش ان حرب الخليج كانت تتعلق "بأكثر من بلد صغير واحد, انها فكرة كبيرة .. نظام عالمي جديد". كانت "طرقا جديدة للتعامل مع الأمم الآخرى... ان التسوية السلمية للخلافات والتضامن ضد العدوان وتقليص الترسانات الحربية والسيطرة عليها ومعاملة كل الناس معاملة عادلة".
لقد كانت كلمات جورج بوش مصممة لتعبئة الرأي العام لدعم حكومة ليبرالية متوجهة الى الحرب, مثلما فعلت نقاط (وودرو ولسون) Woodrow Wilson الاربع عشرة أو حريات(فراكلين روزفيلت) Franklin Roosevelt الاربعة. ولكن حين تنتهي الحرب, ويفرض الواقع نفسه, يقاد الناس الى الاقتناع بأن حصيلة الحرب البائسة لم تأت مطابقة لقيمة عليا.

مفاهيم مختلفة للنظام العالمي:

لقد غيرت نهاية الحرب الباردة النظام الدولي بالتأكيد, لكن المزاعم القائلة ان التسعينات هي فجر (نظام عالمي جديد), نسفتها الطرق المختلفة كليا التي يفسر الناس بها كلمة (نظام). فيرى الواقعيون ان الحرب تنشأ من سعي الدول للحصول على القوة والأمن في عالم فوضوي, أو عالم لا وجود فيه لجهة تحكيمية عليا في موضوع النظام سوى مبدأ المصلحة الذاتية وقوة السلاح. ومن هذا المنطلق يفسر النظام بأنه هيكل أو شكل توزيع القوة بين الدول. ويحاججهم الليبراليون بأن الصراعات والحيلولة دونها لا يقررهما توازن القوى لوحده, بل والبنية الداخلية للدول وقيمها وهوياتها وبناها المدنية والحضارة والمؤسسات الدولية التي تتولى حل النزاعات. ويرى الليبراليون, على عكس الواقعيين, ان مؤسسات مثل الأمم المتحدة يمكنها المساعدة في منع الصراعات بفرض النظام عن طريق تهدئة المطامح وخلق شعور بالديمومة واحساس بأن التعاون الجاري سيكون له مردود متبادل في المستقبل. وهكذا يرتبط النظام, في نظر الليبراليين بقيم مثل الديمقراطية وحقوق الآنسان كما يرتبط بالمؤسسات.
لكن النظام في نظر آخر ين ينطوي على مضامين شريرة, فالنظام العالمي الجديد في نظر المدافعين عن السكان الاصليين NATIVISTS أو الجماعات الوطنية, مثل بات روبرتسن Robertson Pat في الولايات المتحدة أو جان ماري لوبين Jean Marie Le Pen في فرنسا, ينم عن وجود مؤامرة يحوكها كبار الصيارفة والسياسيين للسيطرة على العالم. ويقول اصحاب هذا الرأي ان الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والاسواق المالية في وول ستريت ولندن وطوكيو تؤلف عصبة تثري على حساب البقية. وترى بعض أوساط الاصوليين الاسلاميين ان النظام مفهوم غربي محض يراد به السيطرة على العالم غير الغربي والقضاء على الاسلام.

هذه المفاهيم المختلفة تعني ان (النظام العالمي الجديد) يصعب تعريفه. ولا واحدة من هذه المدارس الفكرية الثلاث قادرة بنفسها على فهم أسباب الصراع في العالم الحالي. فالمدرسة الواقعية تؤكد على ان توازن القوى ضروري لكنه لا يفي بالحاجة حين تتآكل مقاييس سيادة الدولة بفعل التغييرات الاجتماعية طويلة الأجل.
ان الرأي القائل بأن السلام قد شاع بين الديمقراطيات الليبرالية الكبرى صحيح ودقيق, لكنه ليس الوصفة الطبية العامة حين يكون عدد كبير من الدول , بضمنها دول كبرى, ليس ديمقراطيات ليبرالية.
لقد حقق نظام الحرب الباردة ثنائي القطبين شيئا من الاستقرار. صحيح ان (الحرب الباردة) ساهمت في تفاقم عدد من صراعات (العالم الثالث, لكن الصراعات الإقتصادية, التي شملت الولايات المتحدة و أوروبا واليابان, اخمدت بفضل المخاوف المشتركة من التهديد العسكري السوفيتي وكبح جماح الآنقسامات العرقية المريرة بسبب الوجود السوفيتي في شرقي أوروبا. ان انتهاء نظام القطبين لم ينه الصراعات. كل الذي حدث جعل للصراعات مصادر آخرى.

صور القوة في المستقبل:

لاحظ المؤرخون والمراقبون السياسيون, منذ عهد ثوسايديدس, ان الآنتقال السريع للقوة – السلطة – أحد الاسباب الرئيسية للصراع بين القوى العظمى. انتقالات قوة كهذه كانت سببا بنيويا عميقا لصراعات الدول الكبرى الحديثة تاريخيا, وبضمنها نهوض ألمانيا قبل حرب العالمية والنهوض النسبي للولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وما نتج عنه من تنافس بينهما بعد الحرب العالمية الثانية. وهناك اجماع في الرأي على ان فترة ما بعد الحرب الباردة هي فترة انتقالات سريعة للقوة. ان جدلا واسعا يدور حول اتجاه التحولات وحجمها وهذا الجدل دليل على استحالة الحكم على طبيعة القوى المحركة للتحولات التي تشكل مصدرا كبيرا للصراع.
أحد الآراء يقول انها (تعددية الاقطاب), فاذا كان مصطلح تعددية الاقطاب هذا ينطوي على مقارنة تاريخية مع القرن التاسع, فانه اصطلاح مضلل الى حد كبير. فذلك النظام قام على توازن قوى بين خمس دول كبرى متعادلة في القوة تقريبا, في حين ان الدول الكبرى بعد الحرب الباردة أبعد ما تكون عن التعاون. فقد تدهورت روسيا, منذ عام 1990 , بأسرع وأبعد مما كان متوقعا, وان بقيت ترسانتها النووية. ونهضت الصين بأسرع مما توقع الكثيرون, مع نمو إقتصادي بمعدل مضاعف لفترة طويلة. ولم تصبح اليابان وألمانيا قوتين عظميين بمعنى الكلمة كما توقع البعض خطأ في عام 1990. الولايات المتحدة هي القوة العظمى الحقيقية الفعلية بموجودات عالمية في جميع أبعاد القوة.
هذه الحقيقة تجر البعض الى افتراض ان العالم يدار الآن من قبل (قطب واحد مهيمن), ويعتقد بعض المراقبين بأن حرب الخليج تؤشر بداية (سلام أمريكي) Pax Americana يقبل العالم فيه بهيمنة أمريكية معتدلة. قد تكون الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة لكن لا تستتبع هذا السيطرة التي هي نتيجة الآنفراد بالقوة. فهناك العديد من الأهداف السياسية والإقتصادية والأمنية المهمة التي لا تستطيع الولايات المتحدة تحقيقها بنفسها. ان القوة العسكرية أحادية القطب الى حد كبير والولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يمتلك اسلحة نووية عابرة للقارات وقوات جوية وبحرية وبرية عصرية كبيرة قادرة على الآنتشار في العالم. لكن القوة الإقتصادية ثلاثية الاقطاب, علما بأن الولايات المتحدة واليابان و أوروبا تغطي ثلثي الآنتاج العالمي. وقد يجعل نمو الصين القوة الإقتصادية رباعية الأقطاب في أوائل الألف الثالث للميلاد.

أما على صعيد العلاقات التي تتخطى الحدود الوطنية الاقليمية خارج سيطرة الحكومات وتضم ممثلين من شتى الآنواع – من رجال المال والصيارفة الى الارهابيين – فالقوة موزعة على مساحة واسعة. لنضرب بضعة امثلة: الممثلون العاملون لحسابهم في أسواق رأس المال الدولية يفرضون الطريقة التي يمكن بها استعمال سعر الفائدة للتحكم بالإقتصاد الامريكي. انتشار التكنولوجيا عبر الحدود الاقليمية يزيد من قدرة الدول الفقيرة والضعيفة على التدمير. هناك عدد من القضايا المطروحة على المستوى الدولي- تجارة المخدرات, مرض الايدز, الهجرة, ارتفاع حرارة الأرض- لها جذور اجتماعية في اكثر من بلد وتتخطى الحدود الاقليمية خارج سيطرة الحكومة الى حد كبير. ولما كانت الوسائل العسكرية والإقتصادية التقليدية غير فاعلة جدا في التصدي لهذه المشاكل , فما من دولة عظمى ستكون قادرة على حل المشاكل بمفردها.

ويقول آخرون ان العالم سينتظم حول ثلاث كتل إقتصادية – أوروبا وآسيا وامريكا الشمالية, ولكن مع وجود التحولات التكنولوجية العالمية وازدياد عدد الممثلين, من خارج الكتل, فان الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والجماعات العرقية ستقاوم قدرة هذه الكتل الثلاث على احتواء نشاطاتهم... في حين يخرج بعض الليبراليين باجتهاد مفاده ان القوة الإقتصادية قد حلت محل القوة العسكرية كوسيط مركزي في السياسة الدولية. وهذا اجتهاد مبالغ فيه, لكنك لا تفكر بشيء آخر حين تفتقده.. ان الواقعيين مصيبون بقولهم ان الادوات الإقتصادية ما زالت لا تستطيع مباراة القوات العسكرية في تأثيرها القسري والردعي. فالعقوبات الإقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة لم تستطع اجبار العراق على الآنسحاب من الكويت عام 1990 ولا الطغمة العسكرية على التخلي عن السلطة في هايتي عامي 1993 و1994.

ويمثل التوزيع الحالي للقوة تركيبا من هذه الصور المختلفة في (توافق كثير المستويات) فما من هرم قادر بمفرده على وصف سياسة عالمية تشبه لعبة شطرنج ثلاثية الابعاد. فالقوة على الرقعة العسكرية أحادية القطب الى حد كبير وفيها الولايات المتحدة هي الاقوى. والرقعة الإقتصادية في الوسط ذات توزيع ثلاثي الاقطاب للقوة. اما رقعة التوافق المتخطي للحدود الاقليمية, في الاسفل, فتتسم بانتشار للقوة.

ان أي واحد من هذه التراكيب المعقدة لا يعني شيئا لو كانت القوة العسكرية قابلة للتحويل والاستبدال كالنقود وتستطيع تقرير الحصيلة في كافة المجالات. انما القوة العسكرية ضعيفة التنبؤ بما تكون عليه الحصيلة في رقعتي الإقتصاد والتوافق بالسياسة العالمية الحالية. وتتمتع الولايات المتحدة بحقائب متنوعة من مصادر القوة أكثر من أي بلد آخر , لكن النظام العالمي الحالي ليس عصر سيطرة أمريكية.

هذه التنبؤات تفترض أن الدولة ستبقى العنصر المقرر الأول للعلاقات الدولية وقد يكون الافتراض مغلوطا, فالبعض يعتقد بأن مسارات السياسة العالمية , في عقود السنين القادمة, ستحدد بصورة متزايدة على يد المدنيات (الحضارات) الكبيرة. ويتنبأون بقيام مواجهة بين الحضارات. حيث العالم الاسلامي يرفض العالم المسيحي الغربي والعالم الصيني والعالم الهندوسي حينا ويحارب هذه العوالم حينا آخر. ويقف عالم الهندوس, بالمقابل, موقف التحفظ من الباكستانيين وجيرانهم البنغاليين المسلمين. في حين ما ينفك الخلاف قائما بين الصين والغرب حول مسائل معيارية مثل حقوق الآنسان وقضايا ستراتيجية. ومع ذلك فقد حدثت صراعات عرقية وقومية وطائفية داخل هذه المدنيات – الحضارات – الكبيرة أكثر مما حصل بينها. ففي اجزاء كثيرة من العالم, وبخاصة افريقيا والشرق الاوسط وآسيا الوسطى, صارت الصراعات الاجتماعية – آنفة الذكر – تزداد بسبب انهيار الدولة. فالصراعات تظهر حين يحاول مغالبة الفوضى بالوطنية العرقية والاصولية الدينية, وتنهار دولهم الضعيفة تحت الضغط.

اناس كثيرون يشيرون الى تأثيرات (ثورة الكومبيوتر والإعلام), التي لا يمكن التنبؤ بها, ويفترضون ان هذه التأثيرات ستفتت السيادة والوطنية الى الحد الذي تذوي فيه الدولة وتزول. فبما ان الناس سيكون بمستطاعهم الوصول الى الإعلام الدولي فان الثقافات الاجتماعية والحكومات لن تعود قادرة على احتكار ولاء أعضائها. وستقوم ولاءات الناس على المصالح المشتركة لا على الآنتماء العرقي أو اللغة أو الوطنية, بل لقد تحقق شيء من هذا.

فالآنترنيت تعني أن عالما يابانيا من مدينة أوزاكا قد يتصل بعالم آخر كوردي من كوردستان بأسهل مما يتصل مع جار له من ابناء مدينته أو بلده, وفي هذا الباب تشكل ثورة الاتصالات هدية للمذهب الآنتفاعي Functionalism ومع ذلك, نادرا ما تدخل هذه الفصائل الاجتماعية (الفعلية) في صراع مباشر مع الدولة, ولا ندري ان كانت مصالح مشتركة كهذه سترجح كفتها على كفة الولاءات الوطنية أو العرقية أو الدينية.
لا مجال للشك بأن التكنولوجيا الجديدة تغيرطبيعة القوة. فالمعرفة قوة أكبر من أي وقت مضى. والبلد المهيأ أكثر من غيره لقيادة الثورة الإعلامية سيكون اقوى من أي بلد آخر. والبلد الذي يلوح في أفق المستقبل المنظور هو الولايات المتحدة.
ان تكنولوجيا الاتصالات والإعلام المهمة, مثل محطات الرصد الفضائية والاذاعة المباشرة واجهزة الكومبيوتر عالية السرعة تسهل مهمة احتواء الصدام قبل انفجاره ومنع انتشار الاسلحة التقليدية وغير التقليدية وادامة الاتصال بين الغرماء الخطيرين. صحيح أيضاً ان التكنولوجيا تزيد من قدرة الممثلين المستقلين (غير الدول) سواء كانوا جماعات ارهابية أو شركات كبرى, على ارباك السياسة الدولية واذاعة نواياهم على العالم.

سجن المفاهيم القديمة:

العالم بعد الحرب الباردة عالم فريد. ونحن نحاول علنا ان نقمع فهمنا بارغامه على الأخذ بالاستعارات التقليدية وقطبياتها الميكافيلية. فالقوة أصبحت كثيرة الابعاد والبنى أشد تعقيدا والدول نفسها سهلة الاختراق. وهذا التعقيد المضاف يعني ان العالم يجب أن يرتكز على أكثر من توازن.
ان النظرة الواقعية للعالم ضرورية لكنها غير كافية لأنها لا تأخذ في حسابها التغيرات الاجتماعية طويلة الأجل التي جرت في العالم ببطء بعيدا عن قواعد ويستفاليا Westphalian. ففي عام 1648 , وبعد ثلاثين سنة من النزاع والحروب حول الدين, وافقت الدول الأوروبية بمعاهدة سلام ويستفاليا[1] على أن يتولى الحاكم, فعلا, اختيار دين الدولة بصرف النظر عن الميول الشعبية. فقام النظام على سيادة الدول لا سيادة الشعوب. توازن الدول الميكانيكي, الذي يعامل الدول كأنها كرات بليارد مجوفة, تآكل على مر القرون بفعل تنامي الشعور الوطني وازدياد المشاركة الشعبية, لكن معايير سيادة الدولة ظلت على ما هي عليه. والآن اصبحت سرعة نمو الاتصالات في الحدود الاقليمية والهجرة والتوافق الإقتصادي عوامل تعجيل في تآكل المفهوم الكلاسيكي واتساع الهوة بين المعيار والواقع.
هذا التصور يزيد في أرجحية المفهوم الليبرالي الذي ينادي بمجتمع عالمي من شعوب ومن دول, ونظام يقوم على القيم والمؤسسات والقوة العسكرية كذلك. ان الآراء الليبرالية, التي نظر اليها يوما على انها طوباوية عقيمة, كدعوة الفيلسوف الألماني (عمانوئيل كانت) الى انشاء عصبة ديمقراطيات سلمية, لا تبدو اليوم بعيدة عن التحقيق اذ يقول علماء السياسة ان لا وجود فعليا لحالات تحارب فيها الديمقراطيات بعضها البعض, فالمداولات حول آثار توحيد ألمانيا, مثلا, أثارت الواقعيين والليبراليين ضد بعضهم البعض, فذهب الواقعيون الى ان أوروبا عائدة الى المستقبل فيما خطى الليبراليون هذا التحليل لاهماله حقيقة ان ألمانيا الجديدة ديمقراطية وانها متداخلة بعمق مع جيرانها الغربيين من خلال مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

---

[1] ويستفاليا: الجزء الغربي من ألمانيا وأبرز مدنه كولونيا.

هذه المفاهيم الليبرالية حول النظام ليست جديدة كليا فنظام الحرب الباردة كانت له معاييره ومؤسساته وان قامت بدور محدود. فخلال الحرب العالمية الثانية اتفق روزفيلت وستالين وتشرشل على انشاء منظمة أمم متحدة تقوم على توزيع للقوة متعددة الاقطاب. وكان على مجلس الأمن المنبثق عن الأمم المتحدة ان يفرض مبدأ الأمن الجماعي وعدم الاعتداء على الدول الاصغر في حين احتمت الدول الخمس الكبرى بحق النقض (الفيتو).
حتى هذه الصيغة المختصرة من نظرة وودرو ولسون المؤسساتية الى النظام لم تنج من العراقيل بسبب ثنائية القطبين. فاستعملت الدول الكبرى حق النقض (الفيتو) ضد بعضها وتضاءل دور المنظمة الدولية ليقتصر على ارسال المراقبين لمراقبة تنفيذ وقف اطلاق النار بدلا من صد العدوان. ويوم تدهورت قوة السوفييت وجعلتهم ينتهجون سياسة جديدة تقوم على التعاون مع الولايات المتحدة , بفرض الأمن الجماعي الدولي ضد العراق, لم يكن ذلك قدوم نظام عالمي جديد بقدر ما هو عودة ظهور وجه من وجوه النظام المؤسساتي الليبرالي الذي كان من المفروض ان يدخل حيز التنفيذ عام 1945.
وكما فعلت حرب الخليج ببعثها أحد وجوه النظرة الليبرالية الى النظام العالمي, كشفت النقاب عن ضعف في المفهوم الليبرالي. فمبدأ الأمن الجماعي, الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة, ينصب على الدولة ويطبق حين تخترق الحدود, لا حين تستخدم القوة ضد الشعوب داخل الدولة. ويحاول الليبراليون التملص من هذه المشكلة بالدعوة الى اللجوء للمباديء الديمقراطية وحق تقرير المصير: لنترك الشعوب داخل الدول تختار بالتصويت ان كانت تريد الحماية من وراء حدودها. لكننا رأينا ان تقرير المصير ليس بمثل هذه البساطة. فمن الذي يقرر من يملك حق تقرير المصير؟ أقل من 10 % من دول العالم الحالي متجانسة عرقيا. ونصف عددها فقط ينتمي 75% من سكانها الى عرق واحد. وأغلب دول الإتحاد السوفيتي السابق تضم أقليات كبيرة وكثير منها له خلافات حدودية مع جيرانه. ويمكن اعتبار أفريقيا القارة التي تضم ألف شعب تقريبا مجموعين في خمسين دولة, وفي كندا تطالب أكثرية السكان التي تتكلم الفرنسية بوضع خاص لأقليم كيبيك وتحرض على إستقلال الاقليم عن كندا. فان وضعت هذه الدول متعددة الاعراق متعددة اللغات موضع البحث فمن الصعب ان نرى نهاية للأمر. في عالم كهذا يحمل الإستقلال الذاتي المحلي والرقابة الدولية لحماية حقوق الاقليات شيئا من الوعد, لكن سياسة الدعم غير المؤهل لحق تقرير المصير الوطني – الوطني – يمكن ان تتحول الى فوضى دولية واسعة النطاق.

تطور نظام عالمي هجين:

إذن كيف يمكن المحافظة على النظام بالمفهوم التقليدي لتوزيع القوة بين الدول ذات السيادة والتحرك في الوقت نفسه باتجاه المؤسسات التي تقوم على مبدأ "العدالة بين الناس" ان المؤسسات الدولية تتطور تدريجيا بمثل اتجاه (ما بعد ويستفاليا) هذا. ففي عام 1945 جاءت المادتان (55) و(56) من ميثاق الأمم المتحدة لتلزما الدول بمسؤولية جماعية تجاه مراعاة حقوق الآنسان والحريات السياسية. وحتى قبل صدور قرارات مجلس الأمن عام 1991, التي تخول التدخل في العراق غداة حرب الخليج, جاءت توصيات الأمم المتحدة بفرض عقوبات على النظام العنصري بحنوب أفريقيا لتشكل سابقة بعدم التقيد التام بنصوص الميثاق المتعلقة بموضوع السيادة وفي أوروبا جاء اتفاق هلسنكي لينظم حقوق الاقليات بقانون ويجعل الآنتهاكات تعرض على المؤتمر الأوروبي للامن والتعاون CSCE والمجلس الأوروبي EC. ان القانون الدولي يتطور تدريجيا, ففي عام 1965عرف (معهد القانون الامريكي) القانون الدولي على انه "قواعد ومباديء... تتعامل مع سلوك الدول والمنظمات الدولية" وبعد عقدين من السنين أضاف محامو المعهد عبارة أخرى "وكذلك علاقاتها مع الاشخاص", ذلك ان حقوق الافراد والاقليات صارت تعامل على انها اكثر من مجرد دواعي قلق وطنية.

الإستخفاق والانتهاكات التي ترتكب بحق مثل هذه المباديء تجري دون عقاب في مناطق كثيرة من العالم, ان لم يكن في اغلب المناطق. ان شن حملة تدخل مسلحة من اطراف كثيرة لتقويم مثل هذه الاخطاء - لإعادة الامور الى مجراها الصحيح – سيكون مبدأ فوضى لايقل جسامة. ولكن التدخل, كما رأينا , على درجات. فهو يأخذ شكل خطوات تتراوح بين التصريحات والاجراءات الإقتصادية المحدودة في الاقل والغزو واسع النطاق في أعلى أشكاله. ان التدخلات المحدودة وانتهاكات السيادة من قبل مجموعة دول قد يزداد تدريجيا من غير اخلال مفاجيء بتوزيع القوة بين الدول.
قد يتصرف مجلس الأمن, على نطاق اوسع, بموجب ما جاء في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة اذا وجد ان العنف الداخلي او تطوير اسلحة الدمار الشامل يمكن ان يتحولا الى تهديد أوسع مدى للسلام في منطقة. ان مثل هذه التحديات مطاطي الى حد ما, وقد يزداد مطاطية بمرور الزمن. وفي حالات آخرى قد تتصرف مجموعة دول على أساس اقليمي, كما فعلت نايجيريا ودول آخرى حين ارسلت قواتها الى لايبيريا في اطار السوق المشتركة لدول غربي أفريقيا ECWAS في عام 1990.
مثل هذه المباديء والمؤسسات الناقصة تترك مجالا واسعا للعنف الداخلي وفقدان العدالة بين الناس. لكن الفضائع الاخلاقية تكون أقل مما ستكون عليه لو حاول واضعو السياسة تقويم الأخطاء بقوة السلاح أو العودة بالمقابل الى نظام ويستفاليا من غير تعديل. ويجب على الليبراليين ان يدركوا ان تطور نظام عالمي جديد يتجاوز نظام ويستفاليا يحتاج الى عقود وقرون من السنين. وعلى الواقعيين ان يدركوا ان التعاريف التقليدية للقوة والبنية بالمصطلحات العسكرية الصرفة تغيب عنها التحولات – التغيرات التي تحصل في عالم الاتصالات العالمية وتنامي العلاقات التي تتخطى الحدود الاقليمية.

التفكير بالمستقبل:

أي نوع من العالم تريد العيش فيه؟ ستعيش في عالم يكون فوضويا بالمعنى الذي ذكرته في البداية. وسيقوم النظام على توازن القوى بين الدول, الذي ينادي به الواقعيون والمؤسسات الدولية المتطورة, كما يقول الليبراليون, وذلك النظام لن يكون عادلا دائما. فالعدالة والنظام غالبا ما يتقاطعان, حتى في مسائل تقرير المصير. فأيهما أشد أهمية: ان تحافظ على الحدود أو تهتم بالآنسانية التي تنتهك السيادة الاقليمية؟ ماذا تفعل هذه الخيارات بمباديء النظام؟ ليس سهلا التوفيق بين هذه الطروحات.
لكن التغير حاصل لا ريب فيه, يرى (روبرت كلفن Robert Gilpin) أن السياسة الدولية لم تتغير على مدى ألفي سنة وان ثوسايديدس ما كان ليواجه أية صعوبة في فهم عالمنا الحالي. ولو كان سيتعرف على الوضع هناك بسرعة كبيرة ولكن لو جاء الى أوروبا الغربية فربما كان سيجد صعوبة أشد في فهم العلاقات بين فرنسا وألمانيا. وعلى المستوى العالمي هناك ثورة تكنولوجية في تطوير السلاح النووي ونمو كبير في التوافق الإقتصادي وظهور مجتمع عالمي يتمتع بوعي متزايد لقيم معينة تتخطى الحدود الوطنية (الوطنية). الطريف بالامر ان فيلسوف القرن الثامن عشر, عمانوئيل كانت, توقع بنظرته الليبرالية الى السياسة الدولية تغيرات مماثلة. فقد تنبأ بأن البشر سيتطورون, على المدى الطويل, بما يجعلهم يضعون الحرب خلف ظهورهم لثلاثة أسباب: ازدياد قدرة الحرب التدميرية وتنامي التوافق الإقتصادي وتطور ما أطلق عليه (الحكومات الجمهورية) وما نطلق عليه الآن (الديمقراطيات الليبرالية).
لكي نفهم العالم الحالي علينا ان نفهم نظرتي الواقعيين والليبراليين للسياسة الدولية. ونحن نحتاج لأن نكون قادرين على التأمل في كلا النمطين المثاليين في الوقت نفسه. فلا الواقعية ولا التوافق المعقد موجودان في الواقع. كلاهما طرح مثالي فالواقعية ترى العالم دولا تستعمل القوة طلبا للأمن. فاذا عكست

هذه الصيغة برزت صورة التوافق المعقد, حيث الممثلون ليسوا دولا والادوات الإقتصادية وأهداف الرفاه الاجتماعي أهم من الأمن. هاتان النظرتان تقفان على طرفي نقيض من خط المفاهيم الذي يمكننا أن نحدد به مواقع علاقات العالم الحقيقي المختلفة. وإن فهم كلا النظريتين أمر هام لفهم السياسة الدولية في عالم متغير.
وذلك يقودنا الى بعض الاسئلة النهائية, كم سيشبه المستقبل الماضي؟ الى أي مدى ستعود أوروبا الى المستقبل؟ هل ستنشب حرب بين الولايات المتحدة والصين؟ بين الحضارات؟ العالم ثنائي القطبين انتهى لكنه لن يفضي الى عالم أحادي القطب تحت سيطرة الولايات المتحدة. العالم متعدد الاقطاب إقتصاديا وسيكون هناك انتشار للقوة مع نمو الوطنية وازدياد التوافق, ويصبح الممثلون المتجاوزون للحدود الاقليمية أشد أهمية. ان العالم الجديد لن يكون مرتبا وعلينا ان نتعايش معه.

أنيس كلود, القوة والعلاقات الدولية (نيويورك: دار روندم للنشر,1962).

بارون كونراد, اصول الحرب العالمية (نيويورك: دار مكميلان,1928).

جورج كينان, أصول السلوك السوفيتي - مجلة الشوؤن الخارجية, ج25, ع4 تموز,1947 .

جيمس بليت, على الحافة: الامريكان والسوفيت يعيدون فحص أزمة الصواريخ الكوبية (نيويورك: دار هيل, 1980).

دالف ليفرنغ, الحرب الباردة (ايلينوي: دار هالاف ديفيدس,1982).

ويندسون تشرشل, العالم في الازمة (نيويورك: دار سر سكرينز,1923).

ولتز, تاريخ عصبة الامم (لندن: مطابع جامعة اكسفورد,1952).

رونالد هوب, وجهات النظر السوفياتية في أزمة الصواريخ الكوبية: الفراقة والواقع في تحليل السياسة الخارجية (واشنطن:مطبعة الجامعة الامريكية,1983).

روبرت ماكنمار, التورط في كارثة:عبور القرن الاول من العصر النووي (نيويورك: دار ماكميلان,1980).

روبرت رودس جيمس, تشرشل يتكلم (نيويورك: دار تشيلس,1980).

ريتجرد ليبو, بين السلم والحرب: طبيعة الازمة الدولية (بالتيمور: مطابع جونز هوبكنز,1981).

ي دوور, الاوراق لجمهورية وودرو ولسون (نيويورك:هاربر,1925).

ميلوفا دبيلاس, احاديث مع ستالين (ترجمة مايكل بتروفتش)(كاليفورنيا: دار هاركوت,1962).

مذكرات الامير بيرنارد ردفون بيولو 1909-1919 (بوسطن: دار ليتل وبراون,1932).

نيفيل تشمبرلن, بحث عن السلام:1937 –1938 (لندن).

سكوت ساكان," الردع والقرار: دراسة نقدية في نظريات الردع الحديثة" اطروحة دكتوراه في جامعة هارفرد,1983.

سكوت ساكان, جذور الحرب في المحيط الهادي (نيويورك: مطابع جامعة كمبريج, 1989).

ستيفن أميروز, آيزنهاور (نيويورك: دار سايمن وشوستر,1983).

فرانسيس فوكوياما, نهاية التاريخ وخاتم البشر (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر,1993).

تايلر, جذور الحرب العالمية الثانية (كرينج : فاوسيت, 1961).

Bowie, Robert R., Suez 1956(New York: Oxford University Press, 1974).

David Robert, Dictionary of Politics (England: The Penguin, 1994).

Detwiler, Donald, Germany: A short History (Carbondale, 11: Southern Illinios University Press, 1989).

Deutsche, Karl W., Nationalism and Its Alternatives (New York: Knopf, 1959).

Donald Kagan, The Outbreak of the Polonnesian War (Ithaca, NY: Cornnell University Press, 1969).

Ernest Renan, Hans Kohn, Nationalism: Its Meaning and History (Princeton, NY: Van Nostrand, 1955).

George Kennan, ‘ The Sources of Soviet Conduct’, Foreign Affairs, Vol. 25, No.4 (July 1947).

Hoffmann, Stanley, Duties Beyond Borders: On the Limits and Possibilities of Ethical International Politics (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1981).

James Jankowski and Israel, Rethinking Nationalism in the Arab Middle East (New York: Columbia University Press, 1997).

John Hutchinson & Antony D. Smith, Nationalism (Oxford: Oxford University Press, 1994)..

John Hutchinson & Antony D. Smith, Ethnicity (Oxford: Oxford University Press, 1997).

Irving Howe & Michael Waltzer “ We were Wrong about Vietnam?” The New Republic, August 18,1979.

Kissinger, Henry, Diplomacy (New York: Simon &Schuster, 1994).

Kinssinger, Henry, A., World Restored Matternich, Castlereagh, and the Problems of Peace, 1812-22(Boston: Little, Brown, 1977).

Ralph B. Levering, The Cold War, 1945-1972(Arlington: Harlan Davidson, 1982).

Richard Cobden, The Political Writing of Richard Cobden (New York: Kraus Reprints, 1969).

Robert Gilpin, War and Change in World Politics (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1981).

Robert Gilpin, The Political Economy of International Relations (Princeton, NY: Princeton University Press, 1987).

Stephren E. Ambrose, Eisenhower (New York: Simon & Schuster, 1983).

Storry, Richard, and A History of Modern Japan (Baltomore: Penguin, 1960).

Strange, Susan, States and Markets (London: Penter, 1988).

Thucydides, History of the Poloponnesian War, trns., Rex Weiner, ed. M.K. Finely (London: Penguin, 1972).

Taylor, A.J.P., The Origin of the Second World War (London: Hamilton, 1961).

Taylor A.J.P., The Struggle for Mastery in Europe, 1848-1918 (Oxford, England: Clarendon Press, 1945).

Thomas Hobbes, Leviatban, ed. C.B. Macpherson (London: Penguin, 1968).

Turner, L.C., The Origin of World War1 (New York: Norton, 1970).

Waltz Kenneth, Man, the State, and War (New York: Columbia University Press, 1959).

Waltz, Kenneth N., Theory of International Relations (Reading, MA, Addison-Wesley, 1979).

Waltz, Michael, Just and Unjust Wars: A moral Arguments with Historical Illustrations (New York: Basic, 1977).

William Taubman, Stalin's American Policy (New York: Norton, 1983).

Williams, William, The Tragedy of American Diplomacy (Cleveland: World, 1959).

Winston Churchill, The World Crisis (New York: Scribner”s, 1923).

Yargin, Daniel, The Shattered Peace (Baston: Houghton Miffin, 1977).